

وب
Children

من رعايا دولة
الجنسية
CUT BY BIRTH

التأشيرات
Visas

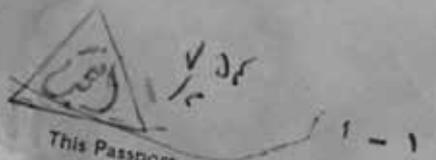
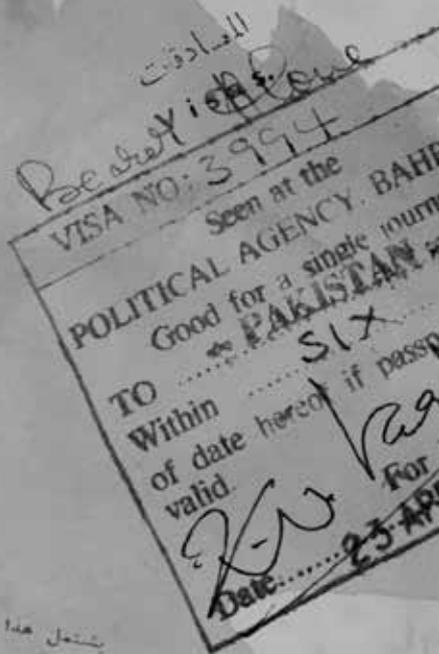
EGADET BLOUSE/BAK

مَنْ هُوَ الْبَحْرِينِيُّ؟

بناء الدولة وصراع الجماعات السياسية 1904-1929

علي أحمد الديري

المهنة
معلم وتاريخ الاقوام



This Passport contains 32 pages
يشتمل هذا الجواز على 32 صفحة

حكومة البحرين وتوابعها
GOVERNMENT OF BAHRAIN & DEPENDENCIES



جواز السفر
PASSPORT

Handwritten signature and date '23 APR' at the bottom right of the page.



مركز أوال للدراسات والتوثيق

AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION



اسم الكتاب: من هو البحريني؟
بناء الدولة وصراع الجماعات السياسية 1904 - 1929م
اسم المؤلف: علي أحمد الديري
لوحة الغلاف: اعتمد تصميم جرافيك الغلاف أختام
منتقاة من جوازات قديمة تعود إلى عائلتي،
لوالدي ولأمي، ويظهر من خلالها تطور الهوية
البصرية للجواز البحريني الذي يمثل الوثيقة
القانونية للجنسية البحرينية، منذ بدء إصدار
الجوازات في 1929م.

الطبعة الأولى، بيروت، يناير 2018م

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 4058 - 5

مَن هُوَ البَحْرِينِيُّ؟

بناء الدولة وصراع الجماعات السياسية 1904-1929م



علي أحمد الديري

الفهرس

7	إهداء
9	المقدمة
13	مدخل إلى سؤال: من هو البحريني؟
19	الفصل الأول: إصلاح نظام السخرة وإشكالية من هو الأجنبي؟
53	الفصل الثاني: النظام القضائي والبلدي ومرسوم البحرين الملكي 1913م
97	الفصل الثالث: المظالم والمواقع والعرائض
131	الفصل الرابع: اضطرابات النجادة والفرس ومجلس العزل
167	الفصل الخامس: القبائل ومعارضة الإصلاحات
207	الفصل السادس: الميناء وولاية العهد والمخصصات الملكية
255	الفصل السابع: مشاريع الإصلاحات وتأسيس إدارات الدولة
301	الفصل الثامن: مراجعة شجرة الإصلاحات ومآلاتها
327	ملاحق
349	المصادر والمراجع
353	كشاف عام

إهداء

إلى ناصر الخيري

أول من حلم بالدولة المدنية.

إلى أحمد بن خميس

أول من قاد نضالات العشرينيات من أجل تأسيس دولة تعترف
بجميع مواطنيها.

إلى عبد الرحمن الباكر

أول من جمع السنة والشيعه في ميدان واحد، ليُنشئ وطنًا عابرًا
للطوائف.

إلى عبد الرحمن النعيمي

الذي كان يحلم بوطن لا يرجف فيه الأمل.

إلى إبراهيم شريف والشيخ علي سلمان

الأميين على تراث النضال الوطني من أجل بناء الدولة
الديمقراطية.

لقد شغلني سؤال من هو البحريني؟

بقدر ما شغلت نضالاتكم تاريخ البحرين وذاكرتها...

المقدمة

الوطنية الفاترة

يقول المؤرخ البحريني ناصر الخيري (1293- 1344هـ/ 1876- 1925م) في ختام مقدمة كتابه «وأنتم يا ناشئة الوطن أجمع، ويا أدباء بلادنا الكرام، أضع بين أياديكم وأقدم لكم كتابي (تاريخ البحرين [قلائد النحرين في تاريخ البحرين])... وأملي أنكم ستتقبلون بإخلاص وطني هدية أحيكم ومواطنكم الذي كرس شطراً من نفيس أوقاته وهجر كثيراً من لذاته، مكداً مجداً حتى أبرز لكم هذه المجموعة النفيسة... رجاؤه الوحيد ومكافأته منكم في عمله أن توفوا في المستقبل الوطنية الصحيحة بمعناها الصحيح»⁽¹⁾.

لقد طُبِعَ كتاب ناصر الخيري طباعة محققة، من قبل جهة حكومية هي مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية، وتمّ تدشينه في حفل رسمي في فندق الريجنسي في كانون الأول/ ديسمبر 2014م وبعد أسابيع تمت مصادرة النسخ وسُحِبَ من السوق، وتمّ حل مجلس إدارة المركز.

لماذا ما زال إلى اليوم يرفض الوطن هذه الهدية؟ لماذا يضيق نفس الوطن عن الاحتفاء بهذه (المجموعة النفيسة) من أوراق ناصر الخيري التي تبلغ 437 صفحة مخطوطة بيده؟ لماذا عصي على هذا الوطن أن يحقق أمل هذا المؤرخ البحريني في قبول كتابه؟

(1) ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص 29 - 30.

لقد خرج هذا الكتاب خائفاً يترقب من موطنه منذ لحظة الانتهاء من كتابته ووفاة مؤلفه في العام 1925م، واختفى ثمانين عاماً، لا أحد يعرف مصيره، حتى تمّ العثور عليه في الكويت⁽¹⁾. لا شك أنه يتمنى أن يعود إلى موطنه، لكن ما زال هذا الوطن يتأبى عليه، يبدو أننا لم نوفِ الوطنية الصحيحة بعدُ بمعناها الصحيح كما رجانا (الخيري) فلم نستحق بعدُ أن يكون هذا الكتاب في وطننا غير المنجز.

كان ناصر الخيري شاهداً على تاريخ الأحداث المفصلية في البحرين في الربع الأول من القرن العشرين، الأحداث التي تبلور من خلالها المفهوم القانوني للبحريني، نقرأ كتابه اليوم باعتباره شاهداً على هذه الأحداث وشاهداً على صلتها بأحداث 2011م، فالأسباب التي جعلت مخطوطة كتابه تُرحل خارج البحرين، هي نفسها التي ما زالت تمنع كتابه أن يعود إلى البحرين، لقد كُتب عليه النفي القسري الطويل كما ما زال يُكتب على أبنائه النفي والإبعاد والإسقاط من المواطنة.

يحمل الرجاء والأمل اللذان كتب بهما (الخيري) مقدمته التاريخية، التوتر السياسي الذي عاشه في تلك اللحظة المفصلية من ولادة البحرين الحديثة، لقد عاش توتر ما أطلق هو عليه «فاتحة عصر سياسي» ابتدأت في 1904م، وبلغت ذروتها في 23 أيار/ مايو 1923م حين وقف بتكليف من المقيم السياسي، يقرأ ترجمته لخطاب العزل التاريخي على أعيان البلاد وجميع مكوناتها: آل خليفة، القبائل السُّنية، والشيعية البحارنة،

(1) وكتاب (فلائد البحرين) خرج من البحرين بعد الانتهاء من تأليفه عندما أودع مؤلفه النسخة المخطوطة لدى علي بن خليفة الفاضل، وعلي أودعها لدى صديقه الشاعر خالد الفرج، والفرج نقلها معه إلى القطيف ثم إلى الكويت، ثم فقدت بعد ذلك وانقطع خبرها، وبعد قرابة ثمانين عاماً عثر الباحث السعودي عبد الرحمن الشقير على النسخة المخطوطة، ونشرها كما هي بخط يد المؤلف، وفي 2014م صدرت نسخة محققة من قبل الدكتور بشير زين العابدين، وتمت مصادرتها.

والأجانب. كان خطاباً يُعلن نشأة مُستأنفة للبحرين، أزيح فيها عيسى بن علي ونظام (الحكم القبلي) حيث الإقطاع والفداوية والقضاء الشرعي، ونُصب فيها حمد بن عيسى ونظام (حكم القبيلة) حيث الإدارات الحديثة للدولة والقضاء المدني والبلدية وإدارة تسجيل الأراضي.

وقف ناصر الخيري مع الإصلاحات كمتقف عصري، أراد لوطنه أن يدخل عصر الحداثة، ووقف أيضاً مع هذه الإصلاحات كموظف في البلدية المتصلة بمبنى الوكالة السياسية، شكلت هذه المعية إشكالية وطنية بالنسبة له، فقد كان عضواً في النادي الأدبي بالمحرق ويحمل رؤية ثقافية مختلفة وموقعاً وظيفياً مختلفاً، أراد أدباء النادي القريبون من عيسى بن علي وابنه عبد الله بن عيسى من ناصر الخيري أن يكون معهم إلى جانب العائلة الحاكمة المعارضة للإصلاحات، وأراد هو شيئاً آخر، وقد عبّرت رسالته الشهيرة عن ذلك «ومن مثل هذى [هذا] كنت أخشى على أصحابنا أهل النادي وأعارضهم وأنهاهم عن التطرف فيما لا طائل منه. ولكن هدى الله بعضهم يحسبون الناصح لهم فاتر [فاتراً] في الوطنية عديم الإخلاص لها»⁽¹⁾.

لقد تحمل (الخيري) التشكيك في وطنيته، ووصفها بأنها وطنية فاترة في نظر من عارضوا الإصلاح السياسي، وترك لنا (قلائد النحرين) هدية، لتكون حَكَمًا على إخلاصه، وشاهدًا على محنته في وطنه الذي لم يُنجز بعد وطنيته الصحيحة، ليكون جديرًا بإعادة توطين (قلائد النحرين) ضمن أرشيف تاريخه.

قدرنا أن نتعلم الوطنية من مثقف لم يعرف أصلًا يرجعه إلى قبيلة،

(1) مبارك الخاطر، ناصر الخيري، ص 108.

فقد كان من (الموالي)، وهذا جعله متحرراً من ثقل الانتماء القبلي، وثقل تمثيل مصالح هذا الانتماء وأعرافه وتقاليده الذي تجسّد في موقف القبائل الراض للإصلاحات في العشرينيات.

لقد كرر (الخيرى) مشتقات كلمة (وطن) أربع مرات في الفقرة الختامية لمقدمة كتابه، وكأنه يوصينا قبل أن يغلق درسه الأخير، أن نحقق مشروع الإصلاح السياسي الذي شارك في صنعه في العشرينيات، وأرّخ له، ورأى فيه مشروع وطن لولادة البحريني، البحريني الذي ليس مجرد نوستالجيا وذاكرة وانتماء وحنين وتاريخ وثقافة، بل البحريني المحمي بالقانون والمُنصف بالحقوق، والمُعترف به في الدستور، البحريني الذي تمنحه الدولة مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، هذه هي (الوطنية الصحيحة) التي تحدث عنها ناصر الخيرى.

يا ناصر، نعتذر إليك.. تسعة عقود من كتابك، ونحن لم نوفِ الوطنىة التي تطلعت إليها، تسعة عقود من كتابك ولسنا قادرين أن نتقبل هديتك، لا رجاؤك منا تمكنا أن نوفيه ولا أملكُ قادرين أن نستقبله.

هذا الكتاب قراءة في الأحداث التي عايشها ناصر الخيرى، والصراعات التي كان شاهداً عليها، والتحوّلات التي كان جزءاً من الجدل حولها.

علي أحمد الديري

24 أيار/ مايو 2017

مدينة ويندزر

أونتاريو، كندا

مدخل إلى سؤال: من هو البحريني؟

ماذا نعني بسؤال «من هو البحريني؟»! ولماذا نحتاج إلى كتاب لنجيب على هذا السؤال؟ وما الداعي لطرح هذا السؤال الذي يبدو بديهياً؟

(من هو البحريني؟) يبدو سؤالاً بسيطاً. فالبحريني هو من يحمل جوازاً صادراً من حكومة البحرين. وفق قانون الجنسية الصادر سنة 1963م يعتبر بحرينياً كل من اكتسب الجنسية البحرينية بموجب الإعلان رقم 1356/20 المؤرخ في الثامن من أيار/ مايو عام 1937م.

هذا التعريف القانوني للبحريني هو ما يهمننا في هذه الدراسة، في الإجابة على هذا السؤال، لسنا معنيين هنا بالمعاني المتعلقة بالهوية والذاكرة والتاريخ والانتماء والأصول، فالإشكالية التي أعالجها هنا، لا تتعلق بالهوية الثقافية أو العرقية أو الولاء أو الحب، بل تتعلق بالمواطنة بوصفها عقداً قانونياً بين الدولة بكافة أركانها وبين الإنسان الذي مُنح صفة مواطن.

إنها إشكالية (الاعتراف) الرسمي من الدولة بمن هو (بحريني)، تتعلق هذه الإشكالية بتاريخ هذا الاعتراف، وتأثره بتشكّل الدولة وتغيّر نظام حكمها، وتبعاته المتلاحقة على الصراع السياسي في البحرين حتى اليوم.

هناك طرفان في هذا العقد، الأول هو الدولة وهي شخصية اعتبارية والثاني هو الإنسان وهو شخصية حقيقية. يختل هذا العقد حين يفقد أحد الأطراف صفته، مثلاً حين تفقد الدولة شخصيتها الاعتبارية وتتحول إلى شخص، أو حين يفقد الإنسان صفته الشخصية ويتحول إلى شخصية اعتبارية.

تنطلق هذه الدراسة، من فرضية أن العقد الذي بموجبه يكتسب المواطن صفته البحرينية، يعاني من خلل سببه فقدان الطرف الأول وهو الدولة صفتها الاعتبارية وتحولها من شخصية اعتبارية إلى شخص «أنا هو الدولة والدولة هي أنا». بشكل أكثر وضوحاً، تكمن إشكالية المواطنة البحرينية في أن الدولة لم تستقل بشخصيتها الاعتبارية عن شخص الحاكم، ظل هذا الحاكم يقاوم استقلال الدولة، رفض جميع محاولات إصلاح الدولة من 1904م حتى تمّ عزله في 1923م. أراد أن يكون شخصه الطرف المهيمن في كل شيء، وحين تشكلت مؤسسات الدولة الحديثة، أعاد الحاكم إنتاج شخصه ليكون مهيماً على هذه المؤسسات، وبحسب تعبير فؤاد الخوري تحول نظام السلطة من التنظيم القبلي إلى الحكم القبلي.

نحاول من خلال هذه الدراسة أن نقرأ وقائع ما حدث طوال أحداث الربع الأول من القرن العشرين، من خلال هذه الفرضية: الصراع بين شخص الحاكم وشخصية الدولة الاعتبارية. ظلت إرادة الحاكم فوق إرادة الدولة، لم تتوافر إرادة سياسية لتمكين الدولة من تكوين شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وأطروحة المملكة الدستورية طُرحت في نهاية العشرينيات وبداية الألفية الثالثة، لكن كانت رغبة المُلْك أكبر من رغبة المملكة.

لعله من المفيد هنا، الاستشهاد بمثال تاريخي، نقله لنا مؤرخ العائلة الحاكمة، النبهاني، أنه في سنة 1911م «أمر معتمد بريطانيا بمنع بيع السلاح والرقيق في البحرين فهاجت الأهالي وماجت ثم اجتمعت في بيت الحاكم سمو الشيخ عيسى... وطلبوا منه أن ينشئ لهم مجلسًا يضم رؤساءهم وذوي الرأي منهم ويخول لهم حق انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر وعزل غير الوطنيين واتخاذ الأسباب اللازمة لحفظ حقوقهم. فأجاب الحاكم طلبهم وأعطاهم أوراق وثائق بذلك وأخذ منهم أخرى يتعهدون فيها بالسمع والطاعة ولزوم أوامره ما دام سمو الحاكم متبعًا لمشورة ذلك المجلس... حتى أوعز إلى قاضي المحرق الشيخ شرف اليماني فأتى ذلك القاضي إلى سمو الحاكم ووسوس له بأن هذا المجلس عقد على خلع عظمتكم فأوجس الحاكم في نفسه خيفة من ذلك المجلس. فأصدر في الحال أمره بحله فانحل وتفرقت أعضاؤه. ثم أعلن بأن من يفه بنت شفة في مسألة المجلس يُسجن»⁽¹⁾.

خاف الحاكم أن يكون لهذا المجلس شخصية اعتبارية تمثل إرادة غير إرادته، مع أنها إرادة قبائل موالية له لا إرادة شعبية عامة، ومطالبها لا تتعدى مصالح خاصة تتعلق ببيع السلاح والرقيق، فقد خشى أن يكون هذا المجلس منافسًا لشخصه، فحلّه وأغلق شفته الاعتبارية والشخصية.

بهذه الخشية، عارض الحاكم مشروع إنشاء البلدية، وتأسيس المحاكم المدنية، ورفض العرائض الشعبية ومشاريع الإصلاح السياسي،

(1) محمد النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص 251.

وجدها خلغًا لعظمة شخصه، وتنصيبًا لعظمة شخصية اعتبارية (مجلس، مؤسسة، شعب، دولة).

لم يكن هناك قبل العشرينيات من القرن الماضي، أي تنظيم إداري في البحرين أو وثائق رسمية تحدد من هو البحريني؟ لم تكن هناك دولة، ولا وزارات ولا إدارات، ليست هناك مجالس بلدية. كانت هناك أعراق مختلفة في البحرين، ولم يكن مطروحًا على هؤلاء الذين يعيشون على أرض البحرين فعلاً سؤال من هو البحريني؟ كان هناك الفارسي، والنجدي، والهندي، والبريطاني، والتركي، والأوروبي، والبحراني (الشيوعي) والعربي (ابن القبيلة).

في تلك الفترة كذلك، لم يكن هناك قانون، ولو حتى شكلي، يقول إن جميع الناس متساوون، كان هناك نظام سخرة، تمايزات بين من ينتمي إلى قبيلة وبين من لا ينتمي إلى قبيلة، تمايزات بين من ينتمي إلى جنسية أجنبية وبين المحلي. مفهوم البحريني لم يتبلور بعد.

خاضت القوى الاجتماعية صراعات سياسية، ليولد هذا البحريني، صراعات ليكون هناك قانون، ولتنشأ عدالة، ولكي يتم الاعتراف بأبناء الوطن بشرًا متساوين، يخضعون لقانون واحد ومحكمة واحدة، وحكومة واحدة، وشخصية اعتبارية واحدة.

لنعرف اليوم من هو البحريني؟ لا يكفي أن نقرأ قانون الجنسية البحريني، هناك سياق تاريخي بمثابة المذكرة التفسيرية لهذا القانون. نحتاج أن نعرف الصراعات التي تمخض عنها هذا القانون، أن نعرف أجندة الجماعات المتصارعة، أن نقرأ عرائضهم ومطالبهم

السياسية، أن نعرف من هم الذين شكلوا ساحات هذا الصراع في تلك الفترة، وكيف انتهى بمهمة تعريف البحريني، ثم وصل في النهاية إلى صيغ قانونية، ومجالس بلدية، ومجالس عرفية وإدارات بيروقراطية.

وُلد تعريف البحريني في صيغته الدستورية، من هذه الصراعات وما تمخض عنها من مجالس وإدارات وقوانين وتغييرات في شكل السلطة. من هنا يصبح جواب (من هو البحريني؟) مركبًا ومعقدًا، فولادة مفهوم البحريني كانت ولادة متعسرة، وما زالت حتى اليوم غير قادرة على أن تحفظ للجميع قدرًا من المساواة، وقدرًا عادلًا من الاعتراف، وقدرًا محترمًا من الكرامة.

نحتاج أن نعرف تفاصيل تاريخ هذا الصراع الذي ما زال ممتدًا فينا إلى هذه اللحظة، نحتاج أن نعرف الرواية غير الرسمية لتأسيس شخصية الدولة الاعتبارية، التي وضعت مفهوم البحريني، وهي معرفة لا تُملئها حاجة أكاديمية مجردة أو فضول معرفي، بل تُملئها لحظة سياسية ووجودية يُوشك فيه مفهوم البحريني أن يفقد معناه على المستوى القانوني والثقافي والاجتماعي. لماذا يسهل كسر المواطنة البحرينية، فتسقط الجنسية البحرينية عن أولئك الذين ناضل أجدادهم لولادة مفهوم البحريني؟ ولماذا يسهل تدمير المواطنة البحرينية بإكسابها لجماعة مصطنعة لأغراض سياسية شخصية؟

تحاول هذه الدراسة أن تعرف ذلك، من خلال قراءة وثائق الأرشيف البريطاني المتعلق بالبحرين في الثلاثين سنة الأولى من

القرن العشرين، أي بين عامي 1900 و1930م، وما يسبقها ويلحقها من امتدادات، تتصل بالتغيير الذي حدث في 1923م.

لقد جرى تغييب هذا الأرشيف من التاريخ الوطني، وما زالت هذه الوثائق محظورة، وهي عرضة للاجتزاء والتوظيف المغلوط والتزوير⁽¹⁾، وما كان لهذه الدراسة أن تكون لولا أن توافر لها لأول مرة ترجمة كاملة لهذه الوثائق عبر مشروع مركز أوال للدراسات والتوثيق، لقد صدرت عن هذا المشروع ستة أجزاء تمثل الوثائق البريطانية من العام 1820 إلى العام 1942م وجاري العمل على استكمال بقية الوثائق التي تمتد إلى العام 1971م.

(1) لعل كتب مي الخليفة عن تاريخ البحرين، أكثر مصدر استعان بهذا الأرشيف وترجم عددًا كبيرًا من وثائقه، لكنها في الوقت نفسه الأكثر تصرفًا في ترجمة هذا الأرشيف، من حيث الحذف والاجتزاء وقلب المعنى والتوظيف المغلوط، ولن أقول التزوير، فذلك حكم نتركه للقارئ، بعد أن يقارن بعض النماذج التي استخدمتها من ترجمة مركز أوال في هذا الكتاب من وثائق العشرينيات والنماذج التي استخدمتها مي في كتابها (سبزآباد ورجال الدولة البهية) وله أن يقارن مقارنة موسعة بين ترجمة مركز أوال المنشورة في ست مجلدات وما ورد في عموم كتب مي الخليفة. ونتوقع من الباحثين المهمين بالتاريخ والترجمة أن يقدموا دراسات مقارنة تكشف الفروقات.

الفصل الأول

إصلاح نظام السخرة وإشكالية من هو الأجنبي

فيما يشبه حادثة (البوعزيزي) في العام 2011م التي على إثرها وقعت تغييرات سياسية كبيرة، وقعت في البحرين في العام 1904م حادثة صغيرة، تسببت في تغييرات كبيرة وطويلة، ولعل أهمها التغييرات التي طالت القضاء وجعلت من سؤال من هو غير البحريني؟ سؤالاً مركزياً في تحديد الجهة القضائية التي يحتكم إليها المختصون، وهذا السؤال قاد إلى سؤال «من هو البحريني؟» في عرف القانون والمحاكم وجهاز تسجيل الأراضي والبلدية وغيرها من مؤسسات الدولة التي أخذت في التشكل مع التدافع السياسي منذ 1904م.

حادثة الشركة الألمانية

وقعت في 29 أيلول / سبتمبر 1904م حادثة في شركة ألمانية تبيع الأصداف في المنامة، اعتدى فيها علي بن أحمد الخليفة، ابن أخ حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي⁽¹⁾، على موظفين في هذه الشركة. كان فداوية الشيخ علي بن أحمد يطاردون رجلاً من أجل

(1) الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (1848 - 1932م) هو حاكم البحرين من العام 1869م حتى عزله وتعيين ابنه حمد في العام 1923م بناءً على أوامر المستشار السياسي البريطاني. تعتبر فترة حكمه إحدى أطول فترات الحكم في منطقة الخليج العربي، فقد حكم فعلياً 54 عاماً وشكلياً 63 عاماً. تم تعيينه حاكماً من قبل بريطانيا بعدما خلع المعتمد السياسي البريطاني ابن عمه محمد بن عبد الله آل خليفة في 1 ديسمبر 1869م. خسر ممتلكاته كلها في شبه جزيرة قطر بشكل عام، والزبارة بشكل خاص في العام 1871م، وذلك عندما استولى آل ثاني على كامل شبه الجزيرة بمساعدة الدولة العثمانية. أبرم اتفاقاً مع بريطانيا بالامتناع عن عقد أي معاهدات أو تعاقدات مع أي قوة أجنبية أخرى أو دولة من دون موافقة بريطانيا.

أن يجبروه على العمل وفق نظام السُّخرة عند الشيخ، أي العمل بالإكراه من غير أجر، فهرب منهم ولجأ إلى مبنى الشركة حيث كان يعمل، دخل الفداوية وراءه فوقع اشتباك اعتدوا فيه على موظف ألماني وآخرين.

تطورت فيما بعد هذه الحادثة إلى قضية كبيرة⁽¹⁾، تخللتها تفاصيل ومراسلات كثيرة، وقد عبّر المؤرخ ناصر الخيري عنها تعبيراً بليغاً ومكثفاً (فاتحة عصر سياسي) يقول: «يصحّ أن يقال إنها فاتحة عصر سياسي بالنسبة إلى البحرين، وبداية انقلاب مهم في شكل الحكومة ونظامها، ومبدأ انقسام الأهالي إلى وطنيين وأجانب، وخارجة وداخلية، فسبحان من جعل لكل شيء سبباً»⁽²⁾.

وتكاد تكون هذه الحادثة هي محور المجلد الثالث من الوثائق البريطانية الخاصة بالبحرين، وهو مجلد يبلغ تقريباً ألف صفحة في لغته الأصلية، إلى جانب قضية أخرى على صلة بها.

«وفي هذا السياق، وقعت في البحرين حادثتان في أواخر العام 1904م جعلتا من الضروري بالنسبة إلينا تثبيت سيطرتنا على الشيخ عيسى. ارتكبت أعمال عنف، في كلا الحادثتين، على أيدي خُدّام ابن أخ الشيخ، وهو الشيخ علي، حيث اعتدوا على شخص ألماني يُدعى (بانسون) أولاً، وهو موظّف في شركة ألمانية، وعلى بعض

(1) «لم يتوقع أحد أن يكون لمضمون هذه الاتفاقية نتائج خطيرة كما حصل بالفعل، فيما بعد. ففي بلد كالبحرين، حيث لا يوجد إحصاءات سكانية، ولا مكتب يعنى بشؤون الأجانب، ولا سياسة وطنية للتجنيس -في بلد كهذا- يصبح من الصعب جداً التمييز بين (الأجنبي) والمواطن، وبدأت المشكلة تزداد تعقيداً مع تدفق موجات جديدة من الأجانب العاملين في إنتاج اللؤلؤ». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 121.

(2) ناصر الخيري، قلائد البحرين في تاريخ البحرين، ص 357.

الرعايا الفُرس ثانيًا. تلقينا المناشدات في كلا الحادثتين لتحصيل التعويضات وتأمين معاقبة المعتدين؛ وهكذا تمّت تسوية الحادثة مع الألمانيّ بسرعة، ولكن في ما يخصّ الفُرس فقد اعتبرهم الشيخ عيسى متمرّدين وكان من الضروري إرسال ثلاثة زوارق حربيّة إلى البحرين لتنفيذ مطالبنا. وفي 24 شباط/فبراير تمّ توجيه إنذار نهائيّ، وجرى الامتثال للمطالب البريطانية ولم تُستخدم القوّة»⁽¹⁾.

ما أهمية القضية التي تشكلت من هاتين الحادثتين؟ ماذا انبنى عليها؟ ما القوانين التي تغيّرت بسببها؟ كيف تغيّرت صلاحيات المعتمد البريطاني في البحرين تأسيسًا على هذه القضية؟

بداية التغيير

مثل ما وقع في 1904م بداية الخط الزمني لتعريف شخصية البحرينى القانونية، ووضع محدّداتها ومحاولة فرض نظام سياسي جديد يمكن أن ينظمها ويستوعبها. لا مبالغة في القول إن هذه الحادثة حدّدت فيما بعد الجواب على سؤال من هو البحرينى في النظام السياسى.

بعد هذه الحادثة، بدأ مشروع تغيير القضاء في البحرين⁽²⁾، وبدأ تقويض نظام الإقطاع ومتعلقاته من استغلال بشع لأراضي الناس

(1) مذكرة حكومة الهند حول البحرين، 26 يونيو 1906م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 529.

(2) كان مدخل الفصل في قضايا الأجانب مع تعيين أول وكيل سياسى بوابة تغيير القضاء في البحرين «ثم حدث تطور آخر في العلاقات بين البلدين، ففي سنة 1900م، عين ج. ك. جاسكن البريطانى كمساعد وكيل سياسى في البحرين وبنيت دار للوكيل في المنامة خلال 1901 - 1902م. بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أبدل جاسكن بوكيل أصيل هو الكابتن ف. ب. بريدوكس والذي حوّل فيما بعد بالفصل في قضايا الأجانب. محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسى والاجتماعى، ص 40.

وجهدهم، وظلم فادح لحقوقهم، وانتهاك صارخ لإنسانيتهم وتمييز لانتماءاتهم. من جهة أخرى، كشفت هذه الحادثة حجم الفساد في طبيعة نظام الحكم وكيف أنه بحاجة إلى عملية إصلاح شاملة، في هذه الفترة التي امتدت لعشرين سنة مرت البحرين بمخاضات متعسرة إلى أن وصلت إلى إصلاحات 1923م، وهي الإصلاحات التي ستمثل الخطوة الأولى في مشروع بناء الدولة الحديثة.

موضوعنا في هذا الفصل يدور حول حادثة 1904م بجزأها الأول الذي وقع في مبنى الشركة الألمانية، والثاني الذي وقع بعد أقل من شهرين في سوق المنامة بين النجادة والفرس. ستلعب عدة شخصيات بريطانية دوراً محورياً في هذه الحادثة وفي صنع التاريخ الذي يليها. هذه الشخصيات هي: المقيم السياسي (British Resident) في بوشهر الرائد كوكس، ومجموعة من الشخصيات التي عيّنت في منصب المعتمد السياسي (British Political) في البحرين، جاسكن⁽¹⁾ (Gaskin) وبريدوكس (PRIDEAUX).

تقرير الحادثة

أرفق بالرسالة رقم 420 التي تناولت هذه الحادثة، أربعة عشر ملحقاً، هي عبارة عن رسائل أو شكاوى أو شهادات، كتبت من صاحب الشركة الألمانية، أو من عيسى بن علي حاكم البحرين في ذلك الوقت، أو تلك التي كان يكتبها الوكيل أو مساعد الوكيل

(1) جون كالكوت جاسكن John Calcott Gaskin ولد عام 1868م، تسلم منصب مساعد المقيم السياسي في الخليج من 10 فبراير 1900م حتى العام 1904م. كان عضواً في فريق التحرير الخاص بكتاب (جيه. جي. لوريمر) لجمع الدليل الجغرافي للخليج.

السياسي في الخليج، والذي صار يطلق عليه لاحقاً مسمى المعتمد السياسي في البحرين.

يقول المقيم السياسي في الخليج الرائد كوكس (Cox)⁽¹⁾ في رسالته إلى وزير حكومة الهند في قسم الخارجية:

«استكمالاً لبرقيتي تحت عنوان «شؤون البحرين رقم 1»، المؤرخة في 12 من الشهر الجاري، يشرفني تقديم تقرير كامل بشأن قضية الاعتداء الذي حصل مؤخراً من قبل الرعايا البحرينيين على تاجر ألماني السيد بانسون (Bahnsen) في ذلك الميناء، وهو الممثل المحلي للسيد (فونك هاوس)، وأعتقد أن اسمه مألوف لدى حكومة الهند»⁽²⁾.

استعمل كوكس مصطلح الرعايا البحرينيين، ربما لأنه لم يجد تعبيراً رسمياً مناسباً آخر، والمقصود هنا فداوية علي بن أحمد، ابن شقيق حاكم البحرين عيسى بن علي.

في الفقرة الثانية يقول كوكس: «أود أن تقرؤوا المراسلات التمهيديّة المتعلقة بالقضية، الموجودة في الملحقات من 1 الى 14

(1) بيرسي زكريا كوكس (Percy Zachariah Cox 1864-1937) في العام 1899م تسلّم منصب الوكيل السياسي والقنصل في مسقط وكان يتكلّم اللغة العربيّة بطلاقة. وفي العام 1904م، تمت ترقيته إلى منصب القائم بأعمال المقيم السياسي في الخليج، أصبح مقيماً سياسياً في العام 1909 وحتى 1920م. ومن بين إنجازاته تحسين التجارة البريطانية في الخليج، التي تضاغت في القيمة من العام 1904 إلى العام 1914م، وقام أيضاً بحظر تجارة الأسلحة، وتحسين التواصل بين الأطراف. وفي العام 1915م، وقع اتفاقية دارين مع ابن سعود حيث اعترفت بريطانيا باستقلال ابن سعود وأعلنت عن استعدادها لمساعدته. وكان يلقب بصانع الملوك لدوره البارز في ترسيم حدود دول الخليج العربي.

(2) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 293.

بتمعن، سيتبين أن الحادثين الأخيرين في البحرين اللذين ينطويان أولاً على الاعتداء الحاصل على تاجر ألماني، وثانياً على الهجوم المزعوم الذي نفذه عربٌ وزنوج من البحرين ضد الرعايا الفرس، هما حادثان مرتبطان ببعضهما لدرجة أن الشيخ علي وأتباعه الذين يتسمون بالفظاظة، هم متورطون في الحادثين بطريقة أو بأخرى⁽¹⁾.

تعامل المعتمد السياسي مع الحادثتين كقضية واحدة من زاوية الدلالة الاجتماعية والسياسية، فالفاعل فيهما هو الشيخ علي بن أحمد، والنظام الذي سمح له أن يقوم بفعل الاعتداء على هذا النحو واحد، هو نظام الإقطاع القبلي الذي يعطي لرجل القبيلة من آل خليفة الحق المطلق في التفوق والتصرف وفرض إرادته على الجميع ضمن حدود المناطق التي تقع تحت ملكيته وإدراته.

المقيم السياسي في الخليج، ولدواعٍ إجرائية، سيفرد تقريراً مفصلاً لكل حادثة على حدة، بناء على ما كتبه له (جاسكن) مساعد الوكيل في البحرين، أو من كان لا يزال يسمّى حينئذ بمساعد وكيل سياسي⁽²⁾، قبل أن يصبح (بريدوكس) وكيلاً سياسياً «وعين ضابط بريطاني مساعد للوكيل السياسي في البحرين سنة 1900م. وفي سنة 1904م استبدل الوكيل السياسي هناك بممثل للحكومة البريطانية»⁽³⁾.

(1) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 293.

(2) انظر تعيين (جاسكن) كمساعد وكيل سياسي في البحرين في البرقية رقم 335-E.A، 2 فبراير 1900م (IOR: P/5948). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 221.

(3) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج 1، ص 566. «وفي العام 1904م تغيّر المنصب البريطاني في النمامة من مساعد إلى وكيل سياسي». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 120.

علي بن أحمد

حضر جاسكن الحادثة منذ وقوعها، وكتب في تقريره بشكل صريح أنّ من ارتكب الاعتداء في الشركة الألمانية هو الشيخ علي ابن أحمد وأتباعه من الفداوية، وقد كان في ذلك الوقت رجلاً مرعّباً لأنه كان يستعمل سلطته ونفوذه لابتزاز الآخرين وظلمهم، بل إنه حضر بنفسه إلى الشركة الألمانية واعتدى بيده على أحد الموظفين «فلحق به الشيخ علي بن أحمد المذكور وهجم على الموظف الألماني بخنجره فأصابت الألماني بعض جراحات طفيفة»⁽¹⁾، وحتى الحاكم عيسى بن علي كان يخشاه ويخاف منه ويتجنب أن يفرض سيطرته عليه، فعلي بن أحمد كان يطمح أن ينال حصّة أكبر في الحكم «وكان له [علي بن أحمد] أتباع من شكله فبدا له في بعض الأيام لازم لبعض الحمالين، فجاء أحد أتباعه قريباً من محل الشركة المذكورة، وجعل يكش بعصاه من يلقاه أمامه من الرجال ضرباً فيهم، ليسوقهم إلى سيده، فالتجؤوا إلى محل الشركة»⁽²⁾.

في التقرير الذي كتبه (روبرت فونك هاوس) الألماني صاحب الشركة، حُمّل الشيخ علي بن أحمد مسؤولية الاعتداء، لكن علي بن أحمد، وخلال التحقيق معه من قبل الوكيل السياسي جاسكن سيعطي رواية أخرى للأحداث.

داخل السخرة

يقول جاسكن «طلبت من الشيخ علي المثل أمامي لتبرير سلوكه

(1) محمد علي التاجر، عقود اللال في تاريخ جزائر أوّال، ص 548.

(2) المصدر نفسه، ص 547.

فصرح أنه أمر أحد أتباعه بتأمين عامل لخدمته»، يعترف علي بن أحمد أنه قال لأحد أتباعه أحضر لنا عاملاً من السوق، أي أحضر لنا أي أحد تراه مناسباً، بالقوة، ليأتي كي يعمل من دون أجر، ومن دون اختياره، إلى أن ننتهي منه ونأمر بإطلاقه، هذا ما كان معروفاً في ذلك الوقت بـ«نظام السخرة»⁽¹⁾.

يوصل جاسكن نقل رواية علي بن أحمد للواقعة، قال له إنه «عندما أحضر (تابعه) أحد الأشخاص، قام الكاتب المحلي للألماني بالاعتداء على خادمه (خادم علي بن أحمد) وضربه بالعصا وسبب له عددًا من الرضوض التي أدمت جسده. كما أنه أحضر خيزرانة مكسورة مدعيًا أن الكاتب قد استخدمها (في ضرب ذلك الرجل)»⁽²⁾.

رواية علي بن أحمد للحادثة، التي ينقلها جاسكن، تزعم أن الكاتب الذي كان في الوكالة هو من ضرب أحد أتباعه أو فداويته.

يقول جاسكن «أحضر الرجل، وبعد الفحص، لم يتبين وجود أي آثار واضحة لاعتداء، وتبين أن العصا كانت ملكاً لرجل الشيخ علي، ولكن من الواضح أن شجاراً قد وقع انتزع خلاله الكاتب العصا من الرجل

(1) «أما أعمال السخرة، فلم تكن تخضع هي أيضاً لأية قاعدة محددة، كما هي الحال بالنسبة لعدد كبير من مجتمعات أفريقيا التقليدية. مورست السخرة في البحرين بشكل غير منظم، بهدف إنجاز عمل محدد: سُخِّر العمال في حفر مجاري المياه، وفي تنفيذ مشاريع عمرانية مختلفة، وفي نقل البضائع وجلب المياه، وفي أعمال أخرى لا تتطلب مهارة معينة ويمكن إنجازها خلال يوم أو يومين. وكانت جميع أعمال السخرة تتم اعتبارياً عشوائياً دون تخطيط مسبق من أي نوع كان. فعندما تدعو الحاجة إلى عمال، كان يقوم الفداوية التابعون للشيخ الحاكم بجولة في السوق والطرق العامة في فترات انتقال الرجال بين القرى أو بين المدينة والمدينة، يجمعون عددًا من الرجال يسوقونهم إلى مكان العمل فراضين بالقوة عليهم لإنجازه، وعندما ينتهون يتركون في حال سبيلهم. فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 74.

(2) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوائل، مج 3، ص 293.

التابع للشيخ علي واستخدمها. ويبدو أن الرجل هو المعتدي، فقد أمسك الكاتب من رقبته فدافع الأخير عن نفسه بأفضل ما يمكنه»⁽¹⁾.

سيسرد جاسكن في تقريره تفاصيل الحادثة بدءاً من دخول فداوية علي بن أحمد إلى الوكالة، حتى تفاصيل ضرب (بانسون) وهو أحد مساعدي (فونك هاوس) مالك الوكالة، فقد نزل لكي يستطلع الأمر، فتم ضربه هو الآخر.

سيحاول عيسى بن علي وعلي بن أحمد أن يستخدموا شهادات ملفقة ويفبركا قصصاً أخرى ليبرئاً ساحتهم ويوهما البريطانيين أنهما هما المعتدي عليهما، ولكن النتيجة النهائية للتحقيقات البريطانية ستثبت أنهما هما المعتديان وستفرض عليهما غرامات، وستأمر بنفي علي بن أحمد إلى الهند لمدة خمس سنوات.

سيخلص الوكيل البريطاني في تقريره إلى أنه «ولو أن الظروف كانت طبيعية، لما اعتُبر الحادث خطيراً، ولكن الأوضاع السائدة في البحرين تستلزم اعتماد إجراءات صارمة لقمع أحداث مماثلة، وإلا فإنها ستعرض حياة الأوروبيين وموظفيهم للخطر إذا تكررت»⁽²⁾.

ثم يقول «وما لم تتم حماية الخدّام -أي الموظفين- بشكل فاعل من المضايقات، ستجد الشركات أن موظفيها يتركونها مما يُلحق الضرر بأعمالها»⁽³⁾.

إلى جانب السبب السياسي، حدد جاسكن السبب الاقتصادي

(1) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 293.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

للإجراءات التي اتخذها، وتلك التي يطلب من الحكومة البريطانية اتخاذها.

سيُتَبَيَّن لدى البريطانيين أن الشركات التي تتواجد في البحرين لا تستطيع أن تحمي عمالها⁽¹⁾، في ظل نظام السخرة، ولا تستطيع أن تدير عمالها وأن تستفيد منهم، وليس هناك نظام يحمي موظفيها، إنها تعمل في بيئة من الفوضى.

خارج السخرة

في رسالة أخرى من صاحب الوكالة الألمانية فونك هاوس، كُتِبَتْ بعد شهر من الحادثة، ووُجِّهَتْ إلى (بريدوكس)⁽²⁾ المعتمد السياسي الجديد، الذي واصل التحقيق في الحادثة، وتوسَّعت صلاحياته بسببها، يقول فونك هاوس «وأنا شخصياً شكوت هذه الحوادث عدة مرات إلى مساعد الوكيل السياسي السابق السيد (جاسكن). لقد تكررت هذه الحوادث أكثر من اثنتي عشرة مرّة، ولم أزعج أحدًا بالحديث عنها، لأنني تعبت من الشكوى دائماً حول هذه الأمور التافهة المزعجة جدًّا، التي رغم تفاهتها قد تؤدي إلى نتائج خطيرة كما يظهر من هذه القضية. أريد القول إنه لا يكفي فقط أن يفهم الجميع في

(1) يُعتبر العمال الأجانب في عهدة بريطانيا، وهي المتكفلة بحمايتهم، وبعدها في سنة 1905م فاتح القنصل الألماني العام في بوشهر المقيم هناك في موضوع التمثيل الألماني في البحرين وقال إنه يفهم أن العلاقات الخارجية للبحرين بين أيدي الإنجليز، وأن الاتصال المباشر بينه وبين الشيخ سيكون موضع اعتراض من جانبهم، وأجيب بأن هذه هي حقائق الأمور بالفعل، وأنه يمكن للمسؤولين البريطانيين هناك تقديم كل المعاملة الحسنة الممكنة لرعايا ألمانيا.. بل ويمكن أيضًا مد الحماية البريطانية لتشملهم. ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج 1، ص 567.

(2) فرانسيس بيلفيل بريدوكس (Francis Belville PRIDEAUX 1871-1938) كان أول معتمد سياسي معيّن في البحرين منذ 18 أكتوبر 1904م حتى 27 مايو 1909م. تقلّد في البداية منصب مساعد معتمد سياسي في 18 أكتوبر 1904م، وفي 19 أبريل 1905م، تسلّم منصب المعتمد السياسي. تسلّم منصب المقيم السياسي في الخليج بين عامي 1924 و 1927م.

هذه الجزر أن الموظفين الأوروبيين خارج نظام السخرة، بل ينبغي للأهالي، لا سيما خدام الشيوخ في الجزر، أن يرضخوا لهذا الأمر، وإذا لم يفعلوا فهم عرضة للعقاب بطريقة أو بأخرى»⁽¹⁾.

حادثة أخرى في السياق ذاته، يذكرها صاحب الوكالة الألمانية ذاته، في المرفق رقم 10، وهي أيضا رسالة إلى بريدوكس، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1904م، أي بعد شهر من الرسالة السابقة «كان عمالي يعملون على إحضار الخشب من المركب إلى مخزني، فالتقى واحد منهم بأحد رجال الشيخ حمد بن عيسى، فضربه عندما رفض العامل الذهاب معه ذاكراً أنه يعمل لصالحه. نجح العامل في استدراج رجل الشيخ إلى مخزني، حيث أخبره أحد رجالي، وهو عبد النبي، بأبني ووظفت ذلك العامل، وأنه ينبغي له البحث عن عامل آخر. ولكن حتى تلك اللحظة لم يقبل رجل الشيخ ترك العامل، وبالتالي كان من الضروري أن يخبره السيد (بانسون) شخصياً بذلك»⁽²⁾.

في هذه القضية، لم يكن من يبحث عن عمال بالسخرة هو علي بن أحمد، بل حمد بن عيسى ولي عهد الحاكم عيسى بن علي، الذي سيخلفه بعد عزله من قبل البريطانيين. إن هذه الحادثة توضح طبيعة تفشي نظام السخرة واعتماده كإجراء طبيعي وحق من حقوق مشايخ آل خليفة.

إلغاء السخرة

بناء على هذه التقارير، ستثير الحادثة جدلاً حول نظام السخرة،

(1) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 293.

(2) المصدر نفسه.

وسيبداً من خلالها رفع مطلب إيقاف هذا النظام على العمال الأجانب ثم رفعه عن العمال الذين يشتغلون عند أجنب، ووصولاً إلى إلغائه بالكامل.

توضح هذه الوثائق تفشي نظام السُّخرة⁽¹⁾ وتهديده لاستقرار العمال في تلك الفترة، وحجم المظالم التي كان يتعرض لها الناس، من قبل أفراد القبيلة الحاكمة وفدوايتهم. أصبح إيقاف نظام السخرة مطلباً ملحاً ومهمّاً، وإن كان جاء في البداية تحت عنوان إيقاف نظام السخرة عن العمال الأجانب ثم عن الذين يعملون عند شركات أجنبية.

حادثة الشركة الألمانية هي إحدى نتائج نظام السُّخرة المعمول به في البحرين آنذاك، وقد أوضحت هذه الحادثة أن هذا النظام يحتاج إلى إصلاح جدي، وأنه يهدد مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية.

لقد بدا من رسالة صاحب الشركة الألمانية حجم الانزعاج من حوادث إجبار موظفي الشركات الأجنبية على العمل بالسخرة، وحجم انتشار هذه الظاهرة، وضررها على اقتصاد السوق. ولنا أن نتساءل هنا إذا كان العمال الأجانب أو العمال التابعون لهذه الشركات عرضة للعمل بالسخرة لدى شيوخ آل خليفة، فكيف كان وضع السكان البحارنة، الذين لم تكن هناك قبائل تحميهم، ولا تحالفات مع نظام الحكم، ولم يكن هناك نظام قضائي ينصفهم، ولا نظام قانوني يُعرفهم كمواطنين بحرينيين مصانة حقوقهم؟

(1) «وذلك أنه من العوائد التجارية في ذلك الحين بالبحرين أنه إذا بدا لازماً لحكام البحرين أو متعلقينهم لحَمَل أو حيوان يأخذون ما يلزمهم من ذلك على سبيل السُّخرة جبراً بدون أجر، وكانت الرعية في ذلك الحين راضخة لهذا النير رغم أنفها، وأما الأجانب فلهم الكرامة والاحترام التام، لحماية إنجلترا لهم». محمد علي التاجر، عُقود اللآل في تاريخ جزائر أوال، ص 546.

سيطور التململ من نظام السخرة⁽¹⁾ وما يتعلق به من استغلال واستيلاء وانعدام للأمن، من تململ إلى اعتراض إلى احتجاج إلى قانون حظر، وسيرافق ذلك تطور سؤال من هو البحريني؟ ومن هو غير البحريني؟ من الذي يمكن أن نأخذه سُخرة للعمل؟ ومن الذي لا يمكن أن نأخذه سُخرة للعمل؟ وهل مشروعُ العمل بنظام السخرة أصلاً؟

تبرير السخرة

تقدم مي آل خليفة، في كتابها «سبزآباد ورجال الدولة البهية»⁽²⁾ تبريرات مثيرة للدهشة لحادثة الشركة الألمانية، ولمجمل نظام السخرة السائد في عهد عيسى بن علي. فهي تعتبر أن الوثائق بالغت في تصوير حادثة علي بن أحمد، وأن هذه الحادثة تمّ تضخيمها إلى الحدّ الذي تصفها بأنها قضية وهمية ومفتعلة، والهدف منها «مواجهة الروح الاستقلالية لدى حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي والمجموعة الملتقّة حوله»⁽³⁾.

وعند استعراضها لنظام السخرة، تعترف أنه «بالفعل كان هناك استغلال للطاقة البشرية وخاصة من العمال الأجانب والمزارعين في البحرين، هذا إلى جانب سخرة الحيوانات وبالذات الحمير، وفي

(1) «سببت هذه الطريقة العشوائية في فرض السخرة نزاعات شديدة بين أصحاب الأرض والمستأجرين، وبين الحاكم والموظفين في المدن، وأحياناً بين شيخ وشيخ. وكثيراً ما اعترض شيخ أو تنازع مع شيخ آخر بسبب تسخير بعض فلاحيه، أو مستأجري بساتين النخيل عنده، دون أن تدفع لهم بدلات أتعابهم. كان الشيخ يعترض على هذه الأعمال ويعتبرها انتهاكاً لحقوقه وإهانة لشخصيته وشرفه. فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 74.

(2) مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 281.

(3) المصدر نفسه، ص 283.

بعض الأحيان تطورت السخرة إلى ضرائب على المحاصيل الزراعية، ولم يكن ذلك بأية صورة تصرفاً حضارياً⁽¹⁾.

لكنها، وبدل أن تدين هذا النظام القريب من نظام الرق، تقول مستدركة وبكل جرأة «مع ذلك لا بدّ من توضيح حقيقة أخرى وهي أن ذلك النظام، (أي السخرة)، لم يكن بالسوء الذي يحاول الإنكليز تصويره، فآنذاك كانت حاجة المجتمع إلى العمالة المكثفة، (في بعض الأحيان)، ضرورية لأداء مهمة محددة وفي أوقات معينة، مثل إنزال السفن الكبيرة إلى البحر استعداداً لموسم الغوص»⁽²⁾.

وهي بذلك تُقلل من فداحة الظلم والقهر الذي يسببه نظام السخرة، إنه تبرير لا يحترم إنسانية الجماعات التي تعرضت لهذه الممارسة القاسية غير الإنسانية التي جعلتهم أقرب إلى الحيوانات، حتى إنها قرنت سخرة البشر وقتئذ، بسخرة الحيوانات والحمير، وكأنها تقول لستم وحدكم أيها البحارنة من وقع عليكم ظلم السخرة، فحتى الحمير عانت من هذا النظام، فتاريخياً كان هذا النظام يُطبق أساساً على البحارنة في ذلك الوقت، لا على أبناء القبائل ولا على رعايا الدول المهابة الجانِب.

حادثة السوق

في رسالة منفصلة، بعثت في اليوم ذاته الذي بعثت فيه رسالة حادثة الشركة الألمانية، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1904م، وأُرشفت بالوثيقة رقم 421، كتب الرائد (كوكس) المقيم السياسي في الخليج،

(1) مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 286.

(2) المصدر نفسه.

تقريره الموسَّع، إلى وزير حكومة الهند في قسم الخارجية، عن الحادثة الثانية: حادثة السوق والاعتداء على الفرس (العجم)⁽¹⁾. جاءت مع هذه الرسالة تسع مرفقات تتعلق بالحادثة.

يقول كوكس في بداية الرسالة «يشرفني إرسال التقرير الإضافي الموعز إليه في برقيتي «شؤون البحرين رقم 2»، المؤرخ في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1904م، والإشارة إلى الاعتداء المُبلَّغ عنه من قبل حشد من العرب والزنج على عدد من رعايا جلالة الشاه المقيمين في البحرين بغرض التجارة».

يستخدم هذا التقرير الرسمي التعريفات والتسميات التي تطلق على المجموعات السكانية في البحرين، العرب والزنج، من جهة، ورعايا جلالة الشاه، من جهة أخرى. هذا التعريف يعني أن الأخيرين لم يعتبروا بحرينيين، وأنهم رعايا دولة أجنبية، ما يجعل الموضوع أكثر خطورة بالنسبة للبريطانيين، تمامًا مثل حادثة الشركة الألمانية، والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا لا تريد أن تكون محل مساءلة أمام دولة أخرى بسبب الاعتداء على رعاياها، فهي تخشى أن تتخذ الدول الأخرى من هذه الاعتداءات حجة للتدخل في البحرين، كما

(1) يعد علي كاظم بوشهري من أشهر وأقدم شخصيات الجالية الفارسية، وسيرته تُعطي إضاءة حول حضور الفرس في النشاط التجاري بالبحرين في ذلك الوقت. لقد غادر بوشهر أوائل شهر مارس من عام 1860م، وكان عمره 60 عامًا، لم يكن يملك شيئًا إلا القليل من المال، استأجر بيتًا جنوب فريق الفاضل بالمنامة. فتح له دكان بقالة في سوق العجم في شهر يوليو من عام 1872م، وكان يجلب المواد الغذائية الاستهلاكية من بوشهر وشيراز وكراشي وبومبي ومسقط ودبي والدوحة والكويت والقطيف، كان أميًا، إلا أنه كان يستعين بالمحاسبين والكتابة الهنود في مراسلاته الخارجية، كان مولعًا بشراء العقارات، لذا تجمعت لديه مجموعة من العقارات في المنامة على مدى سنين، هي عبارة عن دكاكين وعمارات وبيوت بلغ عددها حتى العام 1921م خمسة وثلاثين ما بين بيت وعمارة ودكان. مؤسس مأتم العجم منذ كان بناء من سعف النخيل، وعُرف باسم مأتم بوشهري. توفي في شهر أغسطس من عام 1937م عن 77 عامًا. علي كاظم بوشهري، عبد الله آل سيف، موقع سنوات الجريش.

أنها لا تريد أن تبدو في صورة من لا يُحكم سيطرته على الوضع، وهذا يشكك في قدرتها ويشكك في أن سلطتها تشمل البحرين المتنازع عليها من قبل الفرس والعثمانيين والوهابيين.

ستنعكس تعريفات الأطراف المتورطة في الأحداث والاعتداءات كما سنرى لاحقاً في تحديد السلطة القضائية التي سيخضع لها أطراف هذه القضية، وستغير هذه الأحداث حدود السلطة القضائية المحلية والبريطانية، بل سيصبح تعريف البحريني وغير البحريني عاملاً حاسماً في تحديد المحكمة التي سيخضع لها المتخاصمون، وسيحضر السؤال مجدداً: هل سيخضع هؤلاء للمحكمة الشرعية التابعة لحاكم البحرين والتي يديرها رجال الدين السُّنة، المحسوبين على حاكم البحرين؟ أم إنهم سيخضعون إلى القضاء البريطاني؟

رمضان الفارسي

كتب المعتمد السياسي في البحرين (بريدوكس) الحادثة بالتفصيل في تقرير موسع، يقول «يشرفني إبلاغك أنه مساء يوم الاثنين في الرابع عشر من الشهر الجاري (تشرين الثاني/نوفمبر 1904م)، ارتكب أتباع الشيخ علي بن أحمد آل خليفة [من الزوج الأفرقة] وغيرهم من [أتباعه البدو]، العرب أخطر اعتداء على عائلة الحاج عبد النبي كازروني وغيرهم من الفُرس الأبرياء الذين صادف تواجدهم في الطريق حيث أُصيب اثنان من الفُرس، والد عبد النبي وأخوه، بجروح خطيرة بالإضافة إلى تعرُّض سبعة فُرس آخرين لإصاباتٍ أقلَّ خطورة»⁽¹⁾.

(1) رسالة رقم 270، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 326.

يواصل بريدوكس «أما الحقائق المرتبطة بالقضية، بحسب ما ورد من المُنشي العربي [الكاتب الحاج عباس فضل] التابع لي بعد تحقيقٍ شامل، فهي على النحو الآتي: تسبّب بالاضطراب خادم فارسي من خُدّام الحاج عبد النبي وأحد الخُدّام الزوج للشيخ علي ابن أحمد يعملان في صناعة الفرش في متجرين متقابلين في زقاقٍ ضيق من السوق، وذلك عن غير قصد. أما الزنجي مرزوق فقد توجّه غاضبًا إلى «رمضان» الفارسي، وبعد تبادل القليل من العبارات أبرحه ضربًا. ولدى رؤيته فُرسًا آخرين هجم عليهم بالعصا، وخلال لحظات انضمّ إليه أقرانه وشرعوا بالتصرّف نفسه»⁽¹⁾.

يقول بعد ذلك: «في هذا الوقت، انضمّ عددٌ من السُّنة إلى حالة الهياج، قادمين من مسجدٍ مجاورٍ وهم يردّدون شعار «اقتلوا المكل، اقتلوا المكل»، بتحفيّزٍ من الفقيه⁽²⁾، كما أنّ عددًا آخر بمن فيهم الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة قدموا أيضًا من منزل الشيخ علي بن أحمد»⁽³⁾.

ثم يذكر التقرير أنّ الحاج عبد النبي الذي لاحقه همجٌ غاضبون فرّ إلى أحد البيوت، في حين تمّ اعتقال أبيه المسنّ البالغ من العمر ثمانين عامًا وكذلك أخيه وتعرضا للاعتداء بوحشية، ولوحظ عدم تعرض العرب إلى أذى شديد.

تركت هذه الحادثة أجواء ترقب وخوف في سوق المنامة، أصبح

(1) رسالة رقم 270، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 326.

(2) يقصد بالمكل الفرس، أو العجم، إذ كان هؤلاء يسمون الفرس بالمكل وهي تسمية انتقاصية. ويقصد بالفقيه هنا قاضي الشرع قاسم المهزح، الذي كان مقرّبًا من علي بن أحمد.

(3) رسالة رقم 270، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 326.

أبناء الجالية الفارسية يغلقون متاجرهم، وبدل أن تنتشر قوى الأمن لبث الطمأنينة وفرض الأمن في السوق، صار الشيخ علي بن أحمد يسيّر دوريات من فداويته في الشوارع ضمن فرق من 10 إلى 15 شخصاً لمراقبة الفرس وتخويفهم. ما كانت هناك دولة ولا سلطة مركزية ولا قوى أمنية تحمي الناس، هناك مناطق نفوذ تتبع عدة شيوخ من آل خليفة، وهناك فداوية يفرضون نظام الشيخ على الناس ويجبرونهم على طاعته والخوف منه وتقديم الضرائب له. كان سوق المنامة تحت سلطة علي بن أحمد، وقد كشفت هذه الحادثة للبريطانيين أهمية إصلاح وضع السوق، وأخذت الأمور فيما بعد تتدحرج لفرض إصلاح شامل يبدأ من السوق ويصل إلى رأس الدولة.

الحاج عباس فضل

سنواصل تقديم تفاصيل أكثر حول حادثة السوق وما أعقبها، ليس من أجل أن نبين من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه، بل من أجل أن نفهم سياق السلطة السياسية الحاكمة في ذلك الوقت وصعوبات إصلاحها، ولماذا ظلت ممانعة الإصلاح قوية حتى اليوم.

ما كان للناس في هذا النظام من ملجأ غير مبنى الوكالة السياسية، فالخصم هو السلطة التي تملك القوة وفرض سياسة الأمر الواقع، لم يجد المعتمد السياسي بدءاً من الضغط على الحاكم، فأرسل الحاج عباس فضل فوراً إلى عيسى بن علي حاملاً له الأخبار الأمنية لوضع السوق ورسالة مفادها أنه في حال تكررت مشاغبات علي بن أحمد، فالمحتمل أنه هو نفسه لن يسلم من اللوم. وطلب منه أن يُرسل رجاله من المحرق للحفاظ على أمن شوارع سوق المنامة، بدل

فداوية علي بن أحمد الذين كان عددهم يقدر تقريبا بـ 500 فداوي من الزوج ومن البدو.

ولمزيد من التحقيق، قام المعتمد السياسي بريدوكس بتسجيل شهادات الرعايا الفرس، وبتسجيل شهادات العرب أيضًا لكي يعطي لتحقيقاته أدلة قوية. وضعت هذه الشهادات ضمن المرفق رقم 9 بهذه الوثيقة، وهي تصف بدقة ما جرى على الأرض.

شهادات الفرس

الأولى كانت شهادة (كلعوض كازروني) كان عمره 80 عامًا، وتعرض خدّامه للضرب، وتمّ ضربه على رأسه وفقد وعيه، أما ابنه عبد النبي كازروني، فيتوسّع في شهادته بسرد تفاصيل الحادثة كما رآها: أنا رجل أعمال وأعمل كرئيس للحمالين لدى شيخ البحرين؛ وكذلك أعمل في شركة (جراي بول) في منصب خدمات تحميل المراكب وتفريغها؛ وأعمل أيضًا ك مترجم في البحرية البريطانية في البحرين. عمري 35 عامًا. كنتُ في مخزن الجمارك {العمارة} عصرًا {نحو الساعة العاشرة بالتوقيت العربي} أي {الرابعة عصرًا بالتوقيت الإنجليزي}. قدم اثنان من أبناء أخي علي، وأخبراني أنّ الموظف الذي يعمل لدي، ويدعى رمضان، قد تعرض للضرب حتى الموت في السوق على أيدي العرب.

ولهذا هرعْتُ إلى السوق لأجد حشدًا من النَّاس يتعرضون لرمضان بالأذى وهو ملقى على الأرض يتلقّى الضربات بأقدامهم. ناديتهم وسألتهم لماذا يضربون خادمي؛ عندئذٍ أمسكوا بياقتي وقالوا: «لناخذه إلى علي بن أحمد (ابن أخ الشيخ)»، ومن ثمّ جرّوني بضعة

أمّار إلى خارج السوق حيث التقينا بمنصور بن خير الله، سيد السوق، وهو من أنقذني من بين أيديهم.

العامل الذي تعرّض للضرب، رمضان بن غلام، وهو فارسي، قال في شهادته التي وثّقها بريدوكس «أبلغ من العمر نحو عشرين عامًا وأنا أعمل لدى عبد النبي. عصر ذلك اليوم كنت في العمارة ومن ثمّ توجّهتُ إلى السوق لشراء السمك. وقبل وصولي إلى المتجر، كان عليّ المرور بممرٍ ضيق جدًّا في السوق. إنّ قدرتي على الرؤية سيّئة جدًّا {إذ إنني فقدت البصر تمامًا في إحدى عيني، في حين أنّ الأخرى نصف ضريرة}، فاصطدمتُ، عن طريق الخطأ، بأحد الرجال في الطريق. شتمني الرجل وعندما سألته لماذا فعل ذلك ضربني بقوة بقبضتيه. لم أتمكّن من التعرّف عليه ولا أعلم من هو كما أنّ الوقت كان مساءً».

تكوّنت لدى المقيم السياسي قناعة تامة بأن الاعتداء قد وقع على الفرس، وليس منهم كما حاول علي بن أحمد أن يثبت.

من الأدلّة التي استند إليها المقيم السياسي في تأكيد هذه الرواية، بخلاف الشهادات والتحقيق، التقرير الذي كتبه الطبيب (تومس)، وهو جراح في البعثة العربية ومساعد للمعتمد السياسي البريطاني، والذي أثبت أن الإصابات وقعت في جانب الفرس، وقد تنوعت بين الكدمات والجروح، وأن اثنين منهم كانا في حالة حرجة.

ذكرت هذه الحادثة في الوثائق البريطانية بشروحات واسعة وتفصيل دقيقة جدًّا حول كل جزئية، ووضعت تمامًا في سياق

حادثة الاعتداء على الشركة الألمانية، بل اعتبرت الحادثتان مرتبطين ببعضهما تمامًا.

أطماع علي بن أحمد

يستند سلوك الشيخ علي بن أحمد العدواني إلى خلفية تاريخية تتعلق بمكانة والده في العائلة الحاكمة، كان والده شريكًا للشيخ عيسى في حكومة الجُزُر بشكل غير رسمي، وقد توفي مبكرًا أثناء رحلته إلى الحج في العام 1888م ووقتها لم يكن قد تمَّ وضع نظام ولاية العهد ولا تعيين ولي عهد، ولاحقًا أخذ علي بن أحمد يتطلع ليخلف والده ويكون شريكًا في الحكم، وقد استاء بقوة من تعيين الشيخ عيسى لولده الشيخ حمد خَلَفًا لمنصب والده عوضًا عنه، لقد خسر لاحقًا هذا المنصب وخسر حتى بيت والده بعد مصادرة ممتلكاته.

والمفارقة أن بيته صار مقرًّا للمعتمد السياسي، فصار مبنى الوكالة السياسية، ومن هذه الدار خرجت مشاريع الإصلاح السياسي التي انتهت إلى عزل عيسى بن علي، واللافت هنا أن تكون هذه الدار هي نفسها الدار التي كانت للشخص الذي تسبب في حادثة الشركة الألمانية وحادثة السوق اللتين تسببتا بتحريك عجلة الإصلاح، أي إن المشكلة والحل خرجا من الدار نفسها.

كان بريدوكس في رسائله يحاول أن يحلّل سلوك علي بن أحمد تحليلًا سياسيًا، ويرى أنه كان يرى نفسه جديرًا بأن يكون حاكمًا للبحرين باعتبار حقه في وراثته منصب أبيه، وعليه فأراد أن يعوّض عن هذا الخسران ويعبّر عن هذا الضيق بافتعاله المشكلات.

يعرف المعتمد السياسي هذه الخلفية ولديه تفسيره لسلوك علي ابن أحمد، بل ولديه اليقين أنه غير وفيٍّ لعمه، يقول المعتمد في أحد تقاريره: «أما حقيقة أن الشيخ علي غير وفي لعمه فقد ثبت بقوله لي، عندما قام بزيارة إلى مبنى الوكالة السياسية للترحيب بوصولي، إنّه في حال نال حصّة في الحكومة، كتلك التي كان يملكها أبوه، فسيكون مسروراً باستخدام نفوذه في سبيل إدخال الإصلاحات المناسبة لإدارة الجمارك»⁽¹⁾.

سر الاهتمام البريطاني

وقع الاعتداء من قبل العائلة الحاكمة أي عائلة آل خليفة، عبر فدوايتهم، ولو لم يكن آل خليفة يمثلون طرفاً في الحادثة، لما أخذت هذه الضجة الكبيرة. الطرف الثاني في الحادثتين هم رعايا فرس وألمان. بالنسبة إلى البريطانيين فإن السؤال المطروح هنا: من الذي سيحكم في موضوع اعتداء على رعايا أجنبي (غير بحرينيين)؟ ما هو القانون الذي سيطبق هنا؟ وما المحكمة التي ستقضي في هذه المسألة؟

يعرف البريطانيون، أن حكم قبيلة آل خليفة يفتقد إلى العدالة، وهو لا يتوفر على محاكم مدنية ولا قوانين عصرية، وأن ترك قضايا الرعايا الأجانب على القضاء الشرعي الفاقد للاستقلال والكفاءة القانونية لن يحقق أدنى درجات العدالة، كان المقيم والمعتمد السياسيان يواجهان مشكلة حقيقية، تتطلب التفكير عملياً في إيجاد

(1) رسالة رقم 270، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 326.

حلول تحفظ لبريطانيا هيبتها وقدرتها على إدارة محمياتها أمام الدول الأخرى.

باعتبار أن البريطانيين هم من يدير شأن البحرين ومصالحها وحمايتها بموجب اتفاقيات معروفة، وهم من يدير حاكم البحرين، فإنهم المسؤولون أمام الدول الأخرى (الدولة الألمانية والسلطات الفارسية) عن رعاياهم المقيمين في البلاد. إزاء ذلك ستجد بريطانيا نفسها محرجة حين تبدو في موقف العاجز عن إيجاد القانون والأمن الذي يحمي رعايا الدول الأخرى، وهو ما سيثير قلقها من تدخلهم مباشرة، ولذلك أخذت هذه القضية بعداً خطيراً على المستوى السياسي، واهتمام بريطانيا بها ينبع بالدرجة الأولى من هذه النقطة.

يستعرض لوريمر موقف ثلاث دول من حادثة 1904م، وكيف أرادت من خلالها التدخل في البحرين، فتركيا «دأبت الحكومة التركية -على سبيل التذكير بمزاعمها في السيادة على البحرين- تطلب من بريطانيا الكثير من المعلومات بشأن الأزمات التي حدثت بين الشيخ وبريطانيا في 1904 - 1905م»⁽¹⁾.

والحكومة الإيرانية «رغم موافقتها على الخطوات التي اتخذتها السلطات البريطانية في البحرين للحصول على تعويضات عن الأضرار التي أصابت رعاياها سنة 1904 - 1905م بحيث قدمت الشكر على ذلك، سرعان ما جددت مزاعمها بملكية جزر البحرين»⁽²⁾.

(1) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج 1، ص 566.

(2) المصدر نفسه.

و«كانت ألمانيا هي الدولة الأوروبية الثانية صاحبة المصالح الثابتة في البحرين»⁽¹⁾.

تهدد هاتان الحادثتان أيضًا فاعلية المبدأ الرئيس للسياسة البريطانية في الخليج، الذي وضعه نائب الملك في الهند اللورد كرزون «تجارتنا وسلامتكم»⁽²⁾. إنها عبارة مكثفة وتختصر سياسة بريطانيا في الخليج، تعني تجارتنا هنا: مصالحنا، نفوذنا، سفننا، رعايانا، بضائعنا. وتعني سلامتكم هنا: حمايتكم، سلطتنا عليكم، بقاؤكم، حل خلافاتكم، مرجعيتنا عليكم، خضوعكم، منع القرصنة، استعماركم.

وقعت الاعتداءات على رعايا يقومون بعمليات تجارية في سوق المنامة، أي إنها تهدد الميناء، ويمس هذا بالنسبة لبريطانيا أمن المنطقة والتجارة فيها «وازدهرت التجارة ازدهارًا غير عادي، حتى بلغت قيمتها في سنة 1905 - 1906م أكثر من ثلاثة ملايين جنيه استرليني»⁽³⁾. وعليه ستقوم بريطانيا بالتصعيد، وإعطاء الموضوع

(1) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج 1، ص 567.

(2) في 1903م قام نائب ملك بريطانيا في الهند اللورد كرزون برحلة إلى الخليج، وألقى على زمعائه خطابًا شهيرًا، قال فيه «أيها الزعماء، إنني على يقين بأن آباءكم وأجدادكم أخبروكم عن تاريخ هذه المنطقة وعن الحروب المتواصلة التي دارت فيها حين كان كل رجل هنا إما قرصانًا أو قاطع طريق، ولم يكن هناك أمان للبشر ولا للسفن التجارية إلى أن تدخلت الحكومة البريطانية بدافع من مصلحتها الشخصية واهتمامًا بشؤون رعاياها وبسبب شرعية تدخلها في كل المياه المتصلة بالهند!... وقد وجدنا الفوضى فطبقتنا النظام وكانت تجارتنا وسلامتكم هما الأمران اللذان تطلبنا منّا التدخل والحماية. ففي كل ميناء على هذا الساحل يقيم رعايا الملك ويباشرون تجارتهم كما إمبراطورية الهند العظمى والتي من واجبننا الدفاع عنها، تقع قريبة من بوابتكم. لقد قمنا بحمايتكم ومنع إبادتكم على يد جيرانكم وفتحنا هذه البحار لسفن العالم كي ترفرف أعلامها في أمان، ولهذا لن تنازل عن مكاسب قرن من الزمان ولن نمحي من التاريخ أنصع الصفحات الدالة على أننا لسنا أنانيين وأن السلام لا بد أن يحافظ عليه في هذه المياه وكذلك استقلالكم لكي تبقى الهيمنة البريطانية عالية». لوريمر، دليل الخليج، ج 8، ص 3856 - 3859. نقلًا عن مي الخليفة، سبزاباد ورجال الدولة البهية، ص 206 - 209.

(3) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج 1، ص 566.

أهمية قصوى والبحث عن قوانين، وإصلاحات منعًا لتكراره، فماذا فعلت بريطانيا؟

مطالب المعتمد

هناك خمسة مطالب تقدم بها المعتمد والوكيل السياسيان، بعد حادثة الشركة الألمانية والاعتداء على الفرس في سوق المنامة.

المطلب الأول هو نفي الشيخ علي بن أحمد من البحرين، والمطلب الثاني هو عقاب بعض المشاغبين من العامة ورجال الدين، والثالث تعويض بعض الفرس المتضررين من حوادث البحرين الأخيرة، والرابع إنشاء قوة من الشرطة لحماية الأمن في الأسواق، والخامس منع السخرة على المقيمين الأجانب.

لقد جاء «الإنذار النهائي» إلى عيسى بن علي:

وصلت الأمور الآن إلى حدٍّ لا يمكن للحكومة البريطانية -احترامًا لكرامتها واهتمامًا منها بمصالحك الخاصة- أن تكمل النقاش معك في هذه الأمور، ولهذا تبلّغتُ أن أطلب منك ما يلي⁽¹⁾:

أولاً، أن ينال زعماء الفتنة الستة، الذين شاركوا في الاعتداء على الرعايا الفرس، 24 جلدة لكل واحد منهم بعد التعرف عليهم، بالإضافة إلى حُكم بالسجن أو النفي خارج الجزيرة، فوراً.

ثانياً، دفع 2,000 رويّة كتعويض للفرس عبر مساعد المعتمد السياسي.

(1) رسالة رقم 608-E.B، 10 فبراير 1905 م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 396.

ثالثًا، وضع حراسة خاصة من رجالك الموثوقين في المنامة للحفاظ على النظام في السوق.

رابعًا، خروج الشيخ علي بن أحمد من البحرين قريبًا، وأن لا يُسَمَّح له بالعودة قبل خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ خروجه من البحرين.

خامسًا، الحظر الصارم لنظام السخرة القائم، أو العمل الإجباري، طالما أنَّ المعنيين هم الموظفون الأجانب، كما ينبغي إصدار إخطار عام بشرط أن توافق عليه الحكومة البريطانية.

وقد ختم المقيم السياسي هذه المطالب بتحذير شديد اللهجة، صيغ بلغة احتقارية مهينة «أنا أحذرك من أنك لن تُسامح على رفضك المستمر للنصائح المرتبطة بمسائل مهمة. كما أنه في حال استمرارك أو تكرارك للموقف العدائي، سيتم سحب الدعم والمساعدة، سواءً أكانا الدبلوماسيين أو العسكريين، اللذين تنعمتَ بهما أنت وأسلافك، وقد نتخذ توجّهًا آخر. ومن المستحيل أن تكمل الحكومة البريطانية دعمها وحمايتها لزعيمٍ ما زال مستبدًا برأيه تجاه النصائح المنطقية كلها التي تقدم لصالحه، وهو الذي أظهر موقفًا عدائيًا تجاه ضباطها»⁽¹⁾.

كرامة العائلة

حين قام المعتمد السياسي في البحرين بزيارة عيسى بن علي واجتمع به حول الحادثة، رفع تقريرًا حول هذا الاجتماع قال فيه:

(1) رسالة رقم 608-E.B، 10 فبراير 1905م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 396.

«ومن ثم تابع الزعيم حديثه بقوة دفاعاً عن ابن أخيه، ولكنني لم أتمكّن من تحديد إذا ما كان تصرفه حقيقياً، أو مصطنعاً كي يحفظ ماء وجهه أمام ابن أخيه. وتميل حججه لتفيد أن ابن أخيه قد تعرض للعقاب بما فيه الكفاية عندما فُرضت عليه غرامة قدرها 1000 «روبية»، إضافةً إلى جلد خدامه، وأنه لم يفعل أي شيء ليستحق ذلك الطرد، وأنه كان ينفذ أوامر عمه بشكل كامل. {في ما يتعلق بالغرامة، أخشى أن يكون الشيخ عيسى هو من دفعها بنفسه}».

بعد أن تم إثبات أن الاعتداء وقع من قبل علي بن أحمد، عبر شهادة الفرس، حاول عيسى بن علي أن يتستّر على ابن أخيه، عبر الامتناع عن إرسال الشهود العرب، كي لا تبدو في التحقيقات أن شهاداتهم متضاربة، أو أنها ملقّنة⁽¹⁾.

كما حاول كذلك الاحتكام إلى القضاء الشرعي الذي هو تحت سيطرته، وكان يديره الشيخ قاسم المهزغ، وهو صديق علي بن أحمد. أراد المتهمون في الحادثة أن يكونوا خصوصاً وقضاة فيها.

النقطة الأهم أن عيسى بن علي اعتبر تحقيق العدالة في هذا الموضوع تعريضاً بكرامة عائلته، وهذا هو الموقف الذي جعله يأخذ منحى الدفاع عن ابن أخيه علي بن أحمد. فقد اعتبر أي محاكمة لأفراد عائلته أو محاسبة أو عقاب، استهانة بمقامها وسلطانها.

يقول في رسالته إلى المقيم السياسي «أنا، الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، أصرّ على أن احترامني الشخصي لنفسني، وكذلك

(1) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرفيف البحرين، أوام، مج 3، ص 293.

احترام عائلتي، سيُنْتَهَك إذا ما أُجْبِر الشيخ عليّ على مغادرة المنامة قبل عيد رمضان [عيد الفطر] مباشرةً وهو بعد ثلاثة أيام من الآن. بموجب ذلك، أقدم الإجراء المحتمل والأكثر رزانة أنّه بعد سبعة أيام من مغادرة الرائد (كوكس) للبحرين، يجب أن يغادر الشيخ علي وأتباعه البحرين للترويج عن أنفسهم وأن يبقوا بعيدين عن البحرين إلى أن يتلقّى الرائد (كوكس) ردًا من الحكومة [أي حكومة الهند]⁽¹⁾.

لم يكن عيسى بن علي ليقبل حتى أن يظهر ابن أخيه مغادرًا البحرين كعقاب، كان يريد أن يظهر الأمر على أنه خارج من البحرين في رحلة استجمام. بالنسبة للعائلة الحاكمة، فإن معاقبة أي فرد منها، تعتبر من وجهة نظرها إهانة لآل خليفة، وهذا يعني أن تحقيق أي صورة من صور العدالة حين يتعلّق الأمر بطرف من أطراف آل خليفة يُعتبر إهانة للعائلة، وهكذا أصبح تحقيق العدالة في كفة، وكرامة العائلة في كفة أخرى، ليس العائلة فقط، بل حتى خدم العائلة، وحتى فداوية العائلة، أصبحت كرامتهم من كرامة العائلة.

حسم العقاب

الموقف البريطاني كان موقفًا حاسمًا وقاطعًا ولم يستجب أبدًا لمحاولات الشيخ التغطية على ابن أخيه، بل إنهم أدانوه في هذا الموضوع، وحاصروه أيضًا ولم يتم قبول ما فعله طوال فترة

(1) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م، المرفق 14: ترجمة المبادرة التي قدمها شيخ البحرين إلى المقيم، 23 رمضان 1322هـ [1 ديسمبر 1904م] (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 293.

هروب علي بن أحمد، فقد حاول عيسى بن علي أن يتستر عليه، تحت تبرير أنه لم يكن يعرف أنه مطلوب وأنه ذهب في رحلة صيد طويلة.

في المحصلة سيضيق الموضوع على حاكم البحرين عيسى بن علي، وسيجبره على الرضوخ إلى مطالب البريطانيين. والأهم من ذلك أنه أُجبر أن يصدر قرارًا بمنع نظام السخرة عن العمال الأجانب أو من يعمل لدى شركات أجنبية من البحرينيين:

«إلى من يهّمه الأمر، بات معلومًا أنّ «السخرة»، أو العمل الإجباري، لا يمكن تطبيقه بأيّ شكلٍ من الأشكال على موظفي التجار أو عمّالهم من الرعايا الأجانب. وأيّ شخص في السلطة يُطبّق هذا العُرف على الأشخاص المذكورين سيتحمّل المسؤولية وسيعاقب بقسوة»⁽¹⁾.

على الرغم من سلسلة الأحداث والاجتماعات والمراسلات التي ترتبت على حادثة الشركة الألمانية وحادثه السوق والإجراءات البريطانية بخصوصها، والضغوط التي فرضتها بريطانيا على حاكم البحرين لتنفيذ هذه القرارات، وصولًا إلى إلغاء نظام السخرة، فإن (مي آل خليفة) تهدر هذا السياق كله وتعتبر إلغاء نظام السخرة إنجازًا من إنجازات عيسى بن علي الإصلاحية «نفذت بأمر الشيخ عيسى نفسه كأعلى سلطة في البلاد»⁽²⁾ بعد مطالبة الإنجليز.

(1) إعلان من عيسى بن علي، 22 ذي الحجة 1322هـ [1905م] (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 416.

(2) مي خليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 286.

طلب الاسترحام

أما علي بن أحمد، فإنه وتحت الضغط البريطاني بضرورة تسليم نفسه للعدالة، والرضوخ لحكم نفيه من البلاد، سيضطر إلى كتابة استرحام، في آذار/ مارس 1905م، يوجّهه إلى عمه الحاكم عيسى ابن علي: «لقد امتثلتُ لأوامرك وأوامر المقيم السياسي، وكان مفاد تلك الأوامر أنه في حال عدم تلقّي أوامر من حكومة الهند بشأنني في غضون 21 يومًا عندئذٍ أكون حرًّا في العودة إلى البحرين. لم تصدر أيّ أوامر ولهذا عدتُ إلى البحرين. كان سلوكي جيدًا ولم أعلم أنني كنتُ متهمًا بارتكاب خطأ أو أنّ خطئي كان عظيمًا جدًا بحيث يستدعي نفيي خارج بلدي، ونهب منزلي ومصادرة ممتلكاتي المنقولة وحرقتها. لم أعلم شيئًا إلى حين إبلاغي فجأةً بوجوب اعتقالي وترحيلني إلى بلادٍ أخرى»⁽¹⁾.

يقف وراء لغة الاسترحام هذه إصرار بريطاني على تحقيق النظام والاستقرار، كان يشعر بأنه مطرود من بلده، لكنه لم يشعر بعد بفداحة ما ارتكبه من جرم، ولم يندم عليه، سيقوم عيسى بن علي بإيصال هذا الاسترحام إلى (بريدوكس)، مساعد المعتمد السياسي في البحرين. سيحاول الحاكم جادًا الاستحصال على العفو لابن أخيه، لا جادًا بذل جهد لتحقيق العدالة.

سيبعث علي بن أحمد استرحامًا آخر، إلى بريدوكس هذه المرة، بواسطة عمه «أودّ إبلاغك أنه عند مغادرتي البحرين، لم أكن

(1) ترجمة استرحام مؤرّخ في مارس 1905م، من الشيخ علي بن أحمد إلى الشيخ عيسى بن علي (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 433.

بحالة جيدة؛ وقد هُتِك اسمي بين القبائل، ولم أعلم أنني كنتُ على خطأ... وأنا الآن ألتمس عبك العدالة من الحكومة، و[ألتمس] منها النزاهة المشهورة بها في أنحاء العالم جميعها؛ فلتؤخِّد قضيتي بعين الاعتبار كي لا أنفى بعيدًا عن بلدي وعائلي. ومنذ الآن سأكون خاضعًا للحكومة»⁽¹⁾.

هكذا إذن، لم يكن موقف حاكم البحرين عيسى بن علي من هذه الحوادث، ومن الإجراءات البريطانية، الموقف الذي يحقق العدالة أو ينتصر لها، بل كان موقف من يريد أن يُحكّم العرف القبلي، وهذا ما سيؤدّي إلى أن يضع البريطانيون أعينهم على النظام القضائي، الأمر الذي سيؤدّي إلى تغيير كبير ومهم للغاية.

نتائج الحادثتين

طرحت حادثة الاعتداء على الفرس (العجم) وحادثة الشركة الألمانية مجموعة من الأسئلة الهامة، كسؤال ما النظام القضائي المناسب الذي نحتكم إليه، خصوصًا إذا كان الخلاف والخصومة بين جاليات مختلفة؟ هل السلطة السياسية قادرة على أن تحكم بين الناس بالعدل وتحفظ الأمن والمصالح؟ كيف نحسن من أداء السلطة القضائية؟ ما الذي تعاني منه العدالة في البحرين؟ ما الجماعات المتصارعة في مجتمع البحرين ومن يملك القوة فيها؟ كيف تفرض هذه القوة قوانينها الخاصة؟ كيف نصلح السوق والأمن وفق قاعدة «تجارتنا وسلامتكم»؟

(1) ترجمة استرحام، 24 مارس 1905م، من الشيخ علي بن أحمد إلى النقيب (بريدوكس)، مساعد المعتمد السياسي في البحرين (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 432.

ستؤدي هذه الأسئلة جميعاً إلى تطورات مهمة تاريخياً، وستكون السلطة القضائية، والسلطة السياسية، والسوق، والميناء، والحاكم نفسه، على قائمة برنامج (الإصلاحات البريطانية)⁽¹⁾. بل بلغ الأمر أن البريطانيين كان يناقشون فرضية تغيير العائلة الحاكمة مرة، ومرة كانوا يناقشون فكرة الملكية الدستورية.

الأهم من كل ذلك، كانت هذه الأسئلة، تعجل في مخاض ولادة شخصية الدولة الاعتبارية، وشخصية البحرين الاعتبارية. شخصية الدولة الاعتبارية المنفصلة مالياً وقانونياً وقضائياً وسياسياً عن شخصية العائلة الحاكمة والقبائل المتحالفة معها، وشخصية البحرين الاعتبارية التي لا تتحدد بانتمائه العرقي والديني والقبلي.

(1) لن أبالغ إذا ما قلت إنني في قراءتي للإصلاحات البريطانية انتابني خوف من أن أواجه خطاب من يصفون على نحو الإطلاق كل ما يقوم به المستعمر بالشر ويُمعنون في الإدانة والتخوين ضد كل ما يتصل ومن يتصل بمشاربعه أو يتقاطع معها أو يحاول مقاربتها على نحو مختلف، وقد وجدت في مراجعة الباحث التاريخي أحمد عبيدلي لكتاب طلال فرح (الحماية والسياسة في البحرين) ما يُسليني ويفرحني ويُشجعني لتقديم قراءة مغايرة للإصلاحات البريطانية «لقد اكتفت بعض قوى البحرين السياسية ومنذ أن أخذت المسألة الوطنية تحتل موقعها ضمن تفكيرها في وسم العلاقة مع بريطانيا بالعلاقة مع الاستعمار، وذلك على نحو الإطلاق. وسأوت بين الوجود البريطاني في مناطق الخليج وبين جميع أشكال الاستعمار في العالم، ولم تسمح لنفسها حقيقة بمعرفة أسس العلاقة ومداهما بين البحرين وبريطانيا. ولم تتمكن من استخدام بوصلة صحيحة لتحديد اتجاهات الصراع والتحالف إبان الوجود البريطاني في البحرين. ولربما أفادت معرفة تلك المسائل وإعادة دراستها لفهم بعض نجاحات أو إخفاقات الحركة السياسية البحرينية، كما حدث في الخمسينيات من القرن الماضي إبان نضالات هيئة الاتحاد الوطني. ولربما أفادت لرسم سياسات حتى في وقتنا حيث لا تزال البحرين تحتل حجماً مميّزًا ضمن خطط الدول الغربية لدمقرطة الخليج». صحيفة الوقت، العدد 348، السبت 3 فبراير 2007م.

الفصل الثاني
النظام القضائي والبلدي
ومرسوم البحرين الملكي 1913م

كيف كان وضع القضاء في عهد عيسى بن علي؟ ما علاقة النظام القضائي بسؤال من هو البحريني؟ لماذا كان القضاء الشرعي يحمي الفداويّة ويقبل بنظام السخرة؟ كيف تغيّر النظام القضائي في البحرين؟ لماذا كانت العائلة الحاكمة ضد أي تغيير في النظام القضائي؟

أدت حادثة الوكالة الألمانية، وحادثة الاعتداء على الفرس في سوق المنامة، إلى تسليط الضوء على النظام القضائي في البحرين. سنجد في الوثائق البريطانية تقارير تصف نظام العدالة في البحرين بأنه لا يحقق إلا الظلم، وأنه نظام قاصر، وأنه نظام مُسيطر عليه من قبل الحاكم، ومن قبل المتنفذين من عائلة الحاكم، ورجال الدين الذين تجمعهم المصالح والعلاقات الوثيقة مع شيوخ آل خليفة، وهذه الصورة التي وصفتها التقارير البريطانية وأكدتها بالوقائع ستكون مؤثرة في التغييرات التي ستحدث خلال العشرين سنة اللاحقة لحادثة 1904م.

توجيه الشهود

لقد حُوّلت قضية الاعتداء على الفرس في سوق المنامة إلى محكمة بريطانية يرأسها المقيم السياسي (كوكس)، لكن العائلة الحاكمة حاولت التدخل في مجريات المحاكمة، ومنع استمرارها بأكثر من طريقة.

يشير التقرير الرئيس عن حادثة الاعتداء على الفرس إلى محاولة

ولي عهد الحاكم، حمد بن عيسى توجيه الشهود والتدخل في شهاداتهم، وتلقيهم، خلال استجوابهم من قبل المقيم السياسي. لن يرى البريطانيون ذلك سوى تضليل للعدالة، ومحاولة لتحويل أقوال الشهود إلى شهادات مزيفة.

يقول كوكس في تقريره «قدم الشيخ أحمد [المهزع] و(شريدة)⁽¹⁾ نفسيهما على نحو وافي، مع الأشخاص المذكورين في الاستشهاد. بدأت في استجوابهم، وشكل الشيخ حمد [بن عيسى] عائناً كبيراً في بداية الأمر، وكنت قد أجلسته على مقعد على يميني مقابل الشهود، ويبدو أنه كان يعتقد أنني سأسمح لكل شاهد أن يدلي بما لُقن به، وعندما بدأت انتزاع شهاداتهم من خلال استجوابهم بالطريقة العادية، قاطعهم باستمرار، محاولاً إجبارهم على قول كلمات محددة، أو منعهم من قول كلمات ذات طبيعة تجریمیة. تحملته لبعض الوقت بقدر كبير من المعاناة، ولكنني اضطررت في نهاية الأمر إلى أن أطلب منه الجلوس خلف الشهود، والاحتفاظ بما يريد أن يقوله، والتحقيق مع الشهود إلى حين انتهائي من الأمر. كان لهذا التصرف التأثير المرجو وتمكنت من إكمال التحقيق مع قدر أقل من المقاطعة»⁽²⁾.

حاول المقيم السياسي أن يتوصل إلى حل وسط مع عيسى بن علي، لكن جوابه عن هذا الموضوع: «لدي جواب واحد فقط، لن

(1) شريدة هو سكرتير الحاكم.

(2) رسالة رقم 421، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 330.

أقوم بأي خطوة في هذه القضية إلا بعد عقد محاكمة من قبل محكمة الشريعة أو محكمة العرف الخاصة بي»⁽¹⁾.

القضاء الشرعي

كان عيسى بن علي مصرًا على أن تُجرى محاكمة المتهمين ومن يقف خلفهم في محكمته، أي أن يكون هو أو قضاة الشرعيين من يقضي فيها، حتى لو كان ابن أخيه طرفًا في القضية، وليس محكمة أخرى من طرف البريطانيين. كان مصرًا على أن يكون صاحب السلطة السياسية وصاحب السلطة القضائية في البلاد. بحزم شديد سيرد كوكس عليه: «أشرت إليه {كما فعلت مسبقًا عندما ذكر الشريعة} أن هذه القضية ليست من اختصاص محكمة الشريعة، وتحديدًا عندما تكون مكونة من الملاي السُّنة، الشيخ جاسم وأخيه الشيخ أحمد⁽²⁾، اللذين كانا، بشكل أو بآخر، متورطين في هذه القضية»⁽³⁾.

كانت وجهة نظر (كوكس) أن الملاي السُّنة اللذين يقيمان المحكمة الشرعية وهما الشيخ قاسم المهزح وأخوه لا يمكن الثقة بهما، ولا يمكن أن تعتمد عليهما الحكومة البريطانية في تحقيق العدالة، لأنهما على علاقة وطيدة بالمتهم في القضية (الشيخ علي

(1) رسالة رقم 421، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 330.

(2) المقصود هو الشيخ قاسم بن مهزح (1847-1941م) وأخوه الشيخ أحمد. لقد رسم مبارك الخاطر في كتابه عن الشيخ قاسم بن مهزح صورة غير حقيقية للممارسة القضائية في البحرين في عهد عيسى بن علي، ولم يجد تحرُّجًا في وصف عصر الإقطاع بأنه عهد المدينة الفاضلة «وهو [قاسم بن مهزح] وحده الذي كان قاضي هذه البلاد لخمسة وخمسين سنة. وفي عهد قضاؤه الطويل هذا، كان الناس في البحرين، وكانهم في مدينة فاضلة .. آمنين على أموالهم وأرواحهم .. حكومة وقضاء. وإن غاية أمرهم إذا حَزَّ بهم أمر شديد أن يقولوا: انروح للشيخ جاسم .. انروح حك بن مهزح. مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح، ص 15.

(3) رسالة رقم 421، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 330.

ابن أحمد آل خليفة)، وعلى علاقة وثيقة بالعائلة الحاكمة، فضلاً عما يعتقدوه الفرس (الطرف المعتدى عليه) من أن الشيخ المهزح كان من المحرضين على الاعتداء عليهم، وأنه كان يدفع المحتجين العرب في تحريض عرقي إلى ضرب الفرس، مطلقاً عليهم (المكّل).

احتج البريطانيون بالتعهد الذي أعطوه للحكومة الفارسية بالتحقيق في القضية بعدالة ونزاهة، واعتبروا أن تحقيق ذلك غير ممكن بالاعتماد على محكمة سلطتها في قبضة المتهم بالتورط في هذا الاعتداء «أما بالنسبة إلى محكمته العرفية، أو المدنية، فإنني معذور إذا ذكّرت أنه لا يوجد أي محكمة منشأة بشكل مناسب في منطقته، وأنني لا أستطيع الموافقة على وجود أشخاص مناسبين لتشكيل محكمة من بعد ما جرى، ممن نستطيع الثقة بنزاهتهم ونيّتهم على تحقيق العدالة»⁽¹⁾.

هكذا، كان ينظر المقيم السياسي إلى النظام القضائي في البحرين، وفي الواقع لم يكن هناك أي نظام قضائي بالمعنى المدني. لم يكن هناك قانون عقوبات ولا قانون إجراءات، ولا قوانين لتشكيل المحاكم. ما كان متوافراً هو محاكم دينية تحكم متعللة باستنادات واجتهادات شخصية لنصوص فضفاضة، وهي تضمُّ شيوخ دين يعملون ضمن سلطة الحاكم، وأخرى عرفية قبلية تقضي بأحكام منحازة في تقديراتها للمصلحة السياسية للحاكم وقبيلته والقبائل الموالية له.

من هنا، فتح البريطانيون عيونهم على مشكلة النظام القضائي

(1) رسالة رقم 421، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 330.

في البحرين ككل، بما فيه المحكمة الشرعية، وسيكون ذلك مقدّمة لتغيير النظام القضائي.

السلطة القضائية

أدرك الشيخ عيسى بن علي أن تجريده من السلطة القضائية، سيحدُّ من قدرته على حماية أتباعه وتوفير بيئة مؤاتية لهم ولفداويتهم، ليكونوا مطلقي اليد في البلاد والعباد «على الرغم من أن الشيخ جعل مسألة السلطة القضائية عائقاً في وجه أي تسوية في نهاية المطاف، فإنني أشك ما إذا كان ذلك هو الواقع، وأعتقد أن الحقيقة هي كما سمعت من ابنه ووزيره، أن الشهود العرب قد انهاروا بنسبة كبيرة، ولمعرفتهم أنّهم فشلوا في التأثير عليّ، وأنّه لذلك لن يتمكّن من النقاش في مسألة حيثيات القضية نفسها، وكونه غير قادرٍ أو غير راغبٍ في فرض أي عقوبة على العرب بسبب نفوذ الشيخ علي [بن أحمد] والملاهي في المنامة لذلك قرر أن يتراجع عن مسألة السلطة القضائية»⁽¹⁾.

سحب السلطة القضائية من عيسى بن علي، كان مؤشراً خطيراً يتهدّده، ونذيراً مبكراً لتجريده من سلطته على البلاد والعباد، السلطة التي كان هو وعائلته يستفردون بها، ليخدموا مصالحهم ووجودهم، عبر النظام الإقطاعي، ونظام السخرة، القائم على ممارسة الظلم والاضطهاد. إن أي سلطة قضائية نزيهة ستشكل ستيدين كل هذه الممارسات وتمنعها، بينما كان الحاكم يقاتل للمحافظة عليها، ضمن نظام حكمه وسلطته.

(1) رسالة رقم 421، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 330.

ستكون الخلافات بين المجموعات العرقية المختلفة، وبين الجماعات الدينية المتصارعة خارج دائرة القضاء الشرعي والعرفي، فهي ليست خلافات دينية، بل هي صراعات اجتماعية تتعلق بالتمثيل السياسي وحقوق المواطنة والامتيازات وملكية الأراضي والأمن. سيمضي (بريدوكس) المعتمد السياسي الجديد في البحرين في هذه السياسة بقوة «أخيراً، أعتقد أنه ينبغي إخبار الشيخ عيسى بشكلٍ مؤكّد أنّ الخلافات بين الشيعة والسُّنة لن تُحال من الآن فصاعداً إلى محكمة الشريعة، على غرار الخلافات بين الهنود والمسلمين»⁽¹⁾.

البحارنة والشيعة

ربما لكونه حديث عهد بالبحرين، ولكونه خاضعاً للخلط الشائع عند الكتاب الغربيين حول أصل الشيعة⁽²⁾، كان بريدوكس يظن أن الشيعة في البحرين هم ذوو الأصول الفارسية فقط، وعليه فإنه حين كان يقول إن «الخلافات بين السنة والشيعة» لن تُحال إلى محكمة الشريعة، الأقرب أنه كان يقصد «الخلافات بين السنة والفرس»، باعتبار أن الفرس ليسوا عرباً، وليسوا من سكان البحرين، بمعنى أنه كان يريد أن يقول إنهم سيخضعون كأجانب للسلطة القضائية البريطانية.

(1) الرسالة رقم 270، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 326.

(2) يشير الباحث محمد الريمحي إلى هذا الخلط «وقد خلط كثير من الكتاب الغربيين في تحديد أصل الشيعة (البحارنة) العرقي، فقد ذكر هرسون أن البحارنة «شبه فوارس» في حين ذهب آخرون إلى تفسير شبه خرافي بأنهم أولئك الناس الذين ينحدرون من العرب الذين أخذهم (نبوخذ نصر) إلى العراق كسجناء حرب، والذين فروا بعد ذلك وسكنوا منطقة البحرين. في حين يذهب آخرون إلى تفسير أكثر من ذلك غرابة فيدعون أن شيعة البحرين هم منحدرون من آباء ينتمون إلى اليهود الذين كانوا يعيشون في الخليج قبل الإسلام». محمد الريمحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص 56.

«أما الشيعة، الذين هم بمعظمهم من الفُرس، أثناء غياب الممثّلين القنصليين للشاه، فيلجؤون إلينا بشكلٍ طبيعي طلياً للحماية؛ ونظراً لأنّ الحكومة البريطانية مهتمة برعاية الفئات كافةً في البحرين، لا يمكنها النظر بهدوء إلى الظلم الذي يفرض على الشيعة البحرينيين {كلّهم من أصولٍ فارسيّة} بأن يتقدموا بدعاوهم القضائية إلى محكمة دينية غير تلك الخاصة بهم. ينبغي أن يحكم الزعيم نفسه، أو مجلس حيادي، في هذه القضايا كلها»⁽¹⁾.

ضمن هذا الخلط، يشير الباحث محمد الرميحي إلى الإثنوغرافية الدنماركية هني هارالد هانسن (1900-1993م) التي كتبت عن قرية سار الشيعة البحرينية «ومن المؤسف أنها خلطت خلطاً كبيراً بين كلمتي (البحارنة) و(العرب). ووصل بها الحد إلى أن تفتي بأن البحارنة غير العرب فقالت: «هم أنفسهم (البحارنة) يصرون على أنهم غير عرب، مثل الحاكم وعائلته وسكان المدينة. إنهم يدعون أنفسهم بحارنة». لقد فشلت الكاتبة في أن تبيّن المعنى الواضح مما نقلته عن بعض سكان القرية التي قامت بدراستها، حيث إنهم يعرفون الشيعة بالبحارنة والسُّنة بالعرب. فلو سألت نفسها إذًا من هم (البحارنة) لاستطاعت أن تتوصل إلى أنهم عرب أيضًا»⁽²⁾.

ويبدو أن (أمين الريحاني) لم يلتق في زيارته بأي من البحارنة أو لم يتحدث معهم بصفتهم البحرانية ليفهم وضع القوى الاجتماعية وصراعها، كان الريحاني ضيف حكومة البحرين، وروايته أقرب لرؤية الحكومة، لم يتمكن من لقاء حتى المعتمد السياسي. غلب على

(1) الرسالة رقم 270، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 326.

(2) محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص 57.

لغته المدح أكثر من النقد، وفي النقد يكتفي بالإشارة إلى ما يشترك فيه العرب عمومًا من قصور حضاري، لذلك لم يوجه نقدًا خاصًا للحكم القبلي وتجربته في إدارة هذه الجزيرة.

مشاهداته بالمجمل كانت في قصر الحاكم ورجاله، ومشاهدات تعطيه صفة صحفي العلاقات العامة أكثر من صفة المؤرخ، لم يزر القرى ولم يلتق بالناس ويعاين أوضاعهم، لذلك لا عجب أن يعتبر البحارنة (الجعفريين)، مثل الهنود، يُعدون من الأجانب، لأنهم إيرانيون أو إيرانيو التبعة «وهي [البحرين] على صغرها عامرة بمئتي ألف من العرب والأعاجم من الشرق والغرب. بيد أنها لا تزال عربية الأصل والحكم، عربية اللغة والروح، لأن أكثر سكانها من العرب الأصليين، عرب نجد، وفيهم من المذاهب الإسلامية: المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي والجعفري. أما الجعفريون فهم مثل الهنود يُعدون من الأجانب لأنهم إيرانيون أو إيرانيو التبعة»⁽¹⁾.

القاضي ابن مهزح

لم تكن الأطراف المتنازعة تثق أبدًا بالقضاء الشرعي، والفرس يعتبرون القاضي قاسم بن مهزح (1847-1941م) خصمهم والمحرض ضدهم والممثل الشرعي لنظام عدالة عيسى بن علي⁽²⁾ غير المنصف لهم «كما أن الفُرس الذين تمّ استدعاؤهم إلى محكمة الشريعة

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب، ص 721.

(2) ارتبطت عائلة القاضي قاسم بن مهزح بعلاقة متينة بالعائلة الحاكمة منذ عهد علي بن خليفة، وتوطدت مع ابنه عيسى بن علي، يقول مبارك الخاطر في وصف هذه العلاقة «وهو [عيسى بن علي] من يكون بالنسبة للشيخ قاسم غير أخيه ووليه، ومن حكومته كان الشيخ يستمد الشرعية في إقامة شرع الله في الأرض... كان الفتى قاسم وإخوانه لا يرون إلا مع أبناء الشيوخ من الأمراء في جدهم ولعبهم». مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم ابن مهزح، ص 28، 36.

رفضوا الحضور. وقد ذكر هؤلاء أنّ الشيخ قاسم [قاسم بن مهزع] نفسه، الملا البارز في الجُزُر، هو الذي أرسل المصلّين من مسجده للانضمام إلى الشجار، وأنّهم لو حضروا إلى هناك قبله، بحسب الأوامر التي صدرت إليهم، فالنتيجة المحسومة أنّهم كانوا سيُتهمون ببدء النزاع وسيُحكّم عليهم بالجلد أو السجن. في الحقيقة، الشيخ قاسم هو صديق الشيخ علي بن أحمد وهو ليس مخلصًا جدًّا لزعيم البحرين، إذ إنّ الأخير [زعيم البحرين] يرسل القضايا إليه لتسويتها عندما يكون مندفعًا لإبعاد نفسه كليًا عن الموضوع»⁽¹⁾.

تؤكد الوقائع والمراسلات حول محكمة الشريعة أنه لا يمكنها أن تحقق العدالة، لا من وجهة نظر الفرس الذين وقع عليهم الاعتداء، ولا من وجهة نظر البريطانيين الذين يديرون شؤون البحرين في ذلك الوقت.

أراد المقيم والمعتمد السياسيان، أن تكون هناك محكمة أخرى، غير محكمة عيسى بن علي، وغير قضاائه الشرعي، لتحقيق العدالة، في القضايا التي يكون المدعي فيها غير بحريني. من هنا سيكون سؤال من هو البحريني؟ ومن هو غير البحريني؟ مهمًّا في تحديد مجرى العدالة، فالمدعي أو المدعى عليه، إذا كان بحرينيًّا، فسيكون خاضعًا لمحاكم عيسى بن علي، وإذا كان غير بحريني فسيكون خاضعًا لمحاكم البريطانيين، والغالبية في ذلك الوقت كانوا يريدون أن يخضعوا للمحكمة الثانية⁽²⁾ وليس لمحكمة الشريعة التي تسيطر

(1) رسالة رقم 272، المرفق رقم 5، 19 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 353.

(2) «ولم يكن الموضوع واضحًا ودقيقًا بالنسبة لإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وذلك لأن عددًا كبيرًا من سكان البحرين آنذاك كان يمكنه أن يطالب، وعلى أساس اجتماعي

عليها عائلة آل خليفة، ففي الغالب ترفع الدعاوى والاختصاصات المثيرة للجدل أساساً ضدهم، أو ضد خدامهم من الفداوية، ولا يمكن لمحاكمهم أن تحقق العدالة وهم أطراف نزاع فيها.

سيواجه هذا التنظيم الجديد للقضاء التباسات لم تحسب بعد، وسيطور النقاش حول سؤال: من هو غير البحريني؟ على سبيل المثال، سيلتبس على بريدوكس تعريف الشيعة والفرس، والبحريين الشيعة (البحارنة)⁽¹⁾ هل الفرس أغلبهم شيعة؟ هل الشيعة هم فرس؟ هل سيقبل البريطانيون أن يظل العرب الشيعة يحتكمون إلى السلطة القضائية لعيسى بن علي، مع أنهم ليسوا من أبناء القبائل وليسوا من أبناء العائلة الحاكمة، ولا من أتباعهم؟

صحيح أن تعريف (غير البحريني) في ذلك الوقت كان المقصود منه حماية الجاليات المقيمة في البحرين، لكن هذا التعريف سيقود إلى تعريف البحريني والاعتراف لاحقاً به، البحريني المهمش الذي يتعرض للإذلال من خلال نظام السخرة، ولا يتوافر له قضاء عادل ينصفه.

ليس في القضية انحياز للفرس ولا للأوروبيين؛ أراد البريطانيون تحقيق العدالة التي تحقق لسياستهم الاستقرار، فالعدالة في هذه اللحظة تصبّ في مصلحتهم، التي تتمثل من جهة في إثبات قدرتهم

محض، بانتماؤه إلى أي من هذه البلدان. وهكذا، طالب العرب الذي جاؤوا من أصل نجدى معاملتهم كرعايا لحكم آل سعود، وطلب الإيرانيون من السنة والشيعة، كما طلب بعض الشيعة العرب من البحرين، معاملتهم كإيرانيين. فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 122. (1) «إنه من تحصيل الحاصل أن نعرف أن البحارنة جمع بحراني، وهي الصيغة العربية الصحيحة لتعريف كل من سكن منطقة البحرين. ونتيجة لاحتلال البحرين، وكذلك لأن سكانها كانوا في الأغلب شيعة تحت حكم حكام من السنة، فإن مصطلح (بحارنة) أصبح مرادفًا لـ (شيعة) وقد أخذ هذا المصطلح، بمضي الوقت، في الشيعوع والانتشار. محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص 57.

على إدارة هذه الجزيرة أمام الحكومات التي تطالبهم بحماية رعاياها، ومن جهة أخرى تتمثل مصلحتهم في استقرار التجارة وسيادة الأمن والنظام في السوق، بدل أن تسود الفوضى والسرقات والابتزاز.

نشأة مرسوم 1913م

ما هو المرسوم الملكي البحريني (Order in Council for Bahrain)؟ كيف نشأ؟ وكيف تأسس مشروع الإصلاح السياسي البريطاني عليه؟ كيف غير شكل السلطة البريطانية في البحرين؟ ما علاقة هذا المرسوم بتأسيس بلدية المنامة؟ وكيف أسهم في تعريف البحرين والأجنبي؟ وما علاقة هذا المرسوم بمجمل الإصلاحات الإدارية في البحرين؟

استغرق هذا المرسوم المكون من أكثر من 30 صفحة تقريباً سنوات طويلة، ليتم إصداره، وسنرى كيف سيستغرق سنوات طويلة أخرى ليتم إقراره ومن ثم العمل به. واجه هذا المرسوم صعوبات سياسية وإدارية ليُدخل حيز التنفيذ في 1919م.

سنعثر في مراسلات الأرشيف البريطاني على السياق التاريخي الذي صدر من خلاله هذا المرسوم، فهو يضم مسودات أفكار البريطانيين ومقترحاتهم وما كانوا يريدونه في البحرين.

صلاحيات المعتمد القضائية

في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1907م، يصدر عن الخارجية البريطانية

في حكومة الهند مفتح الرسالة التالية: «يشرّفنا مراسلتك حول مسألة الصلاحيات القضائية التي يمارسها معتمدنا في البحرين»⁽¹⁾.

ستكون الصلاحيات القضائية للمعتمد البريطاني المادة الأساس التي ستدفع إلى التفكير في هذا المرسوم، تُفصّل هذه الرسالة صلاحيات المعتمد السياسي: «يتمتع المعتمد حاليًا بصلاحيات قاضٍ من الدرجة الأولى كما هو موصوف في قانون الإجراءات الجنائية للعام 1898م، في ما يتعلّق بالجرائم التي ارتكبتها رعايا هنود محليون تابعون لجلالة الملك في جزيرة البحرين وعلى السواحل الجنوبية للخليج الفارسي. أضف إلى ذلك أنّه يتوسّع أيضًا في مساعيه الحميدة لتشمل الأجانب الأوروبيين في أيّ نزاعات بينهم وبين زعيم البحرين أو رعاياه»⁽²⁾.

تختلف هذه الصلاحيات عن صلاحيات المعتمد في المرحلة السابقة حين كان (جاسكن) مساعد الوكيل في البحرين. في هذا التوصيف الجديد تمّ توسيع صلاحيات المعتمد السياسي، ليكون قاضيًا يحق له التدخل في الحكم بين المتخاصمين. وستعطى له صلاحية كاتب العدل ليتولى مهمة إصدار الأوراق الرسمية وتصديقها، كشهادات الميلاد والوفاة، وعقود الزواج، وغيرها.

وتشير الرسالة إلى أن المعتمد يسيطر على محكمة التحكيم، لضبط الخلافات المدنية بين الرعايا البريطانيين ومن يقعون تحت

(1) رسالة رقم 188، 14 نوفمبر 1907م (IOR: L/P&S/28&82). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 113.

(2) المصدر نفسه.

الوصاية البريطانية من جهة، وبين الرعايا البحرينيين أو أشخاص من جنسية أخرى من جهةٍ ثانية.

في البند الخامس من الرسالة نفسها، يرد التالي: «إذا اعتبرت حكومة جلاله الملك أنه من المناسب في ظل هذه الظروف ممارسة السلطة القضائية على الأجانب في البحرين، عندئذٍ نوصي بفعل ذلك، بالعودة إلى المراسلات المذكورة في الهامش، وكذلك ينبغي، إذا أمكن، إعداد مرسوم ملكي لتمكين المعتمد السياسي من أداء وظائف كاتب العدل»⁽¹⁾.

في 1907م يبدأ الحديث عن الحاجة إلى إعداد مرسوم ملكي يصدر عن ملك بريطانيا، لينظّم الأمور القضائية في البحرين، ويحدّد مهمات المعتمد السياسي، ودرجة التدخل البريطاني في البحرين.

يستند البريطانيون في توسيع صلاحياتهم إلى المعاهدات والاتفاقيات التي وقّعت بينهم وبين الحكام من آل خليفة، ويُذكّرون بشكل رئيس بمعاهدة 1888م، التي التزم فيها شيخ البحرين بالامتناع عن إبرام أي نوع من أنواع المعاهدات مع أي دولة أو حكومة غير الحكومة البريطانية، وتعهد بعدم السماح لقوى أخرى بتأسيس وكالات دبلوماسية أو قنصلية أو مستودعات من دون موافقة الحكومة البريطانية.

اعتبرت بريطانيا أن هذه المعاهدة شكّلت نوعًا متقدمًا من أنواع الوصاية البريطانية على البحرين. يقول البريطانيون في الرسالة

(1) رسالة رقم 188، 14 نوفمبر 1907م (IOR: L/P&S/28&82). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 113.

نفسها: «شكّلت هذه المعاهدة بحدّ ذاتها نوعاً من أنواع الوصاية التي تجسّدت من خلال الممارسة المفتوحة والمنتظمة لصلاحيات الوصاية، لا سيما في القضايا الأخيرة للهجمات التي تعرّض لها الرعايا الفُرس والألمان في البحرين»⁽¹⁾.

بعد ثلاث سنوات، تعود الإشارة من جديد، إلى حادثة الوكالة الألمانية، وحادثة الاعتداء على الفرس، ويتم ربطهما بتوسيع صلاحيات السلطة القضائية.

تعريف الأجنبي

تشكل الرسالة السابقة التي استشهدنا بمقاطع منها، الوثيقة الأولى التي تندرج في إطار التحضير لإنشاء هذا المرسوم الملكي الهام الذي سيغيّر الممارسة القضائية في البحرين. كذلك ضمن التحضير لهذا المرسوم يبعث قسم الخارجية في حكومة الهند، رسالة مع مجموعة من المرفقات. في هذه الرسالة يبدأ لفت الانتباه إلى نقطة مركزية: «نرفع أيضاً إلى حضرتكم، مسودة المرسوم المقترح ونلفت انتباهكم إلى التوصيات التالية التي قدّمها المقيم السياسي في الخليج الفارسي وهي⁽²⁾:

أ. تعريف كلمة (أجنبي).

ب. الحاجة لمجموعة من القوانين للتسجيل.

ج. ضرورة اعتبار محكمة المقيم السياسي في الخليج الفارسي بمثابة «المحكمة الرئيسة» لأغراض الاستئناف بموجب المرسوم المقترح.

(1) رسالة رقم 188، 14 نوفمبر 1907 م (IOR: L/P&S/28&82). أرشيف البحرين، أول، مج 4، ص 113.

(2) رسالة رقم 67، 8 يونيو 1911 م (IOR: L/P&S/28&82). أرشيف البحرين، أول، مج 4، ص 132.

يرد في هذه الوثيقة المسوّدة الأولى للمرسوم، ولأهمية تعريف كلمة أجنبي، فقد كانت أول نقطة ترد في هذه المسودة، وسينبثق من تعريف الأجنبي، وقوانين التسجيل تعريف البحريني.

ستفرض السلطات البريطانية إثبات الهوية والتسجيل في مبنى الوكالة السياسية، لتقرير إن كان الشخص أجنبيًا. سيستتبع هذا فيما بعد، أن يبدأ البحريني هو أيضًا بتسجيل جنسيته وهويته، لكي يتم تحديد سكان البحرين وفرز الأجنبي من البحريني، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد محكمة الفصل في المنازعات التي يخضع لها الشخص.

كي تعترف السلطات البريطانية بأن شخصًا ما أجنبيًا، ستفرض عليه أن يثبت هويته ويسجل اسمه في مبنى الوكالة السياسية. سيستتبع هذا فيما بعد، كما سنرى لاحقًا، أن يبدأ البحريني هو أيضًا بتسجيل جنسيته وهويته، لكي يتم تحديد سكان البحرين وفرزهم، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد محكمة الفصل في المنازعات.

تنازل الحاكم عن القضاء

ضمن الإجراءات الإدارية لإصدار هذا المرسوم، طلب المقيم السياسي في الخليج من حاكم البحرين عيسى بن علي، كتابة خطاب خطي يطلب فيه إعفائه من ممارسة السلطة القضائية على الأجانب في أرضه، لكي تصبح جزءًا من صلاحياتهم.

تنقل الوثائق ترجمة رسالة عيسى بن علي التي يتنازل فيها تنازلًا رسميًا عن سلطته القضائية على الأجانب عام 1909م، وهو ما كان يسعى له البريطانيون منذ حادثة الوكالة الألمانية وحادثة السوق. يقول عيسى بن علي في الرسالة: «أرغب في عدم

تحميلي مسؤولية هذه القضايا، وسأكون ممتنًا ما إذا أزاحت عني الحكومة البريطانية عبء مسؤوليتها. وما أعنيه هو أنها {الحكومة البريطانية} يتوجب عليها أن تمارس سلطتها في القضايا كافةً التي يعنى بها الأجانب، وإنما ليس في القضايا الأخرى. أما في القضايا التي تحصل بين أجنب وبين رعاياي، فمن الضروري أن نعمل على حلها بشكل مشترك»⁽¹⁾.

بعد عام من هذا التنازل الرسمي، تسجل لنا الوثائق البريطانية أن الأمر أصبح اعتياديًا، نتيجة الإجراءات التي اتخذت منذ أحداث شتاء العام 1904-1905م، وصارت حكومة عيسى بن علي تُحضر أصحاب القضايا مباشرةً إلى الوكالة السياسية للتحقيق في ادّعاءاتهم وضبطها⁽²⁾.

لم يأت تنازل عيسى بن علي عن سلطته القضائية بسهولة⁽³⁾ ولم يتم الاتفاق على ما ورد في هذا المرسوم بيسر بين جميع الأطراف، وهذا ما جعل إصداره يستغرق هذه السنوات كلها. كان هناك اختلاف في التقديرات بين المعتمد والمقيم السياسيّن من جهة وما بين حكومة الهند وحكومة بريطانيا من جهة، وعلى الضفة

(1) ترجمة رسالة من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة إلى النقيب (سي. أف. ماكنزي)، المعتمد السياسي في البحرين، 16 يوليو 1909م (IOR: L/P&S/10/28 & 82). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 137.

(2) رسالة رقم 3134، المرفق رقم 4، 27 نوفمبر 1910 (IOR: L/P&S/28 & 82). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 139.

(3) «خلق هذا التواجد الكبير للأجانب والذي لم تعرفه البحرين في تاريخها من قبل، مشكلة قضائية جديدة تتعلق بكيفية تعامل الهيئات الرسمية في البحرين مع الرعايا غير البحرينيين. ولم تكن هذه المشكلة مطروحة رسميًا قبل عام 1904م ذلك أن الغُرف، قبل هذا التاريخ، أعطى البريطانيين حق فض المشاكل بين التجار الأوروبيين الذين عملوا في البحرين، وأعطى حاكم أو حكام البحرين تدبير شؤون بقية السكان. فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 120 - 121.

الأخرى هناك عناد الحاكم وتصلبه في بعض المسائل التي تمس إطلاق يده في شؤون البحرين.

وحكومة بومباي وحكومة لندن لم تريدا الضغط على الحاكم للقيام بهذه الإصلاحات، وطلبنا من المقيم والمعتمد السياسيين أن يقنعاه بالحوار لكي يكون ذلك خياره، فأدّى ذلك إلى مزيد من التأخير الأمر الذي تسبب في تأخير زمن الإصلاحات، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى أن تكون بريطانيا مكروهة في الأوساط الشعبية مع بدء الحرب العالمية الأولى 1914م، لأنها لم تكن تعمل من أجل مصالح الناس أو رفع الظلم عنهم. بعد الحرب سيكون هناك تعجيل ملح ودفع أكبر لإحداث إصلاحات إدارية وقضائية وسياسية، على عكس حالة التردد والبطء التي سادت فترة ما قبل الحرب.

مرسوم البحرين الملكي 1913م

تبدأ ديباجة المرسوم على النحو التالي «حيث إن جلالة ملك بريطانيا يتمتع بالسلطة القضائية في البحرين بموجب المعاهدة وأحكام الاتفاقيات والتسليم والعرف، والإذعان، وغيرها من الوسائل المشروعة؛ بناءً عليه، فإنه يسر جلالة الملك، وبموجب تمتعه بصلاحيات السلطة القضائية الخارجية، وممارسته لها بناءً على القانون الصادر عام 1890م، وإثر حصوله على نصيحة مجلس الشورى، أن يصدر المرسوم الذي ينص على ما يلي»⁽¹⁾.

(1) المرسوم الملكي البحريني (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299). أرشيف البحرين، أوائل، مج 4، ص 154.

تتأسس مشروعية المرسوم كما تشير ديباجته على المعاهدات المعقودة بين بريطانيا والبحرين، وهي معاهدات 1861، 1880، 1892م، وتمّ استحضارها هنا، لتأكيد القوة التي بموجبها تخضع البحرين لبريطانيا.

تشكل هذه القوة ما يمكن أن نسميه منظومة الإذلال (التسليم والعرف والإذعان) الذي يُمارسه المستعمر البريطاني، على عائلة آل خليفة الخاضعة. يؤكد المرسوم أن شيخ البحرين عيسى بن علي، وعائلته الحاكمة، يجب أن يذعنوا لبريطانيا وملكها، بالقوة، وبحكم هذا الإذعان هم مجبرون على أن يعملوا بهذا المرسوم.

إن قوة هذا المرسوم التنفيذية، وقوته القضائية، تستمد من قوة بريطانيا التي تحكم البحرين بموجب اتفاقيات تاريخية، وبموجب الإذعان والتسليم من عائلة آل خليفة الحاكمة، فعليهم أن يمتثلوا لما يقتضيه هذا المرسوم، إن هذا يعني أن الإصلاحات في البحرين التي تأسست على هذا المرسوم، قد تمت بموجب إذعان العائلة الحاكمة وليس بموجب رغبتها في الإصلاح، لا نقول ذلك كاستنتاج منطقي من ديباجة المرسوم، بل من رصد الوقائع والأحداث التي عملت كخلفيات لهذا المرسوم أو كمسببات له أو نتائج عنه.

قُسم هذا المرسوم إلى سبعة أجزاء⁽¹⁾:

(1) المرسوم الملكي البحريني (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299). أرفيف البحرين، أوأل، مج 4، ص 154.

الأجزاء	الموضوع	البندود
1	البندود الأولية والعامة	1 - 10
2	تطبيق قانون الهند البريطانية والمملكة المتحدة	11 - 13
3	المسائل الجنائية	14 - 34
4	المسائل المدنية	35 - 43
5	رعايا البحرين والمحاكم	44 - 50
6	التسجيل	51 - 59
7	جدول الأحكام المتنوعة	60 - 79

يبدأ المرسوم (Order in Council for Bahrain) بتعريف الكلمات والمصطلحات الواردة فيه، ستشكل هذه التعريفات معجم الإصلاح السياسي: مواطن بحريني، مواطن بريطاني، أجنبي، المحكمة الرئيسة، المحكمة المحلية، المحكمة المشتركة، المجلس العرفي، مجلس السالفة.

بعض هذه الكلمات كان معروفاً، لكنه لم يكن مُعرِّفاً تعريفاً قانونياً ولا إدارياً، لذلك فهي بالنسبة للبحرين تُعتبر مصطلحات جديدة، تدخل حيز التداول الرسمي لأول مرة بهذه المعاني وبهذه القوة القانونية التي يُدعى لها الجميع.

خلال تلك الفترة، لم يكن في البحرين أي نظام إداري أو قانوني، لم يكن هناك دستور ولا وثائق تحدد القوانين. سيُسهم هذا المرسوم بشكل مباشر في تعريف البحريني وغير البحريني، وسيُسهم هذا

القانون في ولادة شخصية البحريني القانونية، وإن بشكلٍ عرضي، كون الهدف الرئيس منه هو تحديد الأجنبي.

المسجلون في الوكالة السياسية

نقف في البداية على تعريف الأجنبي الذي جاء به هذا المرسوم، في الفقرة رقم 8 من البند الأول، وهو البند المتعلق بالبنود الأولية التي تُسمّى البنود العامة:

«يجب أن تشمل الصلاحيات التي يمنحها هذا المرسوم الأشخاص والمسائل الواردة أدناه، طالما أنّها خاضعة للسلطة القضائية لجلالة الملك، المكتسبة بموجب المعاهدة والتسليم، والهبات، والأعراف، والسماح الناشئ عن عدم القدرة على الاعتراض، وغيرها من الوسائل المشروعة:

أ. الرعايا البريطانيون بحسب تعريفهم أدناه، ضمن حدود هذا المرسوم.

ب. الأجانب الذين وافق شيخ البحرين مع جلالة الملك أو قبل [الشيخ] أن يمارس جلالة الملك السلطة القضائية عليهم.

ت. مواطنو البحرين المسجلون في الوكالة السياسية، على أنهم يعملون بشكل منتظم لصالح رعايا بريطانيين أو أجانب يجب التعامل معهم كلهم بمقتضى أحكام القسم الخامس من هذا المرسوم في القضايا التي يكونون معنيين بها»⁽¹⁾.

(1) المرسوم الملكي البحريني، القسم الأول، الفقرة رقم 8 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299).
أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 154.

يشمل المرسوم ويطبّق على الرعايا الأجانب أو البريطانيين، وكذلك المواطنين البحرينيين المسجلين على أنهم موظفون يعملون عند رعايا بريطانيين أو أجانب. هكذا سيعطي الأجنبي هنا للبحريني صلاحية أن يُحاكم في المحاكم البريطانية، إذا كان يعمل لديه، وهو ما يكشف عن فلسفة نظام العدالة الجديد الذي فرضت بريطانيا تطبيقه في البحرين، فالمرسوم الملكي البريطاني يريد أن يحمي مصالح البريطانيين، والبحريني الذي يعمل عند هؤلاء يُعتبر جزءاً من مصالحهم، البحريني هنا محمي بالعرض لا بالأصالة، وبهذه الصفة يحميه المرسوم عبر قضاء ذي قانون واضح، تتوافر فيه العدالة، ولا يخضع لمزاج حاكم البحرين ومصالح عائلته.

بدأ الاهتمام بتعريف الأجنبي، منذ المراسلات التحضيرية لهذا المرسوم، في رسالة مؤرخة في 1910م نجد «تعريف كلمة أجنبي على أنها فرد أو مدني من دول صديقة لجلالة الملك من غير البحرين، ويُقترح الآن أن يتمّ تغييرها لتشمل أي شخص غير بحريني»⁽¹⁾.

ينصّ المرسوم على أن القوانين البريطانية التي تصدر في الهند تُطبّق في المحاكم التي تنشأ عن هذا المرسوم في البحرين «إن أي قانون صادر عن الحاكم العام الإداري في الهند أو الحاكم الإداري في بومباي، سواء أتمّ إقراره قبل بدء العمل بالمرسوم أو بعده، وسواءً أكان تعديلاً أو استبدالاً لأي قانون تشريعي يُطبّق أو يمكن تطبيقه في البحرين، يتوجب تطبيقه في البحرين بموجب أحكام هذا البند»⁽²⁾.

(1) رسالة رقم 3134، المرفق رقم 4، 27 نوفمبر 1910م (IOR: L/P&S/10/28 & 82). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 139.

(2) المرسوم الملكي البحرين، القسم الثاني، الفقرة رقم 11 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 154.

سيُعتبر المرسوم البحرين جزءاً من الهند، أي ضمن إقليم رئاسة بومباي في الأحكام القضائية، وسيُعامل مع الأشخاص المشمولين بأحكام هذا المرسوم كأنهم في بومباي، وبهذا تكون القوانين البريطانية في بومباي هي نفسها القوانين في البحرين «بموجب الأحكام الأخرى لهذا المرسوم، فإنَّ قانون الإجراءات المدنية والتشريعات الهندية الأخرى المتعلقة بإقامة العدالة المدنية والإفلاس، ينبغي تطبيقها وكأنَّ البحرين إقليم في رئاسة بومباي»⁽¹⁾.

المقيم حاكم عام

ستعتبر المحاكم المنشأة من هذا القانون كأنها محاكم في الهند⁽²⁾، والذين يحتكمون إلى هذه المحاكم ليسوا بحاجة إلى أن يذهبوا إلى الهند، فهذه المحاكم تمتلك الصلاحيات ذاتها، وعليه فسيُتطور عمل المعتمد السياسي بموجب هذا القانون وستتوسع صلاحياته، ليصبح قاضياً في هذه المحاكم: «ويجب اعتبار المعتمد السياسي قاضياً منفرداً، ومحاكمته محكمة محلية أو محكمة مدنية رئيسة للقضاء الابتدائي في الإقليم؛ ويجب اعتبار المساعد القضائي للمقيم السياسي بمثابة قاضٍ منفرد إضافي، وتصبح محاكمته محكمة محلية إضافية للقضاء المدني الابتدائي؛ أمَّا محكمة المقيم السياسي فيجب اعتبارها محكمة مدنية عُليا للاستئناف تابعة للإقليم»⁽³⁾.

(1) المرسوم الملكي البحريني، القسم الرابع، الفقرة 35 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299).
أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 154.

(2) «كانت الغاية من إصداره [Bahrain Order in Council] تطبيق القانون المدني والجنائي الهندي على البحرين. محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص 41.

(3) المرسوم الملكي البحريني، القسم الرابع، الفقرة 35 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299).
أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 154.

سيصبح المقيم السياسي بالنسبة للبحرين بمثابة حاكم عام، حاكم مستعمرة بريطانية، وسيوسّع هذا المرسوم من صلاحياته على نحو واسع: «بموجب هذا المرسوم يكون المقيم السياسي في الخليج الفارسي بديلاً عن حاكم مستعمرة أو ملكية بريطانية، والمحكمة الرئيسة بديلاً عن المحكمة العليا، والمحكمة المحلية بديلاً عن قاضٍ أو ضابط قضائي لمستعمرة أو ملكية بريطانية»⁽¹⁾.

سيشمل المرسوم أيضاً الحالات التي يقدّم فيها المواطن البحريني شكوى ضد مواطن بريطاني، أو الحالات التي يشتكي فيها شخص أجنبي على بحريني «عندما يرغب مواطن بحريني برفع شكوى ضد شخص ينطبق عليه هذا المرسوم، أو أي شخص ينطبق عليه هذا المرسوم يرغب في تقديم شكوى ضد مواطن بحريني، عندئذٍ يتوجب على المعتمد السياسي القبول [بالحالتين]»⁽²⁾.

وحتى ينطبق المرسوم على أحد ما، فإنه يتوجب عليه أن يكون مسجلاً، أي أن يسجل اسمه ووثائقه في الوكالة السياسية. ترد تفاصيل عملية التسجيل في القسم السادس من المرسوم، وهي تفرض أن يسجل الشخص نفسه وأفراد عائلته جميعاً، كما كان هناك مدة معينة للتسجيل، ويتوجب على المعني أن يجدد هذا التسجيل سنوياً، وفضلاً عن ذلك يشدّد المرسوم على أن التسجيل فيه ليس دليلاً على جنسية الشخص المسجّل، هو دليل على أنه مشمول

(1) المرسوم الملكي البحريني، القسم الأول: البنود الأولية والعامة، الفقرة رقم 12 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 154.

(2) المرسوم الملكي البحريني، القسم الخامس: الرعايا البحرينيون والمحاكم، الفقرة رقم 44 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299). المصدر نفسه.

بهذا المرسوم وتنطبق أحكامه عليه، ويخضع لجهة التقاضي التي يحددها، لكنه من حيث الجنسية قد يكون هنديًا، بريطانيًا، فارسيًا، بحرينيًا، أو يحمل أي جنسية أخرى.

صدر هذا المرسوم عام 1913م بعد أن صدّق عليه ملك بريطانيا، وسُمّي مرسوم البحرين الملكي، لكنّه لم يدخل حيّز التنفيذ مباشرة مع أنه كان قد صدر لكي يتمّ تنفيذه فورًا. لقد نُشر في (جريدة لندن الرسمية) فور صدوره، إلا أنّ الإعلان عنه جرى تأجيله بانتظار انتهاء المفاوضات التي كانت جارية حينئذٍ مع تركيا وقوى أخرى مهتمة بالخليج⁽¹⁾. وحاولت بريطانيا تنفيذه أيضًا بعد سنتين، وأذنت بنشره في (جريدة الهند الرسمية) واتّخذ الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ أحكامه⁽²⁾ إلا أن التنفيذ الفعلي والملموس جرى في الواقع بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م. حينئذٍ فقط كانت هناك حركة حثيثة لتطبيقه وخطوات عملية لتنفيذه.

تأسيس بلدية المنامة

تضع الرواية الرسمية للسلطة إنشاء المؤسسات الحديثة للدولة مثل إدارة الجمارك وبلدية المنامة ضمن إنجازات حاكم البحرين عيسى بن علي، وتصور الحاكم بأنه رائد الإصلاح والتحديث. يقول كُتّيب صادر عن مجلس النواب البحريني إن «البحرين عرفت الإدارة

(1) «في السنوات 1913 و1915م قام البريطانيون بالاتفاق مع الأتراك وكذلك مع عبدالعزيز عبد الرحمن آل سعود على التوالي للاعتراف بسلطتهم في الخليج. أما فيما يختص بجزر البحرين، فقد تعهد الأتراك بالتخلّي عن أية مطالبة بها. كما أن ابن سعود تعود في معاهدة 26 ديسمبر سنة 1915م بأن يمتنع عن القيام بأي اعتداء أو تدخل في إقليمي الكويت والبحرين». محمد الريمحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص 41.

(2) رسالة سياسية رقم 7، 15 يناير 1915م، الفقرتين رقم 1 و 2 - IOR: L/P&S/10/248 (R/15/1/299). أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 178.

الحديثة بعد تولي الشيخ عيسى بن علي مقاليد الحكم في البلاد في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1869م، وقد تأسست في الربع الأول من القرن الميلادي العشرين أولى الدوائر الحكومية، حيث تأسست بلدية المنامة في سنة 1919م كثالث بلدية عربية، وكذلك دائرة الجمارك ودائرة الشرطة التي تأسست في يوم الجمعة 21 أيلول/ سبتمبر 1921م، وكذلك المحاكم وغيرها من الدوائر الحكومية التي اعتبر تأسيسها زيادة بالنسبة لكثير من الدول المجاورة بل ولعدد من الدول العربية»⁽¹⁾.

وفي باب (تطور النظام الدستوري في مملكة البحرين) يقول كتيب مجلس النواب «إن يوم 20 تموز/ يوليو من سنة 1920م يعتبر تاريخاً مهماً في التاريخ البحريني الحديث، ففي ذلك اليوم صدر أول قانون مكتوب في البحرين وهو قانون البلدية والذي اشتمل كذلك على عدد من القوانين الخاصة بالنظافة والرفق بالحيوان وقوانين مرورية رغم أن عدد السيارات في ذلك الوقت في البحرين لم يتجاوز 6 سيارات فقط»⁽²⁾.

يستعيد هذا الكتيب الرسمي باحتفاء وفخر تاريخ تأسيس البلدية⁽³⁾ والدوائر الحكومية في ذلك الوقت، ويعتبر أن فترة حكم عيسى بن علي هي الفترة الذهبية لتأسيس الدولة الحديثة. لنا أن

(1) نقلا عن صحيفة الوطن، العدد 3310، الجمعة 2 يناير 2015م.

(2) المصدر نفسه.

(3) على موقع وزارة الداخلية الإلكتروني، نقرأ التالي: «بدأت البحرين في عام 1919م بأولى التنظيمات الإدارية لها فأسست بلدية المنامة، وتذكر المصادر والوثائق التاريخية أن البلدية هي التي كانت يومها تسير أمور الأمن وتقوم ببعض واجباته. وقد تمّ عندها تغيير مسمى الفدواية إلى مسمى النواظير كمرحلة ثانية في ذلك الوقت من المسيرة التاريخية للشرطة». <http://www.interior.gov.bh/history.aspx>.

نتساءل هنا: هل ما تأسس في هذه الفترة كان فعلاً بجهود عيسى ابن علي؟ وهل كان لديه مشروع وطني لتأسيس دولة حديثة؟ هل بادر الحاكم نفسه لتأسيس هذه الدوائر وهل كانت ضمن خطته؟ هل قانون البلدية صادر عن إرادة عيسى بن علي؟

وجدنا من خلال تتبع أحداث الثلث الأول من القرن العشرين، أن عيسى بن علي كان على الدوام معارضاً لإنشاء القوانين، ورافضاً لإنشاء المحاكم المستقلة، ومتشبهاً بإبقاء نظام الإقطاعيات. كان معارضاً لمشروع الإصلاحات البريطانية التي هي في المحصلة الأخيرة مؤسسات الإدارة الحديثة للدولة. وقد فُسرّت هذه المعارضة من قبل من يريد أن يقدم تاريخاً مُزيّفاً ومختلقاً، على أنها رغبة في الاستقلال، وفي الحفاظ على القرار الوطني، والتخلص من الاستعمار.

الحاكم المطلق اليد

الحقيقة التاريخية هي أن عيسى بن علي كان يريد أن يكون مطلق اليد، ولم يكن يريد أن تكون الدولة مطلقة الحرية، وذلك لكي يتصرف بيده كما يريد، بلا رقابة، ولا نظام إداري. لا يريد أن تكون هناك دولة تحدّد ميزانيته وميزانية عائلته، وتفصل جيبه عن جيب الدولة وتحدّد طريقة تصرفه بأموال البلاد، ولا يريد تقارير مالية تراقب مصروفات عائلته.

خطط الإصلاح البريطانية كانت ستقيّد حريته، ويده المطلقة في البلاد، ولذلك كان يرفضها. مشروع الدولة لم يكن في ذهنه، ولم يكن يعترف به، وليس لديه من الخبرة ولا من المعرفة ولا من الوعي ما يُمكنه من التفكير في إنشاء مراسيم وقوانين تُقيم

مؤسسات حديثة كالبديية، والمحاكم. لم يأت تأسيس البلدية بمرسوم صادر عن عيسى بن علي، ولا بمبادرة منه، ولا قاد مطالب وطنية لإنشاء مؤسسات حديثة للدولة.

في رسالة تعود إلى 19 آب/ أغسطس 1921م، بعثتها المقيمة البريطانية إلى وينستون تشرشل (Winston Churchill)، الذي كان حينئذ وزير الدولة الرئيس لشؤون المستعمرات في حكومة لندن، تقول: «بموجب تعليمات حكومة الهند، يشرفني أن أرسل إليكم مسوودة قانون الملك بعنوان «قانون بلدية البحرين، رقم 1 للعام 1921م» للموافقة عليها، وقد جرى إعدادها بموجب المادة 70 من مرسوم البحرين الملكي للعام 1913م. وافق صاحب السعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على مسوودة القانون»⁽¹⁾.

مرسوم ملك بريطانيا

لقد تمّ تأسيس البلدية بموجب مرسوم أصدره ملك بريطانيا جورج الخامس (1910 - 1936م) ومسوودة قانون وافق عليه نائب الملك والحاكم العام للهند، ووزير الدولة لشؤون المستعمرات في حكومة لندن.

جاء قانون البلدية بمبادرة بريطانية على أساس المادة 70 من مرسوم البحرين الملكي 1913م، يعني هذا أن شرعية هذه البلدية تُستمدّ من شرعية هذا المرسوم، المستمدة كما تقول ديباجة المرسوم من المعاهدات الدولية ومن إذعان حاكم البحرين لبريطانيا. ليس لعيسى بن علي ناقة ولا جمل في تأسيس البلدية، بل كان ضد هذا

(1) رسالة رقم 1278، 19 أغسطس 1921م (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 339.

القانون وضد ما استتبعه من إصلاحات وضد مؤسسة البلدية نفسها، إن هذا التأسيس قائم على إذعان عيسى بن علي، والإذعان لا يكون برغبة بل هو ضد الرغبة.

تنص المادة 70 من مرسوم البحرين الملكي، الذي تأسست البلدية وسُنَّ قانونها بموجبه، على أنه يجب أن يكون للمقيم السياسي صلاحية لإصدار قوانين، وتُسمى قوانين الملك، وله صلاحية تطبيق، أو تعديل، أو تغيير، أو إلغاء، أي قانون أو تشريعات في البحرين، وتنظيم أو منع استيراد أو تصدير الأسلحة أو الذخيرة الحربية، كذلك الإشراف على السجون⁽¹⁾.

أُطلق على القوانين المؤسسة على هذا المرسوم (قوانين الملك)، ملك بريطانيا، وليس حاكم البحرين، وعليه فبلدية البحرين الأولى، هي بلدية ملك بريطانيا، وليست بلدية عيسى بن علي.

بموجب هذه المادة، حاز المقيم السياسي صلاحية إصدار قوانين في البحرين لأهداف سياسية وإدارية واقتصادية، سواء أكانت لتحقيق الأمن، أو تطبيق المعاهدات، أو تنظيم الاستيراد والتجارة، أو فرض ضرائب، أو غيرها. بموجب هذه المادة من المرسوم الملكي، استخدم المقيم السياسي صلاحياته، وأصدر قانون البلدية، هكذا كانت بلدية البحرين، جهازاً بريطانياً، فكرةً ومبادرةً وتشريعاً وقانوناً، وقد جاءت ضمن سعي بريطانيا لإنشاء مؤسسات وإدارات الدولة الحديثة في البحرين.

(1) المرسوم الملكي البحريني، فقرة رقم 70 (IOR: L/P&S/10/248 - R/15/1/299). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 154.

ديباجة قانون البلدية

يرد في ديباجة قانون البلدية: «من أجل حماية البيئة والنظافة بشكل أفضل في مدينة المنامة، تم تأسيس مجلس بلدي تحت سلطة زعيم البحرين. والآن لتنفيذ ذلك، وبفضل الصلاحيات الممنوحة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بموجب المادة 70 من المرسوم الملكي للبحرين فإن الرعايا البريطانيين جميعهم والأشخاص المحميين من قبل بريطانيا، الذين يقيمون ضمن حدود البلدية، يُطلب منهم الامتثال وإطاعة القوانين التي تم وضعها، التي قد تُعاد صياغتها من وقتٍ لآخر، وتُنقذ ضمن هذه الحدود، بشرط أن تكون قد نالت موافقة مسبقة من المقيم السياسي في الخليج الفارسي»⁽¹⁾.

جعل القانون البريطاني هذه البلدية تحت السلطة التنفيذية لحاكم البحرين⁽²⁾، ونصَّ أن على الرعايا البريطانيين والأشخاص المحميين من قبل بريطانيا الامتثال لقوانين البلدية. يوضح المرسوم الملكي أن الأشخاص المحميين هم من ينتمون إلى جنسيات غير بحرينية، أو البحرينيين الذين يعملون عند رعايا بريطانيين. فالذين

(1) القوانين والأنظمة بموجب المادة 70 من مرسوم البحرين الملكي، حرر بتاريخ اليوم من العام 1921م، الرسالة رقم 4682، رقم 1 من العام 1921م، خاص بالبلدية (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 340.

(2) الإعلان عن الإجراءات باسم الحاكم أو جعل مناصب المجالس والمحاكم والإدارات الجديدة تحت أسماء أبناء الحكام هي بروتوكولات ومظاهر شكلية، لتأخذ الإصلاحات صبغة محلية أو تبدو نابعة من سلطة العائلة الحاكمة لتشجيعها للمضي فيها، وإن كانت رغبتهم الداخلية معارضة لها «وعلى الرغم من معارضة الشيخ عيسى، إلا أن الطلب الذي دعمه الرائد (ديسكون) (المعتمد السياسي) قد نجح، وأنشئت بلدية في العام 1920م، وما زالت هذه البلدية موجودة، وأنشئت بلدية أخرى عقبها في المحرق في العام 1927م». رسالة رقم 385-S، مؤرخة في 28 أغسطس 1929م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 596.

يقيمون ضمن حدود البلدية في المنامة عليهم أن يمثلوا إلى بنود هذا القانون ومرفقاته، والتي لن تصدر وتعمّم إلا بعد أن تحظى بموافقة المقيم السياسي، لا حاكم البحرين.

كُتبت هذه الديباجة وكأن البلدية وتشريعها أُسست بالدرجة الأولى للبريطانيين المقيمين في البحرين، وأنه على هؤلاء، والمشمولين بالحماية البريطانية، أن يمثلوا لقانون البلدية. بدا البحريني في تلك اللحظة التاريخية كأنه خارج المخاطبة، خارج حدود من تشملهم هذه القوانين، أي خارج الاعتراف القانوني.

البحريني الملحق

يحضر البحريني في قانون البلدية، وكأنه ملحق ثانوي، في (البند رقم 2) نقرأ التالي: «ينبغي على المقيمين في البحرين جميعهم، الذين يزعمون أنهم محميون أو رعايا أجنب، الالتزام بالقوانين الداخلية لبلدية المنامة تمامًا، كما هو مطلوب من أي مواطن عادي تابع لشيخ البحرين»⁽¹⁾.

بحسب هذا التفصيل، فإن هذه القوانين ستطبق على جميع الناس، سواء أكانوا بريطانيين أو مواطنين (عاديين) تابعين لشيخ البحرين، وكلمة تابع لشيخ البحرين هي إحدى مراحل تعريف البحريني «أي شخص سواء أكان بريطانيًا، أو بحرينيًا، أو من الرعايا الأجنب، ويقوم بخرق أي أمر صادر عن سلطة القوانين الداخلية فهو مُدان من المحاكم المختصة بعقوبة السجن مع الأعمال الشاقّة

(1) القوانين البلدية الداخلية، البند رقم 2 (IOR: L/P&S/10/249). أرفيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 341.

أو بدونها، التي قد تمتد مدتها إلى ثلاثة أشهر أو غرامة تصل إلى 1,500 روبية أو عقوبة السجن والغرامة معاً»⁽¹⁾.

بدأ وصف (البحريني) يحضر، كما أن المؤسسات كانت تتطور وتوضع لها أسس وتحدد هويتها وشخصيتها الاعتبارية، كذلك مفهوم البحريني كان يتطور وتوضع له أسس في هذه الفترة، فكل قانون يوضع وكل مؤسسة تنشأ، ستحتاج في تنظيمها إلى تعريف الجهات التي ستخدمها أو ستطبق قوانينها عليها، سواء أكانت محكمة أو بلدية أو مرسومًا. سيتطلب الأمر تعريفًا للبحريني، أصبح البحريني هنا معرفًا بأنه: هو الذي ليس من الرعايا الأجانب، وليس بريطانيًا، ولا أوروبيًا، البحريني هو من رعايا الشيخ⁽²⁾.

منعت البلدية منذ تأسيسها استيراد الأفيون والحشيش والمخدرات والعرق والمواد المسكرة والمدمنة، وكذلك كانت البلدية تحظر التجول والسير في الشوارع بين الرابعة فجرًا حتى بزوغ الشمس إلا باصطحاب ضوء. كما منعت رمي القمامة في الشوارع وخصصت أوعية لهذا الغرض.

وقد فرضت على أصحاب الأملاك تنظيف مجاري التصريف

(1) قوانين البلدية الداخلية، البند رقم 14 (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 341.

(2) من المهم أن نلتفت هنا إلى أن مدينة المنامة قد أعطت شبه حصانة للمقيمين فيها من الشيعة البحرينيين، فلم يتعرضوا إلى ما تعرض له أشقاؤهم الشيعة في المناطق الريفية: «هناك عدة عوامل أخرى أسهمت في حماية شيعة المنامة. من أهم هذه العوامل الحماية التي قدمتها السلطات البريطانية والتي اعتبرت أنه في مواجهة احتمالات التدخلات الفارسية والوهابية فإن المحافظة على الاستقرار والسلام هو في مقدمة اهتماماتها. تقع الوكالة البريطانية على تماس مباشر مع أحياء الشيعة في المنامة. وعلى امتداد الوجود البريطاني، كان هناك شيعة ضمن الموظفين العاملين في الوكالة البريطانية». عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ص 13 - 14.

في المنازل كلَّ ستَّة أشهر؛ ولم تَسْمح ببناء مبنى جديد أو البدء ببناء مجرى للصرف الصحي أو إصلاحه من دون الموافقة المسبقة من رئيس البلدية، وذلك لضمان عدم التعدي على الطريق وكذلك عدم التهرّب من دفع الضرائب. كانت هناك أيضًا ضمن تشريعات البلدية، قوانين لتراخيص البناء، وتوصيات بالإبلاغ بالإصابة عن الطاعون والجذري والتيفوئيد والأمراض المعدية، كذلك أوصت بتسليم الحيوانات والماشية والماعز الهاربة أو الضالة للأمير.

لم يقتصر اختصاص البلدية على النظافة⁽¹⁾ وتراخيص البناء والصرف الصحي، بل كان يشمل تنظيم الاستيراد والتصدير، وشؤون الحيوانات، وغيرها.

هيئة من الرجال

ما كان جهاز البلدية مجرد مجموعة من القوانين الصماء ولا حزمة من العقوبات، بل كان جهازاً له فلسفته المدنية ضمن فكرة الدولة، نعر على رؤية متقدمة لفكرة البلدية ضمن بند المبادئ العامة في قانون البلدية «في الدول والحكومات المنظمة جيّداً، تدير هيئة خاصة من الرجال المختارين يُدعون بالمستشارين البلديين شؤون كلِّ مدينة. يتولّى هؤلاء المسؤولية أمام الدولة أو الحاكم المحلي

(1) مع ذلك، كانت الحاجة إلى النظافة ضرورية وملحة «كانت مدينة المنامة آنذاك [1919م] مملوءة بتلال من القمامة المتراكمة بعضها فوق بعض، وقد تحول مجرى الماء (المشبر) إلى مياه أسنة يتوالد فيها الذباب والبعوض، وكانت الخرائب تمتلئ بأكوام القمامة والحيوانات النافقة. كانت تلك هي صورة المنامة، فقامت البلدية بإزالة جميع تلك التلال وإتلافها وشرعت في بناء زوايا بين البيوت توضع فيها القمامة، ونظفت المدينة خلال فترة وجيزة. ومن إنجازات البلدية أنها وضعت حراسة ليلية في سوق المنامة وأضيت بالمصابيح اليدوية (الفوانيس)». عبد الكريم العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص 104.

لجهة الإدارة الجيدة للمدينة، وجباية ضرائبها ونظافتها ورفاهيتها العامة. باختصار، إنّ سعادة أهالي المدينة وصحتهم وازدهارهم هي بين أيادي هؤلاء الرجال، التي وكلها إليهم الحاكم بنفسه؛ وسنسمّي هذه الهيئة من الرجال بـ«البلدية»، وهي مسؤولة أولاً أمام الله، وثانياً أمام الحاكم عن رفاهية الناس الذين هم تحت سلطتها»⁽¹⁾.

يعرّف القانون البريطاني البلدية بأنها عبارة عن هيئة من الرجال مسؤولة عن تحقيق رفاهية المدينة وناسها ونظافتها، وتطبيق القوانين. على الرغم من هذا الوعي المبكر بفلسفة البلدية، والمبادئ التي تقوم عليها، إلا أن الدور البلدي اختفى في البحرين بعد الاستقلال، ولم يعد هناك (تمثيل) بلدي يحقق الرفاهية والنظافة والقوانين، انتظر الناس حتى العام 2002م ليعود العمل بنظام البلديات ويبدأ من الصفر، تغيّرت الثقافة البلدية في أوساط الناس خلال السنوات الطويلة من غياب التمثيل البلدي والممارسة، صارت البلدية تعني فقط الجهاز المسؤول عن رفع القمامة من الشوارع، وغابت مبادئ البلدية في العالم المتحضر التي سنّها البريطانيون في البحرين قبل حوالي قرن من الزمان، وهو ما يثبت أن هذه المؤسسة لم تكن يوماً من الأيام نابعة من إدارة الحكم المحلي، والقبيلة الحاكمة، وإلا لطوّرت بدل أن تُعطلّ.

ليست البلدية مجموعة من المستشارين فقط، بل هي مجموعة من الناس أيضاً الذين يمولونها ويوفرون لها مصادرها الخاصة، وبهذا يشعرون أنها مؤسستهم وأنهم يعطونها بقدر ما تعطيتهم، هي ليست

(1) البلديات، المبادئ العامة، البند أ (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 343.

عطية من الحاكم، بل هي تدبير منهم «من بين المبادئ الحكومية في الدول، لا ينبغي لأي جزء من العائدات العامة للدولة أن يُنْفَق على تحسين المدن وإدارتها، بل ينبغي أن تكون الدولة مكتفية بذاتها ولديها مصادرها الخاصة من العائدات التي ينبغي إنفاقها في المدينة فقط»⁽¹⁾.

من أهم المبادئ التي قامت عليها هذه البلدية، أنها أصبحت مصدرًا لتوفير عوائد لخزانة الدولة، ومن خلال هذه الخزانة يتم الصرف على البلدية، وتحقيق الرفاهية والازدهار، والنظام والعمران المدني، وهذا يعني أن البلدية هي أول جهاز في الدولة تكوّن، له موازنته الخاصة، ومصادر تمويله من عوائده مباشرة.

ضرائب البلدية

جزء من هذه المصادر كانت تؤخذ من الضرائب «يحقّ للبلدية فرض ضريبة على كلّ مقيم في البلدة بغض النظر عن جنسيّته»⁽²⁾.

مقابل ما يعطيه الناس، أعطى القانون مواطني البلدية أيضًا الحق في الاعتراض على الضرائب والتدقيق في السجلات البلدية، لمعرفة كيف صُرفت هذه الضرائب، وهو حقّ متقدّم عشرات السنين عن الوضع القائم اليوم، رغم أنه جاء قبله بمئة عام «يحقّ للمواطنين في المدينة الذين يدفعون الضرائب التعبير عن رأيهم بشأن نفقات

(1) البلديات، المبادئ العامة، البند (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوّل، مج 4، ص 343.

(2) البلديات، المبادئ العامة، الفقرة ج (IOR: L/P&S/10/249). المصدر نفسه.

الضرائب التي يدفعونها، ويحقّ لهم متى يشاؤون التدقيق في السجلات البلدية»⁽¹⁾.

تطور نظام البلدية، كان أجمل ولادة للبحريني، البحريني الذي كان يُعامل بالسخرة أصبحت له شخصية قانونية الآن بموجب ما يدفعه من ضرائب، صار له الحق أن يُسأل، وأن يُدقّق، وأن يُبدي رأياً في الخدمات التي تقدم له.

لأول مرة ستكون هناك ضرائب تعبر عن الاعتراف بدل الإذلال للبحريني. تنص فقرة من قوانين البلدية على أنه «لا يحقّ لأيّ شخص يقيم في المدينة رفض دفع الضرائب التي تفرضها عليه البلدية بشرط ألا تتجاوز تلك الضرائب ما هو مُنصّف، وفي حالة البحرين أن يكون الحاكم قد وافق عليها وكذلك المعتمد السياسي. ومن المبادئ أيضاً أنه لا يحقّ لأيّ شخص التهرّب من الضرائب»⁽²⁾.

تأتي أهمية هذا البند من إعادة صياغته لنظام الضرائب، وإلغائه لشرعية أي ضرائب خارج هذا النظام. كان نظام ضرائب عيسى بن علي المفروض، مبنياً على الاضطهاد والإذلال والظلم والسخرة والتمييز والإقطاع وإلغاء الاعتراف بالسكان الأصليين. من يستفيد وحده من هذه الضرائب هو عيسى بن علي وعائلته من آل خليفة، وفي المقابل ليس هناك حقوق للمواطنين، بل هناك سحق وإلغاء، في حين كان قانون البلدية يأخذ من الناس ضريبة، ليقدم لهم خدمة عامة ويعطيهم حقاً عاماً.

(1) البلديات، المبادئ العامة، الفقرة ح (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 343.

(2) البلديات، المبادئ العامة، الفقرة خ (IOR: L/P&S/10/249). المصدر نفسه.

مع ولادة هذا الحق من قانون الضرائب، وُلدت شخصية البحريني القانونية، صارت البلدية تعطيه حقًا، وتمنع عنه ظلمًا، خصوصًا ظلم التمييز في دفع الضرائب، فقد كانت الضرائب تؤخذ من قبل العائلة الحاكمة على الشيعة فقط، لقد أصبحت تؤخذ من الجميع من دون تمييز، وهذا ما يجعل عيسى بن علي وعائلته يقفون بالمرصاد ضد هذا القانون وضد إنشاء البلدية، لأنهم لم يكونوا يريدون لأحد أن يملك حق المساءلة أو حق المراقبة ضدهم.

وعليه سنرى، كيف وقف الحاكم ضد مشاريع البلدية وعملها، وهو ما يؤثقه الأرشيف البريطاني، في هذه الحادثة على لسان الميجر (ديلي) المعتمد السياسي من العام 1920 إلى 1924م:

«يُفيد الرائد (ديلي) أن بلدية المنامة كانت تحاول عبثًا على مدى العامين الماضيين أن تحصل على موافقته على خطة لتزويد المدينة بالمياه والطاقة الكهربائية. وتقرّب مؤخرًا المجلس البلدي بأكمله المدعوم من معظم الوجهاء، ومن وكّديه [حمد وعبد الله] وطلبوا موافقته على الخطة. وعلى الرغم من أنه لم يُطلب منه المساهمة بتكلفة المشروع بأيّ شكلٍ من الأشكال، وحتى عُرض عليه أن تُفرض إتاوة على الماء، رفض بحزم الموافقة على المشروع من دون تحديد أيّ سبب لرفضه، ممّا يحرم السكان من منافعهم بأمس الحاجة إليها»⁽¹⁾.

(1) رسالة سرّية رقم S-42 من المقيمية البريطانية والقنصلية العامة، 27 يناير 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 415.

مجلس البلدية

تتكوّن البلدية من «الرئيس {رئيس البلدية} الذي يعيّنه الشيخ عيسى. وثمانية أعضاء، يعيّن الشيخ عيسى أربعة منهم، وأربعة آخرون يختارهم المعتمد السياسي من الجالية الأجنبية»⁽¹⁾.

طالما أن قوانين هذه البلدية تُطبّق على الأجنبي كما البحريني، فقد أعطى هذا القانون الأجنب صوتًا في البلديات، وبهذا حفظ القانون حقوق المقيمين في التمثيل البلدي، ولم يُهمّش فئات المقيمين، حتى لو لم يكونوا مواطنين.

يجتمع أعضاء البلدية مرّة واحدة أسبوعيًا في مركز الجمارك الساعة السابعة صباحًا في فصل الصيف، والساعة العاشرة صباحًا في فصل الشتاء، ويناقشون الشؤون التجارية الراهنة، وفي هذا الاجتماع ينبغي أن يحضر كل من (أمير المدينة)⁽²⁾ الذي يمثّل القانون والنظام، ومخاتير المحلات، وكذلك مدير البلدية والمسؤول الصحي⁽³⁾.

(1) البلديات، بلدية المنامة المقترحة، الفقرة أ (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوأل، مج 4، ص 343.

(2) كانت مسؤولية إدارة المدينة خلال القرون الأربعة الماضية منوطة بشخص يطلق عليه (أمير المنامة) تشمل مهام الأمير حراسة السوق والسجن وجني الضرائب الديوانية وإيجارات الممتلكات الوقفية. ومن اختصاصه أيضًا توقيع شهادته على سندات البيع والشراء والأراضي والأملك، وأخذ ضريبة عليها، والأمير مسؤول عن نظافة السوق ورشها بالماء، ومراقبة العملة والأوزان ورفع شكاوى الناس إلى دار السلطنة. يتم اختيار أمير المنامة من بين عليّة القوم، ويُعيّن من قبل شيخ الإسلام. ومن أمراء المنامة في نهاية (العهد البرتغالي) في البحرين (ناصر بن خميس) الذي بنى مسجدًا عام (1108هـ/ 1696م) في المنامة، ما يزال باسمه حتى اليوم. وفي عام 1870م كان أمير المنامة (سعد بن عامر) وقد بنى بدوره مسجدًا باسمه في الطرف الآخر من المنامة. انظر: عبد الكريم علي محمد العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص 108 - 109.

(3) البلديات، بلدية المنامة المقترحة، الفقرة ب (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، أوأل، مج 4، ص 343.

ضمن التركيبة الإدارية، كان هناك (أمير المدينة) بمثابة رئيس للبلدية. يتولّى الأمير مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام ضمن حدود المدينة ومهامه هي التالية:

- مراقبة جميع الأشخاص والشخصيات المشتبه بهم في البلدة.
- منع لعب القمار وشرب الخمر.
- منع التهريب.
- حماية مواقع النواير المتعددة ليلاً ومعابنتها باستمرار.

استبدال جهاز الفداوية

لقد أحدث تأسيس البلدية تغييرات كبيرة في المفاهيم والأجهزة، فعلى سبيل المثال استعمال النواير (الحرس) كجهاز شرطة مبدئي، يعكس تطوراً مهماً، لأنه يلغي ويستبدل جهاز الفداوية، رجال الحاكم الإقطاعي، الذي كان يستخدمهم للعسف وظلم الناس واضطهادهم. أصبح الجهاز الأمني الجديد جزءاً من إدارات الدولة وليس جزءاً من حاشية الشيخ أو رجاله، وقد حلّ مشكلة الفوضى والسرقة والاضطرابات التي تسبب بها الفداوية في سوق المنامة، كما لاحظنا في حادثتي الوكالة الألمانية والاعتداء على العجم.

كذلك، أرست البلدية تقاليد في التنظيم والإدارة، ففي قانون البلدية نعثر على تفصيل بكشف الحسابات والمرتببات المرصودة لكل العمال، بمن فيهم مدير البلدية، والكاتب، والمختار، والناطور، والرقيب، وعامل المكنسة.

لقد زوّرت الرواية الرسمية تاريخ تأسيس البلدية حرفياً، وعلى غرار كتيب مجلس النواب، الذي قدّمنا به الفصل، تزعم وزارة

الداخلية في تقرير: «وقد كانت البداية عندما استشعرت الحكومة آنذاك الحاجة الملحة إلى وجود مثل ذلك الجهاز للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين وتنظيم شؤون حياتهم اليومية وتصريف أمورهم الطبيعية، فأنشأت البلدية وكان ذلك في تموز/ يوليو 1919م، وتعتبر بلدية المنامة من أوائل البلديات التي أنشئت في العالم العربي كله كما أنها من أوائل الدوائر الرسمية في دولة البحرين التي أنشئت عند بدء تنظيم الإدارة في البلاد على أسس حديثة، ويعتبر القانون الصادر في 1920/1/20م بإنشاء بلدية في مدينة المنامة عاصمة البحرين هو أول نظام قانوني للبلديات في دولة البحرين»⁽¹⁾.

كتابة تاريخ البلدية

إن كتابة تاريخ أول جهاز إداري في الدولة الحديثة، بهذه الصورة هو خيانة للتاريخ وتعمية على مآزق الحاضر المؤسسة على مشكلات الماضي. تزعم رواية وزارة الداخلية، أن الحكومة هي من أسّس البلدية، عندما استشعرت آنذاك الحاجة الملحة إلى وجود مثل ذلك الجهاز، وهي كلمة لا معنى لها تاريخياً في الحقيقة، إذ لم يكن هناك حكومة في هذه الفترة، كان هناك حاكم، ومعتمد سياسي، وثانياً، ومجدداً، كما تقول الوثائق الرسمية التاريخية، فإن البلديات أسّسها البريطانيون بمرسوم صادر عنهم، وليس لها علاقة من قريب ولا من بعيد بحاكم البحرين عيسى بن علي، الذي كان في الأساس معارصاً لها ولقانونها ولمرسومها وللواقع الذي نشأ عنها، «وبدلاً من رفض الإصلاحات صراحة، لكونها تحدياً من سلطة العائلة

(1) ثمانون عاماً من عمر البلدية في البحرين، إصدار: العلاقات العامة - وزارة الإسكان والبلديات والبيئة.

الحاكمة وسلطانها، حاول الشيخ عبد الله، الذي ترأس المجلس البلدي ومثل الحاكم في المحكمة المشتركة، أن يعطل عمل هاتين المؤسستين في مناسبات عدة على أساس أنها تتعارض مع نصوص العرف القبلي»⁽¹⁾.

الأكثر من ذلك، أن (مي الخليفة) في دفاعها عن عيسى بن علي استخدمت في التعبير عن المرسوم الذي تأسست عليه البلدية مصطلح (قانون المستعمرات) بدلاً من التسمية الرسمية له: (المرسوم الملكي البحريني Order in Council for Bahrain) واعتبرت أنه انتزاع الإرادة الوطنية من الحاكم، وعليه فكل ما تأسس على هذا المرسوم هو خلاف إرادة الحاكم، وهذا يعني أنه لولا أن السلطات البريطانية انتزعت من عيسى بن علي فعلاً سلطة إصدار القانون والتشريعات لما أنشأت البلدية. إن هذا الانتزاع لا يدين المستعمر، بل يدين الحاكم المتسلط، الذي أراد أن يدير البلاد بالإقطاع والسخرة، هذا الانتزاع هو الذي أسهم في ولادة البلدية، والقانون، والنظام، وإدارة الدولة الحديثة وولادة البحريني.

في نهاية العشرينيات يخبرنا المقيم السياسي (باريت) أن البلدية ما عادت موضوعاً جدلياً بل مطلباً شعبياً: «في العام 1920م، كان

(1) لقد جند الشيخ عبد الله بن عيسى جماعته ممن صاروا في الذاكرة مناظرين وطنيين لتعطيل المؤسسات الأولى لتكوين الدولة الحديثة، من أجل الإبقاء على العرف القبلي وشبكات مصالحه «ساق أصدقاء الشيخ عبد الله ومعاونوه عدداً من العرائض الراضية لمشاريع ديكسون الإصلاحية وأرسلوها إلى المقيم السياسي في بوشهر وإلى حكومة بومباي يطلبون منهم إلغائها. وكان من بين هؤلاء الأصدقاء والمعاونين: حافظ وهبة، جاسم الشيراوي الذي كان مدير ميناء المحرق، وعبد الوهاب الزباني، وهو أحد التجار المعروفين، وآخرون غيرهم ممن كان يعمل في مدرسة الهداية الخليفية، أو ينتسب إلى النادي الأدبي». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 126.

عدد كبير من السكان ينظرون إلى بلدية المنامة على أنها ابتكار أجنبي بغیض، لكنها الآن تعتبر جزءاً حیویاً من الإدارة. أنشئت بلدية المحرق في العام 1927م جراء الطلب الشعبي من دون استشارة المعتمد السياسي. ويدرك السكان أنه في حال ألغيت البلديات، ستعود القذارة والطاعون»⁽¹⁾.

(1) رسالة من المقيم السياسي (باريت) رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (IOR: L/P&S/10/1049) R/15/2/127 (-). أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 596.

الفصل الثالث

المظالم والمواقع والعرائض

بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت عجلة (مرسوم البحرين الملكي 1913م) تتحرك تحت ضغط مطالب شعبية أسهمت في تعجيل هذه الإصلاحات، وذلك في أول حراك سياسي منظم ضد الأسرة الحاكمة، في تاريخ البحرين.

كانت المظالم الواقعة على (البحارنة) الدافع وراء هذه الحركة، وعليه سنجد أن أكثر ما يميّزها ما عُرف بـ (عرائض البحارنة) المرفوعة للسلطات البريطانية، من أجل التدخّل السريع لوقف الظلم والاضطهاد الذي تمارسه العائلة الحاكمة.

بات واضحًا أن بريطانيا هي الجهة التي تملك القوة، والجهة التي تملك القانون، والجهة التي تحمي العائلة الحاكمة وتديرها بالقانون الخاضع للقوة. كانت الإجراءات الحاسمة في ذلك الوقت، بعد حادثتي الوكالة الألمانية والاعتداء على الفرس في السوق، علامة فارقة على مستوى نفوذ البريطانيين، والأفق الذي يمكن أن تمتد إليه سلطتهم في البلاد، وهي ما شجّع الناس على التمرد والاحتجاج والمطالبة بوقف الاضطهاد، والمناداة بجهة تحفظ حقوقهم ووجودهم.

على مدى أكثر من قرن، قامت سياسة العائلة الحاكمة على ظلم البحارنة والمجموعات السكانية الأخرى⁽¹⁾، ووصلت اعتداءاتها حتى إلى

(1) تمثل تجربة البحرين مثالاً على حالة العنف الذي تمارسه الدولة ضد مواطنيها، ويمكنها أن تكون عينة للدول التي درسها بول دوموشيل في كتابه الذي يتناول «الفضيحة الناشئة

السكان الأجانب. سياسة لم تعرف العدل، ولا النظام، ولا الأمن، فتحرّكت الحلقة الأضعف، والفئة الأكثر تعرّضاً للاضطهاد، من أجل التغيير.

الظلم والوعي

كان الظلم الفادح محرّك البحارنة الرئيس، وهنا لا بدّ أن نلّفت الانتباه إلى أن عناوين السيادة والحريّة والدولة والمواطنة والاستقلال ما كانت دافعاً محرّكاً لأيّ فعل، لا عند العائلة الحاكمة، الرافضة لأيّ تغيير، ولا عند المجموعات السكانية المضطهدة، ومن الخطأ التاريخي تحميل ما كان يجري في ذلك الوقت أكثر مما يحتمله الوعي السياسي لتلك المرحلة، فالحاكم كان مدفوعاً بمصلحته الخاصة ومصلحة عائلته في الاستحواذ والتسلط والخضوع لحماية دولة تجنبه أطماع القوى الإقليمية المتصارعة، والبحارنة كانوا مدفوعين بغريزتهم الفطرية الإنسانية في دفع الظلم القاسي الواقع عليهم.

شهدت سنوات 1920، 1921، 1922م نشاطاً سياسياً محموداً للبحارنة، من العرائض، والمظاهرات، والاحتجاجات، في محاولات لإيصال صوتهم إلى السلطات البريطانية، وستكون ذروة هذا النشاط السياسي في العام 1923م.

ماذا تقول الوثائق البريطانية عن هذه المظالم التي تثير الاضطرابات في البحرين، وماذا كان المعتمدون السياسيون يقولون

عن التناقض بين ما يشكل الوظيفة الرسمية للدولة، أي حماية أفرادها، والسياسات الهادفة إلى اجتثاث عدد كبير منهم». بول دوموشيل، التضحية غير المجدية بحث في العنف السياسي، ص 13.

لحكومتهم عنها ممثلة بالمقيم السياسي في بوشهر، ثم حكومة الهند، وبعدها حكومة لندن؟

حملت الوثائق البريطانية كثيرًا من التفاصيل عن وضع البحارنة ومطالبهم السياسية خلال هذه الفترة، وقامت شخصيات بريطانية متعددة بمهام بارزة في هذه الأحداث، فمن (براي)⁽¹⁾ الذي كان معتمدًا سياسيًا في البحرين من عام 1918 إلى 1919م، إلى (ديكسون) الذي خلفه في منصب المعتمد السياسي لمدة عام واحد من 1919 إلى 1920م، ثم الميجور (ديلي) الذي كان لوجوده الأثر الكبير في تعجيل حركة الإصلاحات في الفترة من 1920 إلى 1924م.

إصلاحات واضطرابات

تتحدث عناوين الفصل الثالث عشر من وثائق المجلد الثالث بوضوح عن هذه الأحداث، «البحرين والبريطانيون: إصلاحات واضطرابات 1921-1922م»، و«استبداد شيخ البحرين وعائلته برعايا البحرين».

في العام 1921م، سيعث تريفور⁽²⁾، المقيم السياسي في ذلك

(1) نورمان براي (1885 - 1962) (Norman Napier Bray) لمع نجمه عام 1913م بصفته رَحالة محتملاً وباحثًا في الشؤون العربية في الشرق. تمَّ تعيينه في الخدمة السياسية الهندية في البحرين كمعتمد بريطاني في الفترة (Jun 1919 - Dec 1918). وفي ذلك المنصب اعتبر أنه تفادى خرقًا خطيرًا للعلاقات بين الحكومة البريطانية وابن سعود، وقد شكرته على ذلك وزارة الخارجية.

(2) آرثر برسكوت تريفور (1872 - 1930) (Arthur Prescott Trevor) تولى منصب مساعد المقيم السياسي البريطاني في بوشهر في الفترة (أغسطس 1909م - مارس 1910م) ونائبًا عن المقيم السياسي كوكس في الفترة (نوفمبر 1919م - أكتوبر 1920م) وأصبح مقيمًا سياسيًا في الفترة (نوفمبر 1920م - أبريل 1924م).

الوقت، برسالة⁽¹⁾ إلى وزير الخارجية في حكومة الهند، يقول فيها: «المعتمد السياسي في البحرين يلفت انتباهي إلى السلوك الاستبدادي الذي ينتهجه شيخ البحرين وعائلته وخصوصاً الشيخ عبد الله؛ وقد أُشير إلى هذا الأمر في مختلف الرسائل والتقارير»⁽²⁾.

يقول (تريفور) حول زيارته إلى البحرين إن وفداً كبيراً من الرعايا البحرينيين زاره في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1921م، وذلك في مبنى الوكالة، وقدموا له عريضة (أرفقت برسالته للوزير)، وقدموا كذلك اعتراضات شفاهية.

سيقدّم تريفور شهادة على أوضاع الناس حينئذ، وغضبهم. سيروي كيف رأى تهافت الناس على مبنى الوكالة في تلك اللحظة، وكيف كان الغضب يملأ وجوههم، وكيف طالبوه بإصلاح أوضاعهم، ويقول أيضاً في هذه الرسالة نفسها إنه أوصل عريضتهم تلك إلى شيخ البحرين، لكنّ الشيخ بالطبع لم يناقش «مسألة العريضة التي قدّمها رعاياه إلاّ أنّه كان على علمٍ بها مسبقاً»⁽³⁾.

تجاهل حكام آل خليفة العرائض الشعبية، بدءاً من العشرينيات، وامتد هذا التجاهل إلى عرائض نهاية الثلاثينيات ووسط الخمسينيات، واستمر حتى التسعينيات، وصولاً إلى العريضة الدستورية في العام 2005م، وأخيراً وثيقة المنامة عام 2012م. هو إذن سلوك مألوف ومعروف وثابت في سياسة العائلة الحاكمة مع مطالب الناس.

(1) رسالة رقم 475، 30 ديسمبر 1921م (IOR: R/15/2/83 - L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 355.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

ضغط الحشود

يقول تريفور: «وعند وصولي إلى مبنى الوكالة وجدتُ حشدًا كبيرًا من البحارنة بانتظاري وقد قابلتهم في قاعة المحكمة»⁽¹⁾. كان البحارنة مستميتين في الدفع بهذه الإصلاحات. في نهاية المطاف كانت احتجاجاتهم وعرائضهم ومظاهراتهم عاملاً رئيسًا في تعجيل هذه الإصلاحات وجعلها أمرًا واقعًا.

يضيف تريفور: «فالمواطنون البحرينيون خائفون من تطبيق القانون بأيديهم نظرًا لأنَّ الشيخ خاضعٌ لحمايتنا، كما أنَّهم يلحون علينا لاتِّخاذ خطواتٍ تمنع الشيخ من إساءة استخدام صلاحياته»⁽²⁾. ثم يقترح: «أعتقد أنَّ الطريقة الوحيدة لفعل ذلك هي تفويض المعتمد السياسي للتدخل في حالات الظلم الفاضحة ومنح الحماية البريطانية الفردية بانتظار التحقيق المنتظم في القضية»⁽³⁾.

تمثل عريضة البحارنة، التي أرفقها تريفور برسالته هذه، العريضة الأولى التي قُدمت إلى المعتمد السياسي في كانون الأول/ ديسمبر 1921م. إن النسخة الأصلية لهذه العريضة مفقودة، وقد احتفظ الأرشيف البريطاني بالنسخة الإنجليزية المترجمة عن العربية، بمعنى أننا هنا نقرأ النسخة العربية، التي هي مترجمة عن نص إنجليزي مترجم عن العربية.

(1) رسالة رقم 475، 30 ديسمبر 1921م (IOR: R/15/2/83 - L/P&S/10/1039). أرشيف

البحرين، أول، مج 4، ص 355.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

تبدأ العريضة بديباجة طويلة مطلعها: «الحمد لله الذي جعل الملوك ملاذًا للأجئین والعاجزين في أوقات الشدائد، ومن جعل عدالته سببًا لرحمته». ثم تدخل في موضوعها على هذا النحو: «نودُّ الإشارة إلى صاحب الحكمة العظيمة والمزاج الجيد، زعيم الخليج [المقيم السياسي]، أن المجتمع الشيعي يعيش في ظل إذلال كبير، وعُرْضة لمجازر عامة ولا ملجأ له، كما أن أيًّا من أدلتهم لا تُقبل، وممتلكاتهم عُرْضة للنهب، وهم أنفسهم معرَّضون لسوء المعاملة في كل لحظة. الظلم يتزايد يومًا بعد يوم، وإذا أردنا تعداد الإساءات فبمقدورنا ذلك، ولكن احترامًا للزعيم لا نقوم بذلك بل نشير فقط إلى جزء من الألف منها»⁽¹⁾.

تشير العريضة إلى أن وجهاء السوق كمحمد شريف رئيس البلدية، والتاجر الحاج عبد النبي، الذين كانوا وسطاء بين الناس وبين المقيم، نصحوهم بعدم الذهاب للقاء المقيم، لكن الظلم الفادح الذي كانوا يعانون منه، دفعهم إلى ردِّ هذه النصيحة، والذهاب إلى مبنى الوكالة السياسية، وتقديم هذه العريضة بأنفسهم.

العريضة الثانية

عريضة ثانية أُرسِلت من البحارنة إلى المعتمد السياسي في كانون الثاني/يناير 1922م وبين العريضة الأولى والعريضة الثانية نحو شهر ونصف:

«منذ فترة قصيرة تواصلنا معك ومع المقيم السياسي، شفاهيًا

(1) ترجمة العريضة التي قدَّمها وفد كبير من الرعايا البحرينيين إلى المقيم السياسي، 21 ديسمبر 1921م (IOR: L/P&S/10/249). أرشيف البحرين، مج 4، ص 357.

وخطياً وأبلغناكما عن حالنا؛ أرسلنا أيضاً عريضة إلى «بوشهر» إلى فخامة المقيم السياسي، ولكن لم تردنا بعد أي نتيجة من شأنها أن تهدئ من مخاوفنا، أما ظلم الحكام واستبدادهم، فهو في تزايد. ورغم حالات الظلم كافة التي تمارسها عائلة آل خليفة، إلا أنهم ليسوا جميعهم سواء. قبل أن يتسلم الشيخ عبد الله زمام الحكم كان الظلم سائداً ولكن عند تسلّمه السلطة رسمياً بات الاستبداد يُمارَس إلى درجة المساس بأعراضنا {مما يشير إلى الأمان الذي افتقدته النساء}، حتى إنّ الفتيات أصبحن يُؤخذن من بيوتهنّ بالقوة، وكان يمتنع والد الفتاة أو والدتها عن التكلّم عن ذلك بسبب الخوف»⁽¹⁾.

وقّع العريضة 64 شخصاً ممثّلين عن البحارنة، لا تتوافر هذه العريضة كذلك بنسختها الأصلية (باللغة العربية)، وهي هنا مترجمة أيضاً عن النسخة الإنجليزية، أي ترجمة لترجمة. تُسمّى هذه العريضة الشيخ عبد الله⁽²⁾ كمسؤول مباشر عن الظلم الذي ينال البحارنة، ويُرجعون السبب في ذلك إلى أنّ والده الحاكم الشيخ عيسى ووالدته يساعده في أفعاله، بل يعتبرون أن الشيخ عيسى ألعوبة في يدي ابنه عبد الله.

ويحدّر البحارنة في نهاية العريضة بشكل صريح من نفاذ صبرهم، بعد أن وصل هذا الظلم إلى مرحلة الأعراض. سيُعد (ديلي) المعتمد السياسي، لاحقاً تقريراً مفصلاً بحالات وبأسماء من أنتهكت أعراضهم وتعرضوا لظلم فادح خصوصاً من الشيخ عبد الله.

(1) ترجمة العريضة المؤرخة في 21 جمادى الأولى 1340هـ، 14 يناير 1922م (IOR: R/15/2/83) L/P&S/10/1039 -). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 383.

(2) الشيخ عبد الله بن عيسى بن علي آل خليفة (1883 - 1966م): ثالث أبناء الشيخ عيسى بن علي وأصغرهم سناً، ولد في المحرق ووالدته هي الشيخة عايشة بنت محمد آل خليفة.

تقرير الميجر ديلي

في مذكرة حول الوضع السياسي في البحرين، يقول المقيم السياسي (تريفور) إن البلاد تعيش حالة عدم استقرارٍ دائمة بسبب «المكائد السياسية من مجموعة صغيرة من الأشخاص تحت قيادة الشيخ عبد الله، الابن الأصغر للحاكم، والظلم الذي مارسه العائلة الحاكمة على مدى سنوات»⁽¹⁾ ثم يلفت إلى فداحة هذا الظلم⁽²⁾ ونطاقه الواسع «الأمثلة على هذا الأمر هي أكثر من أن تُحصى ولكن التفاصيل سترد في سجلٍ لعدد كبير من الحالات التي حصلت في الآونة الأخيرة، وهي تشمل الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات، والسجن التعسفي الوحشي، والجرائم السياسية التي لم يُحاكَم عليها أحد ولم تُبدَل أي جهود لتطبيق العدالة فيها»⁽³⁾.

تصف الوكالة البريطانية ما يقع على البحارنة من القبيلة الحاكمة بالإرهاب، وترى أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار في الدولة مع هذا الظلم والاضطهاد: «لقد ارتفع مستوى الظلم في

(1) رسالة سرية رقم S-43 من المقيم السياسي (تريفور) إلى وزير الخارجية في حكومة الهند (دي. دو أس. براي)، 6 يناير 1922م (IOR: R/15/2/83 - L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوّل، مج 4، ص 358.

(2) مع ذلك، هناك من الباحثين من يكتب تاريخاً تُكذِّبُه الوقائع «الركيزة الثانية التي قامت عليها سياسته الدأخية [عيسى بن علي] فتحسين الأوضاع المعيشية لأفراد شعبه، سيضفي بالتأكيد على نظامه السياسي الجديد حالة من الاستقرار والأمن... وبحسب ما ذكره الرحالة الزحاني والباحث البحريني محمد علي التاجر: إن العدل كان معززاً في عهده، والحق يقال إنه لم يظلم إنساناً عَرَضاً أو عمدًا في مدة حكم استمرت خمسة وستين عامًا، فكان دائماً يتحرك نحو العدل والإنصاف». عبدالرحمن النجدي، العلاقات السياسية بين حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة والسلطة البريطانية، مجلة الوثيقة، العدد 65، السنة 33، أغسطس 2014م، ص 38.

(3) رسالة سرية رقم S-43 من المقيم السياسي (تريفور) إلى وزير الخارجية في حكومة الهند (دي. دو أس. براي)، 6 يناير 1922م (IOR: R/15/2/83 - L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوّل، مج 4، ص 358.

السنتين الأخيرتين ليصبح بمستوى الإرهاب، وقد تبين أنها سياسة مقصودة ينتهجها الشيخ عبد الله للحفاظ على الهيمنة الكاملة على رعايا أبيه»⁽¹⁾.

لا بد أن نُلفت هنا، أن الوجه الاستعماري لبريطانيا لا يعني أنها لا تريد أن تكون هناك إدارة جيدة للبلاد، ولا يعني أنها تريد تدمير البلاد، ونشر الاضطرابات والفوضى فيها، كما توحى بعض الكتابات التي تؤرخ لهذه المرحلة مصوّرة العائلة الحاكمة ملاكاً، في مقابل الشيطان البريطاني. لدى بريطانيا مصالحها في تلك الفترة لكن هذه المصالح تحتاج إلى نظام يحقق شيئاً من العدالة النسبية، وتحتاج إلى إدارة فاعلة، واستقرار. تحتاج بريطانيا لتحقيق مصالحها إلى حكومة خاضعة لها، وتكون في الوقت نفسه فاعلة في إدارة الشأن العام، وهذا ما كان يدفعها لتصرّ على هذه الإصلاحات.

يصبّ محور الاهتمام البريطاني دائماً في حماية الأجانب وحماية موقعها داخل البحرين. إذا ما ظهرت على هذه الحماية آثار الضعف فإنها تقومها بإظهار القوة عبر إرسال سفنها إلى مياه الجزيرة الصغيرة، لتبدو قوية وفاعلة ولتكشف قدرتها على التحكم وفرض القانون. لا تريد بريطانيا أن يفلت زمام الأمور من أيديها، وعليه ستبدأ بتوجيه الضغط تدريجياً إزاء ما تراه من (سوء حكم) يسود البلاد. كل المراسلات في هذه الفترة تشير بأصابع الاتهام إلى شخصية الشيخ

(1) رسالة سرية رقم S-43 من المقيم السياسي (تريفور) إلى وزير الخارجية في حكومة الهند (دي. دو أس. براي)، 6 يناير 1922م (L/P&S/10/1039 - IOR: R/15/2/83). أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 359.

عبد الله باعتباره مصدرًا لافتًا من مصادر الاضطراب، وهو ما يذكّر
بشخصية علي بن أحمد في أحداث عامي 1904 و1905م.

في برقية إلى المقيم السياسي بعد أيام من العريضة التي أرسلها
البحارنة، يقول وزير الخارجية في حكومة الهند إن الحكومة تريد
استنفاد مصادر الضغط المحلية، وإذا ما جرى الاستهانة على نحو
مقصود بالحماية البريطانية، فيجب استخدام القوة⁽¹⁾.

جراًة التمرد

بدأت التظاهرات والاحتجاجات تخرج إلى الشارع العام، ووصل
التمرد إلى جراًة تحرير من يتعرضون للظلم من أيدي الفداوية «وكما
سبق وأبلغناكم، نظم البحرينيون مظاهرة ضخمة قبل أيام عدّة،
وأغلقوا السوق وحرّروا بالقوة من قبضة أحد الفداوية رجلاً كان قد
تعرّض لسوء معاملة»⁽²⁾.

بدأ شيوخ آل خليفة يدركون خطورة الوضع وذهبوا لطلب
المشورة من المعتمد السياسي، فقد رفع البحارنة مطالب عملية
محدّدة، وقال المعتمد إنه تمّ الاعتراف بها لكن «مسألة تنفيذها أو
عدمه فذلك أمرٌ آخر». طالب البحارنة بما يلي⁽³⁾:

- (1) البرقية P، رقم 119-S، 30 يناير 1922م (L/P&S/10/1039 - IOR: R/15/2/83). أرشيف
البحرين، أوّال، مج 4، ص 378.
- (2) مذكرة سرية مؤرخة في 13 فبراير 1922م (L/P&S/10/1039 - IOR: R/15/2/83). أرشيف
أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 388.
- (3) المصدر نفسه.

1. لا يحق لأحد، باستثناء الحاكم والشيخ حمد، أن يبتّ في القضايا أو أن يعاقب الآخرين بأي شكلٍ من الأشكال.
 2. يحيل الشيخ حمد القضايا التي لا يستطيع البت فيها على نحوٍ يرضي فيه الطرفين إلى مجلس الشريعة، أو المجلس العرفي، أو مجلس السالفة، حسب نوع القضية.
 3. لا يتمّ سحب الشخص الذي سيخضع للمحاكمة إلى محكمة الحكام من دون سابق إنذار، على أن يتمّ ذلك عبر استدعاء موقعٍ من قبل الشيخ حمد.
 4. تُحرّر الوثائق المتعلقة بالبساتين المؤجّرة على يد أفراد رعايا العائلة الحاكمة، وتكون على نسختين، ويتسلم كلّ طرف نسخة، ويشهد عليها شهود مستقلون. ولا يتمّ تنفيذ أي شرط غير ما ورد في هذه الوثائق.
 5. يجب اتّخاذ خطوات تهدف إلى منع جمال الشيوخ من الدخول إلى البساتين الخاصة والرعي فيها.
 6. يجب إيقاف تشغيل الحمير بـ (السُّخرة).
 7. يجب إيقاف الممارسات التي تهدف إلى جمع العجول الخاصة بالعائلة الحاكمة مع البقر الخاص بالرعايا البحرينيين بغية تسمينها مجاناً.
 8. يجب تنظيم السجون بشكلٍ ملائم وكذلك تأمين مبنى مناسب للغاية نفسها.
- سيرسل المعتمد البريطاني إلى المقيم السياسي رسالة أخرى بعد نحو شهرين من تقريره السابق. تقول الرسالة: «لقد سبق أن أبلغنا بالتفصيل عن الاضطرابات وأعمال الشغب التي حدثت بين

السكان الشيعة الأصليين. لقد أصبحوا متململين أكثر فأكثر نتيجة القمع الممارس ضدهم... كانت أطراف بحرينية تأتي على الدوام إلى مبنى الوكالة، لنقل الشكاوى، وكثيراً ما رفضت مغادرة المكان، مفضلةً قضاء ليلتها مجتمعة حول سارية العلم»⁽¹⁾.

ويشير التقرير إلى بداية ظهور ما صار يُعرف اليوم في السياسة البحرينية بجناح (الخوالد) «استمرّ الأفراد اليافعون من عائلة الشيخ وشقيقه خالد في ممارسة أعمال القمع... ففي حادثة حصلت مؤخراً، تسبّب عمل قمعي آخر من قبَل أحد أبناء الشيخ خالد بتجمُّع 1,500 شخص أمام مبنى الوكالة»⁽²⁾.

ضرائب الإذلال

كبر حجم احتجاجات البحارنة، وكثرت اعتصاماتهم أمام مبنى الوكالة السياسية البريطانية، وبدأ الوضع يخرج عن السيطرة. أثار ذلك حفيظة البريطانيين أكثر. أشارت رسالة المعتمد إلى الضرائب الظالمة المفروضة على المواطنين الشيعة فقط، وقد كانت عاملاً مهماً جداً في تحريك مطالبهم.

تشمل قائمة الضرائب⁽³⁾:

1. ضريبة بساتين النخيل: وهي ضريبة تُجبي بشكلٍ اعتباطي تماماً وفقاً لرغبات الشيوخ الصغار في ممارسة القمع على

(1) رسالة سرّية رقم 70-C، 11 أبريل 1922م (IOR: R/15/2/83 - L/P&S/10/1039). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 397.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

البساتين التي تقع ضمن سيطرتهم. وتُجبي الضريبة عملياً من الشيعة وحدهم.

2. الرقبة: وحرفياً تعني (ضريبة الرقبة) أو ضريبة العنق، وهي ضريبة تُحصّل من الذكور بمعدلات متفاوتة وفي مناطق مختلفة.

3. ضريبة السمك: تُجبي من الشيعة وحدهم وبمعدلات متفاوتة.

4. ضريبة خاصة على الشيعة في شهر محرّم.

5. مجموعة من الضرائب العينية التي تُفرض على الشيعة فقط.

6. ضريبة على صيد اللؤلؤ: كانت تُجبي هذه الضريبة في الأصل من مراكب صيد اللؤلؤ التابعة للسنة. وفي السنوات الأخيرة، توقف عدد كبير من مالكي المراكب عن الدفع. وتُجبي ضريبة مماثلة من قبل حكّام الكويت وقطر وغيرهم، وهو حق معترف به للشيخ.

كانت تُفرض معظم هذه الضرائب على الشيعة وحدهم، ولم تكن تُفرض على السنة، لأن قوتهم القبلية تكسبهم منعةً، وتجعلهم مشاركين في الحكم «ووفقاً للوثائق المذكورة أعلاه، فإنّ جميع المقيمين السنة في الجزيرة الواقعة تحت الهيمنة البريطانية قد تمتعوا بإعفاء كامل من الضرائب لفترة زمنية طويلة، بينما وقع المسلمون من الطائفة الشيعية ضحايا جزاء تعرضهم للظلم»⁽¹⁾.

(1) رسالة رقم 2228 من وزارة الخارجية، 29 مايو 1922 م (IOR: R/15/2/83 - L/P&S/10/1039).
أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 401.

وقائع تقرير ديلي⁽¹⁾

في العام 1922م، صدر عن الوكالة السياسية في البحرين، تقرير موسّع عن حوادث الاضطهاد والظلم التي ارتكبتها أفراد من آل خليفة ضد البحارنة في ذلك الوقت، وجاء التقرير بناء على طلب تقدّمت به الحكومة البريطانية في الهند لتوثيق حالات تستطيع أن تستدلّ من خلالها على حقيقة الوضع في البحرين. فقام المعتمد السياسي (ديلي) بكتابة هذا التقرير الموسّع، وأرسله في مذكرة سرّية إلى المقيم السياسي.

يقول التقرير «جرت محاولة لإجبار القرويين على توقيع وثيقة موجّهة إلى الحاكم، يعبرون فيها عن موّدتهم ورضاهم عن حكمه؛ إلا أنّ تلك المحاولة فشلت بالكامل، وقد بلغني أنّ البحرينيين بعثوا إليك برسالة، كما أنّ الكثير من الأشخاص طالبوا القاضي بمعرفة حقيقة الشائعات التي يبثها الشيوخ، وقد بلغني أنّه بعث برسالة

(1) تقرير ديلي: في 3 يناير 1922م، صدر عن الوكالة السياسية البريطانية في البحرين، تقرير موسّع عن حوادث الاضطهاد والظلم التي ارتكبتها أفراد من آل خليفة ضد السكّان البحارنة في ذلك الوقت، وجاء التقرير بناء على طلب تقدّمت به الحكومة البريطانية في الهند لتوثيق حالات تستطيع أن تستدلّ من خلالها على حقيقة الوضع في البحرين، وذلك بعد سلسلة من العرائض والتظاهرات الضخمة التي قام بها البحارنة في بداية أول انتفاضة سياسية معارضة ضد القبيلة الحاكمة. قام المعتمد السياسي (ديلي) بكتابة هذا التقرير الذي يُعتبر أول تقرير لتقصّي الحقائق في البحرين، وأرسله في مذكرة سرّية إلى المقيم السياسي، ووثّق فيه عدداً كبيراً من حالات الظلم والاضطهاد، بالأسماء والوقائع والزمان والمكان، وبناء على هذا التقرير أكد المقيم السياسي أن الأمثلة «أكثر من أن تحصى» في البحرين، على عمليات القتل والسجن التعسّفي الوحشي، والجرائم السياسية التي لم يُحاكم عليها أحد، والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات، والضرائب الاستعبادية الظالمة وأعمال السخرة والإبتراز واختطاف النساء واغتصابهن واستخدامهن في البغاء. واستنتج أن ما يحدث من قبل عائلة آل خليفة هو سياسة مقصودة تصل إلى مستوى «الإرهاب». وقد أدى تقرير ديلي وتعقيب المقيم السياسي عليه إلى أن يهدد وزير الخارجية في حكومة الهند باستخدام القوة لفرض النظام وإعادة الهيئة للسلطات البريطانية.

إليّ إلى «بوشهر» طالبًا منّي العودة، إلا أنّها لم تصلني وقد تكون وصلت إليك»⁽¹⁾.

كانت تلك إحدى المحاولات التي قام بها عيسى بن علي في مواجهة العرائض التي رفعها البحارنة إلى المقيم السياسي، عبر إجبارهم على توقيع وثيقة تظهر رضا زائفًا عن الحاكم، لكنه فشل في ذلك، إذ لم تنطل الحيلة على البحارنة، ولم يقتنع بها الميجر ديلي.

هي آلية ظل يستخدمها النظام الحاكم على مر التاريخ، ففي الخمسينيات خلال أحداث هيئة الاتحاد الوطني استخدم العجم لتأسيس هيئة موالية، وفي انتفاضة التسعينيات لم يتوقف عن استنطاق الوجهاء وتنظيم وفود الولاء، وأيضًا في ثورة 14 شباط/فبراير 2011م خلق تجمع الفاتح وأقام رقصات سيوف الولاء.

يعتبر تقرير الميجر ديلي بمثابة تقرير لتقصي الحقائق، جاء تحت عنوان (بعض نماذج الظلم الذي يلحق بالمواطنين البحرينيين من العائلة الحاكمة في البحرين). لقد ذكر في التقرير نماذج بلغ عددها 24 حالة على حوادث الظلم، موثقة بالأسماء والوقائع والزمان والمكان. ولأهميتها، نورد فيما يلي قصص هذه الجرائم مختصرة، كما وثقتها تقرير الميجر ديلي في العام 1922م:

1. توفي علي بن صفر منذ نحو عامٍ واحد وخلف وراءه نحو 45,000 «روبية» للأعمال الخيرية، ويكون الوصي على هذه

(1) مذكرة سرية رقم I-C، مؤرخة في 3 يناير 1922م، تضم هذه المذكرة تقرير ديلي، وسيتم الإشارة إليها بد (تقرير ديلي) (L/P&S/10/1039 - IOR: R/15/2/83). أُرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 366.

الأموال أحد السادة. قام الشيخ عبد الله، ابن الحاكم، بدفع أخ المتوفى إلى تقديم دعوى إليه مطالباً بأن تكون الوصاية له. أرسلت الدعوى إلى القاضي، الذي رفض تعديل القرار، وعلى نحوٍ خاص، لأنَّ المدعي شخصٌ سيئ، ولهذا لم يعينه المتوفى وصياً على أمواله. تجاهل الشيخ عبد الله النظام الشرعي، وأخذ المال بالقوّة من السيد؛ أعطى نحو 20,000 «روبية» إلى أخ المتوفى الذي تقدّم بالدعوى، و2,000 «روبية» رشوة إلى كبير خدام الحاكم الذي ساعده على وضع المال في مكانٍ آمن، واختلس الشيخ عبد الله ما تبقى من المال؛ كما أنّه جنى مبلغاً كبيراً مما تبقى من ميراث الورثة عبر الكثير من الحيل.

2. هناك قطعة أرض تعود إلى أبناء محسن السيدي؛ قام الشيخ عبد الله ببيعها إلى الشيخ [شاهين] الشوملي مقابل 3,500 «روبية» وقد اشتكى المالكون مراراً إلى الحكّام ولكن من دون جدوى. ومنذ بضعة أسابيع، قرّروا التقدّم بشكوى مشتركة إلى مبنى الوكالة، فتناهى إلى سمع الشيخ عبد الله ذلك وقام بدعوة بعض أصدقائه المقربين إلى اجتماع لحلّ القضية بغض النظر عن أنّه يُفترض به الانسحاب من التدخل في الشؤون العامة كافّة. وبموجب هذا الاجتماع تقرّر أن يدفع المدّعون 500 «روبية» إلى شاهين الشوملي كتعويض واسترجاع أرضهم، ولكنّ كلا الطرفين الآن غير راضيين، فالفريق الأول غير راضٍ عن دفع 500 «روبية» مقابل استرجاعه أرضه الخاصة والفريق الثاني غير راضٍ لأنّه دفع 3,000 «روبية» ولم يكسب شيئاً.

3. أغوى الشيخ عبد الله إحدى اليهوديات وتدعى مسعودة، وكانت عشيقته لفترة من الوقت، واتفق معها على إغواء شبابٍ من عائلاتٍ محترمة واستدراجهم إلى منزلها ليقوم بعد ذلك فداوية عبد الله بمهاجمة المنزل، والحصول منهم على مبلغ من المال تحت التهديد بالفضيحة والسجن؛ ويقال إنه تمّ جمع مبلغ كبير من المال بهذه الطريقة.
4. في الصيف الماضي، خُطفت زوجة أحد الخياطين من سنابس وتمّ حجزها في منزل الشيخ عبد الله عدّة أيام، وتمّ تهديد الزوج الذي لا يمكنه التقدّم بالشكوى إلا إلى الشيخ عبد الله نفسه، وهو الحاكم المطلّق في سنابس.
5. الشيخ عبد الله هو حاكم قرية جدحفص... وقد أُجبرت الكثير من النساء على زيارة الشيخ عبد الله... كما أنّ ابنة مرهون تعرّضت للخطف وبقيت هناك بضعة أيام وكذلك حصل مع ابنة السيد جاسم... ومنذ ذلك الحين كانت تُرسل هاتان الفتاتان إلى القطيف كلّ سنة في موسم زيارة عبد الله إلى جدحفص، مع الإشارة إلى أنّ هذه الحالات معروفة على المستوى المحليّ.
6. يحقّ للحكّام عبر الأعراف الثابتة، جمع ضريبة على اللؤلؤ الذي يتمّ صيده وتتجاوز قيمته 10,000 «روبية»، وذلك من المراكب البحرينية فقط حيث تُدفع الضريبة من قبل المركب المعني. وفي العام الفائت، حصل أحمد بن خميس على لؤلؤة تبلغ قيمتها 40,000 «روبية» في القطيف أي خارج الأراضي البحرينية. وعندما رجع بها إلى البحرين

لبيعها أرسل الشيخ عبد الله رجاله لمطالبتة بالضريبة. حاول بعد ذلك الشيخ اعتقاله والاستيلاء على اللؤلؤة، إلا أن الرجل نجح في الفرار منه وطلب اللجوء إلى مبنى الوكالة حيث منحه الحماية الرائد (ديكسون) الذي كان المعتمد السياسي حينئذٍ. أمّا الآخرون الذين فُرض عليهم على نحوٍ غير منصف دفع الضريبة مؤخرًا فهم:

أ. الحاج حسين المدحوب.

ب. الحاج متروك.

ت. الحاج عبد الله أبو ديب.

ث. علي بن حسين الحايكي.

ج. الحاج جواد.

7. لا تُجبي في البحرين على نحوٍ مشروع ضرائب على الإرث، كما أن مثل هذه الضريبة غير مسموحة في الشريعة: توفي أحمد بن يوسف محمود وخلف وراءه مئتي ألف «روبية»، وقد قام الشيخ عبد الله بجباية 20,000 «روبية» منها كضريبة بغير وجه حق. وبعد ذلك استخدم المكر والحيلة، وتسبب بنشوء نزاعاتٍ بين الورثة حيث تمّ الاستيلاء على نصف الأموال باعتبارها «خدمة» و«رسوم المحكمة» التي باتت تُجبي اليوم بنسبة 10%.

8. قام الشيخ عبد الله، من دون عُذر، بالاستيلاء على قطعة أرض مع بعض المباني السكنية التابعة لعبد الرسول ابن الحاج حسين من سنابس، وقد أعطاهما الشيخ إلى إحدى عشيقاته التي تعيش الآن هناك.

9. عند وفاة الحاج خلف السرو، وضع الشيخ عبد الله أملاكه تحت الحجز ولم يسلمها إلى الورثة إلا بعد دفع 1,000 «روبية»؛ ومن المعروف عمومًا أنه لم يتم المطالبة بالأملاك.
10. استولى الشيخ عبد الله على منزل الحاج أحمد بن شعبان في سنابس تحت ذريعةٍ كاذبةٍ ولا يزال يحتفظ به.
11. قام خدام الشيخ عبد الله بختف فتاةٍ فارسيةٍ؛ بحث عنها والداها لبعض الوقت وعادوا إلى المنزل تاركين رجلًا يُدعى محمد بن عبد الله يواصل البحث؛ فاكتشف أن الشيخ عبد الله أخذها، ومن ثمّ سلّمها إلى أحد عرب الزلاق مقابل 400 «روبية». بذل محمد بن عبد الله جهودًا نيابةً عن الأهل من أجل استعادة الفتاة وقد فعل ذلك مقابل دفع 500 «روبية» وبشرط أن يتزوجها هو علمًا أنها كانت حاملاً وقد توفيت وهي تضع مولودها.
12. خطف الشيخ عبد الله ابنة السويحلي من الحورة وتحوّلت بعد ذلك إلى ممارسة البغاء.
13. خُطفت على نحوٍ مماثل ابنة خالد بن جاسم.
14. أحضر ابن كاظم زوجة له من الكويت، ومن ثمّ ذهب في تجارةٍ إلى القطيف وعند عودته وجد منزله منهوبًا وزوجته قد رحلت. وفي وقتٍ لاحق، رأى زوجته مع اثنين من القوادين [سماسة في البغاء]، فطلب منها العودة، وقد تمّ إخباره أنها سلّمت إليهم ليحتفظ بها الشيخ عبد الله. ذهب إلى الشيخ عبد الله الذي سمح له باسترجاعها. ومؤخرًا

اشتكى الزوج في مبنى الوكالة من فقدان أغراضه ويقال إنَّ الشيخ عبد الله أعطاه رشوة لإبعاد اسمه عن القضية.

15. حاول محمد ابن الشيخ عبد الله إغواء ابنة تاجر معروف من المحرِّق، ولكنَّه فشل في ذلك؛ وفي مساء أحد الأيام أمسك مع بعض خُدَّامه بالفتاة في أحد الأزقة ووضع حراسًا عند نهاية كلِّ شارع ليتمَّ بعد ذلك اغتصاب الفتاة. علم الأب بأنَّ العدالة لن تأخذ مجراها وخوفًا من تشويه سمعة العائلة حاول الحفاظ على كتمان المسألة، إلاَّ أنَّها باتت معروفة الآن جيِّدًا.

16. منذ نحو ستة أشهر في تولي، قام حمود بن صباح أحد أفراد العائلة الحاكمة بقتل الحاج حسين العريبي وحاول قتل زوجته وابنه وابنته التي أُصيبت بجروح بليغة. أمَّا الابن فعلى الرغم من مرضه الشديد، إلاَّ أنَّ الحاكم أصرَّ على الإرسال في طلبه لاستجوابه ودُفِع به إلى السجن. وبعد تهديده أُطلق سراحه ودخل إلى المستشفى حتَّى استعاد عافيته. مؤخرًا تعرَّض للتهديد بالسجن مجددًا إذا رفض كتابة وثيقة تفيد بأنَّ حمود بن صباح لم يقتل أباه ولم يجرح بقية أفراد العائلة.

17. قُتل ابن الحاج مهدي بن زينل من جدحفص، في وضح النهار وفي طريقٍ عام على يد أحد خُدَّام الشيخ محمد، الابن الثاني للحاكم. تمَّ اعتقال القاتل ليُطلق سراحه بعد ذلك وتمَّ تهديد الأب بقتله أيضًا إذا ما تقدَّم بشكوى أخرى؛ ولكنَّ الأب تقدَّم مؤخرًا بدعوى أمام المقيم المحترم.

18. وقعت جريمة سياسية مؤخرًا في ستره، وجريمة أخرى قرب النعيم، ولكن لم يتم اعتقال أحد باستثناء أقرباء الأشخاص المقتولين الذين تم تهديدهم لمنعهم من تقديم شكوى. ومنذ ثلاثة أسابيع، ارتكب الشيخ خالد، أخ الحاكم، جريمة سياسية أخرى ولم تجر أي اعتقالات.
19. يقوم الشيخ خالد، أخ الحاكم، الذي يحظى بصلاحيات مطلقة في ستره بأخذ رُبعة واحدة [تساوي أربعة أرتال] من الأسماك يوميًا، أو بدلٍ نقديٍّ من كلِّ واحد من السكَّان؛ تُباع بعدئذٍ إلى أحد الأشخاص الذي حظي بهذا الاحتكار. يجبي الشيخ خالد أيضًا ضريبة على رأس المال بقيمة روبيتين شهريًا، بالإضافة إلى فرض ضريبة بقيمة 25 «روبية» مؤخرًا وبلا سبب على كلِّ شخص.
20. منذ شهرٍ واحد، ضلَّ جملٌ صغير من قطيع الشيخ وُوجد ميتًا خارج قرية من القرى. لم يكن هناك أيُّ أسس لافتراض حصول انتهاكٍ ما، إلاَّ أنه فُرضت غرامة مالية بقيمة 500 «روبية» على القرية؛ وإذا لم يحصل ذلك، توجب على كلِّ رجل في القرية أداء حلف اليمين بعدم قتل الجمل.
21. أرسل الشيخ عبد الله في طلب بنت وقد رفض والداها إرسالها؛ قامت والدة عبد الله، التي نالت مؤخرًا لقب ملكة البحرين، بإجبار الأم على إرسال الفتاة فورًا أو مغادرة البحرين ليتمَّ بعد ذلك إغواء الفتاة للزواج بأحد خدام الشيخ عبد الله إلاَّ أنَّها وُضعت في أحد منازل الشيخ عبد الله كعشيقة له.
22. يرعى بعض الرجال جمال تابعة لزوجته الحاكم، وقد قاموا

مؤخراً بالقبض على صبي صغير خارج القرية وارتكبوا بحقه اعتداءات غير شرعية. اعترض القرويون وقالوا إنهم سيشكون الأمر «للملكة» وعندما فعلوا ذلك قامت السيدة بسجن نحو 12 رجلاً من القادة، ووضعتهم في السجن وقد رفضت إحالة القضية إلى القاضي ومن ثم أطلقت سراحهم بعد أن دفع كل منهم 250 «روبية».

23. رفض إحدى البحرينيين مؤخراً دفع إيجار إحدى بساتين الشيوخ لأنهم رفعوا قيمة الإيجار قبل انتهاء الاتفاق القائم بينهم. أخذ بعدئذٍ حديقة أخرى تابعة لأحد رعايا القطيف؛ تم توجيه تهمة مزيفة إليه {هو نفسه} لم يبلغ بأي تهمة بل صيغت إحدى التهم بعد إطلاق سراحه، وقد سُجن شهراً واحداً مع تغريمه مبلغ 500 «روبية» ومُنع من العمل لدى أحد رعايا القطيف. بعبارة أخرى، أُجبر على استئجار بستان الشيخ مرة أخرى وبسعرٍ جيد.

24. إنَّ العمل الإجباري والمساهمة الإجبارية في تقديم الدجاج، والبيض، ومصادرة المراكب، وحيوانات النقل هي أعمال تحصل يومياً وهي تُسمى «أعمال السخرة»، وكانت في الأصل من امتيازات الحاكم، إلا أنها اليوم تُمارس من قبل كل صغير في العائلة الحاكمة وأتباعهم حيث يبلغ عددهم نحو مئة وخمسين شخصاً وهو الأمر الصعب جداً على السكّان. إنَّ ظروف احتجاز السجناء هي ظروف سيئة للغاية.

كيف يمكن تفسير هذا العنف السياسي ضد البحارنة؟

يخبرنا أحد فلاسفة العنف السياسي (بول دوموشيل) إن هذا العنف يكون أقوى حينما تختلط النزاعات بين الأشخاص مع الخصومة السياسية، أي عندما يستغل الأفراد النزاعات السياسية من أجل مصلحتهم الخاصة، كما فعل أبناء العائلة الحاكمة، من أمثال عبد الله بن عيسى وخالد بن علي⁽¹⁾.

وكلما ازداد استغلال العنف السياسي من أجل غايات خاصة، فقدت الدولة قدرتها على احتكار العنف من أجل ضبط المجتمع وتوحيده وإقرار النظام العام، ودخلنا في الفوضى الهدامة، وحرب الجميع ضد الجميع أو حرب المهيمنين ضد المهمشين.

عبد الله بن عيسى

في أغلب حالات الانتهاك والظلم التي رصدها تقرير الميجر ديلي كان اسم الشيخ عبد الله بن عيسى بارزاً، فمن هو هذا عبد الله بن عيسى وما هو دوره في إعاقة الإصلاحات البريطانية؟

عبد الله بن عيسى هو الابن الأصغر لعيسى بن علي، ولد عام 1883م وتوفي عام 1966م، أم عبد الله بن عيسى شخصية نافذة في الحكم في ذلك الوقت، وهي عائشة بنت محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة. عائشة هي بنت محمد بن خليفة الذي كان حاكماً

(1) ويضيف: «إنهم يستخدمون محترفي العنف من أجل مصالحهم الخاصة. ويشون بعائلة أعدائهم إلى العصابات المسلحة أو إلى العسكريين؛ ويتهمون منافسيهم بإخفاء السلاح أو بتقديم الطعام إلى المتمردين. باختصار، إنهم يسعون إلى توسيع مغنمهم إلى أقصى حد، مستخدمين من أجل غاياتهم الخاصة، عنف الآخرين، الذي يوجهونه نحو أعدائهم». بول دوموشيل، التضحية غير المجدية بحث في العنف السياسي، ص 196.

للبحرين ودخل في حرب مع أخيه علي بن خليفة (والد عيسى بن علي) وقُتل أخوه في هذه الحرب وقام البريطانيون بنفيه إلى الهند وجُرد من الحكم.

كانت عائشة بنت محمد تمارس تسلطاً واسعاً في الدولة، وقد شمل تسلطها زوجها الحاكم نفسه عيسى بن علي، وقد سعت إلى أن تُنصب ابنها ليكون ولياً للعهد بدلاً من حمد، أخيه من أم أخرى⁽¹⁾. كانت عائشة تريد أن تُثبت ابنها، ووصل الخلاف إلى درجة أن أم عبد الله بن عيسى اتهمت حمد بالخيانة حين استجاب لمشروع الإصلاحات البريطانية.

إن عبد الله بن عيسى كما رأينا في تقرير (ديلي) كان يقوم بالدور الذي قام به علي بن أحمد عام 1904م، ولد العائلة الخليفية المشاكس الذي يريد أن يأخذ الأمور بالإكراه، عبر الابتزاز، والسرقات، واستعراض القوة. أمه من هذه الجهة، كانت داعماً أيضاً، خصوصاً مع دورها الواضح في الحكم، والذي بلغ أنها كانت تملك محكمة خاصة عاقبت فيها بعض من كانوا يشتكون من الظلم بأن وجّهت

(1) في كتابه «القبيلة والدولة»، يقول عالم الاجتماع اللبناني فؤاد خوري: «هنا علينا أن نشير إلى الدور الهام الذي تلعبه الأم في هذا المضمار، إذ يبدو أن أبناء الأم الواحدة هم الذين يشاركون في الحكم والسلطة، وخاصة إذا كانت الأم تنتمي إلى الأسرة الحاكمة نفسها. فعيسى بن علي وأخوه خالد وأحمد الذين شاركوا في الإدارة في البحرين في الفترة الأولى من عهد عيسى، كانوا أولاداً من أم خليفية واحدة. أما حمد وعبد الله، وهما الرجلان القويان اللذان تخاصما أحياناً وهما يعملان في الإدارة البحرينية في أواخر عهد عيسى بن علي، كانا ولدي عيسى من أمين خليفيتين مختلفتين. فأم حمد، عائشة، هي ابنة محمد بن سلمان بن أحمد أول حاكم للبحرين، وأم عبد الله التي اشتهرت بقوة شخصيتها، هي ابنة محمد بن خليفة، الحاكم الرابع للبحرين. فلا عجب أن ينشأ الصراع بين حمد ابن الزوجة الخليفية الأولى والذي هو، حسب التقاليد المتبعة آنذاك له حق الخلافة، وعبد الله ابن الزوجة صاحبة الشخصية القوية والنفوذ». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 70.

لهم تهمًا وسجنتهم، كما كان جزء من موازنة الدولة يذهب إلى صندوقها الشخصي.

وقف عبد الله بن عيسى ضد الإصلاحات، فقد وجد أنها ستحدّ من يده ويد أبيه وأمه في التحكم بالدولة. بلغ الأمر إلى درجة أن يفكر البريطانيون بنفيه من البحرين، وتبادل سياسيوهم عبر رسائلهم عدة مقترحات لنفيه، كما نفوا من قبل علي بن أحمد، إلا أنه اقتنع بعد ذلك بأنه لا بدّ أن يُسّيس البريطانيين وأن يعمل على كسبهم، فتعهد فيما بعد أن يعمل إلى جانب أخيه حمد وأن يدعمه في عملية الإصلاحات، وأن يقف إلى جانبه في تولي أمور الحكم ولا يكون منافسًا له.

صورة أخرى لعبد الله بن عيسى

هذه شخصية عبد الله بن عيسى كما تبدو في الوثائق البريطانية، أمّا في التاريخ الرسمي، فإنّها تقدّم بشكل مختلف. في كتابها (سبزآباد) تقدّم مي الخليفة، وهي تروي قصة الإصلاحات في العشرينيات، عبد الله بن عيسى، في صورة أول دبلوماسي بحريني زار لندن، مشيرة إلى الزيارة التي قام بها إلى لندن في 6 حزيران/ يونيو 1919م. وتبدو هذه الزيارة كتتويج للخدمات التي قدمها في الحرب العالمية الأولى للجيش البريطاني، فالبحرين كانت إحدى الممرات والقواعد التي استفاد منها البريطانيون في الحرب العالمية الأولى، وكان حنيئذ عبد الله بن عيسى، حسب توصيف مي الخليفة، النائب لوالده، والمسؤول الإداري [الحاكم الإقطاعي] عن قريتي جدحفص وسنابس، وأول وزير معارف، وأول رئيس بلدية، ولا تنسى أن تسبغ عليه صفات وطنية تليق برجل العائلة الحاكمة، فليده

مهارات التفاوض والتحدث اللبق كما ظهرت في زيارته إلى لندن، وهو يقدّم مطالب وطنية هناك، تتمثل في استقلال الحاكم والحكومة عن المعتمد السياسي، والمطالبة بسحب قانون المستعمرات [مرسوم البحرين الملكي 1913م] والسعي إلى استقلال الإدارة الأهلية في البحرين، وهكذا ستكون الصورة المقدمة لعبد الله بن عيسى في رواية مي الخليفة⁽¹⁾، رجل الدولة وأحد آبائها المؤسسين، ورئيس أول أجهزتها الإدارية الحديثة كوزارة المعارف والمجلس البلدي والمحكمة.

تتناقض هذه الصورة المزيفة تاريخياً، مع كل الجرائم التي وثّقها الميجور دبليو، والتي كان عبد الله بن عيسى المتورط الرئيس فيها، وتتناقض مع سياق الإصلاحات الذي كان معارضاً لها حتى أيقن أن ذلك سيكلفه النفي من البلاد أو الإبعاد عن دائرة صنع القرار.

لم يذهب عبد الله بن عيسى إلى لندن في مهمة دبلوماسية، لم تكن هناك أساساً في البحرين دولة لديها سيادة أو وظائف وعلاقات دبلوماسية، لكي ترسل دبلوماسياً إلى الخارج، هو أرسل من قبل البريطانيين ليتعرف على فكرة الدولة والإدارة الحديثة ويقدم التهئة بانتصار بريطانيا، ولكي ينخرط في الإصلاحات التي تريدها الإدارة البريطانية، لكي يقتنع ويقنع أباه بأن عمليات الإصلاح مهمة وضرورية لتنهض البحرين، أي إنها زيارة ضمن مشروع يمكن أن

(1) تتطابق رواية مي الخليفة عن عبد الله بن عيسى مع رواية صاحب التحفة النبهانية إلا أنها صاغتها من غير سجع: «(الابن الثالث) سمو الشيخ عبد الله ابن ذي العظمة سمو الشيخ عيسى فهو كعب في سماحته. وحيدرة بشجاعته. والأحنف بخلمه وقيس بن زهير في أصالة رأيه وفهمه. متوقد الذهن شديد الذكاء. نابغة في العلوم السياسية والأدب. وله شغف عظيم في الفروسية والإقدام... إنه هو ونجله الشيخ محمد أول من ركب الطائرة. محمد النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص 231.

نصفه أنه تثقيفي تربوي، وفي هذا السياق كان البريطانيون يدفعون لإرسال أبناء عيسى بن علي وأبناء أبنائه إلى مدارس في الخارج، ليتعلموا وينفتحوا، من أجل أن يقفوا مع مشروع الإصلاح وتطوير الجهاز الإداري للدولة.

يطلعنا المؤرخ (ناصر الخيري) على سياق هذه الزيارة وتفاصيل ما تمّ فيها «وعلى إثره [انتهاء الحرب العالمية الأولى] دعت حكومة بريطانيا العظمى أمراء البحرين في جملة من دعت من أمراء العرب لزيارة عاصمتها العظيمة لتريهم سر مجدها ومصدر عظمتها، فلبّى الدعوة حضرة الشيخ عيسى بن علي وأرسل أصغر أنجاله الشيخ عبد الله ابن الشيخ عيسى آل خليفة، لينوب عنه في تقديم التهاني لجلالة ملك بريطانيا العظمى وحكومته السّنية بمناسبة فوزها في الحرب العالمية الضروس، وأصبحه بكتاب ودي لجلالة الملك الإمبراطور وسيف مرصع هدية هو من أقدم وأفضل السيوف المحفوظة في خزانة حاكم البحرين»⁽¹⁾.

لقد قرأ الشيخ عبد الله خطابًا باسم أبيه يظهر فيه امتنانه للدعوة «بدعوتي كضيف على حكومة جلالتم»⁽²⁾ ووفاءه لصداقة بريطانيا «مضى على والدي نيف وخمسين سنة وهو صديق حميم للدولة البريطانية ورجالها»⁽³⁾ وتهنئته بالنصر الإلهي في سبيل الحرية «سروره العظيم بالنصر الكبير الذي منحه الله لجيوش جلالتم في كل أطراف المعمورة، ولذا أمرني أن أبلغ جلالتم بما يوحيه إلى

(1) ناصر الخيري، قلائد البحرين في تاريخ البحرين، ص 358.

(2) المصدر نفسه، ص 359.

(3) المصدر نفسه.

قلبي من عبارات التهئة الودية الالصة لجلالتكم ولرجالكم على ما أحرزتموه من النصر النهائي في جهادكم في سبيل الحرية»⁽¹⁾.

وقدم الابن هدية عربية باسم أبيه، هدية تؤكد إيمانه بتأمين بريطانيا لعرشه «وقد جرت العادة عند العرب إذا أرادوا أن يظهرُوا صداقتهم الحقيقية أهْدُوا سِيفًا، ليكون رمزًا للثقة والاعتقاد بأنه لن يُجرد على واهبه، ولذا سيسعده والدي كشراف وامتياز عظيم إذا سمحتم بقبول هذه الهدية»⁽²⁾.

حسب السياق الذي قدمه (ناصر الخيري) لا يبدو في الزيارة أي إنجازات وطنية، تعبّر عن مطالب بالاستقلال من الاتفاقيات الخارجية أو تقرير المصير⁽³⁾، هناك مطلب وحيد يخص سلطة العائلة الحاكمة، فقد طالب هناك بإيقاف عجلة الإصلاح، تحت عنوان المطالبة باستقلال الحاكم التي كانت تعني في الواقع أن يترك للحاكم حرية أن لا يقوم بأي إصلاحات، أن لا يؤسس بلدية، ولا محاكم، ولا قانونًا حديثًا، ولا مجلسًا عرفيًا، وهذا فعلاً ما كان يريده عيسى بن علي. استقلال الحاكم في ذلك الوقت يعني أن تظل عائلة الحاكم تمارس الجور والظلم كما رصده تقرير (ديلي).

ما طالب به عبد الله بن عيسى ليس مطالب وطنية استقلالية،

(1) ناصر الخيري، فلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص 359.

(2) المصدر نفسه.

(3) ترسم بعض الكتابات سياقًا ثوريًا ووطنياً مبالغاً فيه لهذه الزيارة «كما كان لهذا المجموعة [مجموعة المحرق (حزب الحاكم)] دور في حث الشيخ عبد الله على السفر إلى بريطانيا عام 1919م، لتقديم مذكرة احتجاج على تطبيق قانون المستعمرات، فجمعت تبرعات بلغت خمسين ألف روبية». محمد الجاسم وسوسن الشاعر، البحرين قصة الصراع السياسي، ص 52. هل جمعت التبرعات لإنشاء خطب مدح للمستعمر وتقديم فروض ولاء وهدية عبارة عن سيف يحمل دلالة رمزية للصدقة الدائمة للمستعمر؟

وفي سياق تضخيم دوره، ترصد مي الخليفة كيف أن عبد الله ابن عيسى كان يرتب نزول الجيوش البريطانية القادمة من الهند والمتوجهة إلى البصرة في الحرب العالمية الأولى «الشيخ عبد الله نفسه وراء الدعم المالي المقدم من قبل عائلته لمساعدة بريطانيا أثناء الحرب والبالغ قدره 9600 روية»⁽¹⁾، وإنه لم يكن ضد فكرة الحماية البريطانية ووصايتها، ولم يكن يُطالب بإبطال أو إنهاء المعاهدات التي تربط بريطانيا بحاكم البحرين «وهو الوحيد الذي استطاع إقناع الأهالي بأن نزول تلك الجيوش إلى البحرين لا يعني ضياع استقلالها»⁽²⁾.

كان يريد أن لا يتدخل البريطانيون في إدارة والده الداخلية لمواطنيه، ليكون له ولأبيه اليد المطلقة في الظلم والعسف من دون رادع خارجي أو قانوني يحول بينهم وبين انتهاك حقوق الناس.

عبد الله بن عيسى لم يكن أيضًا مسؤولاً إدارياً أو مباشراً عن قريتي جدحفص والسنابس، كما تورّد مي آل خليفة، في عبارة تريد أن تجمل قبيلتها «مسؤوليته المباشرة عن قريتي جدحفص وسنابس»⁽³⁾. لقد كان حاكماً إقطاعياً⁽⁴⁾ لهذه المنطقة، بوضع اليد، هو يتعامل مع

(1) مي الخليفة، سبأباد ورجال الدولة البهية، ص 442.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 444.

(4) «حكم كل شيخ من شيوخ آل خليفة مقاطعته كسيد مستقل: يجمع الضرائب، ويفرض أعمال السخرة، ويفض المنازعات، ويدافع عن رعاياه ضد كل غريب يتدخل في شؤونهم حتى ولو كان من الأسرة الحاكمة نفسها. وساعده في هذه المهمات جميعها، مجلس مؤلف من الأقرباء والمستشارين والمقربين، وجهاز إداري مؤلف بشكل رئيس من (الوزراء والكهياض والغداوية). فالوزير كان الوكيل المولج أمر (ضمان) النخل، وكان الكهياض جابي الضرائب، والغداوية عسكرية المقاطعة وشرطتها. وقد تمّ توظيف عناصر الفئتين الأولى والثانية من القرى الشيعية التابعة للمقاطعة، أما عناصر الفئة الثالثة فكان معظمها من العرب السنة المتحدرة من أصول قبلية متواضعة، أو من العبيد ذوي الجذور الأفريقية أو من البلوش». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 72 - 73.

هذه المنطقة كإقطاعي يملك بسايتها، وناسها وحتى نساها. وقد كان لديه جهاز متعسف يتكون من وزير وكيخضة وفداوية. عبر هذا الجهاز كان عبد الله يفرض حكمه الإقطاعي وسيطرته على هذه المنطقة، الوزير يدير شؤون ضمان⁽¹⁾ البساتين ويفتح عينه على المنتج ويقدر له الأثمان، أما المثلثن، والكيخضة حسب التسمية التركية يجبي الضرائب، والفداوية شرطة الشيخ الذين يقهرون الناس ويمارسون الظلم عليهم ويجبرونهم على الخضوع للأوامر.

كانت الإصلاحات الإدارية تريد أن تلغي هذا النظام كله، وتحول الحكم في البحرين إلى حكم مركزي تتوافر فيه المساواة والعدالة بنسبة ما، بدلاً من الحكم الإقطاعي الظالم الذي اختصره فؤاد الخوري في حكومة الشيوخ «حكومة لا مناصب لها، وإدارة لا بيروقراطية فيها، ودولة لا تعرف التمثيل الشعبي أو القانون العام الموحد، شأنهم في ذلك شأن كل حاكم قبلي»⁽²⁾.

كان عبد الله بن عيسى من الصقور الراضين للإصلاحات والمدافعين عن نظام (حكومة الشيوخ) وفيها تظهر صورته الحقيقية في التاريخ، وإذا كان له ثمة دور إيجابي فهو أن الظلم الذي مارسه كان قد أوصل البحارنة إلى مستوى لا يطاق احتمالته، فصعدوا من احتجاجاتهم، ومن عرائضهم، ومن إصرارهم على تحقيق العدل وأخذ حقوقهم وإيقاف الظلم والاضطهاد بحقهم.

(1) «الضمان هو عملية تأجير المزارع أو النخل لأجل طويل مقابل إيجار سنوي، علاوة على كميات من الغلات الزراعية من نتاج هذه المزارع». مناف حمزة، معجم التعمير والخرائط والوثائق العقارية البحرينية، ص 57.

(2) فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 75.

لقد هُزمت معارضة الشيخ عبد الله بن عيسى للإصلاحات في النهاية ووجد نفسه أنه سيكون خارج دائرة الحكم، لذلك سارع للانتقال إلى معسكر الإصلاحات، ليكون إلى جنب الحاكم الجديد، تاركًا لابنه أن يؤدي دوره المعارض.

لقد جاءت هزيمته بعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذها (ديلي) منها تعيين الشيخ حمد بدلًا عنه في المجلس البلدي والمحكمة المشتركة، واستبدل في الوقت نفسه سكرتير المنامة محمد روشان آختر، الهندي الأصل، بمحمد شريف وهو تاجر من أصل إيراني. كما حلّ ديلي حلقة المثقفين الأدباء الذين عملوا جنبًا إلى جنب مع الشيخ عبد الله في مدرسة الهداية والنادي الأدبي «هذه الإجراءات لم تكن الغاية منها إضعاف النفوذ الشخصي للشيخ عبد الله بقدر ما كانت محاولة لتقويض الدعائم السياسية المحلية التي ارتكز عليها، أي السلطة القبلية الراضة للإصلاحات»⁽¹⁾.

لقد تخلى الشيخ عبد الله بن عيسى عن الجناح الذي كوّنه من أصحاب الاهتمامات الثقافية والأدبية، في الحقيقة هذا الجناح مثل تطلعات السلطة القبلية الراضة للإصلاحات، وكان يسعى إلى وضع إصلاحات شكلية بديلة لا تخلّ بنظام المصالح، شيء يشبه البرلمانات الصورية والانتخابات المتحكم في دوائرها، والدساتير الشكلية، بحيث تبقى السلطة بيد عيسى بن علي والقبائل المتحالفة معه⁽²⁾.

(1) فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 127.

(2) لم تتخل العائلة الحاكمة عن هذه السياسة التي حالت دون إنجاز مشروع الدولة «يشير تعبير (العملية غير المنجزة) إلى دور الأسرة الحاكمة من خلال الدولة في مواجهتها وإجهاضها لمحاولات إبدال هويات إثنية متنافسة بهوية وطنية. وبالرغم من أن السيرورة الوطنية في أي إطار هي عملية معقدة ترتبط بصراعات اجتماعية وسياسية، فإنها أكثر

لقد أسبغت الكتابات الحديثة المهمة بالتاريخ على الشخصيات التي انضوت تحت هذا الجناح أوصافًا وطنية وثورية مبالغًا فيها⁽¹⁾، وهي بحاجة إلى إعادة تقييم لفهم دورها التاريخي ضمن مواقعها في ذلك الوقت.

صعوبة في البحرين. لا تتبع هذه الصعوبات من نزق ممثلي المصالح الإثنية بل من الإجراءات المضادة التي تتخذها الدولة». عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ص 96.

(1) انظر مثلاً «وقد حاولت (مجموعة المحرّق) الوقوف في وجه التدخلات البريطانية، وكان تأثيرها على الشيخ عبد الله بن عيسى واضحًا وبالتالي على والده الشيخ عيسى، وكان تحركهم عام 1911م هو الذي أدى إلى إنشاء أول لجنة أهلية تقف مع الحاكم في وجه التدخلات البريطانية، التي تمثلت حينذاك في مرسوم منع تجارة السلاح والرقيق». محمد الجاسم وسوسن الشاعر، البحرين قصة الصراع السياسي، ص 52. لقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق كتاب (سبزآباد) التي لا تعطي إلا صورة مجتزأة عن أحداث العشرينيات، لكنها لم تستفد من المراجعة النقدية التي قامت بها مي الخليفة لهذه الشخصيات (مجموعة المحرّق) فراحت تسبغ عليها صفات التبجيل والتعظيم والثورية والوطنية، من دون أي بعد نقدي.

الفصل الرابع

اضطرابات النجادة والفرس ومجلس العزل

كيف بدأ الموقف السعودي من الإصلاحات البريطانية في البحرين، في العشرينيات من القرن الماضي؟ وكيف أثر في الصراع بين الجماعات العرقية المختلفة؟ كيف حسمت حادثة السوق قرار تنفيذ الإصلاحات؟ وكيف حسمت قرار عزل عيسى بن علي؟ لماذا ظل عيسى بن علي مستسلمًا لعناده تجاه الإصلاحات؟ ما ملامح الخارطة التي رسمها خطاب المقيم السياسي للقوى المتصارعة في البحرين غداة عزل عيسى بن علي؟

كان ملك السعودية عبد العزيز بن سعود معارضًا لإصلاحات العشرينيات، ولم يكن يريد لها أن تتم، نزل في ذلك الوقت في المنطقة الشرقية، ليراقب ما يحدث في البحرين، وستوثق المراسلات في تلك الفترة مواقف ابن سعود ومحاولات البريطانيين التواصل معه لوضعه ضمن التفاهات، إضافة إلى وضع الموقف السعودي ضمن تحليلات ما ستذهب إليه هذه الإصلاحات من نجاح أو إخفاقات، وهو ما يدل على نفوذ السعودية المبكر في البحرين. يضع البريطانيون وآل خليفة السعودية في اعتبارهم دائمًا⁽¹⁾،

(1) هناك نموذج مباشر يتعلق بالتاجر البحريني يوسف أحمد كانو (1874 - 1946م) يوضح الحضور القوي للملك عبد العزيز بن سعود في البحرين، فقد كان من أهم عملاء يوسف كانو: «لم يتقاض منه فائدة مطلقًا، على الرغم من أن عبد العزيز كان يقترض من يوسف مبالغ تعادل ما كان يتلقاه من سلف من آل القصيبي. ففي نهاية عام 1917م كان ليوسف بذمة عبد العزيز مبلغ 46,000 روبية أي ما يعادل 14,000 دولار. ومرة أخرى كانت السمعة المرموقة هي بيت القصيد. فقد رأى يوسف بمنطقه السليم بأنه لو علم الناس بأنه ينال

عند قيامهم بأي تغييرات أو إجراءات سياسية جوهرية تتعلق بشكل الحكم في البحرين أو بإصلاحه، وذلك بسبب محاولاتها السابقة للاستيلاء على البحرين، في أحداث تاريخية، تعود إلى بداية القرن التاسع عشر، وقد تمكن آل سعود بالفعل من الاستيلاء على البحرين في السنوات 1802، 1809، 1811م، وقد كانت هذه المحاولات حاضرة حتى العشرينيات.

نجدة أم نجد؟

نعثر في كتاب ابن بشر «عنوان المجد في تاريخ نجد»⁽¹⁾ وهو الكتاب الذي يؤرخ للدولة السعودية الأولى، على مادة تاريخية توضح السياق السياسي لمحاولة الدولة السعودية الأولى إخضاع آل خليفة لهم، يقول ابن بشر في حوادث العام 1802م: «وفي هذه السنة في عاشوراء سار سلطان بن أحمد صاحب مسكة البلد المعروف في عمان في كثير من المراكب والسفن، ونازل أهل البحرين، وأخذه من أيدي آل خليفة واستولى عليه: ثم إن آل خليفة ساروا إلى عبد العزيز بن محمد بن سعود واستنصروه فأمدهم بجيش كثيف من المسلمين⁽²⁾ فساروا إلى البحرين، فضاربوهم وقتلوهم قتالاً شديداً وأخذه من يد سلطان المذكور وقتل من قومه ما ينيف على ألفي رجل»⁽³⁾.

الخطوة لدى عبد العزيز، فسوف يكسب مزيداً من المزايا في تعامله مع بقية أفراد المجتمع». مايكل فيلد، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ج 2، ص 127.

(1) حول ابن بشر وكتابه ومكانته في التاريخ الرسمي للدولة السعودية راجع: علي الديري، إله التوحش: التكفير والسياسة الوهابية.

(2) كان ابن بشر يطلق مصطلح المسلمين على جيش آل سعود مقابل أعدائهم.

(3) ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ص 258.

حين غزا سلطان عمان البحرين، لجأ آل خليفة إلى آل سعود فأجدوهم، وخلصوهم من الغزو العماني⁽¹⁾، لكن التحالفات السياسية القبلية في هذه المنطقة كانت تتغير سريعاً وباستمرار في تلك الفترة، وتحوّل بحسب المصالح الآنية لا الاستراتيجية، كانت مصلحة عائلة آل خليفة في ذلك الوقت تتمثل في التحالف مع بني سعود والاستعانة بهم ضد العُمانيين، لكن الأمر سيكون على العكس من ذلك فيما بعد، إذ إن قيام آل سعود بتحرير البحرين من قبضة العُمانيين، سيجعلها تحت سلطتهم، وسيعتبر آل سعود أن تحرير البحرين من الغزو العُماني، يعطيهم الحق في البقاء فيها وفي تعيين وكيل أو حتى حاكم يمثل سلطتهم فيها.

وعليه، سيتطوّر التدخّل السعودي في العام 1809م: «وفيها تحقق عند آل سعود أن آل خليفة أهل البحرين والزبارة يقع منهم بعض المخالفات، فخاف أن يقع أكبر من ذلك، فأرسل إليهم جيشاً واستعمل عليه أميراً محمد بن معيقل، ثم أتبعه بعبد الله بن عفيصان، واجتمعوا ونزلوا عند الزبارة المعروفة عند البحرين، فأقاموا فيها قريب أربعة أشهر حتى رجع سعود من الحج. فلما رجع من الحج أرسل أمراء ذلك الجيش إلى آل خليفة وأمرؤهم يفدون على سعود وساقوهم كرهًا. فألفوا عليه في الدرعية»⁽²⁾.

(1) لم يخلصوهم من الغزو العُماني فقط، ستكون رسالة (جيش المسلمين) نحن نحرركم أيضًا من شرك البхарنة ونضمكم لأهل التوحيد: «أبشروا يا عتوب! هذا إبراهيم بن عفيصان أحد قواد ابن سعود الأباسل جاء بجيوشه يسترجع ملككم - يسترجعه يا بني عتبه ليضمه إلى ملك أهل التوحيد وابن سعود... وكان الكلام لابن عفيصان: البхарنة مشركون ولا يصلح المشركين إلا أهل التوحيد». أمين الريحاني، ملوك العرب، ص 743.

(2) ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ص 306.

طريق الإذلال

ساق ابن سعود حكام آل خليفة كرهًا إلى الدرعية بسبب مخالفاتهم، ليؤدبهم ويُرهبهم كيف أن سلطته تمتد إلى البحرين. تتواصل هذه الأحداث في عام 1810م، ويخبرنا ابن بشر أن في الوفد كان الأمير سلمان بن أحمد بن خليفة وأخوه عبد الله وعبد الله ابن خليفة وأبناءؤهم، وبعض أعوانهم، ورؤساء رعيتهم. كان الوفد كبيرًا ومن الواضح أن ابن سعود كان يريد أن تصل رسالة تأديبية رادعة، وأن يقرر واقعًا جديدًا: «فلما قدموا عليه في الدرعية قرر عليهم سعود ما حدث منهم، ثم اعتقل رؤساءهم، وردّ أبناءهم وبقية الرعية إلى بلادهم، وكان سعود لما قبض عليهم أخذ جميع خيلهم ونجائبهم وغير ذلك من الشوكة لهم في البحرين، والزبارة»⁽¹⁾.

لم يكتف ابن سعود بذلك، بل أمر فهد بن عفيصان أن يعبر إلى البحرين، فنقل أبناء آل خليفة أكثر أموالهم ونسائهم في السفن، وهربوا وقصدوا من كان يحتلهم وهو صاحب مسكة سعيد بن سلطان: «فاستنصروه وأرسلوا إلى العجم، وبنى عتبة، واستصروهم. وكانت مراكب النصارى [البريطانيين] عند سعيد في مسكة فاستعانوهم فأقبل جموع عظيمة في مراكب كثيرة»⁽²⁾.

هكذا، كانت التحالفات سريعة التغير والتقلب، استعان آل خليفة بالعثمانيين ليتخلصوا من استيلاء آل سعود على البحرين، ويخلصوا رهائنهم المسجونين في الدرعية. استمرت الأحداث حتى العام

(1) ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ص 307.

(2) المصدر نفسه.

1811م. يقول ابن بشر عن هذا العام: «لما رجع سعود من الحج في المحرم، وأطلق آل خليفة أهل البحرين والزبارة، وأذن لهم بالرجوع إلى بلدهم، ووعدوه بالسمع والطاعة وعدم المخالفة»⁽¹⁾.

مع أن آل سعود كانوا في ذلك الوقت يحكمون نجد والدرعية وما حولها فقط، إلا أن هذه الحادثة التاريخية تثبت أن أعينهم كانت على البحرين، وأن شوكتهم امتدت إليها، فكيف حين تمكنوا في الدولة السعودية الثالثة من بسط نفوذهم على جميع أراضي الجزيرة العربية ووصلوا إلى القطيف وإلى الأحساء وعموم المنطقة الشرقية وصار بينهم وبين البحرين بحر و خارطة سياسية جديدة. صار بإمكان السعودية أن تمتد أيديها إلى البحرين بسهولة، وهذا مثل رعباً حقيقياً لآل خليفة في ذلك الوقت، فلم يكن بمقدورهم أن يتجاوزوا ابن سعود أو يتجاهلوه في أي تغيير استراتيجي في البحرين⁽²⁾.

يعرف البريطانيون أن الإصلاحات في البحرين تخدم الشيعة على وجه التحديد، ويتطلع الشيعة في المنطقة الشرقية أيضاً إلى إحراز حقوقهم على غرار ما يحدث في البحرين، فهم يعانون تحت سلطة الحكم الوهابي، مكرهين وخاضعين بالقوة، ويعاملون كرايا من الدرجة الثانية وليس كمواطنين، لم يرد ابن سعود في المجمل أن تجري إصلاحات في البحرين تعدل من وضع الشيعة وترفع عنهم

(1) ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ص 319.

(2) يذكر أمين الريحاني أنه حين اختلى بعيسى بن علي في مجلسه الخاص «ثم قال إعيسى ابن علي]: العرب لا يتحدون، فقلت: وهل تلبون دعوة الملك حسين إلى اجتماع يعقد في مكة من أجل البحث في شؤون العرب والإسلام؟ فاجاب قائلاً: إذا لبي سلطان نجد الدعوة فنحن نلبوها». أمين الريحاني، ملوك العرب، ص 699.

الظلم وتجعلهم في مصاف مساوٍ مع بقية المكونات القبلية الأخرى،
فذلك يفتح عليه عيون شيعة المنطقة الشرقية.

كوكس مع ابن سعود

في رسالة سرية بعثها المقيم السياسي (تريفور) إلى وزير خارجية حكومة الهند، تقول: «من المؤكد أن اتخاذ الحكومة قرار القيام بأي عمل في البحرين، سيراقبه عن كثب الفرس والعرب، والسنة منهم بشكل عام، وخصوصاً ابن سعود، الذي ألمح مؤخراً في اجتماعه مع السيد بيرسي كوكس (Percy Cox) إلى موقف شيخ البحرين المزعج تجاه معتمد سياسي عدائي، ما يشير بوضوح إلى الموقف الذي قد يتخذه كسني متشدد إزاء سياسة إصلاحية قوية تصب في مصلحة الشيعة في البحرين»⁽¹⁾.

هناك قوى إقليمية تراقب الإصلاحات والتغييرات السياسية في البحرين، منذ بداية القرن العشرين، وهذا ما عايشناه بوضوح في حراك العام 2011م، الذي ما يزال للسعودية دور كبير فيه. جميع القوى في الإقليم ظلت في ذلك الوقت تراقب ما يمكن أن يحدث في البحرين، وهو ما يؤكد أن ما يجري في البحرين حتى لو كان حدثاً داخلياً، فسيكون محط اهتمام الإقليم، فالفرس كانوا يراقبون، وكذلك قبائل السنة في الخليج، وتحديداً ملك السعودية عبد العزيز ابن سعود.

وضع ابن سعود ثقله كقوة في موضوع البحرين، وخلال

(1) رسالة سرية رقم S-42 من المقيمة البريطانية والقنصلية العامة، 27 يناير 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 415.

اجتماع بين ابن سعود وبيرسي كوكس، الشخصية الأكثر تأثيراً فيه [ابن سعود]، بدا الأخير منزعجاً من المعتمد السياسي البريطاني في البحرين آنذاك، وهو الميجر ديلي، صاحب مشروع الإصلاحات السياسية التي يقف ابن سعود ضدها.

تقول رسالة بُعثت قبل فرض الإصلاحات وعزل عيسى بن علي بشهر: «وعلى ضوء الاهتمام الذي أولاه ابن سعود مؤخراً للشؤون البحرينية، وهو ما أبلغه المقيم في «بوشهر» إلى حكومة الهند، لذا سيكون من دواعي سرور جلالته متابعة أي نية محتملة للتدخل بالقوة في البحرين بحيث يرتب المفوض الأعلى في بغداد مسألة مراقبة ابن سعود»⁽¹⁾.

تحذر المراسلات البريطانية من ابن سعود وتدعو إلى مراقبته، ووضعه في الاعتبار عند القيام بأي تغيير أو إجراء أي إصلاح في البحرين، فقد يتسبب ذلك في دخوله البحرين أو تدخله في البحرين، وهو الأمر الذي حدث فعلاً بعد نحو 90 عاماً من ذلك الوقت خلال انتفاضة 14 شباط/ فبراير 2011م، حين دخلت القوات السعودية إلى البحرين لمنع تنفيذ الإصلاحات السياسية التي كان سيُتفق عليها بين المعارضة والعائلة الحاكمة.

كان البريطانيون يدركون تماماً، وهم يشرعون في فرض الإصلاحات في أيار/ مايو 1923م، إنها «ستؤدي هذه التدابير إلى [مواجهة] معارضة الشيوخ السُّنة وابن سعود لنا»⁽²⁾.

(1) رسالة مؤرّخة في 19 أبريل 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 – R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 427.

(2) برقية مؤرّخة في 9 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 – R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 432.

الوهابيون وليس الفرس

تختتم برقية بريطانية باستنتاج مثير، وتحذير شديد، تقول فيه: «إننا إذا لم نتخذ إجراءات رادعة وقوية وإصلاحية ولم نثبت أنفسنا بقوة في هذه الجزيرة ونفرض هيبتنا، فإن من سيخلفنا فيها إذا غادرنا ليس الفرس⁽¹⁾، بل الوهابيون، يعني ستصبح البحرين تابعة للسعودية، في الاحتمالين الأخيرين، ينبغي أن ننسحب على نحو لائق، ولن يخلفنا الفرس بل الوهابيون»⁽²⁾.

كانت القوى المؤثرة في الإصلاحات موضع نقاش ومراقبة وتحليل من قبل البريطانيين. تقول برقية أخرى تعود إلى أيار/ مايو 1923م: «غادر ابن سعود إلى الرياض، ويتبين من تقارير المعتمد السياسي أن القصيبي معني بالاضطرابات الثانية التي حصلت بشكل مباشر، ويُعتقد أيضًا أنه من المستحسن تخليص البحرين منه وتحميله رسالة إلى ابن سعود تتناول الشكوى من سوء تصرفاته»⁽³⁾.

القصيبي هو ممثل ابن سعود في البحرين، وهو أحد التجار المعروفين وله كلمة مسموعة في أوساط النجادة، ظل في ذلك

(1) «أقدم مستند لدينا لوجود العجم في البحرين يعود إلى العام 1828م لكن هذا لا يعني أنهم غير موجودين قبل هذه الفترة. لكنهم دومًا كانوا موجودين قبل هذا التاريخ. الوثيقة هي لبيت في المنامة، وكان يشتغل في التجارة. الإيرانيون دومًا يهاجرون... أوثق إحصاء لعدد البحرينيين الفرس في العام 1905م هو 1650 أما حاليًا حسب حساباتي الشخصية فهم 20% من مواطني البحرين نحو 100 ألف على الأقل». علي أكبر بوشهري، ندوة تاريخ العرق الفارسي في البحرين، جريدة الوقت، 27 أكتوبر 2009م.

(2) برقية مؤرخة في 9 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوائل، مج 4، ص 432.

(3) برقية رقم P.1858. مؤرخة في 16 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوائل، مج 4، ص 438.

الوقت يحرك الأحداث باتجاه ما يريده ابن سعود، وهذا ما سنجد أثره الواضح في أحداث سوق المنامة وقتئذٍ.

لقد أدخل ابن سعود الرعب في نفس الحاكم الجديد الشيخ حمد بن عيسى، فأصبح يشعر بالخطر الذي يتهدهده من كل جهة، «أما الصعوبة الكبرى التي سيواجهها حمد فهو الرعب الذي بثه ابن سعود في داخله وفي كل مكانٍ على الساحل العربي، مع الإشارة إلى أنّ الخليج، ولا سيما الدواسر في الكويت وغيرهم من المضطهدين، سيتحوّلون بالتأكيد إلى جانب ابن سعود»⁽¹⁾.

ليس الدواسر فقط من سيقفون ضد الإصلاحات وضد الحاكم الجديد بل الجهات الأخرى التي ستفقد امتيازاتها وهم آل خليفة من أهل الحاكم والسُّنة «وسيزيد الأمر من تعاطف المسلمين السُّنة، خصوصاً أنّ الإصلاحات تستهدف امتيازات السُّنة بالتحديد»⁽²⁾.

من الواضح أن البريطانيين كانوا يضعون في الاعتبار الموقف السعودي⁽³⁾ وخطورته في البحرين، وكيف أنه يمكن أن يقوِّض هذه الإصلاحات، لذلك سيتطلب الأمر من الحكومة أن تكون حازمة وقوية في هذا الخصوص، وأن تفرض هيبتها وشخصيتها، وعليها أن تبدو

(1) برقية رقم P.1858، 16 مايو 1923م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 438.

(2) رسالة سرّية رقم 222-S، 11 مايو 1923م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 448.

(3) «ثم عزل خان بهادور محمد شريف رئيس البلدية إجابة لطلب ابن سعود». محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 576. في رسالة من نوّكس إلى ديلي يقول فيها: «سترون أنّ ابن سعود قد أثار ضجة كبيرة حول محمد شريف. فهو يعترض على مركزه المزدوج كرئيس للبوليس وعضو في مجلس البلدية... أنا وأنت مقتنعان اقتناعاً راسخاً بأن جريمة محمد شريف، إن كان له ذنب، لا تُقارن بحال من الأحوال بمسؤولية القيصي عما جرى». حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ص 227.

أنها قادرة على إحداث ما تريده من تغيير في البحرين، لتثبت أنها تابعة سياسياً وسيادياً لسلطتها.

يكشف هذا الوضع أن أي تغيير سياسي في البحرين، محكوم بالموقف السعودي، فإذا كانت هناك قوى تستطيع أن تجابه هذا الموقف وتفرض إصلاحات في البحرين سيكون هناك إصلاحات، وإذا انعدمت هذه القوى فلا يمكن للبحرين أن تمضي في أي إصلاح.

أن ينظر إلى الوضع السياسي في البحرين على أنه شأن داخلي هو أقرب إلى النظرية أو الوهم، وتثبت أحداث العشرينيات أن ما وقع في 2011م وما زال يقع كان أمراً متوقعاً، وليس وليد هذه اللحظة التاريخية.

اضطرابات الفرس⁽¹⁾ والنجادة

كما بدأت أحداث عام 1904م شرارة بسيطة في سوق المنامة، ثم كبرت وأدّت إلى إصدار مرسوم البحرين الملكي 1913م (Order in Council for Bahrain) فإن أحداث العام 1923م أيضاً، تدرجت من عراك عارض في سوق المنامة إلى إسقاط نظام الحكم الإقطاعي. لكن في العمق يجب أن ننظر إلى الحادثتين على المستوى الأبعد، حيث سياق الحاجة إلى الإصلاح في البحرين الذي يعود إلى العام 1897م في وقت الانتعاش التجاري وتدفق الأجانب على البحرين، ورأينا كيف تأكدت هذه الحاجة في 1904م. هكذا تُعجّل الأحداث

(1) العجم: هي الكلمة التي تُطلق على المواطنين البحرينيين ذوي الأصول الفارسية (الإيرانية) وقد مثلتهم مجموعة من الأسر من أبرزها: بوشهري، كازروني، آل شريف، كلعوض، ديلمي، بلجيك، ديربي، أسيري، ديواني، إسفنديار، رويان، لاري، بهبهاني، دشتي، أخترزاده، آغا، فردوسي، ترك، ومن هذه الجماعات أيضاً الجهرمية، الكراشية، الميناي (الميناوية).

في التغيير، عبر اتصالها بسياق عميق فيه تتكون معالم المشاريع التغييرية الكبرى.

يضع المقيم السياسي (نوكس) تدابيره التي اتخذها في سياق الإصلاحات: «يشرفني أن أرسل إليكم طياً تقريراً سردياً بشأن إجراءاتي الأخيرة في البحرين بهدف المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات المذكورة في المراسلات»⁽¹⁾.

يقول تقريره: «إن الاضطرابات قد خرجت عن سيطرة بلدية المنامة، وإن البحرينيين السُّنة يتهمون على البحارنة. بدا من المرجح أن يصبح هناك اشتباكات سنوية-شيعية في الجزيرة كلها. ولكن في الحقيقة، أدت هذه الحادثة إلى أعمال تعذيب ومعاينة طبقتها أصحاب الأراضي والممتلكات السُّنة على المستأجرين البحارنة»⁽²⁾.

قادت الاضطرابات إلى أعمال عنف ضد البحارنة باعتبارهم المستضعفين في ذلك الوقت، والطبقة الأدنى، أي الحلقة الأضعف، لكن هذا لا يعني أن المحرك طائفي أو ديني، فهذه الاضطرابات أخذت طابعاً سياسياً وطابعاً دينياً وطابعاً عرقياً أيضاً. فمن حيث الطابع العرقي كانت الاضطرابات قد وقعت بين النجديين العرب وبين الفرس، ودينياً بين سُنَّة وشيعة، وسياسياً بين الطبقة صاحبة الامتيازات والقوة والطبقة المحرومة والمستضعفة.

واكبت التقارير البريطانية الحدث وسجلت تفاصيله أولاً بأول،

(1) رسالة سرية رقم S-250، 31 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 453.

(2) المصدر نفسه.

يتحدّث الملحق الأول لتقرير إصلاحات البحرين، بالتفصيل عمّا حدث في يوم 10 أيار/مايو، وهو مكتوب من قبل الميجر ديلي: «اندلعت صباح اليوم العاشر [من هذا الشهر] اضطرابات جديدة على نطاقٍ واسع. وقد حمل عبد الله القصيبي ومحمد شريف⁽¹⁾ إلى الوكالة الرواية التالية، التي توافق كلاهما على [صحتها]»⁽²⁾.

حادثة السوق

تقول شهادة الطرفين الموثّقة في التقرير: «قيل إنّ فتى يخدم القصيبي سرق ساعةً من منزله، ثمّ أخبر خادمٌ آخر القصيبي بأنّه رآها معروضة للبيع في متجر أحد الفرس، وقد طلب [الخادم] إعادتها. ردّ الفارسي بأنّه اشتراها من الفتى مقابل «روبية» واحدة، من دون وجود مبرّر للشكّ بأنّها مسروقة، وقد دفع «رويّتين» لتخليصها. [وافق] الفارسي على إعادتها بشرط تعويضه عن المبلغ الذي دفعه. عندئذٍ توجّه عبد الله القصيبي بنفسه مع اثنين من النجديين إلى المتجر، وطلب إعادة الساعة من دون مقابل. احتدم الجدل، وأجبر القصيبي صاحب المتجر على الذهاب معه إلى محمد شريف. يُقال إنّ رجال القصيبي أمسكوا [بالفارسي] بقسوة. حاول محمد شريف تهدئة الفارسي ودفع شخصياً «الروبيات» الثلاث المطلوبة. غادر القصيبي، وتمّ تسوية المسألة على ما يبدو. وبعد وقتٍ قصير جدّاً،

(1) محمد شريف قطب الدين العوضي (خان بهادور) حصل على لقب خان صاحب في يونيو 1919م من قبل مبنى الوكالة. كان رئيس التجار الفرس في البحرين في فترة عشرينيات القرن الماضي، عيّنه المعتمد السياسي البريطاني (هارولد ديكنسن) عضواً في المجلس العرفي في العام 1920م ممثلاً للجالية الفارسية، كما عيّنه الرائد (ديلي) لاحقاً في منصب رئيس الشرطة ونائباً لرئيس البلدية في العام 1921م.

(2) مذكرة رقم C، 13مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّل، مج 4، ص 462.

وصل فارسيان إلى مكتب محمد شريف وهما ينزفان بقوة [جرءاً] جروح بالخنجر، وقد ذكرا أنّ اثنين من النجديين تسببوا بها»⁽¹⁾.

تبدو الحادثة بسيطة، ويمكن احتواؤها، إلا أن ما جرى هو أنها تحوّلت إلى حدث كبير، بسبب السياق السياسي المحتم وقعتها، الذي كان يمكن أن تشعله أي شرارة. كان البحارنة غائبين عن مسرح هذه الأحداث، ولم يكونوا طرفاً في هذه القضية، لكن آثارها امتدّت إليهم، لأنهم يصنفون دينياً شيعاً مثل الفرس، ومن جهة أخرى فإن البحارنة هم من كان وراء الإصلاحات السياسية التي بدأت تأخذ حيّز التنفيذ، والفرس كانوا أيضاً يريدون هذه الإصلاحات لأنهم سيستفيدون من إصلاح الوضع القضائي لحماية أنفسهم وحماية تجارتهم، ولأنهم لا يثقون في القضاء التابع للحاكم ولا في إدارته السياسية، والناس حينئذٍ منقسمون بين من يريد أن يبقى تابعاً لسلطة الشيخ القضائية، وبين من يريد أن يكون تابعاً لسلطة الوكالة البريطانية القضائية، وعليه تشكل مسرح الحدث بين محور من يريد الإصلاح بالكامل ومحور من يريد المحافظة على الوضع كما هو.

رواية الخيري

تطور الحدث إلى تسيل الدماء، تماماً كما جرى في حدث عام 1904م، اشتعلت النزعة القومية عند النجديين ومن جانب آخر اشتعلت عند الفرس أيضاً. تترس الجميع خلف قوميته، والغلبة كانت للنجديين الذين بدوا أكثر عنفاً وعدوانية، كما سجلت

(1) مذكرة رقم C، 31 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 462.

الشهادات، وفي هذه الحادثة حُملَ القيصي⁽¹⁾ المسؤولية، وكان اللاعب الأكبر فيها. امتدَّ الحدث إلى مناطق البحرين كلها، بدأ في المحرق وفي الحد، خرجت السفن المحملة بالأسلحة والنجادة من المحرق ومن البديع وقصدت المنامة.

يتحدث المؤرخ ناصر الخيري عن هذه الحادثة بتأثر بالغ: «على إثر حوادث جنونية أخلت بالنظام وهددت الأمن العام، قام بها بعض من لا خلاق له من رعاي الجاليات الأجنبية (فرقتي النجادة والعجم) بدأت منهم الحادثة صغيرة وانتهت فاجعة كبيرة»⁽²⁾.

يشير الخيري إلى طبيعة الجفاء البدوي في الشخصية النجدية وهو يتحدث عن المسلحين الذين توجهوا بمراكبهم من المحرق نحو المنامة: «حاول العقلاء ردعهم ومنعهم عن هذه المظاهرات العدائية التي لا تروق في أعين الحكومة الإنجليزية الحامية للبحرين، ولكن أنى لأولئك الجفأة أن يفهموا لتلك العبارات معنى ما»⁽³⁾.

على عكس الكتابات المعاصرة المنحازة لرواية العائلة التي تحاول أن تبرر وتدافع عمّا قام به النجادة، نجد (الخيري) لا يتحرج من وصفهم بالجفأة والجناة: «لو تمكن أولئك الجناة من النزول من

(1) في حدود عام 1898م نزع من نجد أبناء حسن القيصي وهم: عبد العزيز وعبد الرحمن وعبد الله إلى البحرين. أهم تكليف حصل عليه آل القيصي في بداية خدمتهم للسلطان هو طلب الملك عبد العزيز آل سعود من عبد الله القيصي (1879 - 1951م) أن يقوم بمرافقة نجله الأمير فيصل البالغ من العمر 14 سنة في زيارة رسمية إلى أوروبا عام 1919م. كما كان له دور مهم في ترتيب معسكر ضيوف الملك عبد العزيز من البريطانيين. عبد العزيز القيصي (1876 - 1953م) كبير العائلة، أحد ملوك اللؤلؤ المعروفين، ممثل الملك عبد العزيز آل سعود في البحرين، من أكبر المعارضين للإصلاحات، إضافة إلى تجارة اللؤلؤ فقد عمل في تجارة المواد الغذائية، وكان عضواً في مجلس إدارة بلدية المنامة في العام 1920م.

(2) ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص 361.

(3) المصدر نفسه، ص 362.

السفن ودخول البلدة كغزاة لانسفكت في البحرين ذلك اليوم دماء زكية غزيرة، ولعظمت المصيبة على عموم أهل البحرين»⁽¹⁾.

ولا يفوت الخيري وهو يؤرخ لحادثة المراكب المسلحة أن يشير إلى ما تكشفه من خلل في حكومة الشيخ عيسى⁽²⁾، أدى إلى تبديلها «وكان الدولة البريطانية قد ساءها أن يقدم هؤلاء على العبور من المحرق بهذه المظاهر العدائية شاكي السلاح، مع وجود هيئة حكومة الشيخ عيسى في المحرق كاملة، وثبت لديها من هذا ومن سوابق أخرى قد أحصتها وتيقنت عدم صلاحية حكومة الشيخ عيسى، وأن الحالة تقضي بتبديل نظام الحكم في البلاد، وإيجاد حكومة منظمة محترمة من الجميع»⁽³⁾.

إلى سلطان نجد

تدخلت الوكالة البريطانية وأوقفت هذه التحركات، واستدعي عبد الله القصيبي وتمّ تهديده، وتبليغه بخطورة ما يحدث، وحُمّل المسؤولية، من قبل الوكالة البريطانية ومن قبل الحاكم أيضًا وأبناء الحاكم لأنهم يدركون أن تصاعد هذه الأحداث ليس في مصلحتهم،

(1) ناصر الخيري، قلائد البحرين في تاريخ البحرين، ص 363.

(2) متبنيًا وجهة النظر الرسمية للعائلة الحاكمة، يعلق محقق الكتاب الدكتور بشير زين العابدين على كلام الخيري: «يلاحظ على المصنف تأثره بوجهة نظر المعتمدة البريطانية التي كان يعمل موظفًا فيها أثناء تدوينه لتلك الأحداث، فقد نزع الخيري إلى القفز على العديد من الأحداث التي وقعت في البحرين في الفترة الممتدة ما بين عامي 1905 و1923م، ومن ذلك تغاضيه عن التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للبحرين، ورفض القوى الشعبية محاولات بريطانيا فرض قانون المستعمرات على البحرين وظهور بواكير الحركة الوطنية التي دعمها الشيخ عيسى بن علي». ناصر الخيري، المصدر نفسه، ص 364. على الرغم من الهوامش التوضيحية والتوجيهية التي قدمها المحقق، فإن الكتاب تمّ منع تداوله بعد أشهر من صدوره والاحتفاء به في حفل رسمي.

(3) المصدر نفسه، ص 364.

ولكنهم كانوا يخافون الإساءة لعبد الله القصيبي، كونه يُمثّل سلطان نجد⁽¹⁾، فكانوا يحاولون أن يتحركوا من خلف الوكالة البريطانية.

بلغ الأمر أن تُوجّه الوكالة البريطانية رسالة إلى سلطان نجد، تُحمّل فيها وكيله تبعات ما حدث. يقول المقيم السياسي في هذه الرسالة: «صديقي، لا يخفى على سعادتك أنّ مدينة المنامة قد شهدت مؤخراً التفشي المؤسف للتعصّب الديني الذي أدّى حتماً إلى خسائر فادحة في الأرواح بين النجديين والفرس. فوجدت من الضروري أن أقوم بزيارة إلى هذه الجزر، مستفسراً عن مصدر هذه الاضطرابات وساعياً إلى التفاهم على ألا يتكرر سقوط ضحايا كهؤلاء الضحايا المفجوعين»⁽²⁾.

عادة ما يقدّم البريطانيون خطابهم إلى سلطان نجد ب (صديقي)، و(صاحب السمو)، بخلاف خطاباتهم إلى حاكم البحرين. هناك يتعامل البريطانيون مع قوة يحترمونها ويعتبرون أنها تتوفر على قدر من الندية التي ينبغي وضعها في الاعتبار.

ثم بعد ذلك تقرر الرسالة من هو المعتدي: «يؤسفني أن أحيطكم علماً أنّ التقارير التي تلقيتها تثبت من دون أي شك أنّ النجديين كانوا هم المعتدون، وأنّ وكيلكم، عبد الله القصيبي، قد قام بادّعاءات غير منطقية ناسباً فيها لنفسه وظائف القنصل، ما سبّب لي القلق

(1) يشير الملك عبد العزيز في رسالة إلى البريطانيين مؤرخة في 1923/5/26م إلى أن آل القصيبي وكلاء له في البحرين منذ 1908م: «ثمّ إنا فهمنا من فحوى كتابكم أنكم تستنكرون على عبد الله القصيبي وظيفته الرسمية في البحرين حال أن الرجال وإخوانه يشغلون هذا المنصب مناوبة منذ حصلت لنا المناسبات والاتصال بحكومة بريطانيا العظمى أي منذ خمسة عشر عاماً تقريباً». بشّار الحادي، بيت القصيبي، ص 24.

(2) رسالة في البحرين، 18 مايو 1923م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوّل، مج 4، ص 470.

لبعض الوقت لأنه لم يثر هذه الاضطرابات فحسب، بل أقدم عليها. وبعد أن مضى بها قدماً بطريقة غير لائقة وجبانة على حد سواء، شوّه سمعة سموك الحسنة، كما يمكن لأي شخص تافه أن يفعل. أحمل هذا الرجل، بالدرجة الأولى، مسؤولية دماء مثيري الشغب البائسين والمضللين هؤلاء، وكنت قد تعاملت معه بقسوة، لولا أنه نال ثقمتكم على الرغم من أنه لا يستحقها»⁽¹⁾.

يحمل المقيم السياسي عبد الله القصيبي المسؤولية الكاملة عما حدث بشكل واضح وصريح، ويحاول أن يضع سلطان نجد في سياق أن القصيبي هو من يتحمل هذه المسؤولية، وأن البريطانيين لا يعتبرون أنه قام بذلك على أساس أنه يمثل السلطان السعودي، إنما يعتبرون أن ما قام به تصرف شخصي لا يمثل السلطان ولا يليق أن يمثله⁽²⁾، أرادت الحكومة البريطانية أن تحيّد سلطان نجد، وأن تضعه خارج المسؤولية عن هذه الأحداث، وهذا التحديد يراعي السياق السياسي وحساسيته، فاتهم ابن سعود بأنه وراء هذه الأحداث وبأن ممثله كان يتحرك بوازع منه كان سيعقد المسألة أكثر، مع أنهم يعرفون أن ابن سعود له دور كبير كما تشير رسائلهم، خصوصاً وأن القصيبي والنجادة⁽³⁾ والدواسر هم القوى البشرية التي تمثّل مصالح ابن سعود

(1) رسالة في البحرين، 18 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أُرشيف البحرين، أوّل، مج 4، ص 470.

(2) لاحقاً، أعطى نوّكس موافقته لعودة القصيبي إلى البحرين بصفته الشخصية «إن ابن سعود سيسر إذا سُمح لعبد الله القصيبي بالعودة إلى البحرين، ليس بصفته الرسمية طبعاً، ولكن لممارسة أعماله ومتابعتها باعتباره فرداً عادياً، بناءً على هذه الشروط أنا لا أرى مانعاً لعودته». حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ص 227.

(3) النجادة: مجموعة أسر تجارية، وأبناء بعض القبائل العربية الذين قدموا إلى البحرين من نجد واستوطنوها في عهد الشيخ عيسى بن علي ومن أشهر الأسر التجارية النجدية في البحرين: القصيبي، والبسّام، والعجاجي، والصبيب، والذكير، وكان يمثلهم وجهاء عائلة القصيبي آنذاك. انظر: ناصر الخيري، قلائد البحرين في تاريخ البحرين. بشار الحادي، بيت القصيبي قصة عائلة عربية عريقة.

في البحرين⁽¹⁾، وأنهم جميعًا اصطَفُوا في المحور الذي يمثِّله ابن سعود في البحرين، المحور الذي لا يريد للإصلاحات أن تتم.

لوم صاحب المسند

رَسَّخت هذه الحادثة ضرورة إجراء الإصلاحات وعَجَلت في حسمها، وتجاوزت الترددات السياسية التي كانت تسود الموقف؛ أصبح تنفيذ الإصلاحات ملجأً لكي يتم تثبيت الأمن وإنهاء الاضطراب. سعى البريطانيون في التقرير نفسه إلى أن توجَّه رسالة من الحاكم عيسى بن علي يطلب بنفسه تحيته عن المنصب، من دون أن يبدو ذلك مفروضًا عليه، وذلك حفاظًا على ماء وجهه، وقد ألح البريطانيون عليه وعلى أبنائه لإقناعه بذلك: «أعطيت الابن [حمد وعبد الله] مسودَّة رسالة للشيخ عيسى للنظر فيها، كي يوقعها إذا ظنَّ أنه مستعد لذلك. لقد جرى حديث مسبق حول هذه الرسالة، واقتُرِح تحضير رسالتين، واحدة للعامة تُعلن تحيِّيه وتسليم شؤون البلاد إلى الشيخ حمد، وأخرى سرِّيَّة تحتوي على تأكيد من الشيخ عيسى أنه لن يتدخَّل في إجراءات الشيخ حمد الإصلاحية ولن يتصرَّف ضدها»⁽²⁾.

يربط مؤرخون محليون عزل عيسى بن علي بموقفه السلبي من حادثة السوق، ووقوفه إلى طرف النجادة ووقوفًا يجعله طرفًا في الأزمة بدل أن يكون حَكَمًا فيها. هذا ما نقرُّه في رواية التاجر مع

(1) وجهت المقيمة في بوشهر في 20 يونيو 1923م رسالة إلى الملك عبد العزيز أبلغته رفضها أن يكون هناك أي ممثل سياسي رسمي لابن سعود في البحرين: «ولا بد لي من الإصرار بحزم على أن الحكومة البريطانية... لا يمكن أن توافق رسميًا على وجود أي معتمد نجدى لسموكم». حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ص 225.

(2) رسالة سرِّيَّة رقم 250-S، 31 مايو 1923م (R/15/2/127 - R/15/2/1039 - IOR). أرشيف البحرين، أوال، مج 4، ص 453.

إضافة تفصيل جديد يتعلق بمشاركة الدواسر بمركب من البديع وهم ينشدون الأناشيد الحربية متوجهين إلى المنامة: «والظاهر أنَّ الحكومة الوطنية لها ضلع في تشجيع الحزب النجدي ومساعدتهم ضد العجم، وهو مؤكد عند الوكيل السياسي، وعليه بنى حكمه بعزل الشيخ عيسى؛ لأن ثاني يوم من الحادثة المذكورة أقبلت السفن من المحرق ناشرة البيارق والأعلام مشحونة بالرجال والسلاح وهم ينشدون الأناشيد الحربية كأنهم ماضون لخوض معركة حربية، ورئيسهم عبد الله القصيبي، وهم أهل نجد ومن آزرهم ضد العجم. ثم جاءت الحملة الثانية من البديع وأهلها من الدواسر ناشرين الأعلام متقلدين بكامل العدة والسلاح وينشدون الأراجيز الحربية قاصدين بحملتهم الفتك بحزب العجم»⁽¹⁾.

وتوجّه ناصر الخيري بروحه النقدية، بتقريع شديد لسلوك (صاحب المسند) أي مسند الحكم، في وقوفه إلى جانب فريق النجادة ومجاملته لهم، الأمر الذي سبّب العتب بالأمن والإخلال بمسؤوليات الحاكم في حفظ الأمن والحياد: «وما ذلك إلا بسبب مجاملة حكومة الشيخ عيسى لفرقة النجادة مجاملة توجب لوم صاحب المسند، وتسبب الطعن في نظرياته غير الصائبة، إذ ليس من شأن الحاكم أن يجامل فريقاً دون آخر إلى حدّ أن يقف مكتوف اليدين أمام ما يتخذه الفريق من الإجراءات العدوانية ضد الآخرين، مع تيقنه أن تلك الإجراءات سوف تنتج نتائج وخيمة جداً أقلها سفك الدماء والعتب بالأمنية العمومية التي هي من أول مسؤوليات الحكام»⁽²⁾.

(1) محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوّال، ص 565 - 566.

(2) ناصر الخيري، قلائد التحرين في تاريخ البحرين، ص 363.

لم يسلم عيسى من تقريع أقرب المقربين إليه والمتطابقين مع سياسته ممن يمثلون جهازه التنفيذي، فقد وجّه الشيخ قاسم بن مهزح رسالة تقريع إليه لخضوعه لرسالة العزل «أفترضى بخمسة أسطر من موظف تنخلع من ملكك؟! ولكنني أفوض أمري إلى الله، ومئات من نصائحي أضعتها، على أنني أدين الله جل جلاله بموالاتك في ولايتك، وعزلك. ثم الآن أنصحك أيضاً بالمداراة واجتماع الكلمة مع ولدك الذي استخلفته بنفسك، ولا تتحامق ولا تعتب»⁽¹⁾.

خطاب النازل السري

حرص البريطانيون أن لا يظهر في الخطاب العام ما يشير إلى تنحية الشيخ عيسى بن علي أو ما يسيء إليه أو يكسر هيئته، لذلك طلبوا أن يكون تعهده بأن لا يتدخل في الحكم في خطاب سرّي.

يقول المقيم السياسي عن زيارته للشيخ عيسى بن علي: «وشرحت بعد ذلك أنّ التعليمات المتعلقة بإصلاحات البحرين قد صدرت عن وزارة الشؤون الخارجية في لندن، وكانت غير متوقّعة أبداً ومفاجئة للمعتمد البريطاني في البحرين ولي للمقيم السياسي السابق، العقيد (تريفور). وفي الحقيقة، لدي رأي مكتوب بخط اليد من المقيم السابق يقول فيه إنّه لا يعتقد أنّ أيّ مبادرات للإصلاحات قد تحدث في البحرين بشكل جدّي قبل انتهاء موسم اللؤلؤ، وأنّ هذا الأمر قد يؤوّل إلى اتّخاذ الخطوات اللّازمة»⁽²⁾.

(1) مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح، ص 83.

(2) رسالة سرية رقم S-250، 31 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 453.

أبلغ المقيم السياسي عيسى بن علي بأن قرار عزله وقرار تنفيذ هذه الإصلاحات قد اتُخذ من وزارة الشؤون الخارجية في لندن وأن جميعهم قد تفاجؤوا بسرعة اتخاذ القرار. فقبل أن يصدر هذا القرار كان هناك تردد، ورغبة بأن يتم الإصلاح عبر الشيخ عيسى، وبقناعة منه، غير أن الوضع قد تغير، وصار الأمر بيد المقيم السياسي: «وإنّ الصلاحيات كانت ستُمنح على الأرجح سواءً أرغب بالأمر أم لا، وإني موكّل من حكومة الهند أن أتقدّم بطلب منحي هذه الصلاحيات بشكل رسمي»⁽¹⁾.

هكذا أُبلغ بأن الموضوع يعتبر منتهياً، وأن عليه تنفيذ هذا الطلب، فكان ردّ الشيخ عيسى بن علي قبل يومين من تنفيذ قرار عزله: «يمكنكم قتلي أو طردي ولكنني لن أتقاعد طالما أنا على قيد الحياة»⁽²⁾. ظل مستسلماً لعناده، فكان لا بدّ من القوة «ولهذا الغرض، يجب أن أحصل على الصلاحية لإحالاته إلى التقاعد بالقوة ما إذا رفض الرجل العجوز والعنيد التنازل في اللحظة الأخيرة»⁽³⁾.

كان عنيداً، لكن عناد شيخ القبيلة الحاكم المتسلّط، لا عناد المدافع عن استقلاله أو استقلال بلاده أو عناد صاحب قضية عادلة. وقد عزّز من عناده تعنّت زوجته وشحنها له ورغبتها في تنصيب ابنها عبد الله ولياً للعهد. وعلى الجانب الآخر كان هناك موقف القبائل السُّنية التي تجمعها به مصالح الوضع القائم، ومصالح

(1) رسالة سرية رقم S-250، 31 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 – R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 4، ص 453.

(2) برقية رقم P.9781، 20 مايو 1923م (IOR: L/P&S/10/1039 – R/15/2/127). المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

العائلة الحاكمة وعدم رغبتها في التغيير، كما أن عزله سيعيد انتصارًا للبحارنة الذين طالما كرهوه لاضطهاده وظلمه لهم.

كل ذلك كان يعرّز من عناده الشخصي لا من موقفه العام من قضية وطنه، وقد أكد بهذا أن عناده عناد المناهض للإصلاح وليس عناد المتمسك بمبدأ، عناد من لا أمل منه في إجراء الإصلاح والتطوير، وهو ما جعلهم يذهبون إلى حسم الموضوع بالقوة والفرض.

خطاب العزل

احتاج التاريخ في البحرين لهذا الكم الهائل من الأحداث والمراسلات والمناوشات والضغوط والمراسيم منذ العام 1904م، لكي يصل إلى نقطة الحسم في العام 1923م: عزل الحاكم الذي ترُبّع على عرش البلاد منذ جاء به البريطانيون حاكمًا في 1869م، حتى أنهموا حكمه القاسي معزولاً بخطاب تاريخي، ألقاه المقيم السياسي بنفسه.

تكمّن قوة هذا الخطاب في قدرته على عزل ليس الحاكم فقط، بل نظام الحكم الذي مثّله عيسى بن علي، بكل ما يعنيه من شكل الدولة القبلية، الذي سمّاه صاحب الخطاب المقدّم ستيوارت جورج نوّكس بشكل (اللاحكم). هو عزل لمرحلة تاريخية هي مرحلة الإقطاع، وتأسيس في الوقت نفسه لنظام جديد. أنجز خطاب العزل هذا أساس الشكل الأول للدولة الحديثة، ضمن نظام حكم مركزي وسلطة واحدة، بدلاً من السلطات المتعددة التي مثلها شيوخ الإقطاع.

بدأت حركة هذا الخطاب مع حوادث العام 1904م في البحرين،

حيث مبنى الوكالة الألمانية وسوق المنامة، هو ليس وليد لحظة واحدة أو حدث واحد، بل حصيلة تاريخ طويل من تدافع الأحداث والجدالات والمفاوضات والتحركات والمحاولات السياسية، فضلاً عن فرض الإصلاحات والإجراءات والتغييرات من جانب واحد، في 1923م بدأ هذا الخطاب يتحرك بتدافع سريع وأخذ يُنجز ما فيه.

ألقى هذا الخطاب المقيم السياسي (نوكس)، حين كان نائباً لمدة ستة أشهر عن (تريفور) المقيم السياسي الدائم، الذي كان في إجازة. جاء نوكس في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة ودفع حثيثاً نحو البدء في فرض الإصلاحات بالقوة، وتنفيذ القرار البريطاني بتنحية عيسى بن علي، ولخطورة هذا القرار التاريخي، كان معارضوه يعوّلون على عودة تريفور، المقيم السياسي الدائم، ليعدل عنه، لكنهم فشلوا.

لم يكن (نوكس) غريباً عن البحرين، فهو خبير بشؤون الخليج، تتقلّب بين قنصلياته وقد كان مساعداً أولاً للمقيم السياسي عام 1904م، وعين معتمداً في البحرين من عام 1910-1911م، كما أنه ناب عن تريفور سابقاً في منصب المقيم السياسي عام 1914م.

مجلس العزل

تمّ الترتيب لجلسة عزل عيسى بن علي ترتيباً متقناً، وذلك لخطورة ما سيترتب عليها. انعقد المجلس في 26 أيار/ مايو 1923م، وشمل كلاً من القبائل، والشيعية البحارنة، وآل خليفة⁽¹⁾. وظلّت

(1) على الرغم من مشاركة ناصر الخيري في هذا المجلس إلا أنه لم ينقل إلا صورة إجمالية، يقول: «جمعت [الدولة البريطانية] في دار القنصل فريقاً كبيراً من رؤساء سائر الطوائف،

السفن الحربية البريطانية ترابضُ على سواحل البحرين. إنها تمثل القوة العسكرية الداعمة لخطاب العزل. هكذا توافر للخطاب أن يكون قوياً بمنطقه، ونطاقه، أي نطاق القوة العسكرية التي بلغتها السفن البريطانية.

ماذا قال نوكس في هذا الخطاب الذي ألقى أغلبه باللغة الإنجليزية، وكان جزء منه باللغة العربية⁽¹⁾؟

«أيها السادة الكرام،

لقد تُلِّيت على مسامعكم للتوّ رسالة الشيخ حمّد التي أعلن فيها لكم أنّه، امتثالاً لأوامر الحكومة البريطانية، تولّى إدارة هذه الجزر بصفته الوكيل المفوض من أبيه»⁽²⁾.

أعلن الحاكم الجديد الشيخ حمد أنه يمثل لأوامر الحكومة البريطانية بكل وضوح، وأنه الوكيل المفوض من أبيه في إدارة الحكم. لم يكن للشيخ عيسى أي سلطة على ابنه، وتعبير الوكالة

وألقى الكرنل ناكس عليهم خطابة مسهبة بيّن فيها كثيراً من الأسباب التي أوجبت تداخل الحكومة البريطانية في شؤون بلادهم، وأوصى الأهالي بالرضا بما قسم الله لهم، وحضهم على الطاعة وحذرهم عواقب التذمر والمخالفة، وهدد من يظهر عدم الرضا بحالة الراهنة بصارم العقاب، ونعى على حكومة الشيخ عيسى جمودها على ما ورثته من أسلافها من أساليب الحكم القديمة وعدم مجاراة الزمان في تغييراته ودوام الحال من المحال». ناصر الخيري، قلائد البحرين في تاريخ البحرين، ص 365.

(1) «يقول الأستاذ أحمد حسن إبراهيم إجابة على سؤال كنا قد طرحناه عليه عن علاقة ناصر [الخيري] بهذا الحدث: إن ناصر دعي إلى الكوتي لتلاوة ترجمة خطاب المعتمد البريطاني في حفلة تنصيب الشيخ حمد أميراً للبلاد.. فبعد أن قام المعتمد وتلا الخطاب الذي نصّ على التنصيب باللغة الإنجليزية ناوله إلى ناصر الخيري فتلاه على الحضور باللغة العربية». مبارك الخاطر، ناصر الخيري، ص 101 - 102.

(2) الخطاب الذي ألقاه فخامة المقدّم (نوكس)، حامل وسام «نجمة الهند» ووسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، في المجلس المنعقد في البحرين في 26 مايو 1923م. أرشيف البحرين، أوام، مج 4، ص 471.

هو صياغة بروتوكولية لحفظ ماء وجه الحاكم المعزول وتخفيف المعارضة ضد هذا الإجراء.

«قد يذكر بعض الحاضرين منكم اليوم كيف كان الوضع في هذه الجزر عندما طلبت حكومة جلاله الملك من الشيخ عيسى منذ خمسٍ وخمسين سنة تولّي منصبه. تعرّضت الجزر بعد ذلك إلى حربٍ ضروس واضطرابات وأعمال سلب. قُتل أبوه الشيخ علي [والد الشيخ عيسى] في قتالٍ وقع [قبل تنصيب الشيخ عيسى] ببضعة أشهر. وعلى مدى خمسة وخمسين عامًا، عمّ السلام والأمن حُكمه، كما أنّه كان صديقًا مخلصًا للحكومة البريطانية، وتنعمت الجُزر بالثروة، والسكّان، والتجارة، والزراعة».

يذكر الخطاب في بدايته عيسى بن علي بأفضال بريطانيا عليه. كأن نوّكس يقول له باسم البريطانيين إننا نحن من جننا بك حاكمًا حين قُتل أبوك وكاد حكم آل خليفة أن يضيع، نحن الذين ثبتنا حكمك ونحن الذين أحللنا السلام هنا، وطالما نحن الذين قررنا متى تأتي فنحن من يقرر متى ترحل.

يوجه نوّكس شكرًا بروتوكوليًّا للشيخ عيسى، ويدافع عن الفارق الذي أحدثه البريطانيون في فترة حكمه مقارنة بما سبقها، ثم يبدأ الخطاب الصريح جدًّا، ليحدد ملامح المرحلة بصورة واضحة وحاسمة: «إنّ الأحداث الأخيرة، التي لا أرغب في الحديث عنها حاليًّا، تؤكّد وتشدّد على الدعوة الملحة إلى الإصلاح الإداري على نحوٍ حديث، وبالتالي، لا شيء مفاجئ في حقيقة أنّ الرجل الذي

بلغ الخامسة والسبعين من عمره ليس قادراً على التجاوب مع هذا المطلب. وعلى مدى بضع سنين، أدى الحُكم المتساهل والمتسامح للشيخ عيسى -قد يسميه البعض سوء الحُكم وأنا شخصياً أفضل تسميته بـ«اللاَحُكم»- إلى تزايد حالات الاستبداد والاستقلالية التي كانت تتجلى سريعاً بالمصالح المكتسبة والإضعاف الخطير للإدارة».

بحضوره وحضور القبائل، قال نوكس لعيسى بن علي صراحة إن حكمك كان «لا حُكم»، أي إنك لم تكن تحكم هذه البلاد، وإنها كانت من غير نظام، من غير عقل رشيد، لذا وجب التغيير، هذه أسباب تغييرنا إياك. وفي الوقت نفسه، ولتخفيف حدة هذا الخطاب، أراد نوكس أن يحفظ كرامة الحاكم: «ما يزال الشيخ عيسى يحمل لقب شيخ الجُزر، والشيخ حمّد هو مجرد وكيل له، رغم أنّه الوكيل المفوّض بالكامل من أبيه، وقد تولّى مهمة صعبة جدّاً وشاقّة».

يتحدث نوكس عن الشيخ حمد ويوضح أنه لم يكن طامعاً بالحكم ولكن الظروف الإدارية تتطلب منه أن يقبل به وأن أخاه الشيخ عبد الله سيقوم بمساعدته. كان الشيخ عبد الله ضد الإصلاحات، لكنه وجد أنه سيخسر الكثير بمعارضته، فحسم أمره وتحوّل ليمثّل مع الشيخ حمد في ذلك الوقت الجناح الإصلاحي في العائلة الحاكمة، المؤيد للرغبة البريطانية في التغيير.

أيها السُّنة

يتوجه الخطاب بعد ذلك إلى السُّنة الذين كانوا معارضين للإصلاحات: «إنَّ إجراء اتنا اليوم ستؤدي في نهاية المطاف إلى ارتقاء المجتمع السُّني وتقدّمه الخاص. منذ نحو عشرين سنة، وانطلاقاً من

حكمة الشيخ عيسى، سلّم [مسؤولية] الإدارة والمسؤولية المباشرة عن الأجانب إلى المعتمد السياسي في البحرين، وكانت حكومتان تعملان فعلياً جنباً إلى جنب في البحرين. [إحدى الحكومتين] كانت صريحة وعلانية ونتج عنها تدفق هائل للأجانب إلى هذه الجزر، وأعتقد أنه لا ينبغي اتهامها بالمبالغة ما إذا قلت إن نسبة الأجانب قد ارتفعت خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى 1:20 أجنبي، وثروتهم [ارتفعت بنسبة] 1:100».

أراد نوكس أن يقول للسُّنة إن مصلحتكم الاستراتيجية تقتضي أن تقفوا مع هذه الإصلاحات، لما ستحقّقه من استقطاب كبير للأجانب في البحرين. يُنبّه نوكس السُّنة أن وجود الأجانب يصبّ في مصلحتهم، فهم مصدر للتعلّم والتطور والتجارة.

يوضح ذلك أكثر بقوله: «إنّ المجتمع السُّنيّ وحاكمه كانوا عرضة للعزلة والبُعد عن المجتمعات الأخرى، وعلى الرغم من حصول بعض التقدّم بكل تأكيد، إلا أنّهم بقوا متخلفين عن الأجنبيّ. أمل بصدق، وأنا واثق من أنّ الشيخين حمّد وعبد الله يشاركانني ذلك بشكل كامل وكذلك المعتمد السياسي، أن تؤدّي تدابير الإصلاحات التي بدأها اليوم إلى لحاق المجتمع السُّنيّ بالمجتمعات الأخرى».

لقد ثبت تاريخياً أن السُّنة استفادوا فعلاً من هذه الإصلاحات، لقد أنهت بشكل ما تركيبتهم القبلية⁽¹⁾، ومع تدفق النفط التحقوا

(1) بالفعل إن الإصلاحات الادارية في العشرينيات 1923م معززة بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت في تغيير نمط التفاعل الاجتماعي، بين المجموعات القبلية وبين الفئات الاجتماعية الأخرى على النحو التالي: زادت من انغلاق الحكم القبلي (آل خليفة) على نفسه اجتماعياً وسياسياً، ومن جانب آخر دفعت بالقطاع القبلي الآخر (السُّنة) الذين جاؤوا مع أو بعد آل خليفة إلى الذوبان، ولو تدريجياً في المجتمع المدني العام. يستخدم

بشركات النفط وتعلّموا من خبراتها، متخلين عن عصبيات الانتماءات القبلية، وأخذ بعضهم ينتمي إلى قوى تغييرية، قادت الحراك الوطني في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات وما بعدها.

يا سادة آل خليفة

بعد أن وجّه نوكس خطابه إلى السُّنة، يخاطب آل خليفة بكل صراحة: «يا سادة آل خليفة، عند الرجوع إلى الماضي، أخشى أنّه من واجبي تحذيركم أنّ مجرد وجودكم في الحياة، لا يعني أنّه من حقكم العيش على حساب المجتمع، سواءً أكان ذلك عبر مخصصات تقتطع من عائدات هذه الجُزُر أو عبر استغلال الفقراء والمساكين. إنّ المثل القائل: «من لا يعمل، لا يأكل» هو شعارٌ جيد، والأفضل لكم تطبيقه على حالتكم».

هذا الخطاب غير مسبوق. فلأول مرة يقول أحدهم لآل خليفة عليكم أن تعملوا، ومن لا يعمل لا يأكل. يقول نوكس لآل خليفة إن الاستغلال البشع الذي كانوا يعملون به عبر نظام السخرة، وسرقة أراضي الآخرين وأموالهم، وفرض ضرائب ظالمة عليهم دون وجه حق، لم يعد مسموحًا به. إن هذا الزمن قد انتهى، وعليكم أن تعملوا لتكسبوا.

«أما الذين يجلسون بلا عمل، ينبغي أن يرضوا بمرتّب زهيد فقط من أجل العيش. ومن يرتكب حماقات سيُحرّم من المال تمامًا

فؤاد الخوري مصطلح Detribalization لوصف القبيلة التي تبدأ في نزع الغطاء القبلي عنها وتذوب في المجتمع المدني. القبائل الأخرى قامت بذلك بعد إصلاحات 1923م لكن آل خليفة لم تفعل، لقد بقيت نعيد إنتاج قبليتها Retribalization. انظر: فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 309.

وينال العقاب بناءً على ذلك. وفي أيِّ حالٍ من الأحوال، ينبغي أن يكون الشيخ حمّد هو الشخص الذي تنتظر منه الفئات كلها المكافأة والعقاب».

أيها الدواسر

يعيد نوّكس توجيه خطابه إلى السُّنة وبالأخص رجال قبيلة الدواسر:

«إلى السادة من المذهب السُّنّي، وبالأخص رجال قبيلة الدواسر، ينبغي عليكم أن تفهموا أنّنا ننوي ترسيخ حُكم هذه الجُزُر بيد شيخ من آل خليفة، وأنّ حقوق الشيخ لا بدّ من تنفيذها بشكلٍ متساوٍ على الجميع بقدر استطاعة الشيخ حمّد، وهو سينال دعمنا الكامل في هذا النوع من المحاولات. وفي كثيرٍ من الأحيان، واجهتم تهديدات من هذا النوع في الماضي بتهديدٍ مضاد يقضي بمغادرة هذه الجُزُر على شكل جماعات، واللّجوء إلى ابن سعود أو آخرين. إذا كنتم تنوون ذلك، فاذهبوا بعون الله. ولكن إذا استسلمتم كمعارضين، فلا تتعجّبوا إن صادرت الدولة أراضيكم وبيوتكم ومنحتها لآخرين غيركم».

يحذر نوّكس القبائل السُّنّية، خصوصًا الدواسر، من الولاء المزدوج، يشدّد على عدم القبول به في ظل النظام الجديد. يقول لهم إن ولاءكم لا بدّ أن يكون لحكم الشيخ حمّد، لآل خليفة، وليس لابن سعود، ولاؤكم يجب أن يكون لهذه الجزيرة ولحاكمها وليس للخارج.

أيها السكان الأصليون

ثم يتوجه بالخطاب إلى السكان الأصليين:

«إلى السادة من المذهب الشيعي لا سيما السكان الأصليون لهذه الجُزُر!

أتمنى لو أنكم، على وجه الخصوص، تُدركون أهمية الملاحظات الآتية. إنَّ معظم الاضطرابات التي حصلت في السنوات الأخيرة كانت زائفة. وأنا لا أقصد أبدًا عدم وجود مبرر لشكواكم، ولكن لا يمكنني الموافقة على الرأي [القائل] إنَّ سوء الحُكم الحالي هو أكثر استبدادًا أو سفورًا ممَّا كان عليه في الماضي. إنَّ حالة هذه الجُزُر، وعلامات الثراء الإضافي التي تطالعكم في كلِّ مكان تدحض الادِّعاء بأنَّ سوء الحُكم كان دائمًا وأنَّه في تزايد. لقد اعترفنا ببعض المفساد، وأعلنا عن نيَّتنا لمكافحتها، ولكنني أريد منكم أن تذكروا أنَّ هذا البلد سُنيّ، وتحيط به على هذا الساحل من الخليج مجتمعات سُنيَّة قوية ترصد إجراءاتنا باهتمامٍ بالغ ومن دون أدنى ارتياب. لا ينبغي عليكم توقُّع المساواة على نحوٍ ملزم، كما أنَّه لا يمكن إلغاء الامتيازات السُنيَّة دُفعةً واحدة، في حال أمكن إلغاؤها أصلًا».

يقول نوكس للشيعية إن البريطانيين قاموا بإصلاحات كثيرة، ما جعل وضعهم ليس كما كان في السابق، وعلى الرغم من تفهمه مطالب الشيعة، وما جاء في عرائضهم، يقول لهم بلسان السياسي إن عليهم أن يكونوا واقعيين، أنتم في وسط سُنيّ وهذه الجزيرة

سُتُحَكَم من طرف سُنيّ، والامتيازات التي لدى السُّنة لن تلغى دفعة واحدة، إن كان ممكناً أن تلغى من الأساس.

من هنا، تأتي تاريخية هذا الخطاب، فهو لا يحدّد فقط ملامح المرحلة الجديدة، بل يضع حدوداً لمطامح كل فريق فيها، وهو الأساس أو شكل التسوية التي أُريد من الجميع قبولها، لتستمر مئة عام أخرى.

كذلك يقول نوكس: «وكما أخبركم الشيخ حمّد، سنحاول معرفة إلى أيّ حدّ تُفرض عليكم الضرائب، بحيث تُجبي الضرائب بشكلٍ متساوٍ لا عشوائي».

بعد أن كانت الضرائب تؤخذ على الشيعة وحدهم، تمّ فرضها على جميع أفراد الشعب بشكل متساوٍ، وهو ما شكّل تحولاً تاريخياً كبيراً.

«إليكم أيّها السادة الكرام، الذين يندرجون قانونياً تحت خانة الأجنبيّ ضمن المرسوم الملكي للبحرين، لديّ القليل ممّا أقوله لكم. إن السلطة القضائية على الأجنبيّ ستبقى في المستقبل بيد المعتمد السياسي».

والآن يا حمد

تحدث نوكس لاحقاً عن الإصلاحات المتعلقة بتجارة اللؤلؤ، وعن النواخذة والقوانين الجديدة التي تخصهم، وفي النهاية وجّه خطاباً صريحاً لا مجاملة فيه، وباللغة العربية، إلى حمد بن عيسى، الحاكم الجديد الذي تمّ تنصيبه:

«والآن أطلب من الشيخ حمد أن يتحملني، بينما أقدم لكم بعض

النصائح للمستقبل. ولقد سبق وتكلمت معكم حول هذا الموضوع، لذا فأنا أوجه لكم الحديث كي يسمعي الآخرون الحاضرون».

وقدم له بعض النصائح ثم أكمل حديثه بذكر قصة:

«والآن يا حمد! سأخبرك قصة سمعتها هنا حول ما جرى في ذلك اليوم في حفل توزيع الجوائز المدرسية الذي يشبه إلى حد كبير التجمّع الحالي. تسلّم معظم الطلاب جوائز، ما عدا طالبًا واحدًا، ربما لا يستحق أي جائزة، وبدأ هذا الطالب يتذمّر. وخوفًا من أن يُفسد الحفل، قاده مدير المدرسة إليك وأوضح أنّه بسبب خطأ ما قد نُسي هذا الفتى. عندئذٍ يا حمد! أخرجت ساعة ذهبية من جيبيك وقدمتها إلى هذا الفتى الصغير المتذمّر. كما أعطاه فرد آخر من آل خليفة، لا يتفوق عليك في الكرم، 5 جنيهات استرلينية».

انتقد نوكس هذه الحادثة، وكأنه يقول له بأنك تكافئ من يعمل ومن لا يعمل، من يستحق ومن لا يستحق بهذا المستوى من البذخ، ثم أضاف مستنكرًا: «ويبدو ما حصل وكأنه قصة من ألف ليلة وليلة، أو من أيام الترف التي شهدتها حقبة هارون الرشيد». ولكي يؤكد أن مثل هذه التصرفات غير مقبولة في النظام الجديد، قال له بصراحة صادمة: «والآن أقول لك يا حمد! إنّ تصرفك في هذه المناسبة كان رديئًا تمامًا».

يذمّر نوكس حمد بانعكاسات الأزمة المالية الدولية وقتئذ، ويحدّره من الإفلاس: «فمن أنت يا حمد، حتّى تكون أفضل منهم؟ لديك عائدات وافرة وطائلة، ولكنني تفاجأت جدًّا عندما علمت أن

هذه العائدات تبلغ قيمتها (روبيّة) واحدة شهرياً لكل فرد من سكان هذه الجزر، ومع ذلك، هؤلاء الرجال والنساء والأطفال كلهم يتطلعون إليك يا حمد».

في نهاية المجلس، ألقى حمد خطاباً قال فيه: «أيها السادة، امتثالاً لأوامر الحكومة العليا، أخذت على عاتقي اليوم مسؤولية حكومة هذا البلد بهدف الحفاظ على كرامة والدي العزيز. ولكي أخدم عائلة آل خليفة وعامة الشعب، سأبذل قصارى جهدي من أجل رفاهية رعايا صاحب السعادة والدي المحترم».

ينتهي هذا الخطاب التاريخي بإعلان الحاكم الجديد امتثاله للنصائح، وامتثاله للقرارات وخضوعه للإصلاحات البريطانية، لتبدأ بعدها مرحلة تاريخية جديدة.

بالإضافة إلى كون هذا الخطاب فاصلاً في التاريخ السياسي للبحرين، ومؤسساً لمرحلة فارقة، فقد شمل اعترافاً بجميع مكونات المجتمع، وورد فيه لأول مرة مبدأ المواطنة المتساوية، والضرائب على الجميع، والقضاء العادل، والتحول إلى حكومة مركزية تصدر عنها القرارات السياسية والاقتصادية. ستعمل الحكومة البريطانية على تنفيذ الإصلاحات وتحويلها إلى واقع فعلي في البحرين، وسيكون عليها مواجهة المعارضة التي ستتشكل ضدّ هذا الإنجاز.

الفصل الخامس

القبائل ومعارضة الإصلاحات

كرد فعل على مؤيدي الإصلاحات البريطانية التي بدأت تنجز إنجازاً متسارعاً مع عزل الحاكم عيسى بن علي، وقعت الكثير من حوادث الاعتداء في القرى البحرينية. اعتبر المعارضون أن أهالي القرى هم من طالب بهذه الإصلاحات ودفَعوا بها لتكون واقعاً، فهم من كتبوا العرائض وتظاهروا من أجل التغيير، ولهذا وجب الانتقام منهم.

سجلت الوثائق البريطانية هذه الحوادث تحت عنوان «ردود الفعل على الإصلاحات: المعارضة والدعم». وقعت غالبية هذه الأحداث في العام الذي تمّ فيه عزل الحاكم نفسه 1923م. الحادثة الأولى هي الاعتداء على قرية عالي ومركب البحارة من قبل قبيلة الدواسر، والحادثة الثانية هي مقتل أحد شيوخ الشيعة ممن شهد على هذه الواقعة بينما كان في الطريق بين الدراز وبنى جمرة، والحادثة الثالثة هي الاعتداء على جزيرة ستره إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على السنابس ومحاولة اغتيال الشيخ حمد.

ويُجمل المؤرخ (التاجر) ذلك بقوله: «قامت جمعية الإرهاب [جمعية سرية من الدواسر] بتمثيل دور مهم دموي جنائي تقشعر له الأبدان، فكم أزهقت من نفوس بريئة، وكم من أمّ أكلوها بطفلها أو طفل أيتموه من أبويه، وكم من مال سلبوه وعرض هتكوه، وكُلّ هذه الأعمال للتمويه على الحاكم السياسي لئلا يعرف أن هناك جمعية تعمل لهدف مُعيّن يمسه فتسعى للقضاء عليها، فكان عملهم لهذه

الفضائح بمثابة أكثف ستار لجمعيتهم يحجبها عن الحكومة، فبقيت مُدَّة أعوام مُخلَّة بالأمن العام، وكلَّفت الحكومة عناءً كبيراً، فكم لهم من هجوم على بلدة «السَّنابس»، والغرض إزهاق روح عدوهم الألدّ -على زعمهم- الحاج أحمد بن خميس⁽¹⁾ الذين ينسبون إليه اليَد في عَزَل الشيخ عيسى كما يزعمون»⁽²⁾.

الجمعية السرية الإِرهايية

في 28 حزيران/ يونيو 1923م، يرسل المقيم السياسي في الخليج بالوكالة، نوّكس، رسالة عنوانها (هجوم رجال قبيلة الدواسر على [قرية] عالي): «وهذه القرية [عالي] كما ستذكر حكومة الهند، التي يقطنها البحارنة الشيعة بغالبيتها، قد هاجمها الدواسر خلال الاضطرابات الأخيرة في البُديع، وهي قرية سُنَّة نجد. وهذه المسألة - التي ذكرها الرائد (ديلي) في الجملة الافتتاحية من مذكرته - يجب أن تتمّ تسويتها بالشريعة وأن يحكم فيها قاضٍ سني حصراً، في محكمة المتهمين؛ لكن سيكون من الصعب إقناع البحارنة بالقبول بهذا القرار»⁽³⁾.

(1) أحمد بن علي بن خميس (1860 - 1940م) استوطن جد العائلة الأكبر خميس بن أحمد بن علي آل خميس، بعد الهجرة من جزيرة سترّة، أرض السَّنابس في العام 1855م. وقد امتهن أفراد أسرته عدة حرف ارتبط معظمها بالبحر، كالغوص، وصيد السمك، وصناعة السفن وإصلاحها، والحدادة. وتفرد أحمد بن خميس من بينهم بمهنة تجارة اللؤلؤ. بدأ أحمد بن خميس العمل أولاً في تجارة اللؤلؤ، وأصاب منها ثروة كبيرة، وكان يمتلك سفينة كبيرة من نوع «الداو» أو «الدهو»، ومراكب صغيرة أخرى. كان مع شريكه سيد أحمد بن سيد علوي، يعتبران من أثرياء اللؤلؤ. أسس أشهر حسينية معروفة في الذاكرة الوطنية البحرينية «مأتم ابن خميس» في العام 1877م. كان على رأس المطالبين بالإصلاحات السياسية في العشرينيات، وفي مجال التعليم قاد مبادرات لافتتاح مدارس في قرى البحرين، وقد أثمرت جهوده في افتتاح «المدرسة المباركة العلوية».

(2) محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 581.

(3) رسالة سرّية رقم S-323، 28 يونيو 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 132.

معروف أن البديع يسكنها الدواسر، وهم من السُّنَّة، لكن لماذا سماهم (سنة نجد)؟

يرجع أصل الدواسر إلى نجد، وهم لم يأتوا مع القبائل التي شاركت مع آل خليفة في غزو البحرين عام 1783م، إنما جاؤوا لاحقاً، في العام 1845م⁽¹⁾. يبدو الدواسر أنهم أكثر سنَّة البحرين صلة بجدورهم بنجد، والأكثر صلة سياسياً بابن سعود، ولذا وصف المقيم السياسي القرية التي يسكنونها وهي البديع، بقرية سنَّة نجد. كان عبد العزيز بن سعود قد تمكَّن في ذلك الوقت من فرض سيطرته على الجزيرة العربية بشكل كامل، وأصبح ملك السعودية، واعتبر (سنة نجد) قوة موالية لابن سعود، والتعامل مع قبيلة الدواسر يعني التعامل مع ابن سعود بوجه ما. كان حاكم البحرين حمد يخشى من أن يفرض عقوبات باسمه على الدواسر فيظهر وكأنه يواجه ابن سعود، فتخفَّى خلف البريطانيين.

يتحدث المؤرخ (التاجر) بتفاصيل ما كان شاهداً عليه من وضع الدواسر في ذلك الوقت «كانوا أشبه بالمستقلين في بلدتهم «البديع»، حيث كان رئيسهم يحبس ويفك من الحبس ويضرب بدون مُراجعة الحكومة، ولا يعني ذلك أنهم عاصون عليها، كلا بل ذلك لوجهتهم عندها»⁽²⁾.

(1) «والدواسر في البحرين هم أكثر القبائل السُّنية بعد العتوب عدداً، وقبيلتهم هناك تُعتبر الثانية بين قبائل البحرين من حيث الأهمية السياسية. ويقال إن دواسر البحرين هاجروا من نجد بينما تحولوا نحو الشرق تدريجياً بعد أن قضوا سنين عديدة في الطريق عند جزيرة الزخونية وأخيراً وصلوا إلى البحرين سنة 1845م تحت قيادة جد شيخهم الحالي». ج.ج. لوريير، دليل الخليج، ج 1، ص 499.

(2) محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 580.

لقد وجدوا في الإصلاحات وعزل عيسى بن علي، عزلاً لوجاهتهم عند الحكومة وضياعاً لامتيازاتهم الخاصة، فاعتبروا ما حدث انقلاباً عليهم «ولما رأوا ما أحدثه الانقلاب المتقدم ذكره من الأنظمة والقوانين ساءهم سلب ميزتهم وجاههم وتخليهم عن سيادة الأمر والنهي الحائزين عليهما، ومساواتهم مع عموم الرعية... لم يهن عليهم الرُضوخ والخُنع للاستبداد والاستعباد، فألفوا لهم جمعية سرية قوية إرهابية غرضها الانتقام من الشعب الجعفري الذي سبب عليهم هذه الحوادث كما يزعمون»⁽¹⁾.

كان نشاط الجمعية السرية الإرهابية موجهاً ضد القرى المناصرة للإصلاحات، وهذا ما جعل (التاجر) يشك حول العلاقة بين جمعية الدواسر الإرهابية والحزب الذي تكوّن حول عيسى بن علي ضد الإصلاحات: «وهنا نقف موقف الشك إزاء علاقة هذه الجمعية بالجمعية السابقة الذكر التي غرضها تأييد الشيخ عيسى بالوسائل الممكنة التي مرّ ذكرها، إذ نظن أن بعض أعضاء هذه داخل في الأخرى، ولكن الأمر الذي يقف بنا موقف المتردد عن الجزم هو أن في الجمعية السابقة رجالاً نشك في مواقفهم على غرض جمعية الإرهاب، إلا أن تكون الأولى قد انحلت بعد نفي رئيسها وزميله كما تقدم، فتألفت على أنقاضها الأخرى، وهذا هو الأقرب»⁽²⁾.

لقد قرر البريطانيون أن يواجهوا إرهاب الدواسر ويؤدّبوهم، كي لا تكسر هيبة حكومتهم الجديدة، وفي الوقت نفسه تجنبوا الدخول

(1) محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 580.

(2) المصدر نفسه، ص 581.

في أزمة مع ابن سعود، وعليه أرادوا أن تكون العقوبات القضائية الصادرة ضدهم مُبررة.

كان لا بد من مواجهتهم وإلا ذهب مشروع الإصلاح، فقد بلغ الأمر أن المؤرخ (التاجر) كان يخشى أن يصرح في كتابه بأسماء قادتهم: «وكان يرأس جمعيتهم رجال كبار نتحاشى ذكر أسمائهم ونكتفي ببعض ما قدمناه من أعمالهم، إذ لو تتبعناها لاقتضى لها مجلدٌ سوّد صحائف تاريخهم بدماء ضحاياهم الأبرياء»⁽¹⁾.

اختبار سلطة حمد

اعتبر البريطانيون الحادثة اختباراً لسلطة الحاكم الجديد «ويبدو أنّ المسألة كانت اختباراً لسلطة حمد»⁽²⁾ على اعتبار أنّه نُصّب خلافاً لرغبة القبائل وفي مقدمتهم الدواسر، وخلافاً لرغبة السُّنة وخلافاً لرغبة ابن سعود، وعليه إذا لم يتمّ ردع الدواسر لما ارتكبه من اعتداءات على القوى المناصرة للإصلاحات، سيفسر ذلك بأن سلطة حمد ضعيفة، لا تستطيع أن تعاقب ولا أن تواجه ولا أن تفرض النظام والأمن، وعليه مثلت الحادثة تحدياً لهذه السلطة بالنسبة للبريطانيين، وكان لا يمكن السكوت عن هذه الفوضى من وجهة نظرهم.

حرص البريطانيون ألا يفسّر موقفهم على أنه خوف: «ولا يمكن للخوف إلا أن يخلّ بعلاقاتنا مع سلطان نجد، الذي سيلجأ إليه

(1) محمد علي التاجر، عُقود اللآل في تاريخ جزائر أوّال، ص 583.

(2) برقية مؤرخة في 23 يونيو 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 131.

الدواسر بكل تأكيد، ولكن لا يمكننا أن نتوقف في منتصف الطريق في حال كانت إصلاحات البحرين في طريقها إلى النجاح»⁽¹⁾.

لم يسمحوا أن يختل ميزان القوى، فيظهروا بأنهم لا يستطيعون ردع أذرع ابن سعود في البحرين، ووقف تدخلاته فيها، وتأديب من تسول له نفسه أن يقف ضدهم وضد ما يريدونه.

ترتب على اعتداءات الدواسر، تبعات كثيرة، هجرتهم وتجريدهم من ممتلكاتهم⁽²⁾، وخيبة أملهم في وعود ابن سعود لاحقاً، ثم مفاوضاتهم من أجل العودة إلى رجوعهم وتعويضهم، وقد أخذت قضية الدواسر حيّزاً كبيراً في الوثائق البريطانية.

قام الدواسر باعتداء آخر على البحارنة في وسط البحر بقيادة أحمد الدوسري: «وحصل شجار في مصائد [هيرات] اللؤلؤ، عندما أقدم مركبان تابعان للدواسر على حصار مركب يقوده البحارنة، وضربوا أفرادها بعنف. وحصلت بعض الاضطرابات الصغيرة في القرى الخارجية»⁽³⁾.

شعر الدواسر أنهم محميون بابن سعود، ولن يتجرأ أحد عليهم،

(1) برقية مؤرخة في 23 يونيو 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 131.

(2) أرسل عبد العزيز بن سعود للمقيم السياسي تريفور رسالة احتجاج على مصادرة ممتلكات الدواسر، مستخدماً المعجم الوهابي الديني في تسمية من ينتقل إلى معسكر ابن سعود بالمهاجرين «فإن حكومة البحرين الإسلامية وشرائعها المعمول بها لا تخول لها حق مصادرة أموال المهاجرين». سعيد الشهابي، قراءة في الوثائق البريطانية، ص 39. للمزيد حول مفهوم الهجرة في الخطاب الوهابي وتأسيس الدولة السعودية الأولى، انظر: علي الديري، إله التوحش التكفير والسياسة الوهابية، الفصل الثالث: الغربة والهجرة والجهاد.

(3) مذكرة رقم C-80، 19 يونيو 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 134.

وأن شيوخ آل خليفة سيهملون قضايا الاعتداء خوفًا من ابن سعود: «ولا شك في أن تكرار الأعمال العدائية تلك يعود إلى الإهمال الذي تعامل به الشيوخ مع قضية [قرية] عالي. واعترفوا أنّ الدواسر احتشدوا وهاجموا عالي بشكل علني، وقد أبلغ عيسى الدوسري، أحد شيوخ القبيلة وأكثرهم عقلانية، الشيخ حمد بالقصة الكاملة حول سعيه لكبح جماح أحمد الدوسري، وغيره، وقد نجح في إعادة غالبية رجال القبيلة [إلى البديع]. وتأكد هذا الخبر من مصادر مستقلة ومن البحارنة أنفسهم»⁽¹⁾.

مقتل الشيخ عبد الله العرب

كان الدواسر أيضًا طرفًا في اعتداءات أخرى⁽²⁾، أحدها أدى إلى مقتل أحد رجال الدين الشيعة «في مساء العاشر من آب/ أغسطس، قُتل كلٌّ من عالم شيعي يُدعى الشيخ عبد الله بن أحمد [الشيخ عبد الله العرب الجمري] وشيعي آخر كان برفقته يُدعى حسن بن رمضان، بالخناجر بين قريتي البديع والدراز. وحتى الآن، لم يتمّ تعقب القتلة، إلا أنّ الظروف تشير إلى أنّ مرتكبي الجريمة هم من البديع، ويُحتمل أن يكون الأمر بدافع الانتقام من الشيعة بسبب الضرائب المفروضة على الدواسر بشأن حادثة الهجوم على قرية

(1) مذكرة رقم C-80، 19 يونيو 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 134.

(2) «وكم هجوم لهم [الدواسر] على أهل «سترة»، وكم قتلوا منهم وهتكوا وسلبوا، ومن قتلهم في القرى الأخرى الحاج حسن العريبي، وجرح ابنه الحاج جعفر وجرحت ابنته وزوجته بجراحات بالغة، وسُلبت ثروتهم، وقُتل الشيخ عبد الله العرب الجمري، إلى غير ذلك، ولو أردنا تفصيل قضاياهم لاحتجنا إلى مجلد». محمد علي التاجر، عقود اللال في تاريخ جزائر أوام، ص 582.

«عالي». ويتوجّه الشيخ حمد والشيخ عبد الله لتبني وجهة النظر هذه، التي أوافق عليها»⁽¹⁾.

كانت الجريمة انتقاماً من رجل الدين الشيعي الشيخ عبد الله ابن أحمد: «لم تكن السرقة هي الدافع، إذ لم تُسرق ساعة ذهبية لأحد الرجلين بقيمة 900 روبية»⁽²⁾ لقد قُتل لأنه طلب من أبناء قريته الذين شاهدوا الدواسر وهم في طريقهم للاعتداء على قرية عالي، أن يذهبوا إلى المنامة لتقديم شهادتهم، ما جعله عرضة للقتل «إنّ العالم المقتول، عندما لجأ أهالي قريته إليه بعد رؤية الدواسر يتقدّمون لمهاجمة قرية عالي، وسُئل ما إذا كان ينبغي عليهم تقديم شهادتهم في تلك القضية، طلب منهم التوجه إلى المنامة وتقديم الشهادة هناك. ومن المحتمل أن يكون هذا هو سبب اختياره ليكون ضحية عملية الانتقام»⁽³⁾.

كانت حوادث التخويف ونشر الفوضى، يقصد منها إفشال الإصلاحات بشكل عام، لذلك «تقدّم البحارنة بـ «مضبطة» كبيرة إلى الشيخ حمد، وقد أرسلت نسخة منها إلى مبنى الوكالة السياسية، طالبوا فيها باتخاذ خطواتٍ فاعلة من أجل حمايتهم»⁽⁴⁾.

في المحصلة، أوقعت عقوبات على أحمد الدوسري باعتباره زعيماً للقبيلة ومحرضاً على هذا الاعتداء⁽⁵⁾، بعد أن تمّ تقديم عرائض

(1) مذكرة رقم C-106، 22 أغسطس 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 148.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) تحت عنوان الدواسر والمعارضة الوطنية تتحدث مي الخليفة عن دعم المواطنين للشيخ

كثيرة ضده. شكّل ذلك صدمة كبيرة للقبائل؛ أن يعاقب شيخ قبيلة من أجل مجموعة من البحارنة، بدا تهديدًا صريحًا لمصالحهم، فضلًا عن تعريضه بكرامتهم. فقد كان يتم التعامل مع البحارنة في ذلك الوقت كطبقة متدنية من عمال ومزارعين وسخرة، وليس لهم أن يكونوا في مستوى أبناء القبائل.

بدأت المحاكمة تأكيدًا على أن زمن الاعتداءات المفتوحة على هذه الجماعة (البحارنة) انتهى. فشلت محاولات التفاوض والدفاع المستميت لتبرئة أحمد الدوسري من هذه الجريمة. استماتت المحاولات لإبقاء هيبة القبائل، كي لا يسقط امتيازها العرفي بين الناس، لكنها لم تفلح. تمّ فرض القانون الجديد، وتولّت المحاكم التي نشأت عن الإصلاحات البريطانية الحديثة إيقاع العقوبة على قبيلة الدواسر وشيخها، في سابقة من نوعها.

الجمال والهجوم على سترة

تحت عنوان (الهجوم على شيعة البحرين) روت وثيقة حادثة الهجوم على سترة، وقد تورّط فيها فداوية الشيخ خالد بن علي، شقيق حاكم البحرين المعزول. كانت جمال آل خليفة تسرح وتمرح في مزارع القرى وتتسبب في تدمير البساتين والنخيل. تبدأ حادثة الهجوم على سترة بعد أن أصيب أحد جمال خالد بن علي بجرح، تسبب فيه أحد الستراويين المتضررين من تخريب الجمال لمزارعهم، فأدى ذلك إلى أن يهاجم فداوية خالد بن علي القرية

عيسى بن علي والولاء التام له، وتعتبر ما قام به الدواسر تعبيرًا عن الغيرة الوطنية ومحاولة للدفاع عن الحاكم. انظر: مي الخليفة، سبزاباد ورجال الدولة البهية، ص 494 - 495.

بأكملها، وتمّ استباحة المنازل ونهبها، الأمر الذي أدى إلى هروب الناس إلى القرى المجاورة. ستقود الحادثة فيما بعد إلى فوضى عارمة. أراد المعارضون للإصلاحات أن يثيروا هذه الضوضاء ليضعفوا سلطة الحاكم الجديد حمد بن عيسى.

تقول الوثيقة تفاصيل الحادثة على النحو التالي: «في 18 أيلول/ سبتمبر، أبلغ خادم الشيخ خالد {أخ الشيخ عيسى} سيده أنّ أحد جِماله وُجد مجروحًا بالقرب من قرية بحرينية في سِترَة. وكان سماح الشيوخ بتجوّل قطيع جمالهم الكبير في البساتين وتدمير أشجار النخيل مصدرًا أساسيًا للمشاكل. وأفيد أنّه عند سماع ذلك، قال الشيخ خالد⁽¹⁾ إنه يجب قتل أحد البحارنة بسبب هذا الأمر. وحدث أنّ ذهب الشيخ خالد عندئذٍ إلى المحرق وزار الشيخ عيسى. وخلال عودته إلى سِترَة ذهب مع أحد أبنائه، إن لم يكن مع اثنين منهم، بصُحبة عدد من الأتباع المسلّحين وهاجموا القرية وقتلوا رجلًا، نُقلت جثته إلى مستشفى مبنى الوكالة السياسية [البريطانية في البحرين]. وبعد ذلك، هرب أهالي القرية إلى المزارع المجاورة، وسُرقت منازلهم»⁽²⁾.

كيف تصرف الحاكم الجديد تجاه هذا الاعتداء؟

«وفي صباح اليوم التاسع عشر من الشهر، استدعى الشيخ حمد

(1) اتسم خالد بن علي آل خليفة شقيق الحاكم المخلوع، بالتشدد تجاه إصلاحات 1923م، وهو والد فرع العائلة الحاكمة المعروف حاليًا بـ«الخوالد». استمر هذا النهج حتى إصلاحات 2001م. صنّف فرع الخوالد بأنه الجناح المتشدد داخل الأسرة الحاكمة. سيما موافقه من احتجاجات 2011م.

(2) رسالة سرّية رقم S-122، 20 سبتمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 – R/15/1/338). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 152.

الأشخاص المتهمين للمثول أمامه. ومن المؤسف أنه لم يتخذ أي إجراء للقبض عليهم بالفعل. رأيت الشيخ حمد هذا الصباح، ولم يستجب المتهمون إلى الاستدعاء، وكما جرت العادة، بادر إلى إرسال رسائل مطمئنة إليهم، وفي المقابل كانوا يطالبون ويساومون على إحالة القضية إلى قاضٍ سنيّ. ومن الواضح أنّ البحارنة لن يقبلوا بهذا»⁽¹⁾.

أعقب ذلك مظاهرات واحتجاجات واسعة قام بها البحارنة أمام الوكالة السياسية البريطانية، طالبوا بمعاقبة المعتدين ووقف اعتداءاتهم. طالبت الأسرة الحاكمة بإحالة القضية إلى القضاء الشرعي السنيّ لكونها مسيطرة عليه، تمامًا كما أرادت مع حادثة الوكالة الألمانية وحادثة الاعتداء على الفرس عام 1904م. القضاء الشرعي تابع للحاكم وموَالٍ له، ولا يمكنه أن يحكم بالعدل في قضية الخصم فيها فرد من قبيلة آل خليفة.

تحرير زوجة الحاكم

كانت زوجة الحاكم المخلوع الشيخ عيسى، تحيك المؤامرات هي الأخرى، وتريد أن يقع اضطراب يخل بإدارة الحاكم الجديد، وتذكر الوثيقة أن لها علاقة بهذا الاعتداء: «إنّ الأخيرة [زوجة الشيخ] تكن كراهية كبيرة للبحارنة وهي ترحب بأيّ عملٍ يضرّ بسُمعة إدارة حمد. ولا شك في أن الشيخ حمد على بينة بالمؤامرات التي تحصل داخل عائلته، وهي على صلة بما حصل»⁽²⁾.

(1) رسالة سرّية رقم S-122، 20 سبتمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 152.

(2) المصدر نفسه.

يعرف المعتدون أن الحاكم الجديد حمد بن عيسى ذو شخصية ضعيفة⁽¹⁾، وعاجزة لوحدها عن فرض إيقاع العقوبات ضد المعتدين والمتمردين، خصوصاً أفراد القبائل القوية مثل الدواسر، فضلاً عن الشخصيات القوية في عائلته أمثال خالد بن علي «ويقول لي كل من الشيخين حمد، وعبد الله إنَّ زوجة الشيخ عيسى، وبتواطؤ مع الشيخ عيسى، شجّعت الشيخ خالد وأبناءه على ارتكاب الجريمة. وكانوا يعتقدون أن الشيخ حمد سيخاف من اتّخاذ أي إجراء، وفي هذه الحالة، قد تستمر مثل هذه الجرائم حتى تضطرّ الدولة إلى اتّخاذ الإجراء المناسب، وبالتالي يتحمّل حمد مسؤولية ذلك»⁽²⁾.

عقوبات رادعة

أراد حمد من البريطانيين أن يبادروا ويكونوا هم واجهة فرض

(1) يرسم المؤرخ التاجر صورة مكثفة لشخصية الشيخ حمد: «وكان الشيخ حمد هو ولي العهد، ومولده في سنة 1291هـ / [1872م] فيكون عمره حين تولّى منصب الحكم 52 سنة، وهو عاقل رزين متواضع حليم إلا أنه ضعيف الإرادة، وبسبب ضعف إرادته تولّى الموظفون الأجانب جميع الإدارات وأمور التنفيذ، وكانوا ينفذون الأوامر والأحكام والقوانين بدون أخذ رأي منه، اللهم نعم إلا أن يطلب منهم التصديق على كل أمر عظيم لا تحب السياسة أن ينسب إليها، فيطلب منه التصديق عليها طائعاً أو كارهاً، فبناءً على ذلك فإنه لم يكن ليتجاسر على معارضة أمر، وإن صغر، وربما صدر منه أمر لا ينفذه الموظفون إلا إذا كان موافقاً للمصلحة الأجنبية، وقد تعددت سيطرتهم حتى على شؤونه ومالته الخاصة، وهنا لا يمكننا أن نعفيه من المسؤولية، إذ لم يبلغ إلى ما بلغ إليه من الجبن وضعف الإرادة المستحوذين عليه فوق اللازم، ولو تمسك بشيء من الشجاعة وقوة الإرادة لاحترمه الموظفون واحترموا إرادته، ولو لم يكن إلا في الجزئيات، لكنه بمسلكه الذي هو فيه قد خسر الكليات والجزئيات، فكان وجوده في منصبه كالعجماءات لا يُعني ولا يُسمن من جوع، وهذا التعريف لا يختلف فيه حتى أخض الناس به وأخلصهم إليه، وإن لم يُجاهر به البعض». محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوّال، ص 567 - 568.

(2) رسالة سرية، رقم C 132/I/II، 30 سبتمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338).
أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 159.

النظام، لعجزه عن المواجهة. لقد دفع البريطانيون الحكم الجديد إلى اتخاذ تدبير فاعل، وفرض عقوبة رادعة:

«بعد الكثير من التأخير، يبدو أن الشيخ حمد والشيخ عبد الله على وجه التحديد، قد أدركا ضرورة اتخاذ تدبير فاعل. وقد جاء معظم المتهمين إلى المنامة في الواحد والعشرين من الشهر، وأُرْسِلَ في طلب الشيخ خالد أيضًا وتمَّ إحضاره إلى المكان. تمَّ اعتقالهم جميعًا. وعقد الشيخان حمد وعبد الله محاكمتهم في الثاني والعشرين من الشهر.

1. وجدا أنَّ الشيخ خالد مذنب في تشجيعه على الاعتداء وموافقته عليه، على الرغم من أنه لم يكن حاضرًا عند وقوعه. وقد أصدروا بحقه حكمًا يقضي بالتنازل عن ممتلكاته التي تتضمن منزلًا ومزارع صغيرة في ستره، ومغادرة ستره والعيش في مدينة المنامة؛ وتمَّ تغريمه بمبلغ 2,000 «روبية» كفدية لأقارب المقتول، وتعويض عن السرقة.
2. وجدا علي بن خالد مذنبًا لتنظيمه الفرق التي أقدمت على الهجوم، ومرافقته لها، على الرغم من أنه لم يحمل السلاح في ذلك الوقت. وحُكِمَ عليه بالنفي من البحرين مدى الحياة.
3. اتَّهما سلمان بن خالد، وعبد الرزاق، بالتحريض على الهجوم على الرغم من عدم تواجدهما في ذلك الوقت. وعوقبا بالنفي من البحرين لمدة سنة واحدة.
4. حُكِمَ بالسجن مدَّة ثلاث سنوات على خادمين تابعين

لعلي بن خالد كانا بين المهاجمين، بالإضافة إلى أنهما كانا مسلحين.

5. فرّ خادمٌ آخر من خُدّام علي [بن خالد]، ويُعتَقَد بأنّه هو من ارتكب الجريمة، واتُّخذت إجراءات مناسبة نأمل أن تؤدّي إلى اعتقاله⁽¹⁾.

تُعتبر الأحكام القضائية التي صدرت بحق شخص رفيع من قبيلة آل خليفة وفداويته ورجاله، حدثًا استثنائيًا في البحرين، ودليلاً عمليًا على ما تعنيه الإصلاحات البريطانية المفروضة. لم يعد مسموحًا أن يفلت مُعتدٍ بجرمه من المحاسبة حتى لو كان من كبار أبناء القبائل بمن فيهم قبيلة آل خليفة الحاكمة، ولو كان المُعتدى عليه من الفئات المستضعفة والمضطَّهدة، أي البحارنة والشيعية إجمالاً، هؤلاء الذين لم يكونوا يعتبرون مواطنين ولا ممن لهم الحق في الاختصاص. لقد فُرض النظام الجديد فعليًا، وكان إنصاف هذه الفئة خطوة أساسية لاستقرار النظام، لهذا لم يُتَهاوَن مع هذه الحوادث، وحرصوا على مواجهتها بشدّة وحزم.

ضريبة الجمال

تجاوزت الإصلاحات ردع المعتدين وإيقاع العقوبات القضائية بحقهم، إلى فرض نظام على حركة الجمال التابع أغلبها إلى شيوخ العائلة الحاكمة. كان لا بدّ من الحدّ من المشاكل والاضطرابات الكبيرة والكثيرة التي تتسبب بها.

(1) رسالة سرية رقم 123-C، 25 سبتمبر 1923 م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 154.

جاء القرار على وجه السرعة، وكجزء من عملية الإصلاحات أن يتم ضبط وجود الجمال بتحديد عدد منها يسمح به لكل فرد من آل خليفة، فضلاً عن فرض ضرائب على امتلاكها وتربيتها، بل تمّ فرض ضرائب على جمال الحاكم نفسه، وكما تمّ فصل جيب الحاكم عن جيب الدولة، فقد تمّ فصل جمال الحاكم عن جمال الدولة: «وسيكون من الأفضل تحديد عدد الجمال التابعة للحكومة قدر الإمكان، وأنا متأكد من أنه في حال دفع الشيخ حمد والشيخ عبد الله الضرائب عن تلك الجمال التي يمتلكونها، في الوقت الذي يقومون فيه بإعفاء الجمال التابعة للحكومة من الضرائب، فإن ذلك سيكون له أثر جيد»⁽¹⁾. وتمّ سن قوانين تفرض حظراً مطلقاً على استيرادها، بهدف الوصول إلى انقراضها في الجزيرة. واعتبر أن هذا الإجراء سيققل من المنازعات بين الشيعة والسنة، ومن اعتداءات آل خليفة على القرى الشيعية.

بعد هذه الحادثة، تقرّر التالي⁽²⁾:

1. فرض حظر مطلق على استيراد المزيد من الجمال إلى الجزر.
2. تسجيل الحيوانات.
3. فرض ضريبة ثلاث وأربع وخمس مرات [على تربية الجمال]، بحسب ما يكون مستحسنًا، على المستوى الحالي.
4. إنشاء حظائر للجمال التي يتمّ العثور عليها شاردة على مقربة من المزارع والقرى، ويتم مصادرتها فوراً لصالح الحكومة؛

(1) رسالة رقم S-527، 24 سبتمبر 1923م (R/15/1/338 - IOR: L/P&S/10/109). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 156.

(2) المصدر نفسه.

وكتيجة طبيعية لما ذكر سابقاً، يجب إيجاد ترتيبات لنقل المعلومات المستعجلة إلى المقرّ الرئيس حول احتجاز حيوانات مماثلة بهدف أن تتخذ الوكالة السياسية الرسمية الاحتياطات اللازمة لحماية القرى الشيعية، بعد احتجاز تلك الحيوانات، من الاعتداءات الانتقامية.

5. معاقبة كل من يجرح، أو يقتل تلك الحيوانات - على اعتبار أنها جريمة ضدّ الدولة - عقاباً شديداً.
6. تخصيص الأموال التي تمّ جمعها من الضريبة من أجل تنفيذ الإجراءات التي تمّ تفصيلها سابقاً بشكل فاعل.

كما نلاحظ دومًا، الإصلاحات تعني في الدرجة الأولى مواجهة سلطة آل خليفة ونفوذهم، إن كان ذلك في القضاء أو الميزانية أو مسح الأراضي أو الميناء أو الشرطة أو (الجمال). إن إصلاح كل مجال من هذه المجالات، يعني الحد من نفوذهم وضبط سلوكهم المنفلت، وفقدان صلاحياتهم وتهديد مصالحهم، في موضوع الجمال مثلاً، سنلاحظ: «وللأسف تمتلك عائلة آل خليفة هذه الجمال كلها، ويُعدّ الشيخ حمد المذنب الأسوأ. إنّ حجم الضرر الذي تسببه [الجمال] كبير جداً. إن الواقع يفيد بأنه لا يتمّ زراعة أي خضار، وأن البحرين تعتمد على استيراده من القطيف»⁽¹⁾.

تأكل الجمال الخُضار التي يزرعها البحرينيون وتقضي عليها، ما يضطرهم إلى استيرادها من القطيف، الأمر الذي يتسبب بمشكلة

(1) رسالة سرية، رقم C 132/I/II، 30 سبتمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338).
أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 159.

اقتصادية إضافة إلى المشكلة الأمنية. لقد أصبحت عبئًا ماليًا على ميزانية الدولة التي تسعى لإيجاد تمويل ذاتي لمشاريعها الإصلاحية، مع أنها لا تعدو أن تكون حاجة ترفيهية كمالية لأفراد العائلة الحاكمة «كما أنها عبءٌ مالي ثقيل على مخصصات عائلة آل خليفة، تبذّر الأموال على كماليات غير مجدية، ثم يشتكي أفرادها أنهم يعانون ضائقة مالية. والجزء الأكبر من هذه الجمال التي يوجد 1,000 جمل منها على الأقل في جزيرة المنامة وحدها، لا تُستخدم إلا مرةً سنويًا عندما يركب الشيخ عيسى على ظهر الجمل ليذهب من المنامة إلى الرفاع مع أسرته وأتباعه كلهم»⁽¹⁾.

مواقف الجماعات السياسية من الإصلاحات

القوى أو الجماعات التي كانت تتصارع سياسيًا في البحرين في ذلك الوقت تشكّلت واصطفت اجتماعيًا لتدافع في حقيقتها عن انتماءاتها الدينية أو القبلية أو العرقية، أو مواقعها ضمن نظام المصالح في ذلك الوقت. فلم يكن الزعماء السُّنة⁽²⁾ في تلك الفترة يدافعون عن شكل حديث للدولة، ولم ينطلقوا في أي موقف من مواقفهم من مفاهيم مدنية أو وطنية بالمعنى الذي تبلور فيما بعد في الخمسينيات.

كذلك بالنسبة للشيعة، لم يبرز في تلك الفترة مثقفون شيعة

(1) رسالة سرية، رقم 132/II C، 30 سبتمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338).
أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 159.

(2) تحت عنوان (تأليف حزب يناصر آل خليفة ويعمل لإعادة الشيخ عيسى إلى الحكم) يقول المؤرخ التاجر: «تألف هذا الحزب من الشَّعب السُّني الذي تتكون أكثريته من عائلة آل خليفة والدَّوَّاسر الذين خسروا بعزل الشيخ عيسى السَّيادة والأمر والنهي الذين كانوا حائزين عليهم في عهده». محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 570.

يمثلون تياراً يخترقون طوائفهم، وانتماءاتهم الأولية، من كان هناك، هم مجموعة من التجار أو رجال الدين أو وجهاء في المجتمع، وجدوا أن أبناء طائفتهم مضطهدون، ويُمارس ضدهم ظلم كبير، وأحسوا أن من واجبه أن يدافعوا عن جماعتهم ويرفعوا الظلم عنها. حالهم حال السُّنة لم يكن لدى الشيعة مفهوم الدولة المدنية أو مفهوم متقدم للاستقلال الوطني.

من الخطأ أن نُسقط مفاهيم حديثة على صراع اجتماعي وسياسي لم يعرف هذه المفاهيم بعد، ومن الخطأ أن نُسبغ مفاهيم الوطنية والخيانة والديمقراطية والاستقلال والحياة النيابية⁽¹⁾ على صراع القوى الاجتماعية في ذلك الوقت.

هناك رسالة كتبها المعتمد السياسي في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1923م، أي بعد عزل عيسى بن علي بخمسة شهور، تقدم خارطة بمواقف القوى الاجتماعية المعارضة للإصلاحات، وحرّكها الميداني⁽²⁾:

النواخذة السُّنة من صيادي اللؤلؤ، الذين انزعجوا من العقوبة الأخيرة التي مورست بحق أحد أفرادهم بسبب حبسه غير القانوني لأحد الغواصين. كما يخاف هؤلاء، من أن تشمل الإصلاحات تسجيل مراكب صيد اللؤلؤ وفرض ضريبة عليها، وإصلاح مجلس سالفه الغوص غير المفعّل حاليًا كما يجب.

(1) «لو تحقق للشيخ عيسى ما تمناه لكانت البحرين أول بلد خليجي يطبق التجربة البرلمانية في بداية هذا القرن». مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 583.

(2) رسالة سرية، 17 أكتوبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 169.

الدواسر، الذين استأؤوا بالطبع من معاقبتهم نتيجة هجومهم على الشيعة. هناك شائعات تقول إنهم طلبوا من ابن سعود أن يمنحهم أرضًا وقرية بين الأحساء والقطيف.

فرد أو اثنان من شبان آل خليفة، بمن فيهم ابنٌ للشيخ عبد الله، الذي رافقه في زيارته إلى إنجلترا، يسعون لجمع تواقيع للعريضة المعارضة للإصلاحات.

التاجران يوسف فخرو ويوسف كانو. تأثر الاثنان بإصلاح الجمارك، فقد كانا من كبار تجار البحرين ذلك الوقت، ومن المستفيدين من الوضع القائم، علاقتهما بالحاكم تمنحهما امتيازات، وإعفاءات من الرسوم الجمركية، وأي تغييرات ستضر بمصالحهما.

صمت الجميع

ماذا تقول مي الخليفة عن الأطراف المعارضة للإصلاحات في العشرينيات؟ وكيف تقيم تحركهم؟ في كتابها سبزآباد ورجال الدولة البهية تتساءل: أين دور الحركة الوطنية في تلك القضية؟ ولماذا لم نقرأ عن ردود فعلها أو نشاطها أو رأيها فيما حدث؟⁽¹⁾

ليس هناك غير كتابة العرائض، ولاذ الجميع بالصمت والدفاع عن مصالحهم الخاصة⁽²⁾، وبقي الحاكم عيسى بن علي وحده مدافعًا عن

(1) مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 536. استخدام تعبير (حركة وطنية) يجب أن يوضع بين قوسين. إذ كما قدّمنا، لم تكن مفاهيم الوطنية والمواطنة الحديثة، قد تبلورت بعد في البحرين وقتها.

(2) لقد بلغ صراع المصالح أن صار الجميع يشك في الجميع، وقد تمت مهاجمة موقف القاضي ابن مهزغ في مجلة الشورى المصرية عبر مراسلها في البحرين الذي كان يستخدم اسم (جهينة)، وتمّ الغمز إلى الإثراء الفاحش الذي أصبح عليه، بعد أن «صار يملك (110) دكاكين، هذا غير العقارات والأملك الأخرى التي تقدر بمئات الألوف» في إشارة إلى

شرعيته، هذه هي خلاصة وجهة نظر مي الخليفة، وفي التفاصيل نقرأ نقدًا لاذعًا للشخصيات التي وقفت ضد الإصلاحات، وموقفًا مضادًا للوكالة السياسية والمقيم السياسي والمعتمد السياسي، وإبرازًا للدور (الوطني) لعيسى بن علي وابنه عبد الله بن عيسى.

«مع هذا السؤال المطروح نكتشف أن تلك المجموعة [المضادة للإصلاحات] كانت أيضًا من ضمن الفرق المتصارعة، وأن حركتها غير المؤسسة اعتمدت على كتابة العرائض فقط لمواجهة سلطة دار الاعتماد، وفي بعض الأحيان مواجهة السلطة الشرعية كما حدث حين عارض تجار البحرين تأسيس البلدية مع أنها جاءت بموافقة الحاكم ومن أجل مصلحة البلاد»⁽¹⁾.

تأسست البلدية، بموافقة الحاكم شكليًا، لقد حصلت الموافقة لكن لم تحصل الرغبة. لم تنشأ البلدية برغبة منه، بل جاءت رغمًا عنه، وتطبيقًا لمرسوم البحرين الملكي 1913م، الذي تطلق عليه مي (مرسوم المستعمرات). وفي تفاصيل اعتراضات التجار التي رافقت إقرار السلطات البريطانية تأسيس البلدية حينئذ:

«اعتراضات يوسف كانو ويوسف فخرو على أول بلدية لأن قانون الجمارك سيتغير وسترفع الضرائب وتلغى الاستثناءات

الأوقاف والدكاكين التي وهبها له الحاكم الشيخ علي بن خليفة، وما أعطاها إياه الحاكم عيسى بن علي بعد ذلك. يقول الخاطر: «بعد ذلك منعت جريدة الشورى من الدخول إلى البحرين لعدة أشهر. وسرى بين الناس بعد ذلك همس بأن كاتب المقالات في مهاجمة الشيخ هو أحد اثنين إما خالد بن محمد الفرج أو صديقه عبد الله الزائد، فهما اللذان على صلة قوية بجريدة الشورى». مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح، ص 205. (1) مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 537.

المعطاة لكانو والقصيبي وفخرو، والتي كانت تأتي عن طريق جنجرام تيكامداس (عضو المجلس العرفي) الذي كان يعاملهم في السابق بطريقة خاصة»⁽¹⁾.

وفق (مي) كانت المصالح إذن هي ما أمَلَّتْ مواقف التجار⁽²⁾ والنواخذة مثل يوسف كانو ويوسف فخرو والقصيبي، من الإصلاحات السياسية.

لقد درس (مايكل فيلد) في كتابه (التجار: أكبر رجال الأعمال في الخليج) تسع عائلات تجارية دراسة توضّح تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية بين التجار والعوائل الحاكمة، بعيداً عن التبجيلات الزائفة في صناعة واجهات خيرية تخفي خلفها نظام مصالح يقدم الخير الخاص (الشخصي) على الخير العام.

مجلس الجهاد

لا تكتفي مي الخليفة بنقد التجار، بل تضيف لهم أصحاب المواقف (السياسية)⁽³⁾: «وتكرر ذلك مع خروج البقية الباقية من المجلس

(1) انظر: Michael Field, The Merchants, P 269. نقلًا عن مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة الهيمية، ص 537. وانظر: مايكل فيلد، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ج 2، ص 129.

(2) ستحاكي الغرفة التجارية لاحقًا مواقف التجار المتطابقة مع السلطة السياسية وستكون على نموذجها «يختلف الدور الاجتماعي - السياسي وربما الاقتصادي للغرف التجارية أو بالأحرى دور رموزها وأعضائها الفاعلين من قُطر لآخر، ففي حين أنها في عمومها تمثل المجتمع التجاري المندمج في المؤسسة السياسية الرسمية أو المرتبط بها من حيث إن استمرارية رخائها الاقتصادي مرتبطة باستمرارية ارتباطها بمؤسسة الدولة وكذا اتساق خطابها السياسي والاجتماعي مع خطاب الدولة أو رموزها، انفردت غرفة تجارة وصناعة الكويت بدور سياسي واضح تمثل في قيادة رموز المجتمع التجاري الكويتي التقليدي لحركة الإصلاح السياسي والاقتصادي». باقر النجار، الديمقراطية العنصرية، ص 88.

(3) من نعتبرهم اليوم رجالاً وطنيين وسياسيين لأنهم وقفوا ضد الإنجليز في سعيهم لتأسيس مؤسسات الدولة الحديثة، هم في حقيقتهم تجار ومستشارون وموظفون عند الحاكم وعائلته، وقد كانوا يدافعون عن النظام القائم باعتباره يمثل مصالحهم، وهذا ما تتبناه مي الخليفة في نقدها لهم، إلا

التشريعي (أو ما سُمِّيَ بالحزب الوطني)، على سلطة الشيخ حمد ابن عيسى واضطراره لنفيهم من البحرين (الزياني وابن لاجح). إلى جانب معارضة أفراد ذلك الحزب لإنشاء المطار وما كان يعنيه ذلك من تغيير وسائل النقل وكساد وسائلهم السابقة ودخول شركات أخرى منافسة»⁽¹⁾.

على خلاف ما تسبغه بعض الكتابات التاريخية والسياسية الحديثة من تمجيدات على المؤتمر الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1923م وضمَّ القوى السُّنية المعارضة للإصلاحات، تقدم (مي) صورة سلبية لهذا المؤتمر وما انبثق عنه، فهو ينطلق من رؤية محافظة وإسلامية سلفية ويدافع عن مصالح خاصة: «كان ردُّ المجلس التشريعي، (الذي يحلو للبعض تسميته بالحركة الوطنية أو الجهاد أو الثورة!)، يأتي في معظم الأحيان من تفاعل اقتصادي نتيجة لمخاوف من ضياع الامتيازات التجارية والاقتصادية وحتى السلطوية!»⁽²⁾.

تمعن (مي) في تصوير النخبة المثقفة من التجار بأنها تمثل في أكثر الأحيان أفراداً أو بيوتاً تجارية تنظر بعين الاعتبار لمصالحها أولاً، وتؤكد أنه ما كانت هناك قاعدة شعبية تتبنى أفكار النخبة: «ومع أن البعض حاول إظهار العرائض بأنها دستور وقانون ومطالب شعبية إلا أنها بقيت ضمن دائرة الموقعين وانتهت بنفي فرد أو اثنين منهم!»⁽³⁾.

أنه نقد لا يصل إلى حدِّ تبني مشروع الإصلاحات، فهي تتفق معهم في الوقوف ضدها، فمنطلقها هو الدفاع عن العائلة الحاكمة وزعيمها.

(1) مي الخليفة، سبزياد ورجال الدولة البهية، ص 537.

(2) المصدر نفسه، ص 566.

(3) المصدر نفسه، ص 537.

لقد أصابت (مي) كبد الحقيقة فعلاً، فتلك العرائض لم تكن تمثل القاعدة الشعبية، وكانت تمثل الأفراد الذين يوقعونها ومصالحهم الخاصة، لذلك لم تنجح. في هذا السياق، يمكن بسهولة أن نعرف لماذا نجحت عرائض البحارنة على مدى سنوات في الوصول بالقرار البريطاني إلى عزل الحاكم، لأنها عرائض تستند إلى قاعدة شعبية لها حضورها في المظاهرات ويرتفع صوتها بالمطالب بالتححرر من الاضطهاد والسخررة وتحقيق الإنصاف والعدل ورفع الظلم.

الرموز التجارية

ضياح الامتيازات التجارية والاقتصادية وحتى السلطوية، بحسب مي آل خليفة، هو المحرك الحقيقي، للاعتراض على الإصلاحات في ذلك الوقت. لكن ذلك، وبحسب مي آل خليفة أيضاً، لا ينطبق على الحاكم المعزول ولا على ابنه الشيخ عبد الله⁽¹⁾ ولا على أي شخصية من آل خليفة، فهؤلاء لا امتيازات لهم تحرك معارضتهم للإصلاحات، ولا سلطات يخشون فقدها، ولا مواقع يحرصون عليها: «وبينما واصل

(1) في حين أن دافع الامتيازات والمصالح هما ما كان يحرك شخصيات العائلة الحاكمة والتجار لإقامة تحالفات، فعلى سبيل المثال «عندما بدأ يوسف ينعم بالثراء، أقام في حوالي عام 1910م صداقة سياسية محسوبة جيداً مع عبد الله بن عيسى آل خليفة، أصغر أبناء الشيخ وأكثرهم اقتداراً. في هذا الوقت كان الشيخ عيسى بن علي قد أصبح مسنناً وبدأ يفقد سيطرته على شؤون الجزيرة. وبدأت العديد من الجماعات السياسية بملء الفراغ الحاصل في السلطة، وكانت كل جماعة تمثل فئة معينة أو مجموعة لها مصالح مشتركة. وقد شكل يوسف وابن الشيخ جماعتهم الخاصة المعروفة بحزب الإصلاح الذي حاول من خلاله تصريف شؤون البحرين بالتعاون مع بعضهما البعض مستغلين علاقة يوسف بالمعتمدية وتأثير عبد الله على والده. ولم يكن الغرض من حزب الإصلاح رغم تسميته إلا تعزيز أو حماية مصالح مؤسسيه. فقد كان مجرد شعار مناسب ليوسف وعبد الله... وفي الحقيقة تمكن يوسف من كسب تأييد قادة كافة الأحزاب الأخرى فقد كان يزور بانتظام رئيس حزب التجار وهو نجدي عجوز اسمه مقبل الذكير وأصبح مع مرور الوقت يعتبر تقريباً بمثابة ابن للرجل العجوز». مايفيل فيلد، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ج 2، ص 127 - 128.

الشيخ عيسى مطالبه الوطنية وحتى بعد عزله القسري وراح يكتب إلى نائب الملك في الهند والمقيم في بوشهر ويرسل البرقيات مطالبًا بالاستقلال الأول والثاني، تقوّعت الحركة الوطنية أو المجلس التشريعي في حدود العرائض، ورفضت تأسيس مطار وإقامة دار للسينما بحجة الإساءة إلى العادات والتقاليد»⁽¹⁾.

تكتفي مي الخليفة في ختام نقدها لمواقف الشخصيات المعارضة لإصلاحات العشرينيات، بجملة اعتذارية، لا تحل إشكالات بقدر ما تجمع تناقضات وأضدادًا: «إن الحديث عن تلك الحركة ليس المقصود منه التشكيك في رموزها أو نزع الثقة في وطنية أفرادها، ولكن ذلك، وكما قلنا سابقًا، جاء مع فتح ملف أحداث العشرين السياسية»⁽²⁾.

إن عبارة مي الخليفة لا تحل إشكالات الوطني والمصلحي، بمعنى كيف تكون هذه الشخصيات وطنية وهي تدافع عن مصالحها الخاصة؟ وكيف تكون وطنية وهي تدافع عن شكل نظام سياسي قبلي إقطاعي؟ وكيف تكون رموز وطنية وهي ضد تأسيس نظام الدولة الحديث (الإصلاحات) الذي يساوي بين المواطنين؟

إنها تجمع تناقضات هذه الإشكالات، وهي تدافع عن نظام حكم عيسى بن علي وعائلتها الحاكمة، وتكتفي بنقد مواقف من ربطتهم مصالح مع هذا النظام، ولم يبذلوا الجهد الكافي للدفاع عنه، بما يعبر عن امتنانهم لفضائله عليهم ومكرماته لهم وإنعامه عليهم.

(1) مي الخليفة، سبزآباد ورجال الدولة البهية، ص 566.

(2) المصدر نفسه، ص 500.

إن إسباغ صفة الوطنية والخيانة على شخصيات العشرينيات ومواقفها وأحداثها، بحاجة إلى إعادة قراءة جذرية، وهنا أكتفي بإثارة أسئلة للتفكير حول المعلومات التي أوردتها مي الخليفة عن أبرز شخصيات العشرينيات.

هل كان قاسم الشيراوي⁽¹⁾ يكتب رسائل عيسى بن علي الرافضة للإصلاحات انطلاقاً من مواقفه الوطنية أم انطلاقاً من خشيته على مصالحه الخاصة المتعلقة بكونه كاتباً لعيسى بن علي ومديراً لميناء المحرق وشخصية مؤثرة في مؤسسة الحكم إلى جنب زوجة الحاكم⁽²⁾؟

هل كان الملا حافظ وهبة الشخصية المصرية الأزهرية ينطلق من مواقف وطنية بحرينية وهو يناهض الإصلاحات في البحرين قبل أن يصبح مستشاراً ضمن السياسة الوهابية للملك عبد العزيز ثم سفيراً للمملكة في بريطانيا أم كان ينطلق من مواقف ومصالح المحيطين بعبد الله بن عيسى الذي كان يده اليمنى⁽³⁾؟

هل كان عبد الوهاب الزباني الشخصية المقربة من الحاكم المعزول ينطق بخطاب وطني جامع أم كان ينطق باعتباره وكيل الشيخ عيسى بن علي المفوض بمتابعة قضيته المرفوعة لنائب الملك في الهند؟

(1) قاسم محمد الشيراوي (1880 - 1950م) حفظ القرآن الكريم في الكتاب، ثم التحق بإحدى المدارس الدينية، فدرس اللغة العربية والفقه والحديث ومبادئ الحساب ومسك الدفاتر، وكان من رواد مجلس الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة، عمل بتجارة اللؤلؤ، وسكرتيراً للشيخ عبد الله بن عيسى الخليفة.

(2) مي الخليفة، سبزاباد ورجال الدولة البهية، ص 500.

(3) المصدر نفسه، ص 567.

هذه نماذج من الأسئلة الإشكالية على عيِّنة من رموز تلك الفترة المقربة من الحاكم المعزول، تُستعاد في الذاكرة الوطنية من دون قدرة على حسم تناقضات مواقفها التاريخية أو قدرة على أخذ موقف نقدي منها.

لقد تأسست على مواقف هذه الشخصيات عوائل تجارية، تشكل اليوم المشهد الاقتصادي الذي هو الوجه الآخر للمشهد السياسي، فالعوائل التجارية حليفة للعائلة الحاكمة بما يشبه الزواج الكاثوليكي، ويُفتنا (مايكل فيلد) إلى تاريخ هذا التحالف وامتداده من خلال دراسته الرائدة للعوائل التجارية في الخليج: «لقد اشتبك تاريخ العائلات التجارية في هذا القرن [القرن العشرين] بالتاريخ السياسي والاقتصادي لبلدانهم. فعكست حظوظهم المتغيرة التحولات الاقتصادية الكبيرة كانهيار سعر اللؤلؤ وسنوات الحرب العالمية الثانية المشؤومة والفرص التي أتاحتها قدوم شركات البترول في سنوات الأربعينيات الأخيرة والانتعاش الاقتصادي في السبعينيات وظهور مصادر التوتر في المجتمع العربي والعلاقات بين المجتمعات المختلفة في الجزيرة العربية، وتبيّن أيضًا كيفية ارتباط التجار وقطاعات المجتمع الأخرى بالأسر الحاكمة في الخليج العربي. إن طبيعة ولاء الناس تختلف جدًّا عما هي عليه في العالم العربي»⁽¹⁾.

لقد استطاعت العوائل الخليجية الحاكمة أن تحافظ على سيادتها الشخصية، على شخصية الدولة الاعتبارية، بحيث تبقى هذه الدول دول أشخاص (عوائل) لا دول أنظمة ومؤسسات عبر هذه العلاقة الشخصية بين التجار والدولة، ونحيل هنا أيضًا إلى دراسة (مايكل

(1) مايكل فيلد، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ص 19.

فيلد): «إن الشخصيات وعلاقة الأشخاص المهمين بعضهم ببعض هي أكثر أهمية في الجزيرة العربية من المؤسسات والقوانين. إن الناس هم الذين يتحكمون في البيروقراطية وليس العكس. وحتى القرارات الحكومية بالغلة الأهمية فإنها تخضع لتأثير العوامل الشخصية على الأقل بدرجة تأثير العوامل الموضوعية نفسها. فإذا أراد الملك أو أحد الأمراء الكبار أن يفوز شخص معين بعقد ما فمن المؤكد أن يحصل هذا الشخص على العقد حتى ولو كان عطاؤه ليس الأفضل»⁽¹⁾.

صراع العرائض

قادت حركة الإصلاحات، إلى أن تُرفع مجموعة من العرائض المناهضة لها، مقابل مجموعة من العرائض الداعمة لها.

أرسلت مجموعة من الشخصيات عريضة موقعة باسم القبائل موجهة إلى المقيم السياسي (تريفور)؛ كان في إجازة لمدة ستة أشهر حين فُرضت الإصلاحات، وكان (نوكس) هو من يقوم بأعماله. وقد عمل الأخير مع المعتمد السياسي (ديلي) على تنفيذ الإصلاحات. عندما عاد تريفور، حاول المعارضون أن يتواصلوا معه، على أمل أن يتم التراجع عمّا حدث.

تبدأ العريضة على النحو التالي: «سيدي المحترم! وقعت أحداث وقضايا عظيمة أثناء غيابك ممّا أقلقنا وفاجأنا. لقد كنّا ندرك عدالة الحكومة البريطانية وإنصافها، واحترامها للأمة العربية ومساعدتها

(1) مايكل فيلد، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ص 15.

لها، ولكن للأسف الشديد، شهدنا من المعتمد السياسي الحالي للحكومة، الرائد (ديلي)، تصرفات، وتدخلات، وولعًا بالتحريض واستبدادًا يتناقض مع موقف بريطانيا، ويتعارض مع سياستها تجاه الأمة العربية»⁽¹⁾.

يشير حضور تعبير (الأمة العربية) إلى الجو العام في العالم العربي المناهض للاستعمار، لكنه لا يعبر عن حركة ثورية، بقدر ما يعبر عن توظيف خاص يُخفي داخله المصالح الخاصة - كما عبّرت مي الخليفة- للشخصيات ومواقفها في النظام الحاكم. الدليل على ذلك أن خطاب العريضة لا يتحدث عن قضايا الاستقلال والتحرر والسيادة الخارجية بل يتحدث عن شأن داخلي متعلق بالتغييرات، ولغته أقرب إلى المداهنة: «نحن نعلم رفعتكم، وأصالة ضميركم سيدي المحترم! منذ أن تولّى المعتمد السياسي [ديكسون] شؤون هذه الدولة، بذل ما في وسعه للحفاظ على العلاقات الودية بينه وبين الحكومة البريطانية، وخلال السنوات الماضية واجه قضايا جعلته يميز بين المخلصين وغيرهم».

سلوك ديلي

ثم تنتقل العريضة للحديث عما أسمته عجرفة (ديلي):

«ولكن منذ تعيين الرائد (ديلي) كمعتمد سياسي لدينا، تغيّر الوضع إلى ما يعاكسه وثبت من أفعاله ومواقفه أنه جاهل تمامًا بالسلوك البريطاني تجاه العرب. لقد تحمّلنا مخالفته وتعجرفه،

(1) وردت العريضة تحت عنوان «ترجمة عريضة غير مؤرخة» ضمن رسالة سرية، رقم 17.9/1/141 أكتوبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أُرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 183.

ولم نكن نريد إزعاجكم بشأنه لعلّ الصواب يتّضح أمامه، ولكننا نئسنا واستمرّ هو في سياسته المخالفة والجارحة، التي تشوّه سمعة الحكومة البريطانية».

ما المقصود بالسلوك البريطاني تجاه العرب؟ وماذا يعني أصحاب العريضة بقولهم إن (ديلي) جاهل بهذا السلوك؟ المقصود هو الطريقة التي تُراعى فيها الأعراف القبلية وتراثياتها، ستكون عارفاً بالسلوك تجاه العرب حين تعرف كيف تُسايِس عاداتهم وتقاليدهم ورغبتهم في الاستفراد بالسلطة، فالتعامل مع العرب لا بدّ أن يراعي وضع الأسياد وتقديّم أبناء القبائل على غيرهم. لقد كسرت الإصلاحات هذا السلوك، وأسست لمواطنة متساوية أمام القضاء والضرائب.

يعتقد أصحاب العريضة أن سلوك السياسة البريطانية محكوم بمزاج الأفراد والأشخاص، وأنه يتغيّر بتغيّرهم. يعلق تريفور في رسالته إلى وزير خارجية حكومة الهند على هذا الاعتقاد بقوله:

«من الواضح أن العريضة الأولى هي نتيجة للمؤامرة التي أبلغ عنها العقيد (نوكس)، وهي مجرد مثال آخر للفكرة المتجذّرة بين الناس في هذه المناطق التي تفيد أنّ تغيّر المسؤولين يشير إلى تغيّر في السياسة، أو على الأقلّ يعطي فرصة جيدة لإحداث تغيّر»⁽¹⁾.

ينتقد تريفور العرب، بأنهم يظنون أن السياسة البريطانية تتغيّر بتغيّر الأشخاص⁽²⁾، في حين أنها تغيّرات إدارية لا أكثر. لاحظنا أن

(1) رسالة سرية رقم S-602، 27 أكتوبر 1923 م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 179.

(2) لقد سجل ناصر الخيري في تاريخه درس السياسة البريطانية على لسان تريفور وهو يرد

المعتمدين يتغيرون، كذلك المقيمون، لكن السياسة البريطانية تبقى ثابتة، وإذا حدث تغيير فهو ضمن الاستراتيجية الكبرى وليس ضدها. يذكرنا هذا بالتغيير الذي حدث بعد إنشاء البلدية والمظاهرات التي كانت ضد المقيم السياسي في ذلك الوقت (ديكسون)، فحين تغير ديكسون لأسباب إدارية ظن المعارضون للإصلاحات وقانون البلدية أنهم نجحوا في تغيير السياسة البريطانية وأنها استجابت لهم، في حين أنها كانت ماضية في سياستها في فرض الإصلاحات في البحرين.

قائمة الاعتراضات

شملت العريضة قائمة من الاعتراضات: «توكيل رجل فارسي بمسؤولية الشؤون البلدية لإحدى المدن العربية⁽¹⁾. الطلب من الشيخ عيسى التنحي عن الحكم. إيداع إيرادات الجمارك في المصرف البريطاني. إغلاق المحاكم المحلية وفتح محكمة واحدة، والإصرار على رفع الشكاوى والعرائض أمام هذه المحكمة. اعتقال أحمد بن عبد الله الدوسري بطريقةٍ مريعة وإلزامه بدفع غرامة مالية بقيمة 15,000 روبية».

إنها قائمة شاملة ضد سياسة الإصلاح ومشروع تأسيس شكل

على عريضة عيسى بن علي والقبائل: «من كرزل تريبور[تريفور] وصلتنا العريضة الممضأة بإمضاء سعادتكم، وبعض من جماعة العرب السنة، سعادتكم قد وقعتكم في اشتباه في خصوص الإصلاحات الجارية في البحرين، هذه الإصلاحات ما تأسست بموجب ميل وهوى شخص الميجر ديلي أو حتى كرزل ناكس، بل إنما الدولة البهية انجبرت أن تأمرهم في إجراء ذلك من حيث إن من بعد التحقيقات العميقة، والمواظبة على الصبر رأيت بأن وضع الأمور في البحرين كلياً مستوجبة للإصلاح». ناصر الخيري، قلائد النحرين في تاريخ البحرين، ص 366 - 367.

(1) وردت العريضة تحت عنوان «ترجمة عريضة غير مؤرخة» ضمن رسالة سرية، رقم 17/9/1/141 أكتوبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 183.

الدولة الحديثة في البحرين، وهذا يؤكد الفرضية التي انطلقنا منها في هذا الكتاب، من أن تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة في البحرين قد انتزع انتزاعاً من السلطة القبلية وحلفائها، وقد تمّ ضد رغبتها وإرادتها، وهذا ما أكدته الجملة الأخيرة من عريضة القبائل: «عندئذٍ لا بدّ من أخذ العلم بأننا لن نقبل العيش في ظلّ هذا الظلم الشديد ولا يمكن ضبط مشاعر القبائل التي قد تقرّر إحداها النزوح وتقرّر الأخرى الثورة» .

جاءت تواقيع العريضة بأسماء الأشخاص ونيابتهم عن قبائلهم، وفي مقدمتهم حاكم البحرين السابق:

- عيسى بن علي، زعيم البحرين.
- السيد عبد الله ابن السيد إبراهيم نيابة عن أحمد بن راشد نيابة عن قبيلة آل بو فلاسة.
- جابر بن محمد مسلم نيابة عن قبيلة مسلم.
- شاهين بن صقر آل جلاهمة نيابة عن قبيلة الجلاهمة.
- عبد الوهّاب ابن الحاج زيّاني نيابة عن قبيلة الزيّاني.
- محمّد بن فاضل نيابة عن قبيلة النعيم.
- محمد بن راشد نيابة عن قبيلة المناعة.
- محمد بن عبد الله الدوسري نيابة عن قبيلة الدواسر.
- محمد بن راشد نيابة عن قبيلة آل ابن علي.

- محمد بن قاسم بن جودر نيابة عن قبيلة ابن جودر. [عائلة ابن جودر].

باسم قبائلنا

الموقعون هنا ناطقون بأسماء قبائلهم، والنظام السابق، إنها أصوات شبكة مصالح القوى⁽¹⁾ التي أفرزها نظام الإقطاع والسخره، وهو النظام المستهدف بالإصلاح، لم يتم الاستجابة لهذه الاعتراضات، وتمّ تجاهلها، وجاء رد (تريفور) صريحاً وحاسماً وواضحاً في المضي في سياسة الإصلاح. لقد وجه رسالة، إلى عيسى بن علي، ولعلها كانت الرسالة الأخيرة: «لقد تسلمت العريضة الموقّعة من سعادتكم وبعض العرب السُّنة الآخرين. تخطؤون سموكم الفهم في ما يتعلق بالإصلاحات في البحرين. إنّها ليست نتيجة مبادرة شخصية من الرائد (ديلي) أو حتّى العقيد (نوكس). لقد أُجبرت الحكومة [البريطانية] العليا على أن تصدر أوامر بتطبيقها، إذ إنّهُ بعد التحقيق المطوّل والمراقبة الدؤوبة، وجدنا أنّ الوضع في البحرين يتطلّب استحداث إصلاحات بالتأكيد»⁽²⁾.

(1) يفسر محمد الرميحي الصراع على نحو أنه كان يجري بين «الشبيعة [و] هي الفئة المقهورة في المجتمع» و«القبائل [و] تشكل الطبقة العليا في المجتمع البحراني التقليدي». تشكلت القبائل كطبقة عليا استناداً إلى ركيزتين: «كان نفوذ هذه القبائل يقوم على أساسين، أولاً أنهم يرتبطون ببعض بطريق أو بآخر عن طريق الزواج، كما أنهم على اتصال مباشر بالعائلة الحاكمة إذ إن آل خليفة يقبلون الزواج من بنات هذه القبائل إلّا أنهم لا يرضون بتزويج بناتهم لأبناء تلك القبائل، ربما لاعتقادهم أن ذلك قد يضيّع السلطة من أيديهم في المستقبل... أما الركيزة الثانية فقد كانت اقتصادية، حيث ملكت هذه القبائل النشاط الاقتصادي وهو الغوص على اللؤلؤ وبالتالي الأراضي والبساتين الكثيرة - وقد وهبت لبعض رؤساء تلك القبائل والنافذين فيها أو تمّ شراؤها من آل خليفة. هاتان الركيزتان، السياسية والاقتصادية، قد أتاحتا لتلك القبائل أن تكون الطبقة العليا في المجتمع التقليدي وبخاصة خلال القرن التاسع عشر وربما الثلث الأول من القرن العشرين». محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص 62.

(2) رسالة رقم 27، 27 أكتوبر 1923 (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 193.

لقد وضع (تريفور) نفسه في صف (نوكس) و(ديلي) وتخلّى عن تحفظه السابق، امتثالاً للسياسة البريطانية التي قررت حسم موضوع الإصلاحات بعزل عيسى بن علي: «ونظراً لأن الاستبداد والاضطهاد في جزيرتك بات فضيحة عامة، أصبح من الضروري أن تتخذ الحكومة العليا إجراءاتها... أنا عازم على متابعة الإصلاحات وأرجو من سعادتكم والسادة الكرام الموقعين على العريضة إدراك ذلك الآن وإلى الأبد»⁽¹⁾.

ردّ حاسم وقاطع ولا مجال فيه لأي تراجع، إن هدف الإصلاحات مساواة الناس والقضاء على التمييز، ومواجهة الاستبداد والاضطهاد الذي أصبح فضيحة⁽²⁾ عامة في هذه الجزيرة. صار الإصلاح ثابتاً ضمن سياسة الحكومة البريطانية «الآن وإلى الأبد» ولا مجال فيه للتراجع ولا يمكن عودة عيسى بن علي للحكم.

عرائض البحارنة

خشي البحارنة أن تتراجع بريطانيا عن الإصلاحات تحت ضغط العرائض والاضطرابات التي تحدث، فكتبوا بدورهم عدة مناشدات وعرائض. العريضة الأولى هكذا جاء عنوانها: «عريضة قدّمها شخصياً إلى المقيم [تريفور]، ثلاثة من الموقعين عليها، مؤرخة في

(1) رسالة رقم 279، 27 أكتوبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 193.

(2) وحسب تعبير ناصر الخيري (عار) «جنايبكم شخصياً تعهدتم أن تعملون بعض الإصلاحات لتسكين حالتهم، ولكن يا صديقنا جنايبكم قط ما عملتم أقل الإصلاحات، ولا أجبتم الدولة المؤيدة في إيفاء وعودكم، فمن حيث إن الجور والظلم في جزيرتكم قد صار عازراً على العموم، قد وجب على الدولة البهية أن تعمل الأقدام». ناصر الخيري، فلاند البحرين في تاريخ البحرين، ص 367.

25 تشرين الأول/ أكتوبر 1923م» وفي ختامها نجد هذه العبارة «العريضة تحمل أختامًا وتواقيع لـ328 رجلًا {البحارنة}».

لا نعثر في الوثائق البريطانية على النسخة الأصلية العربية للعريضة، ولا على أسماء الثلاثة الذين قدموها شخصيًا للمقيم، ولا أسماء الـ328 الذين وقعوها.

تقول العريضة: «نحن البحارنة القاطنون في هذه المدينة نعبر بفائق الاحترام عن خالص شكرنا، ونرجو من فخامتكم أن تمنحوا تعاطفكم الإيجابي للعبيد الأحرار بعدالة الحكومة البريطانية العليا، ودراسة مضمون هذه العريضة بتمعن».

ثم تشير إلى تمادي آل خليفة في اضطهاد شيعة البحرين: «نودّ الإشارة إلى أنّه ليس مخفيًا عنكم أنّه عند سيطرة آل خليفة علينا [في جزر البحرين] وعلى ممتلكاتنا {السكّان المضطهدين في هذه المدينة}، واضطهادهم لنا كما فعلوا بأسلافنا وأبائنا، بطريقة [بشعة] حتى امتلأت هذه المناطق باضطهادهم، ونهبهم، وأفعالهم المخزية، ومارسوا مؤخرًا الاستبداد، وسفكوا دماء أفرادٍ محترمين، وقاموا بفرض الرسوم [علينا] وجبايتها بالقوّة وبشكلٍ علنيٍّ من دون مخافة الله».

ثم تشيد بما أسمته المروءة العليا والأوامر العادلة، التي صدرت عن الحكومة البريطانية لتثبيت النظام في البحرين وإزالة الاضطهاد: «أرسلت إلينا فخامة العقيد (نوكس)، المقيم السياسي، الذي ثبتّ النظام في المدينة، وأزال الاضطهاد، وأسس محكمة عادلة، هي محكمة العدالة في البحرين، وقام بتنحية الشيخ عيسى بن علي آل

خليفة عن سدة الزعامة [في البحرين]، ونصّب وريثه المعين، ابنه الشيخ حمد، حاكمًا. نكرّر شكرنا على هذه المروءة العليا والأوامر العادلة».

وفيما يتعلّق بالاضطرابات والضغوط المناهضة للإصلاحات، قالت العريضة: «وبسبب ترسيخ القوانين المشروعة، ووضع حدّ للأفعال السيئة لآل خليفة، وتطبيق القوانين المخالفة لأهدافهم، سارعوا، منذ ذلك اليوم، إلى حياكة المؤامرات، ومضوا في التسبب بالاضطرابات ضدّ هذه الإجراءات العادلة.

تسترسل موضحة سبب محاربة هؤلاء للإصلاحات واعتراضهم عليها: وقد كان كلّ منهم بالأمس يحكم القرى أو البحرين [كلها] من دون التفكير بالحكومة [البريطانية]؟ وكيف لا يسببون [لكم] المشاكل؛ وهم قد منّوا من النهب، وكيف لا ينزعجون، وهم يقفون أمام محكمة العدالة مع المدّعي أو المتّهم في وضعٍ متساوٍ؟ إنهم يكرهون الشيخ حمد لأنّه يمارس العدالة ضدّهم؛ وهم يكرهون النصيحة الطيبة من المعتمد السياسي؛ لأنّه دائماً ما ينصح الشيخ حمد ويرشده لتطبيق العدالة بما يمنح الناس حقوقهم».

هكذا تُظهر العريضة السياق الذي أجبر الحكومة البريطانية على إقرار الإصلاحات، تمادي آل خليفة في استبدادهم واضطهادهم بما عبّر عنه نوكس بأنه (بات فضيحة عامة)، كما تظهر أيضًا بواعث اعتراض أولئك عليها، لشراحتهم المفتوحة

للاضهاد والنهب والقتل، ووضعهم قيد المحاسبة على تصرفاتهم وتطبيق العدالة بحقهم.

مناشدات البحارنة

إلى جانب هذه العريضة، هناك عريضة أخرى تحوي 8 مناشدات، جاءت تحت عنوان «ترجمة عريضة مقدمة من سبعة ممثلين عن البحارنة، تم تسليمها إلى المقيم السياسي في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1923م». احتفظت النسخة الإنجليزية من العريضة بأسماء الشخصيات السبع، وهم: أحمد بن خميس، وعلي بن حسن، وعبد الرسول بن رجب، ومحمد السمان، ومحمد الدرازي، وعلي بن رجب، وسيد أحمد بن سيد علوي.

تعبّر هذه العريضة عن دعم الإصلاحات ومباركتها، وتتساءل عن مدى استمراريتهما: «استكمالاً للترتيبات الجديدة ومحكمة العدل في البحرين؛ نتوجّه إلى سعادتك بالسؤال حول ما إذا كانت هذه الإجراءات والقوانين العادلة سيستمرّ تطبيقها في هذا الوضع في البحرين أم إنّها ستتغيّر؟».

يعبّر ذلك عن القلق الذي كان يعيشه البحارنة آنذاك من أن تستجيب بريطانيا للضغوط وتتنازل، أو أن يؤدي تغيير الأشخاص إلى تغيير السياسات: «وإذا نُقل المعتمد السياسي، لا سمح الله، من البحرين فهل سيعمل المعتمد السياسي المقبل وفق هذه القوانين العادلة، أو أي أحد سيعمل وفقاً لسياسته وأفكاره الخاصة؟».

في المناشدة الثانية من هذه العريضة، يؤكد البحارنة إحاطتهم بالدسائس التي تحاك يومياً من أجل إجهاض هذه الإصلاحات، لكنهم

يريدون أن يتأكدوا إذا كانت كثرة العرائض المناوئة قد تؤثر على السلوك السياسي البريطاني ومشروع الإصلاحات ويجعلها تتراجع: «نحن السكّان [الأصليّون]، الذين يفوق عددها 60,000 شخص، مستعدّون لتقديم عدد أكبر من الالتماسات. هل عريضتنا هذه كافية للحكومة العليا، أم إنه من الضروري تكرارها؟».

تُظهر هذه العرائض، الجو العام للصراع بين المؤيدين للإصلاحات والمناوئين لها، نقرأ فيها مخاوف كل فريق وهو واجسه، ومصالحه وظلماته ودوافعه، ومنطق خطابه.

جاء رد (تريفور) على عرائض البحارئة ومناشدااتهم حاسماً في إجابته على سياسة الإصلاحات: «أجيب على مناشداتكم على النحو الآتي⁽¹⁾:

لا نيّة لنقل المعتمد السياسي طالما أنّه في صحّة جيّدة وظهر أنه مناسب لمواجهة مشاكل المنصب وصعوباته. ولكنّ الحكومة العليا هي من أمرت بالإصلاحات، وسواءً أرحل المقيم أو بقي، وسواءً أنغيّر المعتمد السياسي أو لم يتغير، سيتمّ تطبيق الإصلاحات.

ليس من الضروري حتى أن تعدّوا عريضة طالما أنّ الحكومة العليا أمرت بالإصلاحات وستقوم بتنفيذها على أي حال.

ستكون ترتيبات الغوص موضوع الإصلاحات الجاري استحداثها. إن الحكومة العليا مدركة تماماً لنقاط الضعف في مجلس السالفة الحالي، ومفاسد أعراف الغوص واستخداماتها».

(1) رسالة رقم 278، 27 أكتوبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 195.

جاء رد (تريفور) بعد عودته من إجازته، ليحسم التوقعات
حول موقفه من الإصلاحات، وليهدئ التوجسات، فأعطى تلميحات
حاسمة بأن السياسة البريطانية مصرة على هذه الإصلاحات وأنه
لا رجعة عنها.

الفصل السادس

الميناء وولاية العهد والمخصصات الملكية

لماذا أصرّ البريطانيون على إصلاح الميناء؟ كيف كان عيسى ابن علي يدير الميناء؟ كيف تداخلت قضية إصلاح الميناء بموضوع تعيين ولي عهد؟ كيف أصبح إصلاح الميناء جزءاً من إصلاح مالية الدولة؟ وجزءاً من مشروع إصلاح الدولة؟ كيف أسهمت إصلاحات الميناء في البدء بوضع أول موازنات سنوية للدولة في 1926م؟

تبدأ السياسة من أمن السوق، والإصلاح يفرض ضرورته السياسية لأسباب ترجع إلى وضع السوق. كان سوق المنامة، مسرحاً للفساد والظلم والاضطهاد وسوء الحكم، بقدر ما كان منطقة للتجارة الرئيسة في البحرين خلال ذلك الوقت. وقد أوضحت حادثة الوكالة الألمانية والاعتداء على الفرس (العجم) ذلك، فصار لا بدّ أن تبدأ الإصلاحات من السوق.

في بدايات القرن العشرين، كان يسيطر على السوق رجال علي ابن أحمد، ابن شقيق الحاكم عيسى بن علي، وهم من يُطلق عليهم خدم الشيخ، أو فداويته. كان هؤلاء هم أصحاب القوة، أي رجال الشرطة والأمن بتعبير اليوم، ليس رجال أمن الدولة بالطبع، بل رجال أمن الشيخ، فهم يستمدون سلطتهم منه، لا من الدولة، التي لم يتبلور مفهومها بعد.

أمن السوق

تتكرّر الإشارات في الوثائق إلى اختلال وضع السوق الأمني

والتخوف من اختلال الوضع الاقتصادي في البلاد. في رسالة إلى المقيم السياسي، بعد وقوع حادثة سوق المنامة بثلاثة أيام، يقول الوكيل السياسي المساعد بريدوكس في شرح وضع السوق:

«من أجل أن يعزّي الشيخ علي [بن أحمد] نفسه بسبب الإهانة التي سببها لنفسه، قام بتعيين رجال أقوياء كحراس شخصيين له [فداوية]، معظمهم من الزوج الذين يمثلون الرعب للسكان الهادئين جميعهم في السوق»⁽¹⁾.

بعد حادثة الوكالة الألمانية وتعرض خدمه للعقوبة، وشعوره بالانكسار، أراد علي بن أحمد أن يُعَوِّضَ ما أصابه، ويظهر هيئته من جديد، ليظل قادراً على إرهاب الآخرين وابتزازهم، والتحكم بالسوق، وسرقة من يريد. كان يحيط نفسه بالفداوية من الزوج وينشر الرعب، وهو ما جعل التجار الذين يمارسون عملهم في هذه السوق لا يشعرون بالأمان.

كان الفداوية المسؤولون عن الأمن، هم من يسرقون مراكب الميناء وبيوت الناس، ويخيفون كل من تسوّل له نفسه الشكوى ضدهم، تحدثنا الوثائق عن قصة عبد النبي كازروني⁽²⁾ حين اكتشف عصابة منهم

(1) رسالة رقم 270، المرفق رقم 12، 17 نوفمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 326.

(2) عبد النبي كلعوض كازروني (1870 - 1927م) أحد تجار وأعيان الفرس في البحرين مطلع القرن العشرين، انتقل إلى البحرين من الشاطئ الشرقي للخليج أواخر القرن التاسع عشر، بمساعدة بعض أعيان وتجار الفرس الذين سبقوه أمثال البوشهرية، دخل عالم تجارة البضائع تحت ما كان يعرف سابقاً في أسواق البحرين بـ (الكراشية) أي بائع بضائع الجملة والمفرد في سوق المنامة. كان من المساهمين الرئيسيين في دعم مأتم العجم الكبير بعد تأسيسه، كذلك هو من أول المؤسسين لمدرسة العجم عام 1913م. تشير إحدى وثائق إدارة الأوقاف الجعفرية للعام 1932م، أنه أوقف خمسة دكاكين تجارية في سوق المنامة نصفها لمأتم العجم الكبير والنصف الآخر لتعمير مسجد الحوطة بالمنامة وتولى ذلك ولده عبد

تسرق البيوت والمراكب «وتبين منذ ثلاثة أشهر مضت أن عبد النبي [كازروني] تعقب، شخصياً، عصابة تسرق البيوت والمراكب العربية، وطاردها حتى عثر عليها، ما أسفر عن اكتشاف كمية من البضاعة المسروقة في مساكنهم. ونتيجة لذلك، سُجِنَ ثمانية من العرب، أُطلق سراح خمسة منهم وبقي ثلاثة رهن الاعتقال. وبعد هذه الحادثة، غادر الحاج عبد النبي لبضعة أيام بسبب خوفه على حياته»⁽¹⁾.

خاف الحاج عبد النبي من تعرضه للأذى بعد أن كشف أن السراق هم فداوية علي بن أحمد وبلغ عنهم. يعتبر الميناء (أو الفرضه باللهجة الدارجة وقتئذ) جزءاً من السوق، وكان الفداوية يسرقون البضائع من مراكب الميناء.

كان السوق تحت سلطة علي بن أحمد وفداويته، فرضوا ربغاً على الجميع، الحاكم بشخصيته الضعيفة ما كان قادراً على لجمه، ورئيس سوق المنامة منصور بن خير الله يخاف منه، ولا يستطيع أن يحمي التجار من فداويته⁽²⁾. بل إنه لا يجروُ حتى على تنفيذ العقاب ضد المعتدين من عائلته وفداويتهم، فحين أراد الوكيل السياسي معاقبة فداوية علي بن أحمد بعد إدانتهم بالوقوف وراء

الرسول كازروني. تشير «ناليدا فوكارو» إلى أنه كان مسؤولاً عن أحد مستودعات الشيخ عيسى ابن علي في المنامة، وساهم ببناء مستشفى الملكة فيكتوريا التذكاري خلال عامي 1903_1902م ويبدو أنه بسبب المكانة الاجتماعية والتجارية التي حظي بها، أصبح يتحدث باسم الأقليات ذات الأصول الفارسية (العجم) وقد تمّ تعيينه في المجلس العرفي وأخذ يتصرف على أنه (القنصل الفارسي) في البحرين، ووظف علاقاته لإصدار تصاريح السفر إلى إيران. تعرض عماله إلى الضرب في حادثة 1904م كما تعرض هو نفسه للضرب من قبل الفداوية في الحادثة نفسها. انظر: الصفحات 102، 153، 155. في كتاب «المنامة منذ القرن التاسع عشر» لـ «ناليدا فوكارو» عن دار نشر جامعة كمبردج عام 2009م:

Histories of City and State in the Persian Gulf - (Manama since 1800).

(1) رسالة رقم 421، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوائل، مج 3، ص 330.

(2) المصدر نفسه.

حادثة الوكالة الألمانية، رفض رئيس السوق نفسه المشاركة في تنفيذ العقاب بأي شكل من الأشكال⁽¹⁾، رغم أن الأمر جاء من قبل البريطانيين «فأرسل في طلبه لإحضار الخيزران والجلاد الخاص به. ورفض قطعاً قائلاً إنه لا يمكن أن يحضر أي خيزرانة، وإن ذلك أكثر مما يمكن أن يجرؤ عليه، أي أن يكون له يد في عقاب رجال الشيخ علي سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة».

وكذلك لم يجرؤ خدام الشيخ عبد الله بن عيسى على تنفيذ العقوبة، فاستعان المعتمد بأحد بحارة السفينة البريطانية «كملاذ أخير، تمّ تنفيذ 24 جلدة بشكل جيد في حضور الطبيب. وتمت عملية الجلد في الشارع العام خارج مبنى الوكالة البريطانية»⁽²⁾.

سيعترف الحاكم عيسى بن علي بسوء الأوضاع في السوق واختلال الأمن فيه، وسيوقع تعهداً مفروضاً من البريطانيين، بإصلاح الوضع عبر تشكيل قوة أمنية خاصة بسوق المنامة لحفظ النظام «وإذا قبل المقيم هذا الترتيب، فأنا أعد وأتعهد بتعيين حراس مخصّصين في السوق [البازار] -ليلاً نهاراً- بشكل يُرضي النقيب (بريدوكس)، المعتمد السياسي، وبالتالي لن يكون هناك احتمال لحدوث أي اضطراب في المستقبل»⁽³⁾.

(1) استحوّل (مي الخليفة) موضوع إيقاع العقاب بالمذنبين من فداوية علي بن أحمد إلى مسألة وطنية، وستقول إن هؤلاء رفضوا أن يشاركوا الأجنبي في عقاب ابن وطنهم «كذلك رفض خدام الشيخ عبد الله بن عيسى القيام بذلك العمل، وهذا التعاطف من قبل ناظر السوق وخدام الشيخ عبد الله كان طبيعياً وليس غريباً عن المذكورين تجاه مواطنهم و ضد الأجنبي، ورداً على ذلك التصرف وعلى رفض تنفيذ القرار، نزل جنود السفينة الحربية التابعة لبرسي كوكس وقاموا بعملية الجلد العلني للمتهمين حفاظاً على كرامة الشرف الأوروبي فوق أرض البحرين». مي الخليفة، سبزاباد ورجال الدولة البهية، ص 284.

(2) رسالة رقم 420، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 293.

(3) رسالة رقم 421، المرفق رقم 14، 17 ديسمبر 1904م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 329.

عوائد الجمارك

بعد نحو عام ونصف من حادثة الوكالة الألمانية، سيبدأ البريطانيون الضغط على حاكم البحرين عيسى بن علي لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات مستثمرين نجاحهم في تحسين عوائد الميناء والجمارك.

في رسالة إلى المقيم السياسي في بوشهر، كانون الثاني/يناير 1906م، يقول المعتمد السياسي في البحرين (بريدوكس): «لا ينبغي أن أتفاجأ شخصياً عند العلم بأن عائدات الجمارك التي يتلقاها الزعيم اليوم هي أكبر مما حصل عليه في العام 1897م بما فيها الضريبة على الأسلحة. تعود هذه الحقيقة بشكل كبير إلى افتتاح الشركات الأوروبية في البحرين، فقد جذبتها المنامة أثناء تواجد ضابط سياسي بريطاني فيها، بالإضافة إلى الزيارات المتكررة للسفن البخارية إلى هذا الميناء. وبالنتيجة، أود الإشارة إلى أنه حتى يتخذ الزعيم موقفاً أقلّ عناداً، ويدرك المنافع الكبيرة التي ستعود عليه، فمن غير المستحسنّ منحه أيّ امتيازات مهما كانت»⁽¹⁾.

يتحدّث بريدوكس عمّا تعود به جمارك الميناء، على خزينة الدولة، أو لنقل بشكل أدق على جيب الحاكم، إذ إن خزينة الدولة وجيب الحاكم كانا شيئاً واحداً في ذلك الوقت. بسبب ازدياد تواجد الشركات الأوروبية في البحرين، زادت حركة الاستيراد والتصدير في البلاد وعليه صارت الحركة في الميناء أكبر، وزادت عوائده. وبحسب بريدوكس فإن السبب وراء انجذاب الشركات الأوروبية للبحرين، هو

(1) رسالة رقم 24، 13 يناير 1906م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 508.

تواجد ضابط سياسي بريطاني، أي معتمد سياسي في البحرين يمثل السلطات البريطانية. رجل يوفّر الأمن، ويحمي القانون، ويمكنه أن يحمي هذه الشركات، ويوفّر الأمن للجنسيات الأوروبية التي تعمل في هذه الشركات.

يفترض بريدوكس أن هذا الصنيع يجب أن يقابله حاكم البلاد بالامتنان، وبالاستجابة لمطالب البريطانيين لإصلاح إدارة الميناء.

أخذت صورة الحاكم العنيد تترسّخ في ذهن البريطانيين عن عيسى بن علي، جراء موافقه من الحوادث المتلاحقة في السوق والميناء والبلاد بشكل عام، وجرّاء تصلّبه وتعنّته في تنفيذ إجراءاتهم والنزول عند رغبتهم في الإصلاحات التي يريدون فرضها في السياسة والإدارة والحكم.

الميناء والسياسة

في شباط/ فبراير 1906م، سبّعت المقيم السياسي كوكس، رسالة إلى وزير حكومة الهند في القسم الخارجي، تدعو إلى ضرورة اتّخاذ خطوة مبكرة لتعزيز السلطة الإنجليزية علناً في البحرين وتثبيتها، لإيقاف المطالب الفارسية: «من المؤكد أن تولي إدارة الجمارك في البحرين ستضع حدّاً لهذه المظاهر [مطالبة فارس بالسيادة على البحرين]، ولا شكّ أنّه في حال عدم القضاء عليهم في المهدي، فسيستجمعون قواهم [الفرس] مع مرور الزمن»⁽¹⁾.

يريد كوكس وضع اليد على الميناء، ليعرف الجميع أن البحرين

(1) رسالة سرّية رقم 74، 25 فبراير 1906م (IOR: L/P&S/10/81). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 517.

خاضعة للبريطانيين، وأنهم يسيطرون على منافذها التجارية ويتحكّمون بها. إن ذلك هو المظهر الذي يعبر عن سلطة البريطانيين في البحرين، وهو الحل الذي سيقضي على مطالب الفرس وأطماعهم فيها، ويحدّ من أي مظاهر اختلال في النظام والأمن.

مطالب إصلاحات الميناء قديمة، وليست وليدة حوادث 1904م بل تمتد إلى سنوات قبلها، كان هناك تشخيص واضح من قبل المقيم السياسي بأهمية العناية بالميناء منذ العام 1897م. تقول رسالة بعثها المقيم السياسي في ذلك الوقت (المقدّم ميد): «تقوم شركة تابعة لتجار هندوس بجباية رسوم البحرين الجمركية من الشيخ، وقد ذكروا أنّ محمد رحيم يدفع 3% فقط من قيمة البضائع التي يستوردها، وأنّه توسّع في منح هذه الامتيازات لشركات معيّنة - أوروبية ومحليّة- تبين أنه مهتم بها، ممّا سبّب خسائر في الرسوم الجمركية التي وقّع المشتكون عقداً بأن تكون ذا قيمة ثابتة... ومن الواضح أنّ محمد رحيم ليس مجرد وكيل لنا بل هو أحد أكبر التجار في الجزيرة، فعلى غرار ما يمتلك هنا، لديه ملكيات كبيرة [في البحرين]»⁽¹⁾.

قبل سياسة تغيير الوكيل المحلي بضابط بريطاني، لم يكن آغا رحيم وكيلاً سياسياً فقط وإنما كان تاجراً أيضاً، استغل وظيفة الوكالة وما لها من نفوذ سياسي، ليحصل على تخفيض في الجمارك له وللشركات الأجنبية التي يتعامل معها.

أرادت بريطانيا أن يقوموا بعملية إصلاح اقتصادية (للميناء)،

(1) رسالة سرّية شبه رسمية، 2 أكتوبر 1897م (IOR: L/P&S/10/81). أُرشف البحرين، أوّل، مج 3، ص 106.

وعملية إصلاح سياسية أيضًا. كان عليهم أن يقوموا بحصر وظيفة الوكيل السياسي في القيام بوظيفته السياسية من دون أن يدخل تجارته فيها، منعًا لتضارب المصالح. ستقوم السلطة البريطانية بالبدء أولاً باستبدال الوكيل السياسي المحلي بوكيل سياسي أجنبي تقتصر وظيفته فقط على الدور السياسي ولا يدخل في التجارة، ثم سيبدوون بإخضاع الميناء إليهم، ليكونوا هم من يديره ويحدد سياسته ويظهر سيطرته عليه وعلى البحرين، أمام الآخرين المطالبين بالسيادة على البحرين.

لن يفوت المقيم السياسي (أم. جيه. ميد) أن يلفت نظر السلطات البريطانية العليا أن تأخذ في اعتبارها أن حاكم البحرين «كبيراً في السن ومتحمس لاعترافنا بحق ابنه في التوريث. وهكذا فقد تكون هذه فرصة جيّدة لتحسين موقعنا في البحرين بشكلٍ مرضٍ»⁽¹⁾.

أراد المقيم السياسي أن يستخدم ورقة ضغط أخرى لدفع عيسى ابن علي إلى القبول بتوليهم إدارة الميناء وتعيين وكيل سياسي بريطاني جديد في البحرين بدل الوكيل المحلي، وهي رغبة الحاكم في أن تعترف بريطانيا بنجله حمد ولياً للعهد. وعليه فقد تشابكت ثلاث قضايا، وهي إصلاحات الميناء وتسليمه لإدارة بريطانيا، تعيين وكيل سياسي بريطاني، والاعتراف بحمد بن عيسى ولياً للعهد.

هذه الموضوعات الثلاث ستتشابك في مراسلات هذه الفترة التاريخية، وستحضر معاً في ملف إدارة الميناء.

يحدثنا المقيم السياسي (أم. جيه. ميد) عن زيارة حمد بن عيسى

(1) رسالة سرّية شبه رسمية، 2 أكتوبر 1897م (IOR: L/P&S/10/81). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 106.

مشروع ولي عهد) له في مقر إقامته في بوشهر. يشير إلى أنه كان مدرّجاً بأن هدف زيارة حمد بن عيسى له، هو أن يتعرّف عليه، ويعزّز قناعته بالاستجابة لرغبة والده الحاكم عيسى بن علي في الاعتراف به وريثاً له في الحكم. أجرى المقيم السياسي مع حمد بن عيسى ثلاث مقابلات، أطلعه الأخير خلالها على وثيقة من والده يعيّن فيها وريثاً له: «وقال إنه يتمنى أن تعترف الحكومة البريطانية به، فهذا من شأنه أن يضمن توريثه عند وفاة الشيخ الحالي، وأن يمنع الصراع الذي لا مفرّ منه من أجل المشيخة، وهو من شأنه أن يضرب التجارة والازدهار في المنطقة»⁽¹⁾.

لعب الشيخ حمد من جانبه على ورقة التجارة، واستقرار النظام. استحضر في حديثه الاضطرابات التي تسبّب بها أباه وأعمامه حين تصارعوا وخاضوا حروباً على الحكم، ليقنعهم بأن الحل لمنع عودة هذه الاضطرابات، وتأمين التجارة في البلاد وضمان ازدهارها في المنطقة، يتمثل في الموافقة على تعيينه ولياً للعهد.

ستتفاعل مطالب البريطانيين، ومطالب الحاكم مع بعضها بعضاً، وسيحاول كل طرف أن يستفيد من حاجات الآخر ورغباته لتحقيق ما يريد.

المعادلة الثلاثية

باتت هناك معادلة سياسية ثلاثية، بين البريطانيين وحاكم البحرين عيسى بن علي، إصلاحات الميناء، وتعيين وكيل سياسي بريطاني، مقابل الاعتراف بولي العهد.

(1) رسالة رقم 124، 5 ديسمبر 1897 م (IOR: L/P&S/7/108). أرشيف البحرين، أوال، مج 3 ص 53.

اعتبر البريطانيون إعطاء شركة هندية إدارة الميناء، إخلالاً بالاتفاقيات التي وقَّعها حاكم البحرين معهم، كاتفاقية عام 1880م، التي تنصّ على أنه لا يعقد أي اتفاقيات أو معاهدات من غير الرجوع إليهم، وبالتالي فإن وضع يدهم على الميناء، هو تطبيق لنصوص هذه الاتفاقيات، والالتزام بهذه الاتفاقيات يحفظ هيبتهم وسلطتهم، ويثبت حمايتهم وحقهم في هذه الجزيرة.

احتفظت لنا الوثائق البريطانية بنص اتفاق جمارك البحرين الذي كان يحدد كل سنتين بتعديلات طفيفة، هذا الاتفاق ينص على تأجير (جمارك جزيرة البحرين) بما في ذلك موانئ المنامة والمحرق، إلى شركة يملكها ثلاثة تجّار هنود، مقابل 4,800 «روبية» شهرياً⁽¹⁾.

تبدأ دياجة العقد على النحو التالي: «إن محتوى هذه الورقة مفاده أننا الموقعين أدناه جينجو بن تيكا (Gangoo bin Tika) وليكي ابن كيسو (Laki bin Kessoo) وراما بن چوا (Rama bin Jiwa)⁽²⁾ قد استأجرنا جمارك جزيرة البحرين من صاحب السمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، زعيم البحرين، بما في ذلك المنامة، والمحرق وغيرها من موانئ الجزيرة»⁽³⁾.

ينص العقد على أن يتحمّل المستأجرون جباية رسوم (جمارك)

- (1) اتفاق جمارك البحرين، 31 أكتوبر 1897م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3 ص 266.
- (2) جينجو بن تيكا، وليكي بن كيسو، وراما بن چوا من الرعايا البريطانيين المقيمين في البحرين من الهنود الهندوس (البانيان) الذين يعملون في تجارة المواد الغذائية والذهب. وكانت هذه الجالية ذات نفوذ من خلال ثرائها وإقراضها المال للحكام. ولهذا استأجرت الجمارك عدّة سنوات من دون استشارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج.
- (3) اتفاق جمارك البحرين، 31 أكتوبر 1897م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3 ص 266.

بقيمة 4% على البضائع كافةً، سواءً أكان ذلك نقدياً أو عينياً، ما عدا أنواع السمك والتبغ العُماني، فقيمة الرسوم عليها هي القيمة المعتادة.

وأن لا يعفى أي مركب محلي حتى لو كان تابعاً للشيخ من تسديد الرسوم على حمولته، وأن يبقى عقار مبنى الجمارك تحت سيطرة المستأجرين دون رسوم حتى انتهاء مدة العقد. يعاقب الشيخُ المهربين أما البضائع المهربة فتفرض عليها رسوم بقيمة 8% أما الضرائب المفروضة على الأسلحة المصدرة إلى البحرين، فقد نصَّ العقد على أن يأخذ التجَّار الهنود نصفها، ويأخذ الشيخ نصفها الآخر⁽¹⁾.

سُلْفُ الحاكم

منذ العام 1899م، عرف المقيم السياسي أن الشركاء الهنود يلجؤون إلى تجديد عقود إيجار الجمارك قبل سنتين من انتهاء فترة العقد السابق، وهم يحصلون على عقود إيجار سابقة لأوانها «بعد أن يدفعوا مبالغ طائلة من المال نقدًا للشيخ، الذي عادة ما يكون بحاجة لمبالغ جاهزة من الأموال»⁽²⁾.

إن فساد إدارة الجمارك مؤسس على استغلال حاجة الحاكم للمبالغ النقدية⁽³⁾، وقد دفعت هذه الحاجة الحاكم لينكث وعده مع

(1) اتفاق جمارك البحرين، 31 أكتوبر 1897م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوأال، مج 3 ص 266.

(2) رسالة مؤرّخة في 28 مايو 1899م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوأال، مج 3، ص 268.

(3) هناك تواطؤ أيضًا من قبل التجار في هذا الفساد «يوسف كانو، ويوسف فخرو كانا يدفعان ضرائب الجمارك مرة في السنة حيث كان مدير الجمارك يأتي شخصياً من كراتشي لهذا الغرض. ولم توضع مدفوعاتهم في دفاتر الجمارك بل كانت توضع في ملفات مدير الجمارك الخاصة (جانجرام تيكامداسا) وبهذا أمكن اختلاس مبالغ طائلة من مدخولات الجمارك». سعيد الشهابي، قراءة في الوثائق البريطانية، ص 82.

البريطانيين، حين جدّد العقد للشركة الهندية لمدة سنتين إضافيتين مقابل زيادة في المدفوعات، لقد استأؤوا كثيرًا، خصوصًا أنه قد وعدهم بأن العقد لن يجدّد⁽¹⁾.

يُرجع المعتمد نكث الحاكم لوعده إلى تراكم ديونه بسبب السلف التي يتسلمها مقدمًا: «ولا شك في أن تصرف الشيخ في ما يتعلق بالجمارك يعود إلى الصعوبة التي يعانها في الحصول على مبالغ كافية من الأموال في الأوقات كلها لتلبية مطالبه كافةً، وأعتقد أن (البانان) أجبروه، إلى حدٍّ ما، على القيام بهذا الترتيب، فهو مدين لهم دائمًا»⁽²⁾.

علاوة على ما يتسلمه من أرباح وعوائد، يستلف الحاكم من هذه الشركة الهندية أيضًا، وعليه فإن هذه الديون تحاصره، وتفرض عليه تجديد عقد تأجير الميناء. لذا اقترح المقيم إعطاءه قرضًا من أجل تسديد ديونه، ضمن جملة إجراءاته لإدارة الميناء.

تعني السيطرة على الميناء الإثبات العملي بأن البحرين تحت الحماية البريطانية ورد أي مطالب بتبعيةها للفرس أو الأتراك، لكن من جهة أخرى تضمن السيطرة البريطانية على الميناء أيضًا، التحكم بتجارة السلاح، التي كانت رائجة في ذلك الوقت، إذ إن الموانئ هي إحدى نقاط عبور الأسلحة، ولكي يتحكموا بأمن الخليج، كان البريطانيون قد حظروا بيع الأسلحة، وهو ما كان قد اعترض عليه

(1) رسالة رقم 27، 12 مارس 1899م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوام، مج 3 ص 260.

(2) المصدر نفسه.

حاكم البحرين، كون جزء من الأرباح التي يحققها الميناء تعود إلى تجارة الأسلحة.

سيؤمن إمساك البريطانيون للميناء بيئة أفضل للتجارة، وسيمكّنهم من الإشراف العملي المباشر على تحقيق معادلة «تجارتنا وسلامتكم» التي وضعها نائب الحاكم في الهند (كرزون). كما سيضمن ذلك استثماراً أفضل للميناء، وترشيحاً لإدارة الحكم، كون الميناء واجهة البلد، وسياسته الاقتصادية، وبالتالي فإنه جزء من نظام الحكم، الذي يمكن أن يتحسن أكثر إذا أمكن تحسين عمل الميناء.

أهمّية السيطرة على الميناء بالنسبة للبريطانيين إذًا، ليست لأبعاد اقتصادية فقط، بل لأبعاد سياسية وإدارية أيضًا.

وكيل سياسي بريطاني

يأتي مطلب تعيين الوكيل السياسي في سياق توسيع صلاحيات ممثلهم في البلاد، لتشمل هذه الصلاحيات السلطة القضائية، أي إنهم كانوا يريدون موظفًا سياسيًا وليس قنصلًا، بحيث يكون قادرًا على حل الخلافات الإدارية، والفصل في النزاعات القضائية.

وبالإضافة إلى إيقاف الفساد وتضارب المصالح في عهد الوكيل المحلي، أراد البريطانيون عبر إصلاح نظام الوكالة أن تعيّن شخصية قوية قادرة على أن تفرض حضوراً أكبر لبريطانيا في البحرين، بما فيها إدارة الحكم، خصوصاً مع تحول البلاد إلى مركز سياسي وتجاري. وكذلك أرادوا عبر تعيين وكيل بريطاني تشجيع الشركات الأجنبية على المجيء إلى البحرين، وبالتالي رفع مدخول الميناء، وتنشيط التجارة، وهذا يعني أن إصلاح الميناء وتعيين وكيل بريطاني وجهان

لعملة واحدة، هي عملة المصالح التجارية. يقول المقيم السياسي المقدم (أم. جيه. ميد)، في رسالة إلى وزير حكومة الهند: «أصبحت مصالحنا في البحرين مهمة أكثر مما كانت عليه بكثير، وحكومة الهند تدرك أن دولاً أخرى تتنبه تدريجياً لأهمية المكان»⁽¹⁾.

سيدعم المقيم السياسي اقتراحه الخاص بتعيين وكيل سياسي بريطاني، ببيان ما يتوقّع أن ينجزه «سيجذب المزيد من الشركات البريطانية إلى البحرين... وسيقلّ التدخل في حقوق تجّارنا، وحينئذٍ سيعلمون بأنفسهم من أين يطلبون المساعدة والتعويض. وستنخفض نسبة المعاملات الاحتياالية المرتبطة بالرعايا البريطانيين. أمّا الدعاوى، سواءً أكانت نتيجة معاملات تجارية، أو سرقات وعمليات سطو، ستتمّ معالجتها فوراً، وسينتهي الضغط الذي يمارسه الشيخ وضباطه على الرعايا البريطانيين، وكذلك ستنتهي المؤامرات القائمة اليوم بين (البانان) والشيخ سواءً أكانت حول عقود الجمارك أو المسائل التجارية في ما بينهم»⁽²⁾.

هكذا تعمل موضوعات التجارة، والجمارك، والرعايا، والوكيل السياسي كمنظومة مترابطة «تجارتنا وسلامتكم» توجه السياسة البريطانية في البحرين، وتحدد إجراءاتها العملية المباشرة، هكذا تفسر لنا المراسلات السابقة السبب الذي جعل البريطانيين يتعاملون مع حوادث 1904م بتلك الجدية الصارمة، إنها الممارسات المعيقة لأهداف السياسة البريطانية ومصالحها التجارية، وهذه الممارسات

(1) رسالة رقم 128، 24 سبتمبر 1899م (IOR: P/5948). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 3، ص 208.

(2) المصدر نفسه.

تكاد تكون ممنهجة ومنتظمة من العائلة الحاكمة وأجهزتها: سرقات، تدخلات، احتيالات، تأمرات، فساد، فوضى أمنية.

كانت الرؤية واضحة عند المقيم السياسي، لذلك رسم مبكراً ما يريده من تعيين ضابط بريطاني في البحرين، إنها السلطة القضائية وما يتأسس عليها: «لطالما كانت البحرين والمناطق المحاذية لساحل العرب، بحاجة، منذ زمن طويل، لمحاكم منتظمة، وأقترح أن يُمنح الضابط السياسي [المعتمد السياسي] بعض الصلاحيات القضائية، المدنية والجزائية، مع بعض الامتيازات، التي تكون خاضعة لصلاحيات المقيم في الخليج الفارسي»⁽¹⁾.

كانت هذه هي الصورة المبدئية لدور منصب الوكيل السياسي البريطاني، بحسب النقاشات الأولى، التي بدأت حتى قبل حادثة الوكالة الألمانية، وحادثة الاعتداء على الفرس في السوق، التي جاءت لتؤكد أكثر على أهمية توسيع صلاحيات الوكيل وتفويضه رسمياً بسلطات سياسية وقضائية.

الاعتراف بولاية العهد

طالب حاكم البحرين الاعتراف بولاية عهد ابنه حمد، لقد نال هذا المطلب اهتمام الإدارة البريطانية، لكن تمّ طبخه على نار هادئة، وتمّ اللعب به كورقة رابحة، لقد استنفدوا كل استثمار سياسي ممكن لإعلان الموافقة على هذا الطلب، مع أنهم كانوا يدركون فائدة إقرار ولاية العهد، فتعيين ولي للعهد يمثل بالنسبة لهم استقراراً لنظام

(1) رسالة رقم 128، 24 سبتمبر 1899م (IOR: P/5948). أرشيف البحرين، أوال، مج 3، ص 208.

الحكم، لكنهم أرادوا استثمار الاعتراف به، لتمرير الإصلاحات عبر الحاكم.

لقد استخدموا ولاية العهد كورقة ضغط في أي خلاف مع عيسى ابن علي ولوَّحوا بسحبها متى لم يوافق على طلب ما، واستخدموا هذه الورقة لمساومة المتنافسين على الحكم، مع علي بن أحمد مرة، ومع عبد الله بن عيسى مرة أخرى.

وحتى حين جاءت الموافقة من الهند، أحرَّ المقيم السياسي تبليغ الحاكم بها، لكي يضمن تحقيق الإصلاحات الإدارية التي كان يطالب بها أولاً.

قرنت الرسالة السرية التي جاءت من الحكومة البريطانية في الهند، الموافقة على الاعتراف بحمد بن عيسى ولياً للعهد، بمشروع إصلاح إدارة الجمارك، وهو ما يعني أن هذه المطالب كانت تمثل فعلاً سلّة واحدة: «يمكنكم أن تبلغوا الشيخ أن حكومة الهند يسرها الموافقة على طلبه بالاعتراف بابنه الأكبر، الشيخ حمد، الوريث الوكيل للمشيخة. يجب عليكم أن تسعوا، بالتزامن مع ذلك، على حثّ الشيخ على إصلاح إدارة الجمارك لديه، ومن المفضل أن يتم ذلك عن طريق إقناعه بتقديم طلب إلى حكومة الهند للحصول على قرض لتعيين موظف مؤهل لإدارة القسم»⁽¹⁾.

لقد جاء هذا الاعتراف بعد سلسلة مراسلات طويلة، بدا فيها

(1) رسالة سرية رقم 205-A.E، 7 فبراير 1899 م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوّال، مج 3 ص 259.

عيسى بن علي مستجدياً بذلّ لا طالباً بكرامة «اعترفنا بابنه حمد وريثاً له بعد استجدائه»⁽¹⁾.

ما بعد ولاية العهد

في شباط/ فبراير 1900م، أي بعد عام من الاعتراف بولاية العهد، بدأت الخطوات العملية بخصوص تعيين ضابط بريطاني بدرجة وكيل سياسي مساعد، فتمّ اختيار جاسكن لهذا المنصب، بعد وفاة الوكيل المحلي الأخير آغا محمد رحيم الذي كان مقررّاً عزله أصلاً.

بعد أربع سنوات، سيضع قسم الخارجية في حكومة الهند التمثيل البريطاني في المنامة قيد التقييم والمراجعة.

يشير تقرير التقييم والمراجعة إلى أن الحماية البريطانية نقلت الجزيرة من كونها ساحة للاضطهاد الخارجي المستمر والنزاع الداخلي، إلى مركز سلمي مزدهر للصناعة والتجارة. وأنها ضمنت استقرار حكم عيسى بن علي واعترفت بابنه حمد وريثاً له، وأنها حافظت على استقلال نسبي بعدم التدخل في الشأن الداخلي، في مقابل ذلك، يجد تقييم الخارجية أن الشيخ نسي فضل بريطانيا في الحفاظ على استقرار حكم آل خليفة، ويذكر أن اضطرابات الحكم تسببت في الماضي بخسارة الاستقلال ووقوع البلاد بين أيدي الوهابيين وإمام مسقط خلال الفترة التي سبقت تدخل بريطانيا، وهذا النسيان والاعتدال في المعاملة دفع الشيخ ليعتقد أن علاقاته مع الحكومة البريطانية، هي علاقة لا تتطلب منه أي التزامات⁽²⁾.

(1) رسالة رقم 85، 21 أبريل 1904م (IOR: L/P&S/7/138). أرشيف البحرين، أوال، مج 3 ص 282.

(2) المصدر نفسه.

تقرير الخارجية البريطانية في الهند بمثابة خطاب مئة على عيسى بن علي، وبيان فضل وإقرار أمر، في ضوء هذا التقييم، ستبدأ نبرة الخطاب ترتفع بصراحة أكثر في وجهه: إنك يا عيسى بن علي لست جديراً أساساً بالحكم، وإنك لولانا لا تستطيع أن تمسك بالحكم وتحافظ على هذه الجزيرة.

سيبدأ البريطانيون بتسليط الضوء بشدة على الإدارة السيئة للميناء، وتثبيت ذلك بالأرقام: «يبلغ الدخل الحالي للزعيم من الجمارك 1,16,200 روبية، بينما تبلغ العائدات المتوقعة في ظل نظام فاعل نحو 3,50,000 روبية»⁽¹⁾.

كانت رغبة البريطانيين في السيطرة على الميناء، مبنية على حسابات دقيقة لحجم العائدات الحالية، وتلك المتوقعة بعد الإصلاحات. إن ما يعيق إصلاحاتهم يتمثل في سياسة الاقتراض والسلف التي يتبعها الحاكم، وهذه يجب أن تتوقف، وبحساب الأرقام أفاد الوكيل السياسي المساعد أن الشيخ تلقى سلفاً من السيد (جنجرام تيكامداس) الذي يملك في عقد الإيجار أربعة أخماس الجمارك 140,000 روبية كحساب مقدّم للسنوات الأربع 1904 - 1908م⁽²⁾.

كانت هذه السلف تُصرف على كماليات العائلة وبذخها، وعلى ما يوزعه الحاكم من شهرات، ويقيمه من عزومات. رأى البريطانيون أن عيسى بن علي لا يحسن التصرف في إدارة الأموال، ويتسبب

(1) رسالة رقم 85، 21 أبريل 1904م (IOR: L/P&S/7/133). أرشيف البحرين، أوام، مج 3 ص 282.
(2) رسالة سرية رقم 38، 18 فبراير 1904م (IOR: L/P&S/7/138 & 164). أرشيف البحرين، أوام، مج 3، ص 285.

بمشاكل وخسائر لاقتصاد البلد، وعليه قرّروا التدخّل أكثر في إدارة الشأن الداخلي.

الموازنة وترشيده الإنفاق

كيف كان الحاكم ينفق الأموال العامة؟ كيف تمّ إصلاح موازنة الدولة العامة؟ لماذا احتاج الحاكم إلى مستشار مالي؟ كيف تمّ الفصل بين جيب الحاكم وجيب الدولة؟ لماذا كانت موازنة العائلة الحاكمة تستهلك نصف عائدات الدولة؟ كيف تمّ إقرار موازنة سنوية مالية للدولة؟

ارتبط تاريخ الإصلاح المالي في البحرين، بتعيين أول مستشار مالي (British adviser) للحاكم الجديد الشيخ حمد، وهو تشارلز بلجريف (Charles Belgrave). نعثر على أول ظهور للحاجة إلى وظيفة مستشار مالي، في رسالة من المقيم السياسي (بريدوكس) في بوشهر، الى وزير الخارجية في حكومة الهند.

«ظهرت الحاجة في مسقط لتعيين مدير بريطانيّ تابع للحاكم من أجل إنقاذ السلطنة من خطر الإفلاس، أمّا في البحرين، فالحاجة لذلك تتبع من سببٍ آخر تمامًا. تفوق عائدات الحكومة قدرة الحاكم ومستشاريه العرب على إنفاقها في محلّها»⁽¹⁾.

يقود خطر الإفلاس المالي في سلطنة عمان إلى تعيين مدير مالي قادر على إنقاذ الدولة، أمّا في البحرين فهناك جهل في إدارة الشأن

(1) رسالة سرّية، رقم S-378، 10 أكتوبر 1925م (IOR: R/15/2/128). أُرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 320.

المالي، فعلى الرغم من توافر العائدات لكن ليس هناك قدرة على إنفاقها في محلها، وهناك توقع حصول ازدهار مالي يدفع الأوروبيين والأمريكيين والمتعلمين والفرس والهنود، للعمل في البحرين، نتيجة تنافس الشركات في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط. توقع ظهور النفط يقود إلى الاستعداد، فالتدفق المالي الذي سيفتح على البحرين موردًا اقتصاديًا يحتاج إلى حكمة في التصرف، وطالما أن المستشارين الموجودين حاليًا في الحكومة لا يحسنون التصرف، فلا بد أن نستبق الحدث ونعيّن مستشارًا ماليًا، لكن ليس لكي ينقذ الدولة من الإفلاس، إنما لكي يُحسن وضع الدولة المالي، ولكي يعرف أن يدير ما سيتدفق على موازنة الدولة.

«ويُشاع أنّ الدخل سينمو على الأرجح، وأن الأعداد المتزايدة من الأوروبيين، والأمريكيين، والمثقفين من العرب، والفرس، والهنود، يتوقعون تحسّن أوضاعهم المعيشية. وإذا نتج أي شيء عن تنافس الشركات المختلفة للحصول على امتياز للنفط، فقد نشهد تدفق أوروبيين وأتباعهم في المستقبل القريب»⁽¹⁾.

هذه الإشارة المبكرة، ستؤدي إلى عصر (بلجريف) في البحرين ليكون مستشارًا ماليًا⁽²⁾، هذه إحدى نتائج الإصلاحات في البحرين، إنه الإصلاح الاقتصادي الذي سيقود إلى تغييرات كبرى، بل إننا

(1) رسالة سرية، رقم S-378، 10 أكتوبر 1925م (IOR: R/15/2/128). أرشيف البحرين، أول، مج 5، ص 320.

(2) «يبدو أن المستشار قد قلص من صلاحيات المعتمد، وخاصة بعد رحيل الميجر كلايف ديلي عام 1926م، إذ أصبحت مهام المعتمد منحصرة في توطيد علاقة الشيخ مع بريطانيا، وعدم خروجه عن بنود اتفاقيات الحماية، بينما تركزت مهام المستشار على الشؤون الداخلية ومساعدة الحاكم في إدارة البلاد». رملة حميد، العبور نحو الدولة الحديثة، ص 32 - 33.

نستطيع أن نفهم مشروع الإصلاح في البحرين، ونفهم المعارضات التي حدثت تجاهه من خلال ما حدث مع تغيير سياسة الإدارة الاقتصادية، لأنها ستكشف دوافع تتعلق بمصالح الجماعات المختلفة المتصارعة حول بقاء الإدارة الاقتصادية السيئة كما هي أو تغييرها. إن المضار والمنافع التي ستعود على هذه الجماعات من إصلاح هذه الإدارة الاقتصادية، ستكشف لنا أهمية ما حدث على مستوى تغيير السياسة المالية للدولة.

سيحتلّ موضوع مخصصات العائلة الحاكمة حيزاً كبيراً في ملف الإصلاح المالي، وسيكرر الحديث هنا عن موارد الميناء، فهو المورد الرئيس لموازنة البحرين، إذ إن النفط ما زال مشروعاً يُحضر له في العام 1925م وجزء من هذه التحضيرات تنظيم مالية الدولة ولأهمية هذين الموضوعين، فقد خُصص الفصل الثاني من المجلد الرابع للوثائق البريطانية لهما تحت عنوان «المخصصات الملكية، والعدالة، وعائدات الجمارك والأراضي».

على نفقة الدولة

بعد عزل عيسى بن علي وبدء الإصلاحات تقريباً بحدود سبعة أشهر، أرسل الحاكم الجديد حمد بن عيسى رسالة يطلب فيها زيادة المخصصات له وللعائلة الحاكمة، فردّ عليه المقيم السياسي (نوكس) بخطاب رفض وتأكيد وتوضيح «لقد سمعت من صديقنا الرائد (ديلي) أنك تجدّ المخصّصات التي تتلقّاها من أموال الدولة غير كافية لتلبية احتياجاتك. أنا متفاجئ يا صديقي من سماع هذا الخبر،

لأنني علمت أنّ الدولة قد سدّدت ديونك كلها قبل توليك مسؤولية الدولة، وأعطتك منزلاً على نفقة الدولة»⁽¹⁾.

لم تعد يد الحاكم بعد بدء الإصلاحات مطلقة، لا في المال ولا في العباد ولا في البلاد. بدأت مرحلة الدولة، لقد سدّدت الدولة ديون الحاكم وأعطته على نفقتها بيتاً⁽²⁾ من المال العام، يبدأ منطق الدولة يفرض حدود الصرف وسيبدأ العقل الرشيد للدولة يربي الحاكم الجديد ويوضح له سبب ازدياد مصروفاته: «ولكنني علمت سبب الصعوبة لديك في جمع كلا الأمرين معاً، إذ يُضاف إلى نفقاتك المشروعة، التي تُعتبر كبيرة بشكل مبالغ فيه، اعتيادك على إعطاء المال عند طلب أي فردٍ يقصدك من أسرة آل خليفة»⁽³⁾.

لم يعد الصرف المطلق اليد من المراقبة والمسؤولية والحسابات والإدارة المالية الدقيقة، يناسب مرحلة ما بعد الإصلاحات، سيستمر المقيم السياسي بتذكير الحاكم الجديد بضرورة الالتزام بأصول ما تمّ الاتفاق عليه: «لقد وافقت يا صديقي مسبقاً على عدم زيادة مخصّصات أي فرد من أسرة آل خليفة من دون استشارة المعتمد السياسي أولاً، وذلك نظراً

(1) رسالة من المقيم السياسي، ستيورات جي. نوّكس، 18 ديسمبر 1923م (IOR: R/15/1/331 & 336) - 106. ص 5، مج 5، آرشفيف البحرين، أوّال،

(2) يستخدم تعبير (على نفقة الدولة) في سياق التداول الشعبي البحريني اليوم، للسخرية من الطريقة التي تَمَنّ فيها العائلة الحاكمة على الناس حين يحصلون على ما يستحقونه من خدمات عامة تتعلق بالبعثات الدراسية أو بيوت الإسكان أو العلاج في الخارج. تعتبر العائلة أنّ هذه الخدمات مكرّمت وأعطيات من الحاكم تستوجب الشكر والولاء الشخصي له.

(3) رسالة من المقيم السياسي، ستيورات جي. نوّكس، 18 ديسمبر 1923م (IOR: R/15/1/331 -) - 106. ص 5، مج 5، آرشفيف البحرين، أوّال،

إلى واقع عدم ازدهار الموارد المالية للدولة، وإلى عدم معرفتنا الدقيقة بالحجم الذي ستكون عليه الإيرادات والنفقات»⁽¹⁾.

جيب الحاكم وجيب الدولة

إن الإصلاح المالي يتطلب أن تُفصل موازنة الدولة عن موازنة الحاكم، وجيب الدولة عن جيب الحاكم، ليس هناك باب مفتوح لآل خليفة من موازنة الدولة، فموازنة الدولة محكومة بأرقام ومخصصات محدّدة وعلى الحاكم قبل غيره أن يلتزم بحدود هذه المخصصات، وهذه هي النقطة المركزية في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في المشروع كله: «إنَّ إعطاءك المال لأقاربك متى يطلبونه لسدّ النقص في مخصّصاتهم، لا بدّ أن يكون من مالك الخاص. فإذا أردت تحمّل هذه التكاليف بإرادتك، من المؤكّد أنّ الأمر لا يعني أحدًا سواك»⁽²⁾.

في التنظيم الجديد للموازنة، لا مجال حتى للتحايل في الأعطيات، فما يعطيه الحاكم من جيبه لا يمكن أن يمرر من خلاله أكثر مما هو مقرر له: «ولكن يا صديقي، إن قمت بزيادة مخصّصاتهم من مالك الخاص، وطلبت بعدئذٍ زيادة حصّتك من أموال دولة البحرين، فكأنك تطلب من الدولة زيادة مخصّصات أفراد أسرة آل خليفة بشكلٍ غير مباشر، وهو أمر الدولة غير قادرة على القيام به مباشرة، وأنا على ثقة أنك توافقني الرأي حول أنّ هذا الأمر مستحيل»⁽³⁾.

(1) رسالة من المقيم السياسي، ستوربات جي. نوكس، 18 ديسمبر 1923 م (IOR: 15/1/331/R - 336 -

338 - 15/2/127/R - 28 - 10/1039/S&P/L). أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 106.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

إنها رسالة أشبه بعهد حكم رشيد، في الحفاظ على الأموال العامة، وحسن التصرف فيها وكف أيدي الحاكم وعائلته عن اللعب بها، إنها نصيحة محبوبة بحزم عادل، وقطع لا مجاملة فيه: «أنصحك يا صديقي أن تبذل ما في وسعك للإنفاق ضمن الحدود، ومن مخصّصاتك»⁽¹⁾.

لا مجال للتلاعب بموازنة الدولة، فقد تمّت موافقة الحكومة البريطانية في الهند على مشروع الإصلاحات بشرط أن لا تكلف الحكومة البريطانية ماليًا، يعني لا بدّ لهذه الإصلاحات أن تُموّل نفسها بنفسها، من هنا جاء هذا القرار الحاسم من قبل المقيم السياسي ومن قبل المعتمد السياسي، أن تكون هناك موازنة محددة الأرقام، وأن تحدد فيها مخصصات آل خليفة تحديداً حاسماً، وأن يفصل في هذه الموازنة جيب الحاكم عن جيب الدولة، فللحاكم مخصص مالي يتصرف به كما يريد، أما موازنة الدولة فخارج ما يريد الحاكم، فالدولة تريد والحاكم يريد، والأمر إلى ما تريده الدولة، كما قرأنا في رسالة (نوكس) للحاكم.

مخصصات العائلة الحاكمة

لقد واجه المعتمد والمقيم السياسيان صعوبات كبيرة في ضبط موازنة العائلة الحاكمة، للحدّ من حالة الفوضى التي تعمّ موازنة الدولة المالية. لا يمكن أن تبدأ عملية ضبط موازنة الدولة بدون ضبط موازنة العائلة الحاكمة، وجد الرجلان أنه من الضروري تحديد المخصصات المدفوعة إلى مختلف أفراد أسرة آل خليفة في أقرب

(1) رسالة من المقيم السياسي، ستيورات جي. نوكس، 18 ديسمبر 1923م (IOR: R/15/1/331 -) - 338 - R/15/2/127 - 28 - L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 106.

وقتٍ ممكن، وإلغاء ما اعتادوا عليه من سحب إمدادات عينية من دون أي حدود، تاركين الحاكم السابق الشيخ عيسى يسدّد الفاتورة. لقد تمّ تحديد مخصّصات أسرة آل خليفة. «35 ألف روبية شهرياً، ولا يشمل هذا المبلغ لائحة الرواتب التقاعدية الكبيرة، والأجور الشهرية للموظّفين من الفئات كافة»⁽¹⁾.

إنها حالة جديدة، لم تعد عليها العائلة الحاكمة، فقد جرت العادة أن يعتبروا أنفسهم هم الدولة، ولا فرق بين جيبيهم وصندوق الدولة، فإذا بهم يواجهون وضعاً جديداً، لا يحق فيه لأي فرد من آل خليفة أن يشتري حاجاته على نفقة الدولة، وعلى كل شخص أن يتكيف مع مخصصاته الشهرية وأن يجعلها تكفيه حتى نهاية الشهر، فلا يمكن زيادة أي مصروفات.

تستهدف التدابير التي بُدئ تطبيقها وضع حدّ، بشكل فاعل، للهدر غير المعقول للمال العام، الذي كان مسموحاً به في السابق، من غير تدقيق ولا ترشيد وهذا الأمر أدى إلى اختلاس المال العام من قبل الأشخاص المحيطين بالحاكم وعائلته.

بعد مداوات تقرّر «منح الشيخ عيسى [الحاكم السابق] مخصصات شهرية بقيمة 4,000 روبية. وبالإضافة إلى ذلك، سيحصل سنوياً على مخصّص بقيمة 2,000 روبية، كمبلغ إجمالي ليلبي نفقاته الإضافية نظراً لانتقاله السنوي في أشهر الصيف إلى المنامة. كما أنه يمتلك دخلاً لا يقلّ عن 2,500 روبية شهرياً من البساتين وغيرها،

(1) رسالة سرّية من الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي، 10 يونيو 1923م (R/15/2/127 & L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 70.

وزوجته جمعت ثروة هائلة، وتمتلك دخلًا من الممتلكات التي منحها إياها الشيخ عيسى»⁽¹⁾.

ما كان عيسى بن علي راضيًا عن أي مسار إصلاحى منذ بداية القرن العشرين، وظل على هذا العناد حتى عزله، ومن المتوقع أنه - وبتحريض من زوجته - ما كان ليرضى عن هذه المخصصات، واعتبرها غير كافية، مع أن مقتضيات الضيافة تحوّلت بالكامل نحو الحاكم الجديد، فقد اعتاد أن ينفق إنفاقًا مسرفًا على الهدايا النقدية⁽²⁾ التي «يتمّ تقديمها إلى أي بدوي يأتي متسولاً»⁽³⁾.

توسيط ابن سعود

لقد ترك الشيخ عيسى بن علي تركة ثقيلة على مالية الدولة، لقد بلغ الأمر أنه كتب إلى عبد العزيز بن سعود - بتحريض من زوجته -⁽⁴⁾، شارحًا له وضعه المالي، بغية التوسط له لدى الحكومة البريطانية. إن إيراداته من أملاكه الخاصة المسجلة بالتفصيل الدقيق في الوثائق كافية بدون شك، ليعيش منها، لكن «طباعه الحادة [أو

(1) رسالة سرية من الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي، 10 يونيو 1923م (R/15/2/127 & L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 70.

(2) يصف النبهاني عطايا عيسى بن علي وصفًا خرافيًا مسجوعًا: «جوّده تناقله الركبان ورايات عدله وحلمه منشورة بين القاصي والداني وناهيك أنه لما تولى أريكة الحكم أنعم على القبائل التي كانت معه في قطر ببذل العاديات الأضائل حتى بلغ إعطاؤه في جلسة واحدة أربعين قارحًا من جباد الخيل ومبلغًا جسيمًا من الأموال والسلاح والحلل ووصل بني عمه بالبساتين الزواهر والطرف النفيسة من الأسلحة والجواهر». محمد النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ص 201.

(3) رسالة سرية من الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي، 10 يونيو 1923م (R/15/2/127 & L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 70.

(4) مذكرة سرية من ديلي، 22 أغسطس 1923م (R/15/2/127 & L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 97.

بخله] بفعل شيخوخته تمنعه من الاستفادة من مخصّصاته»⁽¹⁾ وزوجته المتسلطة، دفعته للاعتقاد أنّه ينبغي أن يحصل على 30,000 روبية شهرياً، أسوة بسُلطان مسقط كما أخبرها أحد أفراد حاشية الشيخ.

وجزاء من التركة الثقيلة التي تركها عيسى بن علي تتمثل في أنّ العدد الكبير من أفراد عائلة الشيخ باتوا معتادين على التبذير في السنوات الماضية، حتى أصبحوا يمتلكون أفكاراً خاطئة عن حقهم بإنفاق المال العام. وفوق ذلك، لقد خلق الشيخ عيسى سابقةً في الأمور المالية في البحرين، إذ يأتي عدد من الأشخاص من بدو شبه الجزيرة العربية، بل من كل أرجاء الخليج باستمرار استجداءً للمال، فيرسلهم الشيخ عيسى إلى الشيخ حمد الذي يجد صعوبة في التخلص منهم⁽²⁾.

إن كل ذلك، يكشف حجم الصعوبة التي واجهتها عملية إصلاح مالية الدولة، وأن الإصلاح ما كان مشروعاً نابغاً من الحكم، بل مفروضاً عليه، والمفروض لا ينتج إصلاحاً حقيقياً، يبقى النظام القديم يعمل في الظل ويتحين الفرصة، ليعود بأعرافه ومصالحه، وهذا ما يجعل تجربة الدولة في البحرين، تعاني من النكوص الدائم.

البنك الشرقي

ضمن الترتيبات المالية، أصبح للدولة حساب في (البنك الشرقي المحدود) ليكون مصرف الدولة، كما تمّ إيداع موازنة الجمارك،

(1) مذكرة سرية من دبلي، 22 أغسطس 1923م (R/15/2/127 & 28 - L/P&S/10/1039).
أرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 97.

(2) المصدر نفسه.

والإيصالات اليومية في المصرف. سيحتفظ البنك بحسابات مفصلة، وبدفاتر التوفير باللغة العربية، ويسدد مدفوعات عائلة آل خليفة الشهرية طبقاً للمخصصات المحددة، ويدفع للمسؤولين الحكوميين جميعهم .

لقد أصبح للدولة لأول مرة في تاريخها صندوق عام منفصل عن صندوق الحاكم، ليس هذا وحسب، بل تمّ إنشاء صناديق متعددة لتنظيم المصروفات تنظيمًا يضمن عدم سحب المال فجأة من الصناديق العامة المخصصة لتغطية الإنفاق على الإصلاحات في الإدارة، والأشغال العامة. ومن الأمثلة عن الصناديق المنفصلة المشار إليها أعلاه⁽¹⁾:

1. صندوق الاحتفالات الدينية: سيتمّ تحويل مبلغ بسيط إلى هذا الصندوق شهرياً، فيتراكم فيه ليتّم إنفاقه مرتين سنوياً على الهدايا المعتاد تقديمها في الأعياد، التي لا يمكن للحاكم أن يتهرب منها.
2. صندوق الانتقال خلال فصل الصيف: الغرض من هذا الصندوق تغطية الإنفاق الإضافي المترتب على الانتقال السنوي خلال فصل الصيف. وتعتبر نفقات هذا الانتقال كبيرة لأسباب مختلفة، وسيتمّ تلبيتها بصعوبة كبيرة من مخصّصات آل خليفة الحالية.
3. صندوق الإطلاق: الهدف من هذا الصندوق توفير مبلغ كافٍ من

(1) رسالة سرّية من الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي، 10 يونيو 1923م (& R/15/2/127) (L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 70.

المال في متناول اليد لتغطية الإنفاق على الفحم والمخازن، من دون أن يتم سحب المال من الصندوق العام وغيره.

4. صندوق الاحتياطي: يتم تحويل مبلغ بسيط إلى هذا الصندوق شهرياً، بهدف تشكيل احتياطي يغطي أي إنفاق إضافي غير متوقع من قبل الحاكم، كإجراء زيارة رسمية إلى الهند، أو استقبال حاكم آخر، وغيرها من الأمور.

موازنة الدولة

بعد وضع ديلي أول موازنة للدولة في عام 1343هـ/ 1924 - 1925م، سيجعل مستشار الحكومة المالي بلجريف الموازنة تقليدًا سنويًا، يتم وضعه وفق التقويم الهجري في أول محرم من كل عام. في شهر ذو القعدة من عام 1346هـ/ أيار/مايو 1928م، يُعد مكتب مستشار الحكومة، الموازنة الثالثة للعام 1347هـ/ 1928 - 1929م، ويرسلها إلى المعتمد السياسي.

نعثر في تقرير هذه الموازنة على أرقام تقديرية للعائدات وما تمّ تحصيله فعليًا خلال السنوات الثلاث الأولى لوضع الموازنة⁽¹⁾:

• في العام 1345هـ، قُدّر مبلغ العائدات بـ 750,000

(1) رسالة رقم 32/124، مايو 1928م (R/15/1/350 - R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044).
أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 459.

- روبية من إيرادات الجمارك في الموازنة. في حين وصل إجمالي مبلغ التحصيلات إلى 962,000 روبية.
- في العام 1346هـ، قُدّرت العائدات بـ 850,000 روبية، في حين أنّ التحصيلات الفعلية وصلت إلى 1,059,000 روبية.
- في العام 1347هـ، قُدّرت عائدات الجمارك بـ 900,000 روبية.

تُقدر العائدات وفق ما يُتوقع من موسم اللؤلؤ، وما يمكن أن يأتي من إيرادات الجمارك، فالبترول لم يحن بعد اكتشافه، يُطمئن بلجريف إلى أنّ الهامش بين العائدات السنوية للدولة والنفقات المتكررة السنوية للحكومة هو هامش صغير جدًّا يبلغ نحو 75,000 روبية، وأن الموقع المالي للحكومة سليم، لكنه سيظل يشتهي باستمرار من أن الحكومة تنفق في الوقت الحالي عائداتها السنوية كلها تقريبًا على النفقات الشهرية الدورية كمخصصات العائلة الحاكمة التي تستهلك وحدها أكثر من نصف العائدات.

العائلة المالكة والعائلة الملكية

لسنا معنيين بالتفاصيل التقنية للموازنة، بقدر ما تهمننا المدلولات السياسية التي تعكسها إصلاحات مالية الدولة، فوضع الموازنة وبناء خطة الدولة لعام كامل وفقها، تعتبر ممارسة إدارية وسياسية جديدة، ولها تأثيرها في صراع القوى والجماعات في الدولة. فوضع موازنة يعني أنك تضع موارد الدولة كلها تحت النظر، لا شيء لا يمكن مراقبته ومعرفته، ويعني أنك تحدد من له الحق في هذه الموارد ومقدار ما يحق لكل طرف أن يأخذ منها، ويعني أنك تُجرّد

الدولة من ملكية الأشخاص، وتخلق لها ملكية اعتبارية مجردة، وهذا هو معنى فصل جيب الحاكم عن جيب الدولة.

هناك ملحوظات كتبها بلجريف حول النفقات في موازنة العام 1346هـ/1927م، تكشف هذه الملحوظات الصراع السياسي الذي نشأ بسبب بدء إصلاح موازنة الدولة، وقد مثلت العائلة الحاكمة طرفه الأول، وطرفه الثاني مثله مشروع الإصلاح نفسه. أي إن مشروع إصلاح موازنة الدولة، هو صراع مع العائلة المالكة للدولة، أو هو صراع لتحويل العائلة المالكة إلى عائلة ملكية، وقد انتصر في هذا الصراع مشروع العائلة المالكة التي تملك كل شيء بما فيها الشخصية الاعتبارية للدولة، على العائلة الملكية، التي تخضع لضوابط الشخصية الاعتبارية للدولة. العائلة المالكة تقول أنا الدولة، والعائلة الملكية تقول نحن جهاز في الدولة.

أولى الملحوظات التي أبدتها بلجريف حول الموازنة، هي أن نصف عائدات الدولة تذهب كمخصصات للعائلة الحاكمة. ولا يشمل هذا النصف الرواتب التي تدفع إلى بعض الشيوخ الذين يشغلون مناصب في الدولة كقضاة، ورؤساء محاكم، وأمراء، وغيرهم، إضافةً إلى مخصصاتهم، هم يتقاضون مرتبات عن مناصبهم، وهناك عناوين أخرى تذهب أيضاً من خلالها أموال الدولة إلى العائلة كالحماية الأمنية، والاحتفالات الدينية التي تُقام تحت رعايتهم.

بلجريف محرراً

ويُلفت بلجريف إلى أن الشيخ حمد حين يسند أي منصب لأي فرد من العائلة الحاكمة، فإنه يقدم لهم رواتب إضافية سخية،

وهم يتوقعون الاحتفاظ بهذه الرواتب بعد تقاعدهم من الوظائف الرسمية، بالإضافة إلى مخصصات العائلة الحاكمة الخاصة بهم.

ومن العناوين الأخرى التي تصرف من خلالها أموال الدولة على العائلة الحاكمة، الأشغال العامة، فقد تمّ دفع مبلغ 12,000 روبية لتوسعة منزل الشيخ حمد في منطقة الصخير، ووضع تحت عنوان الأشغال العامة.

المبلغ الكلي الذي دُفع للعائلة الحاكمة من صناديق الحكومة في موازنة 1927م، مقداره 509,464 روبية. أمّا مبلغ عائدات الحكومة الإجمالي المقدر، فكان 990,000 روبية، والفعلي كان 1,740,055 روبية⁽¹⁾.

كان بلجريف محرّجًا، فهو لم يكن يملك سلطة شخصية، غير تقديم الاستشارة، لذلك كان يسأل بنبرة المُحرّج: «أود أن أسأل ما إذا كان مناسبًا إرسال رسالة حول النفقات المرتفعة تحت هذا العنوان، وذلك للمساعدة على منع ازديادها. وتصل يوميًا طلبات لرفع مبلغ المخصّصات أو لإضافة مخصصات جديدة، ومن الصعب منع صاحب السعادة، الشيخ حمد الموافقة عليها كلّها»⁽²⁾.

إن الوضع يزداد إحرّجًا بالنسبة للموازنة وبالنسبة لبلجريف، فأفراد عائلة آل خليفة في ازدياد سريع. والصغار في السن، لا يسعى أهاليهم إلى تعليمهم لاكتساب المال في المستقبل بأنفسهم «وكلمًا

(1) ملاحظات حول نفقات العام 1346هـ، ضمن رسالة رقم 32/124، مايو 1928م (IOR: L/P&S/10/1044 - R/15/2/129 - R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 476.

(2) المصدر نفسه.

تزوَّج أحد الشباب [شباب العائلة]، يتقدّم والده مباشرة بطلب لحجز مخصص له»⁽¹⁾.

من جانب آخر، يسجل بلجريف أن أفراد آل خليفة جميعهم تقريباً لديهم ممتلكات خاصّة بهم، إلا أنّهم يستنزفون صلاحيتها إلى آخرها بتأجيرها بشكل مستمر، ولا يدفعون أي مبلغ للعناية بساتينهم، ونتيجة لذلك تنخفض قيمة بساتينهم في السوق.

يُلفت بلجريف في تقريره⁽²⁾ عن مصروفات السنة المالية 1347هـ - 1928م وميزانيّة حكومة البحرين الرابعة للعام 1348هـ إلى ازدياد عائدات الجمارك، وهي المصدر الرئيس لثروة الحكومة، فقد كان هذا المبلغ يقدر بـ 900,000 روبية، في السنة الماضية، أما هذه السنة، فقد زاد إلى 960,000 روبية.

لكنه يحذر من خطورة تخصيص موازنة أكبر من ذلك، إذ يُعتقدُ عمومًا أن آفاق التجارة السنة القادمة ليست بالمستوى نفسه الذي ظهر في بداية السنة الماضية. ويعود هذا الأمر إلى الأوضاع المضطربة في شرق شبه الجزيرة العربية، وإقصاء الفرس من البحرين إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر شرعية، وجمود سوق اللؤلؤ في باريس، وتأثر موسم الغوص بشكل كبير نتيجة الطقس السيئ.

(1) ملاحظات حول نفقات العام 1346هـ، ضمن رسالة رقم 32/124، مايو 1928م (IOR: L/P&S/10/1044 - R/15/2/129 - R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 476.

(2) رسالة رقم 160، 6 يوليو 1929م (IOR: L/P&S/10/1044 - R/15/2/129 - R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 483.

بيع الأرض الواحدة لأكثر من شخص

يعاود بلجريف مرة أخرى طرح مشكلة مخصصات العائلة الحاكمة، فقد تحولت إلى مشكلة بنوية تُثقل كاهل الدولة، وسيضاف إليها مشكلة أخرى تتصل أيضًا بالعائلة الحاكمة وسلوكها الاستحواذي، وهي مشكلة الأراضي المصادرة من ملاكها الحقيقيين والأراضي التي تباع أكثر من مرة من قبل مالكيها نفسه لها من العائلة الحاكمة.

تشير أحد التقارير الموسعة⁽¹⁾ الذي أعدّه المقيم السياسي (سي. سي. جيه. باريت) عن الإصلاحات إلى أن البحرين تمتلك مساحات واسعة من الحدائق، بالإضافة إلى مواقع المدن، إلا أن الشيخ عيسى، الذي يعتبر نفسه مالك أرض البحرين بعد فتحها ويهبها لمن يشاء، يتبع أسلوب بيع الأرض نفسها لشخصين أو ثلاثة، أو يهبها لأكثر من شخص، فتكون النتيجة خلافات لا تعد ولا تُحصى، لذلك كان مشروع المسح الدقيق للمدن والقرى كلها ضروريًا.

شكلت إيجارات الأراضي الحكومية مصدرًا أساسًا للعائدات، إلا أنها لم تظهر في موازنة هذا العام، إذ إنّ الأملاك كلها أعيدت إلى الأشخاص الذين تمت مصادرتها منهم.

في موازنة العام التالي، وهي الموازنة الخامسة التي يعدها بلجريف، ستشكل إيجارات الأراضي الحكومية موردًا ماليًا 10,000 روبية. يتم دفعها من قبل النقابة الشرقية العامة مقابل إيجار على

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (-) R/15/2/129 - R/P&S/10/1044 IOR: R/15/1/350. أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

امتيازات نفطية. كما يتم دفع 120 جنيهاً استرلينياً سنوياً من إيجار المطار، وتأجير الأراضي الحكومية التي كانت سابقاً غالباً ما يتم إشغالها من قبل نزلاء [من دون أي دفع]. وهذا المصدر الأخير هو مصدر ثابت وفي ازدياد للعائدات، وقد بدأ هذه السنة فقط»⁽¹⁾.

هناك أيضاً ما يشكل ضغطاً على موازنة الدولة وهي التعويضات التي تقرّها المحكمة في حالات إهداء الشيخ عيسى لأراضٍ خارج القانون، وهي قضايا غالباً ما تظهر إلى العلن. بل بلغ الأمر أن الشيخ حمد «اقترح مؤخراً أن يتم تحويل أموال بيع أراضي الدولة كلها إلى حسابه الخاص لا إلى خزينة الدولة. وأعتقد شخصياً أن هذا الأمر غير حكيم، وسيشجّع على بيع الأراضي بأيّ ثمن»⁽²⁾.

ولتعويض بعض ما يواجهه الموازنة من ضغط، يقترح بلجريف استخدام الإيجارات العائدة لشيخ الخوالد الذين صادرت الحكومة ممتلكاتهم بسبب تورطهم في جرائم سترة.

تحذير من الإفلاس

إن تنظيم ملكية الأراضي وتسجيلها كان جزءاً رئيساً من مشروع الإصلاح، وهو بقدر ما يُسهم في حلّ ظلمات كثيرة ويحفظ للدولة أيضاً حقوقها في الملكية العامة من أراضيها المعرضة للنهب، فإنه أيضاً يُكلف الدولة جزءاً من موازنتها، ويشير بلجريف إلى انخفاض

(1) رسالة رقم 229، 16 يوليو 1930 م (R/15/1/350 - R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044).
أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 530.

(2) رسالة رقم 986، 27 شعبان 1347 هـ (R/15/1/350 - R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044).
أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 509.

في مخصّصات قسم الأراضي، ففي العام الماضي تمّ تغطية رواتب ثمانية مسّاحين، وهذا العام تمّ الاكتفاء بمسّاح واحد.

بالعودة إلى مشكلة الموازنة البنوية، يشير تقرير بلجريف إلى مخصّصات العائلة الحاكمة، ما زال هذا البند يستنفد نصف إجمالي الدخل السنوي، فالعائدات المقدّرة من المصادر كافئة 1,055,000 روبية⁽¹⁾، ومخصّصات العائلة الحاكمة كانت 5,15,000 روبية.

ويقول بلجريف بلغة تحذيرية: «إذا ما استمرت اللائحة المدنية [مخصّصات العائلة الحاكمة] بالارتفاع على النحو الذي كانت ترتفع فيه في السنوات الثلاث الأخيرة، فإنها ستستنفد موازنة الحكومة كاملةً في غضون عشر سنوات. وأقدّم لكم مقارنةً بين السنوات الأربع الأخيرة⁽²⁾:

عام 1344 هـ / 1925 - 1926 م	4,44,000
عام 1345 هـ / 1926 - 1927 م	4,34,000
عام 1346 هـ / 1927 - 1928 م	4,62,000
عام 1347 هـ / 1928 - 1929 م	5,15,000

إبان الأزمة المالية العالمية في العام 1929 م وما بعدها ستواجه موازنة البحرين وضعًا صعبًا، وسيدفع ذلك المقيم السياسي في الخليج (هيو فينسينت بيسكو) إلى كتابة⁽³⁾ رسالة إلى الشيخ حمد، وتسليمها عبر المعتمد السياسي (برايرور).

- (1) اعتمد مركز أوّال في ترجمته للوثائق البريطانية نظام الفواصل الهندي في كتابة الأرقام، وهو الشكل المعتمد في هذا الكتاب. فعلى سبيل المثال: خمسمئة ألف، تُوضع الفاصلة في النظام الهندي هكذا (5,00,000). أما في النظام الغربي، فتُوضع الفاصلة هكذا (500,000).
- (2) رسالة رقم 160، 6 يوليو 1929 م (R/15/1/350 - R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044).
أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 483.
- (3) رسالة رقم 46، 28 فبراير 1931 م (R/15/1/350 - R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044).
أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 566.

ينبّه المقيم السياسي الحاكم إلى ضرورة الاقتصاد التام، كما هو الحال في دول العالم كلها، وأن البحرين أيضاً تمر بأزمة اقتصادية، وأن نفقاتها قد تجاوزت دخلها، ويُلَفِّته إلى أن مخصصات العائلة الحاكمة يجب أن لا تتجاوز خمسة «لك» من «الروبيات» سنوياً، وهذا يتطلب أن تخفض بنسبة 10% وقد طلب منه بلغة مهذبة، إلغاء المخصصات التي تصرف لهم للأعياد، ولشراء التمر، ولتنقلاتهم الصيفية.

ستة مقابل مائة وثمانية

لقد بلغ الأمر حالة الخطر، وأخذت وتيرة التحذير ترتفع من قبل المستشار المالي والمعتمد السياسي والوكيل السياسي⁽¹⁾، وبدت لغة التقارير شديدة في تعبيراتها وحانقة في مشاعرها، وهي ترصد سلوك العائلة الحاكمة غير المسؤول.

ينبّه المعتمد السياسي إلى أنه «لا يمكن لنا أن نتغاضى عن مسؤوليتنا، ففي حال تُرك الأمر للشيخ حمد فإنه سيبتلع كامل عائدات الحكومة وسيضيّع جهد السنوات الست الماضية في لحظة»⁽²⁾.

وقد أخبر بلجريف الشيخ حمد أنّ عائداته من البحرين مساوية لعائدات نائب الملك في الهند، فرد عليه مباشرة أنّه لا بدّ من أنّ نائب الملك يمتلك أراضي في إنجلترا «وأنا أنقل إليكم هذا الاقتباس لأظهر

(1) انظر:

رسالة سرّية رقم C-93، 20 يوليو 1929م (- R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044 - R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 513.

رسالة سرّية رقم C-94، 28 يوليو 1929م (- R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044 - R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 516.

(2) المصدر نفسه.

لكم قلة درايته ومعرفته بحجم الاستنزاف الذي يشكله على خزينة الحكومة، وبضالة العمل الذي يقوم به مقابل ما يجنيه من الحكومة»⁽¹⁾.

ويقارن بلجريف بحنق بين وضع حكومة بريطانيا التي لا تدعم إلا ستة من أقرباء الملك (جورج) إضافة إلى أبنائه وبناته، وبين وضع حكومة البحرين التي تدفع مخصصات ملكية أصبحت تشمل مئة وثمانية أشخاص⁽²⁾، كثير منهم لا يسكنون في البحرين أيضًا، ولا يعرفهم شخصيًا، وهم بالكاد يأتون إلى البحرين لتسلم مخصصاتهم والتقاعد.

لقد بلغ الحنق به أن يصفهم بأنهم حشد من الأفواه الكسولة ويضيف: «إن آل خليفة يتكاثرون كالآرانب في هذه الأيام، وعلى الحكومة المسكينة أن تدعم التكاثر السريع لمجموعة من صغار الشيوخ الكسالى عديمي القيمة»⁽³⁾.

وفوق ذلك، ينبّه بلجريف إلى أن العائلة الحاكمة كبيرة وما زالت تكبر، وكلّما تزوّج أحد الشيوخ الشباب، يطلب مخصصًا من المخصصات الملكية. وعندما يموت أحد الشيوخ الكبار في السن، دائمًا ما يخصّص الشيخ حمد راتبه لورثته.

قائمة أسماء العائلة

وبلغة حانقة يسجل المعتمد السياسي برايور عبارة موجزة يقول فيها: «إنّ أفراد آل خليفة كلهم يعتبرون أنفسهم مستحقّين

(1) رسالة سرّية رقم C-94، 28 يوليو 1929م (- R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044

(R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 516.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

بفضل مولدهم في أسرة آل خليفة أن تكون لهم حصّة من نهب البحرين»⁽¹⁾. ويعقبها بتفصيل: «إنّهم يمتلكون بالفعل الأراضي الزراعيّة كلها في الجزر، وهي أراضٍ سلبوها من البحارنة ويستنفدون منها الأموال التي يمكن أن يحصلوها كلها، إضافة إلى امتلاكهم إقطاعات ذات قيمة في السوق، ولديهم أسواق. ووفقًا لهذا الأمر، إذا سمحنا لهم أن يستنزفوا 50% من إجمالي عائدات الحكومة إضافة إلى ذلك كلّه، فأعتقد أننا سنكون قد فشلنا في مهمّتنا»⁽²⁾.

المخصصات الملكية⁽³⁾

المبلغ بالروبية	الاسم
12,500	صاحب السعادة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
6,000	الشيخ عبد الله بن عيسى آل خليفة
3,500	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
1,400	الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
425	الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة
500	الشيخ خليفة بن أحمد
350	الشيخ علي بن حمد بن عيسى
350	الشيخ إبراهيم بن حمد بن عيسى
350	مبارك بن حمد بن عيسى
350	خليفة بن حمد بن عيسى

(1) رسالة سرّية رقم C-94، 28، يوليو 1929م (- R/15/2/129 - IOR: L/P&S/10/1044

(R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 516.

(2) المصدر نفسه.

(3) لائحة المخصصات الملكية، أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 524.

المبلغ بالروبية	الاسم
350	عبد الله بن حمد بن عيسى
350	الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى
350	الشيخ علي بن محمد بن عيسى
350	راشد ابن الشيخ محمد بن عيسى
350	راشد بن عبد الله بن عيسى
325	خليفة بن سلمان بن عيسى
325	إبراهيم بن محمد آل خليفة
325	الشيخ راشد بن محمد آل خليفة
300	أحمد بن أحمد
300	علي ابن الشيخ عبد الله بن عيسى
250	الشيخ حمود بن صباح بن حمد
200	الشيخ أحمد بن عبد الله آل خليفة
200	علي بن خليفة بن دعيج
200	محمد بن عبد الله بن عيسى
200	سلمان بن دعيج
200	محمد بن راشد بن عبد الرحمن
150	محمد بن عبد العزيز بن محمد
120	الشيخ محمد بن علي بن محمد
100	حسن بن علي بن محمد
100	محمد بن خليفة حمد
100	أحمد بن عبد الله بن محمد
100	فارس بن محمد
90	عبد الله بن إبراهيم بن محمد
90	ناصر بن إبراهيم بن محمد
90	سلمان بن إبراهيم بن محمد
90	محمد بن إبراهيم بن محمد
90	أحمد بن إبراهيم بن محمد

المبلغ بالروبية	الاسم
80	فهد بن راشد وشقيقه
80	الشيخ علي بن خالد
80	راشد وعبد الله ابنا ناصر بن جبر
80	ناصر بن جبر بن علي
75	خليفة بن أحمد الغتم
75	عبد الله بن أحمد الغتم
70	خالد بن محمد آل جبر
70	راشد بن محمد آل جبر
60	راشد بن سلمان بن حمود
60	خليفة بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب
60	ناصر بن خليل
60	صباح بن عبد الله بن سلمان
60	لطيفة بنت حمد بن محمد بن سليمان
60	أيتام أحمد بن حمد
60	الشيخة أم يوسف بن يوسف
60	عبد الله بن سلمان
60	نورة بنت محمد بن سلمان
60	الشيخة بنت سلمان الدعيج
60	حصة بنت خليفة آل عبد الله
60	أم محمد بن صباح
60	بنت منصور بن علي
60	سبيكة بنت محمد بن سلمان
50	منيرة بنت عبد الوهاب
50	حصة بنت حمود بن سلمان
50	أحمد بن عبد الله الغتم
50	حمد بن عبد الله الغتم
35	خليفة بن عبد الله الدغاث

المبلغ بالروبية	الاسم
35	فيصل بن جبر بن ناصر النعيمي
35	ناصر بن جبر بن ناصر النعيمي
35	راشد بن خليفة بن سلمان
30	ناصر بن عيسى بن الغتم
30	أحمد بن عيسى بن الغتم
30	عبد الله بن عيسى بن الغتم
30	يوسف بن عبد الله
30	علي بن أحمد بن الغتم
30	حسن بن عيسى بن الغتم
30	سلمان بن أحمد بن الغتم
30	ناصر وعبد الله ابنا إبراهيم آل خليفة
30	فاطمة بنت محمد بن سلمان
30	حصّة بنت محمد بن سلمان
30	فاطمة بنت خليفة
30	أحمد بن عبد العزيز
30	طيبة وإبراهيم بن خليفة
30	عصمة بنت إبراهيم بن خليفة
30	دولة بنت خليفة
30	نائلة بنت الشيخ حمد
30	نورة بنت الشيخ حمد
30	هيا بنت الشيخ حمد
30	لولوة بنت الشيخ جبر
20	غزالة بنت ناصر بن عيسى بن الغتم
10	عبد الله بن خليفة بن راشد
10	رقية بنت خليفة بن راشد
33,845 روية	المجموع

المبلغ بالروبية	الاسم
لائحة الرواتب التعاقدية	
150	عبدالرحمن بن عبد الوهاب
100	علي بن حسين القمري
50	حسن بن فلاح
50	سعود بن مسعد
50	حمد بن جبر
50	عائلة ألماس الحبشي
50	عائشة بنت عبد الله بن سلمان
15	عجلان بن بشر
15	رزة بنت محمد بن جفن
15	عائشة بنت حمد بن يعقوب
12	بخيت النوبي
10	حسن بن ماجد
10	غيث العماري
المجموع الكلي للقائمتين 34,422 روبية	
5,000	صاحب السعادة الشيخ السير عيسى بن علي { يدفع له نقدًا لا عبر البنك }
350	الشيخ إبراهيم بن خالد
300	الشيخ سلمان بن خالد
200	عبد الرزاق بن أحمد
200	أحمد بن عبد الله آل خليفة { أمير الرفاع }
100	راشد بن محمد بن عيسى آل خليفة
صافي النفقات الشهرية لكل القوائم 40,572 روبية	
صافي النفقات السنوية 486,864 روبية	
8,800	الشيخ حمد
1,000	الشيخ عيسى
3,600	الشيخ حمد
1,000	الشيخ عيسى
علاوات عيد رمضان (عيد الفطر)	
علاوات عيد الأضحى	

المبلغ بالروبية	الاسم
1,270	علاوات التمور السنوية
6,000	الشيخ حمد
2,000	الشيخ محمد
1,500	الشيخ عبد الله
9,500	المجموع
512,034 روبية	إجمالي النفقات السنوية
515,000 روبية	المبلغ الإجمالي المقدر لموازنة [آل خليفة] العام 1348

قائمة المقترضين

الأمر الآخر الذي طالب المقيم بإيقافه هي القروض التي تمنح بمبالغ طائلة للشخصيات المقربة من الحاكم من الوجهاء والتجار. لقد بلغت هذه القروض 33,969 روبية⁽¹⁾، وقد مُنحت بأمر من الشيخ حمد، ولم يتمّ فرض أي رسوم عليها ولا توجد أي ضمانات لاسترجاعها: «يتم إقراض المال من دون فوائد، وفي بعض الحالات بدون أي ضمانات سوى ضمانات شخصية من المُقترض»⁽²⁾.

المبلغ بالروبية	الاسم
400	محمد دويغر
31	صالح دوخي
1000	سيد أحمد علوي
300	سلمان بن جاسم
1800	عبد الله بن جبر
1000	عبد الرسول بن رجب

(1) ملاحظات حول الدخل الحكومي في العام 1348م، ضمن رسالة رقم 5، 105/3F، صفر 1349 هـ (IOR: R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 539.

(2) ملاحظات حول موازنة العام 1349 هـ/ 1930 - 1931 م (IOR: R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 534.

المبلغ بالروبية	الاسم
4000	صاحب السعادة الشيخ حمد
3000	الشيخ عبد الله بن عيسى
3000	الشيخ محمد بن عيسى
11000	الشيخ محمد بن صباح
5000	الشيخ ناصر بن إبراهيم
332	الشيخ علي بن خالد
3000	الشيخ خليفة الغتم
45	علي بن خميس

الفصل السابع

مشاريع الإصلاحات وتأسيس إدارات الدولة

كان لجميع القوى شبكات مصالح، لا تريد لها أن تتضرر أو أن تخسرها، فمن كانت مصالحه تتفق مع الإصلاحات سيدعمها، ومن كانت شبكات مصالحه مهددة بالإصلاحات سيقف ضدها.

بعيداً عن تحكم العناوين الكبرى، أو لنقل العناوين الأيديولوجية في تقييم الإصلاحات، يمكننا أن نقرب من مجالات الإصلاح مباشرة ونعاين موضوعاتها وأثرها في التغيير وبناء الدولة، يفضل أن تكون لدينا مؤشرات عملية مباشرة في تقييم هذه الإصلاحات، بدلاً من أن نتحكم فينا عناوين عامة كعنوان الاستعمار، الأجنبي، الوطني، السيادة، العروبة، الإرادة الوطنية للحاكم، القوى الوطنية. هذه عناوين فضفاضة وعامة، وهناك في ذلك الوقت وفي هذا الوقت من وقف ضد هذه الإصلاحات تحت عناوين دفاعاً عن العروبة، ودفاعاً عن إرادة الحاكم الوطني والاستقلالية ومحاربة الاستعمار، في الوقت الذي كان وما زال هو يدافع عن شيء آخر غير هذه العناوين.

حين نتأمل في العناوين الأكثر التصاقاً بحياة الناس، والأكثر تعبيراً عن العدالة ومؤشر الانتقال من الأسوأ إلى الأفضل، والممكن، والأكثر تأثيراً في بناء الدولة، نستطيع أن نقف على تقييم أكثر موضوعية لهذه الإصلاحات.

لقد ألغت الإصلاحات النظام الإقطاعي، وتحول نظام السلطة من

التنظيم القبلي إلى الحكم القبلي، بمعنى صارت القبيلة تحكم، لكن بنظام إداري حديث: «استمر آل خليفة يحكمون البحرين، هذه المرة من خلال تنظيمات بيروقراطية بدلاً من تنظيمات عشائرية، مما أدى في الحال إلى تقوية نفوذهم بدلاً من إضعافه»⁽¹⁾.

ليست قبيلة آل خليفة وحدها التي استفادت من الإصلاحات، بل حتى القبائل الموالية لها: «بالرغم من معارضة المجموعات القبلية للإصلاحات الإدارية في البدء، استطاعت هي عينها أن تسيطر على البيروقراطية ونظام الحكم الذي أوجده الإصلاحات فيما بعد»⁽²⁾.

شملت قائمة الإصلاحات التالي⁽³⁾:

1. البلديات.
2. إعادة تنظيم قسم الجمارك.
3. إنشاء قوة شرطة مناسبة.
4. تعيين مستشار للشيخ.
5. إصلاح المحاكم.
6. إصلاحات متعلقة بصيد اللؤلؤ.
7. مسح الأراضي.
8. الأشغال العامة.
9. التعليم.

(1) فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 305.

(2) المصدر نفسه.

(3) رسالة من المقيم السياسي (باريت) رقم 385-S، 28 أغسطس 1929م (IOR: L/P&S/10/1043)

(-). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

10. إصلاح الأوقاف.

سندرس في هذا الفصل ثلاثة مجالات رئيسة شملها الإصلاح، وهي: مسح الأراضي، وصناعة الغوص، وتأسيس جهاز الشرطة، وسنحاول تقييمها بعيداً عن تلك العناوين الكبرى التي تخفي الدوافع الحقيقية لمواقف القوى الاجتماعية من الإصلاحات.

أ. مسح الأراضي

ماذا نعني بمسح الأراضي؟ ولماذا كان مسح الأراضي وتسجيلها من أهم مشاريع الإصلاح السياسي في ذلك الوقت؟ كيف طبقت العائلة الحاكمة فكرة الأرض المفتوحة بقوة الغزو؟

في العام 1783م غزا، احتل، استولى، دخل، فتح آل خليفة البحرين. ما زال هذا التاريخ يثير جدلاً كبيراً⁽¹⁾، وما زال الفعل المناسب للتعبير عن بدء علاقة آل خليفة بالبحرين يثير خلافاً وانقساماً وصراعاً، هل هو فتح أو غزو أو احتلال أو دخول أو استيلاء؟ وعليه يتأسس فهم تاريخ البحرين، وفهم مشكلتها، وفهم إشكالية تأسيس الدولة فيها.

(1) يتساءل عبد الرحمن النعيمي في مقدمته لكتاب (قراءة في الوثائق البريطانية) عن استخدام فعل الفتح: «كيف اعتبر آل خليفة أنفسهم فاتحين للبحرين ولم يعتبروا أنفسهم فاتحين لقطر وقد استولوا على الأخيرة في القرن الثامن عشر عندما تركوا الكويت في منتصف القرن الثامن عشر ليستقروا في الزبارة، ويشنوا الهجمات العسكرية المتكررة على البحرين حتى استطاعوا السيطرة عليها عام 1783م. هل اعتبروا أنفسهم فاتحين ضد الفرس أو ضد الشيعة أيضاً؟ وبالتالي هل اعتبروا صراعهم في البحرين جزءاً من الصراع المذهبي أو السياسي السابق أم تحرير منطقة من السيطرة الإيرانية؟... في تلك الفترة كانت الأمور متداخلة، ولكن العامل القومي لم يكن هو الطاغى بحيث يمكن القول بأن آل خليفة قادوا معركة تحرير البحرين ضد الفرس». انظر مقدمة عبد الرحمن النعيمي، سعيد الشهابي، قراءة في الوثائق البريطانية، ص 8 - 9.

الفتح والمسح

ارتبط مشروع إصلاح ملكية الأراضي ومسحها وتسجيلها بمفهوم الفتح والغزو. تبنى آل خليفة فكرة الفتح، إن أرض البحرين قد فُتحت بسيفهم، أي فُتحت بالقوة، وبمشروعية الفتح يحق للقبيلة التي قامت بهذا الفعل مُلك الأرض، فالحاكم من هذه العائلة يملك الأرض والبحر والجو: «كان الرأي السائد في البحرين قبل مسح الأراضي واستملاكها، هو أن العائلة الحاكمة تملك جميع الأراضي المزروعة»⁽¹⁾ وعلى هذا الفهم تمّ التصرف في الأراضي والمزارع والقرى، وفي زمن الإقطاع، زمن عيسى بن علي، تحوّلت هذه الأراضي إلى إقطاعيات تقاسمها إخوة الحاكم وأبناؤه.

في نظام الإقطاع، لا يملك أمير الإقطاعية أرضاً واحدة، أو مزرعة واحدة، بل يملك مساحات ممتدة تشمل مجموعة من المناطق والقرى، لقد تمّ توزيع البحرين إلى إقطاعيات، ويتحكم كل شيخ من آل خليفة بواحدة منها، ويملك الحاكم جميع أراضي الإقطاعيات، وحين يتوفى أحد المُلّاك من آل خليفة يعيد الحاكم توزيع الأراضي بالطريقة التي يراها مناسبة، كانت هذه الأراضي غير مسجلة في غالبيتها بالطريقة التي نعرفها اليوم، فكانت تنشأ الخلافات حول إثبات ملكية هذه الأرض، وحين يتنازع الملاك حول حدود أراضيهم أو حدود بساتينهم، لا يجدون دائرة تملك سجلات مسح، ليتّم حسم الخلاف.

من هنا، أخذ مشروع مسح الأراضي المرتبة الأولى، فكان لا بدّ

(1) فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 140.

من مسح شامل لهذه الأراضي، لتعيين حدود الدولة، وأراضيها العامة التي تملكها، ونحدد ملكيات الأراضي الخاصة.

بعد شهر من عزل عيسى بن علي وبدء فرض الإصلاحات، حدد المقيم السياسي إجراء المسح كأول عملية يجب القيام بها: «قبل التمكن من تحديث نظام الضرائب أو تسجيل الملكية، على غرار نظام الطابو في العراق الذي يرحّب به الحاكم، من الضروري جدًّا إجراء مسح دقيق للجزر»⁽¹⁾.

الاستعانة بالخبرة الهندية

لقد دعا (نوكس) الحكومة البريطانية لمساعدة الحاكم في هذا الموضوع، من أجل تنظيم دولته، عبر إرسال الشخص المناسب لإجراء المسح، ما كان هناك خبراء لمسح الأراضي في البحرين، وقد تمّ الاستعانة بالخبرة الهندية⁽²⁾، وتحملت حكومة البحرين النفقة بأكملها، فمشروع الإصلاح قد تمّت الموافقة عليه من الحكومة البريطانية بشرط أن يمول كلفته ذاتيًّا، وفي ذلك الوقت كان يعول المقيم السياسي والمعتمد السياسي على تنظيم الجمارك واستثمار مواردها، وهذا ما حدث بالفعل وقد دفعت موارد الجمارك مشروع الإصلاح إلى الأمام.

الأرض هي أول مُكوّن من مكونات الدولة الحديثة، الأرض المحددة

(1) رسالة سرّية، 10 يونيو 1923م (R/15/2/73 - R/15/1/339 - IOR: L/P&S/10/1039).
أرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 70.

(2) «وعين السيد محمد خليل ميمّن، وهو أول مسّاح انضم إلى الدائرة كأول مدير لدائرة الطابو، وقد عُرف بدقته وانضباطه وحرصه الشديد وإجادته اللغة العربية، وقد كان لمزاياه هذه أكبر التأثير بالأخذ والاستمرار في نظام الطابو في البحرين، وقد بقي في هذا المركز حتى عام 1954م». منافع حمزة، منار البحرين في تاريخ الطابو والمساحة، ص 77.

المعالم، المعروفة الحدود، هنا مفهوم الأرض الممسوحة مختلف تمامًا عن مفهوم الأرض المفتوحة، الأخيرة هي ملك لعائلة وأشخاص، الأولى هي ملك لدولة وشخصية اعتبارية مجردة.

تمّ التخطيط للبدء الفعلي بالمسح في تشرين الأول/ أكتوبر 1923م، على أن يتمّ التحضير له من لحظة إقرار الإصلاح، وجزء من عملية التحضير، كان مشروع إصلاح الجمارك، لقد تعهدّ الشيخ حمد بتحمّل نفقات موظّف بريطاني رسمي لتنظيم الجمارك، ليعود بإيرادات أفضل، وبعد إجراء الإصلاحات في الجمارك، وإنشاء حساب اعتماد للموارد المالية «سيحين عندئذٍ الوقت للقيام بالخطوة التالية في برنامج الإصلاحات، وهو يقترح أن يكون ذلك مسحًا للتمكّن من إنشاء قسم لتسجيل ملكيات الأراضي، وهو الإصلاح الذي يوليه الشيخ حمد أهمية كبيرة أكثر من أي شيء آخر، إذ إنّه في ظلّ عدم توقّر سجل للأراضي، وسفن للصيد، والحقوق، لا يمكن إطلاق أي اقتراح عمليّ يتعلّق بتسوية الضرائب»⁽¹⁾.

المسح ثم الضرائب

إن الحديث عن نظام الضرائب بعد عملية مسح الأراضي، يعبر عن تحول فعلي في النظام، التحول من منطق القبيلة التي تملك الأرض والشعب، إلى مفهوم الدولة التي تملك الأراضي العامة وتحمي الملكيات الخاصة وتديرها مقابل دفع ضرائب عملها. في المنطق الأول الضرائب تُدفع كإتاوات مفروضة بالقهر، تُدفع لأشخاص

(1) رسالة سرّية رقم S-440، 9 أغسطس 1923م (R/15/2/127 - 336 & 338 - R/15/1/331 & IOR: R/15/1/331 & 336 & 338 - R/15/2/127) . أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 93.

يهددونك بالمسح من الوجود إن لم تُدفع، وفي المنطق الثاني تُدفع الضرائب كمستحقات مقابل خدمات تقدمها لك الدولة.

إن التفكير في نظام الضرائب نابع من حاجة الدولة لموارد مالية لتقديم خدماتها العامة للناس، لكن لا يمكن أن نحدد هذه الضرائب إذا لم نحدد الملكيات، وأهم جزء في الملكيات هو ملكية الأرض، فأول شيء يسعى الإنسان ليملكه هو قطعة أرض يسكن عليها أو يتكسب من خلالها، كان هذا الموضوع ملحقًا، وهو جزء من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، وعبر هذا الإصلاح يتحقق الاعتراف بالمواطن وتتحقق المساواة بأن تكون له قطعة من الأرض التي تشكل دولته، يملكها ملكية خاصة، لا هبة ولا عطية من أحد، وأن يتساوى الناس في هذا الحق. كان جانبًا مهمًا من الظلم الذي وقع على البحارنة في ذلك الوقت أنه لم يكن منطق القبيلة يعترف بأنهم يملكون أرضهم، أو يملكون بساينهم، كانوا يعملون كمضمينين أو سُخرة، ولا مالك غير الشيخ.

خبير قضائي

إضافة إلى المشكلات السياسية والاجتماعية الممانعة، واجه مشروع الإصلاح مشكلات تقنية، تتعلق بإيجاد الخبرات البشرية المتخصصة، يتحدث المقيم السياسي (نوكس) في أحد تقاريره⁽¹⁾ عن تخوفه من أن تثير الحاجة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية الرأي العام الذي سيفسر الأمر بأن هناك خطة مقصودة لإضفاء طابع غربي بريطاني

(1) رسالة رقم S-307، 22 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 28.

على البحرين، فالأمر لن يتوقف عند الاستعانة ببنك بريطاني، لإيداع موازنة الدولة ومواردها، فهناك قائمة خبرات بريطانية يحتاجها مشروع الإصلاح منها: موظف قضائي بريطاني، ومستشار بريطاني للجمارك، وخبير عائدات بريطاني، إنها قرائن تدل مجتمعةً على إنشاء نظام جديد تحت إشراف معتمد سياسي بريطاني.

وتأتي في هذا السياق، الحاجة إلى الاستعانة بخبراء مسح وتسجيل، وكان (نوكس)⁽¹⁾ يتوقع ظهور عدّة مشاكل قانونية عندما يبدأ العمل على تسجيل ملكيات الأراضي، ممّا قد يتطلّب معالجة من خبير قانوني، وقد اقترح (ديلي) الاستعانة بخدمات خبير قضائي في تلك المرحلة لتقديم النصيحة للشيخ حمد حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة، وكيفية تأسيس محكمة جيّدة خلال ستة أو ثمانية أشهر، لمعالجة القضايا التي تنشأ عن التسجيل.

ستتولى الخبرة الهندية مسح أراضي البحرين، ضمن ورشة الإصلاح الكبرى، تبين إحدى الرسائل الحاجة إلى «مساعد هندي لعائدات [الجمارك] كتدبير مؤقت براتب 400 «روبية» في الشهر، وموظف مختص في المسح براتب لا أستطيع تقدير كلفته»⁽²⁾.

في فقرة تحت عنوان (دراسة العائدات وتسجيل الأراضي) يقول المقيم السياسي (تريفور) في أحد تقاريره التقييمية الموسعة: «من الضروري جدًّا أن يتمّ تسجيل ملكية الأراضي في البحرين

(1) رسالة رقم S-307، 22 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 75.

(2) رسالة سرّية، رقم S-712، 22 ديسمبر 1923م (- R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28 & R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 107.

وأن يتم إصدار سجل مناسب لحق [امتلاك هذه الأراضي]. وأنا متخوف من استحالة إيجاد مسؤول محلي يتحلّى بالمعرفة الكافية والنزاهة لأداء هذا العمل. ولهذا أقترح تفويض ضابط شاب من الهند ملمّ بإجراء الاستطلاعات وأعمال التسوية»⁽¹⁾.

الأراضي المسروقة

خلال الأشهر الأولى من بدء الإصلاح، كانت التقارير تتتابع أولاً بأول، لتقييم الوضع وتحديد الاحتياجات ومتابعة التنفيذ، وفي كل تقرير يتمّ التأكيد على مشروع مسح الأراضي وملكيّتها، ويتمّ طرح ما تواجهه عملية المسح والملكية من مشكلات، في تقرير تشرين الثاني/ نوفمبر 1923م، يقول المقيم السياسي: «ولا شك في أنّ أراضي واسعة من الأملاك [التي حصلت عليها] عائلة آل خليفة، وكذلك الأثرياء من السُنّة، قد تمّت سرقتها من أصحابها البحرينيين [البحارنة] الأصليين. غير أنّه لن يكون ممكناً معالجة الظلم الذي كان يُمارَس على مدى سنوات، كما أنّني أقترح أنّه في حال قدرة المالك على تقديم مستند يثبت ملكيّته لمدة محدّدة -عشر سنوات مثلاً- عندئذٍ ينبغي أن يكون له حقّ في [امتلاك] الأرض»⁽²⁾.

يُلفت هذا التقرير إلى مسألة هامة، هناك أراضٍ كثيرة يملكها آل خليفة والأثرياء من القبائل، هذه الأراضي تمّ تملكها بوضع اليد عليها، أو كما يقول التقرير سرقتها، وهذا الوضع صعب معالجته الآن، فهو يتحدث في العام 1923م، وغزو البحرين أو فتحها من قبل

(1) رسالة سرّية، رقم S-622، 10 نوفمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أُرشيف

البحرين، أوّال، مج 5، ص 206.

(2) المصدر نفسه.

آل خليفة تمّ في العام 1783م، يعني أننا أمام أكثر من 100 سنة، من ممارسة عُرف وضع اليد، مع غياب أي قانون للملكية، وأي قانون لمسح الأراضي، لقد انقضت أوضاع، وحصلت مظالم من الصعب تصحيحها، لذلك يقول المقيم السياسي، لن يكون ممكناً معالجة هذا الظلم.

هناك بعض من الحالات التي يملك الناس فيها وثائق ملكية، يمكن الاحتجاج بها، ولكن لم تكن هذه إلا حالات قليلة، إذ إن أغلب الناس في ذلك الوقت لم يكونوا يقرؤون أو يكتبون، وإذا ما توافرت هذه الوثائق، فإنها لا تكون محددة بدقة وفق إجراءات المسح التقنية.

اقترح المقيم السياسي أن يتمّ اعتماد السنوات العشر كمعيار زمني للملكية، وأي خلاف حول أرض تتجاوز ملكيتها عشر سنوات، ستكون من حق مالكها الحالي، حتى لو كان قد أخذها بطريقة غير شرعية. البريطانيون تعاملوا بواقعية، فهم يعرفون أنه لا يمكن الآن انتزاع هذه الأراضي من مُلاكها، وإرجاعها إلى ملاكها الأصليين من البحارنة.

إيقاف النهب

إذا كان مشروع المسح وتنظيم الملكية، لا يمكنه أن يحلّ بفاعلية مشاكل الماضي، فإنه قد سعى جاداً للتخفيف منها، والحد من تفاقمها، وكانت لغة التقارير البريطانية واضحة في تسمية هذه المشكلة (نهب أراضي الشيعة) وهذا ما جعل من الإصلاح يبدو وكأنه ضد مصالح آل خليفة والقبائل المقربة منها: «أما الإصلاحات المخطّط لها فكانت، إجراء مسح يمكن من خلاله جمع سجلّ حقوق

ملكيات الأراضي، وذلك لوضع حدٍّ لعمليات نهب أراضي الشيعة بالجملة التي كانت تجري في الماضي، ولوقف النزاعات المستمرة على الحدود -أحد الأسباب الرئيسة لتوَلَّد الحقد بين الشيعة والفئات السُّنَّية الحاكمة»⁽¹⁾.

إن أحد أهداف المسح هو الحد من عمليات نهب الأراضي، أي مسح عقلية الفتح⁽²⁾ التي ثبَّتت عرف أن الأراضي كلها ملك لآل خليفة يهبونها⁽³⁾ من يشاؤون، ومازال قانون الهبة معمولاً به حتى هذا اليوم.

لقد أخذت مشكلة نهب الأراضي بعداً طائفيًا، بسبب أن القبائل الموالية للحاكم كانت سُنَّية، وبحكم قربها وولائها للحاكم، كانت تحظى بامتيازات في الحصول على الأراضي، وهذا ما جعل النزاع يبدو طائفيًا «إن الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن إطارها المذهبي، ولا يمكن تجاهل أن القبائل العربية التي جاءت مع آل خليفة كانت سُنَّية، وبالتالي برزت الأمور وكأن القبائل السُّنَّية تريد الاستيلاء على أرض الشيعة وتقييم سلطانها عليها، وكان

(1) رسالة رسمية رقم 209/9/1، 31 أغسطس 1924م (IOR: R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 238.

(2) لقد ثبَّتت السلطة هذه العقلية واعتبرتها مصدر شرعيتها وراحت تعممها: «أضحى غزو 1783م موضع الاحتفاء به في الكتب المدرسية والتاريخ الرسمي ويتم الاحتفاء بما يتعلق بالغزو من أشخاص وأحداث في وضع أسمائها على المباني العامة والشوارع ويُحتفى بها في برامج الإذاعة والتلفزيون، ومن خلال القصائد ومسابقات الأغاني وكذلك الاحتفالات والأعياد الرسمية. احتفل آل خليفة في 1983م بمرور قرنين على غزوهم». عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ص 15.

(3) «أما بالنسبة لأُملاك آل خليفة، فكانت كناية عن «إعلان هبات» صادرة عن الشيخ عيسى للأبناء، والأحفاد، والأخوة وغيرهم من ذوي القرى، على النحو الآتي: نحن عيسى بن علي آل خليفة نمنح (فلان) قطعة الأرض (اسمها) الواقعة في القرية (الفلانية) والتي يعرف الجميع حدودها. هذه هبة منا ونحن في كامل قوانا العقلية». فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة، ص 138.

من الطبيعي أن ينظر الشيعة إلى آل خليفة بأنهم انتزعوا السلطة السياسية منهم، ووضعوا الأرض رهينة، أي انتزعوها من سكانها الأصليين، واعتبروها أميرية، أي خليفية، أي مصادرة من الشيعة»⁽¹⁾.

من هنا، فإن تنظيم ملكية الأراضي ومسحها كان يمكن أن يحد من النزاعات بين السُّنَّة والشيعة، فتسجيل الأراضي سيمنع أيًّا كان من آل خليفة أو من المقربين منهم أن يستولي على أرض ليست له باستخدام نفوذه.

نزاعات الأراضي

نزاعات الأراضي ما كانت بين القبائل الموالية والبحارنة فقط، أو بينهم وبين آل خليفة، بل كانت بين آل خليفة أنفسهم، فكثيراً ما كان يدعي أكثر من طرف ملكية أرض واحدة، ولا شيء يثبت حقيقة الملكية، باعتبار أن الأرض غير مسجلة: «لقد تمّ التحضير للمسح، والجميع يعلمون بأمره، والشيخ حمد بالأخص متحمّس له، إذ إنّه سيوقف الكثير من الخصومة، ويُزيل الكثير من أسباب النزاع بين شباب عائلته [من آل خليفة] سريعي الغضب، وبين رعاياه»⁽²⁾.

أصبح بإمكان الجهاز القضائي أن يتولى عملية فصل النزاعات حول الأراضي، وذلك بعد أن صدرت مجموعة من القوانين التي تنظم الملكية، وصار يمكن لكل مدّع أن يثبت ملكيته بأوراق رسمية.

كما أصبح للشيخ حمد محكمة تعمل على أساس أن عشر سنين

(1) انظر مقدمة عبد الرحمن النعيمي، سعيد الشهابي، قراءة في الوثائق البريطانية، ص 9.
(2) رسالة رسمية رقم 209/9/1، 31 أغسطس 1924م (IOR: R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 238.

من السكن تعطي الفرد حقّ تملك العقار، وإذا كان السكن أقلّ من عشر سنوات، وثبّت أنّه تمّ الحصول على الأرض بطريقة خاطئة، عندئذٍ تُعرَض القضية المتنازع عليها أمام المحكمة.

شعر الناس بالاطمئنان، وقد تمّ البت في عدد كبير من هذه القضايا: «لأحد يخاف الآن من المطالبة بحقّه، وكلّ أصحاب الحقوق لم يتباطؤوا في تقديم قضاياهم أمام المحكمة»⁽¹⁾.

بيع الأرض مرتان

لا يعني هذا أن مشروع إصلاح ملكية الأراضي تمّ حل مشكلاته، سبقت المعضلة الرئيسة تكمن هناك، عند من يملكون السلطة والقوة والنفوذ ويملكون الأراضي، تتعثر مشكلات الإصلاح عند عتبتهم، ذلك لأنّ الإصلاحات تفقد مصالحتهم وتحّد من صلاحيتهم، وهم يفضلون الصلاحية على الإصلاح، فمن يملك لا يريد أن يفقد شيئاً من صلاحياته في التصرف في ما يملكه، وإن كان هذا التصرف غير عقلاني وظالم ويفتقد للحكمة، والمثال الأبرز هنا هو الشيخ عيسى بن علي، فقد «قام في السنوات الأخيرة ببيع الأراضي ذاتها مرتين، أو ببيع أراضٍ يملكها أناس آخرون من دون علمهم»⁽²⁾.

تضطر الحكومة لحل هذه المشكلات أن تدفع من ميزانيتها تعويضاً إلى أحد الطرفين، هكذا بدل أن تكسب ميزانية الحكومة من مشروع تسجيل الأراضي، فإنها تخسر بسبب هذا الفساد الكامن في رأسها: «تمتلك البحرين مساحات واسعة من الحدائق، بالإضافة

(1) رسالة رسمية رقم 209/9/1، 31 أغسطس 1924 م (IOR: R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 238.

(2) مذكرة سرية رقم 2/9/169، 11 يوليو 1924 م (IOR: R/15/1/350). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 256.

إلى مواقع المدن. وقد عُرف أن الشيخ عيسى، بصفته مالك الأرض، وبأسلوبه الذي يعتمد على الحظ، قد باع الأرض نفسها لشخصين أو ثلاثة، أو إنه أهداهم إياها، فكانت النتيجة خلافات لا تعدّ ولا تُحصى، ويمكن إنهاؤها فقط عبر إجراء تحقيقات حذرة، ويتبعها مسح دقيق للمدن كلها، ولبعض المناطق القروية»⁽¹⁾.

الخوف من المسح

هكذا يكون رأس السلطة، سببًا في توريث الدولة بمشكلات تتعلق بالميزانية والملكية والقضاء والمجتمع، حتى إنه «في بداية الأمر، قوبل موضوع مسح الأراضي بالرفض، إذ إن الناس لم يفهموا سببه»⁽²⁾ لقد توجس الناس وخافوا أن يكون في الأمر مكيدة للاستيلاء على أراضيهم⁽³⁾، فما كانت لديهم ثقة بحكومتهم، ولكنهم لاحقًا أدركوا فوائده وصاروا يطالبون بإجراء المسح بشكل سريع، بسبب التطمينات البريطانية، وليس الثقة بالحكومة.

في البداية والنهاية وما بينهما، تأتي معيقات الإصلاح من العائلة الحاكمة نفسها، كان يتوقع أن يأتي تسجيل الأراضي بعائدات على الميزانية، لكن الأمر كما رأينا صار معاكسًا، فقد صارت الحكومة

(1) رسالة رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (IOR: L/P&S/10/1043 - R/15/2/127). أُرشف البحرين، أول، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

(3) «ظهر، بعد انتهاء المسح التفصيلي، أن عددًا لا بأس به من الأراضي قد تُرك دون تسجيل، ذلك أن البعض خاف أن يكون المسح الشامل مقدمة لاستيلاء آل خليفة على الأراضي كلها، فسكت عن حقوقه المشروعة. وعجز بعضهم الآخر عن تقديم المستندات الضرورية لإثبات الملكية، فبقيت القطع التي لم تسجل ملكًا للحكومة التي عمدت فيما بعد إلى توزيعها كهبات على الأقرباء أو بيعها لهم بثمن رمزي. وبعد النمو المتزايد الذي شهدته المدن، شاء الحاكم أن يمنح بعض المواطنين، الذين رفعوا إليه طلبات خطية يلتمسون فيها المساعدة، قطعًا صغيرة من الأرض ينون عليها مساكنهم». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 140.

تدفع تعويضات عن الأراضي التي يبيعها الحاكم السابق عدة مرات وبشكل غير قانوني، ومن جانب آخر فالأراضي التي كانت غالبيتها بيد آل خليفة، لا يمكن فرض أي ضريبة عليها «بعد الانتهاء من تسجيل الحقوق يصبح من الضروري بشكلٍ بدهي تقييم عائدات الأراضي. ولكن على ضوء الحقيقة التي تفيد أن القسم الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة تابعة لآل خليفة الذين لم يدفعوا قط [أي ضريبة] على العائدات»⁽¹⁾.

وفوق ذلك، كان هناك تخوف أن يُمنح المسؤولون التابعون للشيوخ حق جمع العائدات من المالكين البحرينيين، لممارسة الظلم أو الضغط، يعني أن عائدات الأراضي بدل أن تذهب إلى ميزانية الحكومة تذهب إلى جيوب أصحاب السلطة والنفوذ، وهذا ما جعل المقيم السياسي (تريفور) يوصي بالتنازل عن عائدات الأراضي في ذلك الوقت إلى حين استحداث الإصلاحات وتسيير عملها، ولتعويض الميزانية اقترح مدير الجمارك (بوير)⁽²⁾ زيادة الضريبة الجمركية على الواردات بنسبة 6.25%، عندئذ ستكون الزيادة الناتجة من تلك الإيرادات أكثر مما ستغطيه أي إيرادات من عائدات الأراضي.

الاصطدام بمصالح العائلة

مع البدء بمشروع المسح والملكية، صار موضوع النزاع حول

(1) رسالة سرية، رقم S-622، 10 نوفمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف

البحرين، أوال، مج 5، ص 206.

(2) المصدر نفسه.

الأراضي، مرتبطاً إدراياً بالجهاز القضائي، وفلسفياً بالعدالة الاجتماعية، ومالياً بعائدات الدولة.

يصطدم كل ارتباط من هذه الارتباطات الثلاثة بالعائلة الحاكمة، فإدراياً لا يمكن لشخص من العائلة الحاكمة أن يقبل أن يقف على منصة القضاء مقابلاً خصماً بحرانياً، وفلسفياً تؤمن العائلة الحاكمة أنها وحدها صاحبة الحق في الأرض والعدل ما حسمه السيف، ومالياً لا يحق لأحد أن ينازعهم في ما يملكون من البلاد، وما يرد منها هو حق لهم.

عملياً هذا يعني أن الأراضي التي استولى عليها آل خليفة بفعل الفتح، هي ملكهم يتصرفون فيها كما يشاؤون، فكيف يمكنك أن تفرض على أراضيهم الضرائب، وهم الذين كانوا يفرضون الضرائب على البحارنة الذين يشتغلون تحت أيديهم في هذه الأراضي التي كانت ملكاً لهم.

صناعة اللؤلؤ

اعتمد اقتصاد البحرين حتى العشرينيات بالدرجة الأولى على صيد اللؤلؤ، ويُعتبر في ذلك الوقت صيد اللؤلؤ الاقتصاد الأكبر في تحديد موازنة الدولة: «ينطلق نحو 15,000 غواص محلي في كل موسم من البحرين، ويُقدَّر العدد الإجمالي للرجال كلهم العاملين في مصائد اللؤلؤ في الخليج بنحو مئة ألف رجل سنوياً»⁽¹⁾. وتأثر

(1) تقرير من (بلجريف) حول مصائد اللؤلؤ في البحرين ضمن رسالة شبه رسمية، رقم C.1، 1 يناير 1927م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 296.

موارد الجمارك بمواسم صيد اللؤلؤ أما اقتصاد الزراعة، فيعتبر اقتصاداً ثانوياً بالنسبة للؤلؤ.

قبيل اكتشاف النفط بستينين يسجل الصحافي الفرنسي ألبير لوندرو في رحلته الاستقصائية للبحرين شهادة ميدانية توّضح مركزية اللؤلؤ في الحياة الاقتصادية، يقول فيها: «إن البحرين هبة اللؤلؤ، فلا تصنع السفن، ولا تُخاط الأشرطة، ولا تفتح المتاجر، ولا أحد يسعى، ولا أحد يركب البحر، ولا أحد يعود إلى البر، ولا أحد يدخل يديه في جيوبه، ولا يخرجهما منها، ولا يعيد إدخالهما فيها إلا من أجل اللؤلؤ. إنه الملك، والجميع في خدمته»⁽¹⁾.

تظهر في مجال هذه الصناعة الحيوي مشكلات النظام السابق، وحسنات النظام الجديد، إذا أردنا أن نفهم الإصلاحات البريطانية في ذلك الوقت، وسبب اختلاف القوى حولها، فإنّ دراسة صناعة الغوص ستُضيء لنا جانباً وستُعرّفنا بدوافع الاختلافات وتباين المصالح.

يمكننا أن نطرح هذه الأسئلة: هل قادت هذه الإصلاحات إلى تحسين وضع الغوّاص؟ هل نظّمت هذه الإصلاحات صناعة الغوص؟ هل أوقفت هذه الإصلاحات الانتهاكات التي كان يتعرض لها الغوّاصون؟ هل حدّت هذه الإصلاحات من نفوذ النواخذة ومصالحهم وتحكمهم المطلق في صناعة الغوص؟

سنعثر على إجابات واضحة على هذه الأسئلة من خلال ما

(1) ألبير لوندرو، صائدو اللؤلؤ، ص 131.

تركته لنا الوثائق البريطانية من تفاصيل دقيقة عن هذه الصناعة وعن ظروفها الاجتماعية وتحولاتها.

صناعة الصراع الاجتماعي

ليس المهم من منظور هذه الدراسة أن نعرف عن صناعة اللؤلؤ وتفصيلها التقنية، فهذه الدراسة تنظر إلى هذه الصناعة من زاوية دلالتها على الصراعات الاجتماعية وتكوين مؤسسات الدولة، لتقييم الإصلاحات البريطانية وعدالتها النسبية وأهميتها في ذلك الوقت ومنفعتها.

تفيدنا دراسة وثائق هذه الصناعة من منظور الصراع الاجتماعي وتكوين الدولة، في فهم معضلاتنا الاجتماعية والسياسية في اللحظة الراهنة، فردود فعل القوى في ذلك الوقت حول الإصلاحات ما زال يشكل امتداداته في القوى اليوم، ويشكل مواقفها السياسية تجاه أي عملية تغيير أو مطالب سياسية.

إننا نتعلم من تاريخ صناعة اللؤلؤ صناعة المواقف الاجتماعية والسياسية، فاللؤلؤ كان ثروة، ووسائل إنتاج، وقيمة، وفائض قيمة، ومصالح، وعمال، وأرباب عمل.

في حقل هذه الصناعة كان النواخذة هم أصحاب القوة والنفوذ، وهم المتحكمون في اقتصادها، ومثل الغاصة الطبقة المحرومة، الطبقة المهذرة الحقوق، المنتهكة التي يقع عليها الظلم، لا قوانين تحميها، ولا قوة تدافع عنها، ولا تنظيم عمالي لها، تتعرض صحتها

للتدهور سريعاً⁽¹⁾، مكبّلة بالديون، وضعيتها أشبه بوضعية العبودية، تترث عوائلها الديون لسنوات طويلة، فيرث الأبناء تركة الظلم كاملة.

كان النواخذة هم المتحكمون بالكامل في هذه الصناعة، فهم من يحدّد عوائدها ويحدّد أعرافها، ويقرر حياة الغواص وموته، وما يكسب، وما يتراكم عليه من ديون، وهم من يدير السوق، وهم من يشكل المحاكم المختصة بهذه الصناعة، التي كانت تُعرف بمحكمة السالفة، كذلك هم القوّة الاقتصادية التي تتفاوض مع الحاكم، فيتحدّد اقتصاد الدولة، وتتحدّد العائدات السنوية للدولة.

وجد البريطانيون أنّ هذا الحقل يحتاج إلى عملية إصلاح شأنه شأن بقية الحقول، هناك فصل طويل في الوثائق البريطانية حول إصلاح هذه الصناعة تحت عنوان «صناعة صيد اللؤلؤ: الإصلاحات، 1924 - 1925م».

إصلاح السُلْفة

لعلّ المسألة الأهم في تقييم إصلاح صناعة اللؤلؤ هي قضية السُلْفة التي تُعطى للغواص، ومنها أتت محكمة السالفة. من المعروف أن الغواص يعمل في أشهر الصيف فقط، وفي الشتاء هو

(1) رصد الكاتب والصحافي الفرنسي المغامر ألبير لوندرا (1884 - 1932م) في كتابه «صائدو اللؤلؤ» عبر رحلته الاستقصائية درب الآلام الذي كان يسلكه صائدو اللؤلؤ في الخليج، وقد زار البحرين قبل سنتين فقط من اكتشاف أول بئر للنفط فيها، ولخص رحلته في جملة موجزة «في أعماق البحر يوجد شقاء أكثر من اللؤلؤ» يقول: «إن مهنة الغوص تدمر الإنسان وأحسنهم حالاً لا يعمر طويلاً... يصابون بالقرع وجميعهم يعانون من أوجاع في آذانهم. إن انثقاب طبلة الأذن مرض شائع بينهم بل هو عام تقريباً... وتحت ضغط المياه تُصاب أوعية رئاتهم بالتلف. والعديد منهم يصعدون إلى سطح البحر والدماغ تنزف من أنوفهم وآذانهم. والإصابة بالتهاب حاد في القصابات الهوائية هو مصيرهم المشترك، والنوبات القلبية شائعة بينهم». ألبير لوندرا، صائدو اللؤلؤ، ص 140 - 141.

لا يعمل في هذه الصناعة، فيضعف مدخوله أو ينعدم فيضطر إلى أن يتسلف، أن يأخذ قرضًا من النوخذة، فهو الذي يملك المال، ويملك سفينة الغوص، بهذه السلفة المتكررة يظلّ الغواص في حالة المديون الدائم قبل أن يدخل موسم الغوص وبعد أن ينتهي الموسم.

نظام السلفة نظام معقّد، وهو مبني على أن المديونية تتراكم على الغواص وتُورث لأبنائه، وعادة تكون هذه السلفة موضوع شكوى وتذمر⁽¹⁾ واختلاف بين الغواصين والنواخذة، فليس هناك قوانين منصفة ولا محاكم مدنية ولا سجلات توثق الديون، هناك أعراف مستقرة، تستند إليها محاكم سالفة الغوص الخاصة، يُنشئها النواخذة، وهم أصحاب القرار فيها، وهم أيضًا أصحاب المصالح فيها، من هنا كان موضوع إصلاح محكمة سالفة الغوص يحتل أهمية كبيرة، وبدأ ذلك بإصلاح نظام السلفة وديون الغواصين، وهذا كان يعني تهديد مصالح النواخذة، فهم يتمكنون من التحكم في الغواصين ويخضعونهم لقراراتهم من خلال نظام السلف.

دفتر الغواص

كان النظام يجري كالتالي، يتسلم النوخذة لتجهيز سفينة الغوص سلفة من أحد التجار (نوخذة البر) بدون أرباح، على أن يبيعه محصوله من اللؤلؤ كله بقيمة مناسبة بنسبة 80% وليس له الحقّ

(1) «الغواصون مساكين، مخدوعون أولاً، ومعوقون لاحقًا، هذا هو قدرهم، إنهم يغنون لـ «يا مال» للثروة وغيرهم يقبضها، إن حياتهم هي حياة الأرقاء. ولا يكسب الغواص إطلاقًا طيلة عام كامل مبلغًا من المال يتيح له تسديد ديونه. والغواص الرديء عليه دين صغير، والغواص المتوسط عليه دين متوسط، والغواص الجيد عليه دين ثقيل. ولا يُدُون أي حساب منتظم، ولا يعرف أي غواص على وجه الدقة ما هو مستحق عليه. فالدين لا يسدد فحسب وإنما الفوائد تتراكم والدين يتضخم، وهكذا بالنسبة لهم تدور عجلة الحياة». ألبير لوند، صائدو اللؤلؤ، ص 136.

في بيع شيء من المحصول على غيره، ويُعطي النوخذة العاملين على «السفينة سلفتين في وقتين الأول في نهاية فصل الخريف، ويسمى «التسقام» لتوزيعه على العمال، يكون دَيْناً عليهم لينفقوها على عائلاتهم زمن العطلة، والدين الثاني وزَمَنه أيام ركبة الغوص، ويسمى «السلف» لتوزيعه على العمال ليتزودوا منه لما يلزمهم من حوائج ضرورية، ولنفقة عائلاتهم مُدّة غيابهم، ولتزويد السفينة وتموينها بما يلزم من الزاد والعتاد»⁽¹⁾.

كان أول اقتراح لإصلاح صناعة اللؤلؤ، تسجيل حسابات الغواصين والنواخذة: «يجب أن يصدر الشيخ حمد بياناً مفاده أنه قد بلغه منذ فترة سوء المعاملة الخطير الذي يحصل في صناعة صيد اللؤلؤ في البحرين، خصوصاً تلگؤ النواخذة في تسجيل الحسابات، الذي ينتج عنه عدم قدرة الغواصين على الحصول على الأجر الذي يستحقونه»⁽²⁾.

تمّ فرض نظام دفاتر الحسابات مع نهاية موسم الغوص الكبير (الْقُفال) في العام 1923م، يتضمن النظام الجديد حساباً عاماً لمعاملات النواخذة كلها، وحسابات أخرى منفصلة خاصة بالغواصين و(السيوب)، وفرض النظام أن يحصل كل واحد من الغواصين و(السيوب) على دفتر صغير يحتوي على نسخة مصدّقة من هذا الحساب. ويجب التحقّق من المبالغ المنقولة إلى هذه الحسابات إمّا من خلال حسابه السابق، أو عبر القسّم أمام القاضي، أو من خلال اتفاق يجري بين الغواص والنوخذة.

استخدم المعتمد السياسي لغة صارمة ومنتشدة في وجوب

(1) محمد علي التاجر، عقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 102.

(2) مذكرة رقم S-122، 15 فبراير 1924م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 266.

تطبيق النظام والالتزام به، محذراً من أن إهمال الرسائل أو المبالغ من قبل النواخذة لن يكون أمراً مقبولاً كعذر لأي خطأ في الحسابات أو أي حسابات غير دقيقة، وإنه ينبغي على النواخذة الاستعانة بكتبة، إذا ما كانوا غير قادرين على كتابة الحسابات بأنفسهم.

وقد أعطي الغواص، الذي يطلب تسوية حسابه أمام (مجلس السالفة) أو القاضي حق استدعى النواخذة ليقدم حسابه أمام المحكمة، وإن أي نواخذة يرفض تقديم حسابه سيكون الحكم ضده مباشرة، أي إن الغواص لن يكون مديناً للنواخذة وسيحصل على براءة من المحكمة المشتركة.

ديون الغواصين

كان الإصلاح في هذه الفترة منصباً على ديون الغواصين، وذلك عبر إعادة تنظيمها وتقنينها وتسجيلها، ليتوافر للمحكمة الجديدة وثائق رسمية تحكم من خلالها، وهذا سيكون بديلاً عن محكمة مجلس سالفة الغوص التي اختفت مع بدء الإصلاحات كما يقول ديلي: «مجلس السالفة مات ميتة طبيعية قبل بدء الإصلاحات بوقتٍ طويل، وكان المجلس يتكوّن من رجل مرتشٍ كبير في السن، لا يحصل على أي راتب مقابل مهامه، بل إن اعتماده التام في معيشته هو على المساعدات المالية التي يدفعها له النواخذة أنفسهم. ومنذ وصولي في كانون الثاني/يناير 1921م، وحتّى استحداث الإصلاحات في العام 1924م، لا أذكر قضية واحدة استطاع فيها غواص استرجاع حقه عبر مجلس السالفة. وفي الواقع، كانت الحسابات في ذلك الوقت، ما إذا احتفظ بها النواخذة {وكان أغلبها غير مسجّل}، غير واضحة تماماً بحيث لو

تمتّع مجلس السالفة بشيءٍ من العدل -وهو ما لم يكن يتمتّع به بكلّ تأكيد- لكان من المستحيل أن يتوصل إلى أيّ قرار»⁽¹⁾.

لم ينصف مجلس السالفة أي غواص ولو لمرة واحدة، لذا يلجأ الغواصون إلى مبنى الوكالة السياسية لاسترجاع حقوقهم، وعندما يتم توجيههم إلى مجلس السالفة، كانوا يتنازلون عنها، وذلك لأنهم يعرفون مسبقاً أن النتيجة ستكون في غير صالحهم، والنواخذة سيُعادونهم وسيعاملونهم بشكلٍ أسوأ من ذي قبل.

مع بدء الإصلاحات وتوقّف مجلس السالفة، تمّ إرسال القضايا المتعلقة بالحسابات بين النواخذة والعاملين على سفن الغوص إلى مجلس الشريعة كإجراء مؤقت⁽²⁾.

إدمان التسقام

إن المعركة الأصعب ستكون مع الغواصين أنفسهم، فكيف يمكن إصلاح عقليتهم التي أدمنت الفعل (سَقَمَني)؟ أي أدمن طلب (التسقام) والسلف من النواخذة، وأصبحت دورة حياته الاقتصادية قائمة على الديون مقابل فقد حريته.

يدفع الغواص فوائد 20% على (التسقام) وغالبًا ما يتقاضاها في نهاية الموسم على شكل سلّح بأسعار باهظة، بالإضافة إلى فائدة 20% على السلفة التي يحصل عليها عند بداية الموسم، أي إنّ الغواص يدفع على السلفة نحو 40% فائدة سنويًا.

(1) رسالة سرية شبه رسمية من ديلي إلى سكرتير المقيم السياسي رقم 5/9/33، 20 فبراير 1925م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 287.

(2) مذكرة سرية رقم C/89، 31 مارس 1924م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 272.

ضمن دائرة ديون الغواص، يبدو نواخذة البحر هم الأكثر شيطنة، لكن هناك نواخذة البر (التجار) وهم جزء من الحلقة التي تلتف في النهاية على رقبة الغواص: «وتبدأ الدائرة الخبيثة مع التجار الكبار، وهم قلائل، أمثال يوسف كانو، ويوسف فخرو، ونحو ستة آخرين ممن أثروا بما فيه الكفاية، ليكونوا قادرين على بيع الحبوب بالدين. أما النواخذة الذين يفتقرون إلى السيولة النقدية لدفع (التسقام)، فلا مصدر آخر لديهم للاقتراض منه، ويتوجّب عليهم دفع فوائد عالية [للتجار المسقمين]، ويضيفونه بدورهم على حساب الغواصين»⁽¹⁾.

هكذا، تدور حياة الغواص ضمن هذه الدائرة الخبيثة القاتلة، لا يتبقّى له أي شيء من حصّته من موسم صيد اللؤلؤ، ويبقى في أغلب الأحيان مديونًا للنواخذة، وتزداد مديونيّته له مع حصوله على (تسقام) جديد لموسم توقف الغوص في الشتاء.

ما كان يمكن للغواص أن يدرك مصلحته خارج هذه الدائرة، وأي محاولة لإصلاح هذه الدائرة، تفترض كإجراء أولي، كسر الحاجة إلى نظام السلف، أو تخفيضه، وهذا يعني في مفهوم الغواص، محاربة مصدر عيشه: «إنّ الغواصين يمكنهم الامتناع عن أخذ السلف إذا اختاروا ذلك، إلّا أنّهم أشخاص جاهلون ومسرفون، وهم دائماً وبغالبيتهم يُسلبون حصّتهم من اللؤلؤ، ويُجبرون على أخذ السلف، مهما كانت نسبة الفائدة وذلك من أجل تأمين الغذاء لأنفسهم»⁽²⁾.

(1) مذكرة سرّية من ديلي إلى المقيم السياسي، رقم C/89، 31 مارس 1924م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 272.

(2) المصدر نفسه.

الغواص بحكم بيئته، هو جاهل غير متعلّم، ولا يعرف كيف يدير أموره المالية، واعتاد على نظام السلفة، ويجد أن توقفها أو خفضها سيعرّضه للجوع والموت ولن يجد مصدرًا لإعاشة أبنائه، لم تكن عقلية الغواص تسمح له أن يفكر خارج هذا الصندوق، خارج معادلة أن السلفة هي مصدر لعيشه المؤقت، هو لا يفكر أن هذه السلفة تكبله، وتستعبده، وتستعبد أبنائه وعليهم أن يحملوها فيما بعد كمديونيات، هو لا يستطيع أن يفكر بذلك، وهذا ما جعله ضد أي عملية إصلاحية تنال من هذه السلفة.

إن الغواص لا يفهم أن نظام السلف ليس إلا زيادة على مصروفات دخله، مقابل تقديم وقت تسلّمها، وإنه لا يحتاج إلا لتنظيم وقت تسلّم هذا المدخول، وضبط قيمة مستحققاته بنظام أجور عادل، لو فهم ذلك فسيرى أنه لا يحتاج لنظام السلف المدمر لميزانيته ومدخوله وحياته.

تشبه عقلية الغواص هنا مع نظام إدمان السلف، عقلية عيسى ابن علي أيضًا في السلف مع طرح مشروع إصلاح الميناء، حين جاء البريطانيون وأرادوا إصلاح الميناء رفض عيسى بن علي ذلك، لأنّ عقليته مبنية على أساس أن السلف المقدمة التي يعطيها له البانيان ستؤمن له مصدرًا للتبذير، والعيش برفاهية مؤقتة. طبعًا هناك فارق في التشبيه، فالغواص يحتاج السلفة للحد الأدنى من الحياة، والحاكم يريد السلف للحد الأعلى من الحياة والرفاهية. كلاهما كان يريد المال فقط، من غير تفكير بإنشاء نظام يُحسّن من الإنتاجية بشكل عام، هو لا يفكر في نظام يُحسّن من مدخوله

وينظم ميزانيته وصرفه، ولا يفكر في نظام ادّخار، هو خارج هذا التفكير، هو يريد أن يحصل فوراً على المال في يده بشكل مباشر.

بيان صناعة الغوص

ظلت عملية الإصلاح صعبة بسبب عقلية الغواصين، وكانت صعبة من جانب النواخذة، لأنهم كانوا المستفيدين من هذا النظام، والغواص لم يكن يملك وعياً بمصالحه. ولمواجهة هذه الصعوبات، أعدّ البريطانيون ما يشبه مرسومًا بقانون باسم الشيخ حمد بن عيسى، لتنظيم العلاقات الماليّة بين نواخذة صيد اللؤلؤ وبحارتهم.

أوجب هذا المرسوم (البيان)⁽¹⁾ على نواخذة البحر العاملين ضمن إطار حكومة البحرين، الالتزام بنظام الحسابات الجديد وأي نواخذة يثبت أنه لم يلتزم بهذا النظام أو غشّ غواصيه، أو أخفى حساباته الأمر الذي منع المحكمة عن بيان حصة الغواصين المحقّقة، فسيكون عرضةً للمحاكمة بتهمة (الغش) التي تصل عقوبتها إلى ثلاث سنوات من السجن مع أشغال شاقّة، أو غرامة، أو سجن وغرامة.

وأوجب على نواخذة (البر)، أي التاجر الذي يمّول المركب ولا يبحر فيه، ألا يطلب فائدة على سلفه التي يُقدّمها إلى النواخذة المتواجد في البحر، ولا يمكن للأخير أن يطلب أيّ فائدة على السلف التي يعطيها للبحارة. يجب أن يكون المبلغ الذي يدفعه النواخذة المتواجد على الشاطئ ثمنًا للؤلؤ أقلّ من السعر المقدّر في السوق، على ألا يتدنّى عن نسبة 20% من السعر.

(1) مذكرة سريّة رقم 5/9/170، 12 يوليو 1924م (IOR: R/15/1/349). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 278.

جعل هذا المرسوم الغواصين ركنًا أصيلاً من عملية بيع اللؤلؤ ولا تصح العملية بدونهم، فلا يحقُّ لنوخذة البر، بموجب هذا النظام، شراء لؤلؤ المركب الذي مؤله إلا بموافقة نوخذة البحر، وموافقة ثلثي البحارة على الأقل، ويجب على النوخذة الموجود على الشاطئ دفع السعر الكامل الذي يريده البحارة، ولا يحقُّ له المطالبة بتخفيضه عن سعر السوق بموجب هذا النظام، ولا يمكنه الاعتراض على بيع اللؤلؤ لأيِّ شخصٍ يودُّ البحارة بيع اللؤلؤ له.

ويخبرنا (بلجريف)⁽¹⁾ في تقرير لاحق أن القانون صار يمنع نواخذة المراكب من بيع اللؤلؤ سراً، ويلزمهم بيعه بحضور ما لا يقلُّ عن ثلاثة غواصين. وعند وفاة الغواص، لا يرث أبناؤه ديونه، بل يصبح دَيْنًا عاديًّا مقابل أملاكه، وهم غير ملزمين بالغوص في خدمة النوخذة الذي كان يعمل أبوهم تحت إمرته.

ومع أن الغواصين أصبحوا يتجرؤون في رفع القضايا، إلا أنه ظل هناك فريق مؤثّر من التجار ونواخذة المراكب يحاولون إفساد الإصلاحات، الأمر الذي فرض رقابة مشددة على تطبيق القوانين الجديدة.

زيد بن عمارة

لقد أرفقت الوثائق البريطانية مع هذا المرسوم، نموذج لأحد التقارير المفصلة لمركب النوخذة زيد بن عمارة، وحسابات بحارته، نجد فيه أرقامًا مفصلة لما يبيع من اللؤلؤ، وأنواع اللؤلؤ الذي تمَّ

(1) تقرير من (بلجريف) حول مصادد اللؤلؤ في البحرين ضمن رسالة شبه رسمية، رقم C.1، 1 يناير 1927م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 296.

بيعه، والقيمة المباعة، ونفقات المؤن، وكلفة المؤن التي مؤل بها السفينة، وفي التقرير الضريبة المأخوذة من قبل الحكومة، والأرباح، والمستحق منها للنوخذة، كل التفاصيل المتعلقة بموسم الغوص مفصلة ومكتوبة ومعلنة، وليست هناك حسابات سرية.

يلفت (ديلي) في تقرير كتبه في شباط / فبراير 1925م عن تقييمه للإصلاحات التي تمت في مجال صناعة اللؤلؤ إلى أن النظام الجديد قلل من مخاطر النوخذة في حالة فقدانه لغواصيه بالموت أو الفرار خصوصًا بعد أن تفتت ظاهرة (الغواصين الفارين) ومن جانب آخر بعد أن حددت الحكومة الحد الأقصى للسلفة، أصبحت الوسيلة الوحيدة للنوخذة، ليجتذب غواص نوخذة آخر هي عن طريق معاملته بشكل أفضل، أي بتسديد ما يستحقه من أتعاب، مع ذلك ظهر سوء استغلال، بعض النواخذة بدؤوا بالاحتيال على بعضهم وذلك بإغراء الغواصين ليأتوا ويعملوا معهم من دون دفع ديونهم الأصلية والحصول على «البراءة».

مشيخات الغوص

لكن الأمر الأكثر أهمية الذي يشير إليه (ديلي) هو أن تحسين ظروف الغواصين بدأ يجذب الغواصين إلى البحرين: «لقد أصبح هذا الأمر جليًا، وهنا يكمن التأثير على المشيخات الأخرى». إنها ليست مسألة نوع المحكمة التي توجد، أو لا توجد في البحرين، وهي ما يلفت انتباه الزعماء الآخرين، بل هي معرفة أن أفضل الغواصين سيأتون إلى البحرين. إن الوضع هو على هذه الحال، والنتيجة الطبيعية هي أنه، ومع الوقت، يجب أن تتحسن طريقة

التعامل مع الغواصين في سائر أنحاء الخليج، الأمر الذي سيحقق تحسينات أكبر مما كنا نتوقع»⁽¹⁾.

إن إصلاح قوانين الغوص، ومحكمة سالفة الغوص، لفتت أنظار الخليج، وأخذت تتوجّه إلى البحرين. أفضل الغواصين سيلجؤون إلى البحرين طالما هناك حقوق للغواصين مصادرة، وهذا يؤكد أن إصلاحات البحرين منذ العشرينيات حتى اليوم ليست شأنًا داخليًا، بل هي تمس سياسة الخليج وأنظمتها السياسية، وأي تغيير في البحرين، سيجد معارضته من قبل القوى المتضررة منه على مستوى الخليج.

لقد واجهت إصلاحات صناعة الغوص ممانعة عنيدة، وبعد أن غادر (ديلي) وجد المعتمد الجديد (باريت) أن مهمته صعبة، وأنه يفتقد لخبرة السنوات الخمس التي توفر عليها (ديلي) مهندس هذه الإصلاحات، وما كان يمكن أن ينقذه من هذه الورطة غير وجود (بلجريف).

عريضة النواخذة

لقد استغل المعارضون للإصلاحات جدة المعتمد السياسي وسفر (بلجريف) وقدموا من جديد عريضة جديدة، غير العريضة التي قدمت سابقاً إلى (ديلي) واعتبرها أضحوكة ومحكوماً عليها بالفشل⁽²⁾ لأنها تريد العودة إلى زمن محكمة السالفة.

(1) رسالة سرّية شبه رسمية رقم 5/9/33، 20 فبراير 1925م (IOR: R/15/1/349). أُرشيف البحرين، وأوال، مج 5، ص 287.

(2) المصدر نفسه.

يكتب (باريت) في كانون الثاني/ يناير 1927م تقريراً يعرض فيه ما يواجهه من مشكلات في المضي في إصلاحات صناعة اللؤلؤ «قدّم النواخذة عريضة إلى الشيخ حمد للمطالبة ببعض الإصلاحات في قوانين الغوص. وقد أرسل الشيخ عريضتهم إليّ مرفقة بأسماء 22 شخصاً مرتبطين بصناعة صيد اللؤلؤ، وسألني عما إذا كنت أود استشارتهم لأنني أخبرته بصراحة عدم خبرتي في البت في أيّ قضية مرتبطة بالغوص، ولا أستطيع أن أعتبر نفسي مؤهلاً للعمل كمستشار في قوانين أعراف الغوص»⁽¹⁾.

إن افتقاد (باريت) إلى الخبرة لم يمنعه من أن يعتبر الحدّ من (التسquam) عبر مرسوم تنفيذي أمرٌ يجب أن يستمرّ لكي يمكن تحرير الغواصين من استعبادهم بواسطة الديون. كما أنه رفض الاعتراض على قانون مشاركة الغواصين في عملية بيع اللؤلؤ، لأنه سيؤدي إلى عودة النظام القديم والاحتيايل على البحارة، وقد اقترح خياراً بديلاً يقضي بإلغاء حق النقص على شرط أن لا يتمّ البيع إلا بحضور، أو معرفة، أربعة رجال ينتخبهم البحارة⁽²⁾.

(1) رسالة شبه رسمية، رقم C.1، 1 يناير 1927م (IOR: R/15/1/349). أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 292.

(2) على العكس تماماً من ترجمة مي الخليفة للوثيقة نفسها (رسالة شبه رسمية، رقم C.1، [في ترجمة مي 6 وهو خطأ] 1 يناير 1927م):

«لقد اعتقد ديلي أن إعطاء الغواصين حق المعارضة، (الثلاثين كأغلبية في التصويت)، من قبل الغواصين ضد قرار بيع ما اصطادوه من لآلئ سوف يجعل الأمور في مصلحة الغواصين إلا أنني أطلب منكم إعادة الأمر إلى النواخذة كما في السابق». مي الخليفة، سبزاباد ورجال الدولة البهية، ص 665. وهي تستند إلى هذه الترجمة و تقرر «كان قانون الغوص الذي وضعه [ديلي] فاشلاً، حسب ما جاء في تقرير المعتمد الجديد (barret) إلى جانب أن الوعود التي أغرى بها كتاب العرائض لم تتحقق».

في حين ترجمة أوام للتوثيق والدراسات:

«وقد اقترح إعادة تسليم موضوع البيع بالكامل إلى النواخذة، وإلغاء أي حقّ للبحارة بمعرفة تفاصيل عملية البيع أو التدخل فيها. وقد اعترضت على هذا الموضوع على أساس أنه سيعيد إحياء الفضائح القديمة التي نتجت عن الاحتيايل على البحارة. ولكنني اقترحت خياراً بديلاً يقضي بإلغاء حق النقص على شرط أن لا يتمّ البيع إلا بحضور، أو معرفة، أربعة رجال ينتخبهم البحارة».

ولم تخل الاعتراضات على الإصلاحات من أعمال شغب، يوم الثلاثاء بتاريخ 30 كانون الأوّل/ ديسمبر 1926م، ذهب 200 غوّاص إلى الصُّخَيْرِ حيث كان الشيخ حمد في رحلة صيد بالصقور، وطلبوا منه رفع مبالغ (التسقام) وبعد تأخر الردّ على طلبهم لانشغال الشيخ برحلة الصيد، قام الغواصون بعملية نهب محدودة في سوق المنامة، وفي المحرّق، توجّه الغواصون إلى منزل أحد المرابين حيث أخذوا الأرزّ الذي لديه، وأتلفوا سجّلاته.

3. من الفداوية إلى الشرطة

خلال فترة حكم النظام الإقطاعي وما قبلها، كان (الفداوية)⁽¹⁾ هم القوة الأمنية التي يعتمد عليها شيوخ القبيلة الحاكمة في البحرين، وهي تتكون من بدو وعبيد، يمثلون يد الشيخ التي بها يضرب، وعصاه التي بها يشير ويقتل ويؤدب ويهدّد ويصارع، عقيدتهم في العمل الولاء للشيخ، وتقديم حياتهم فداء له، فهم يؤمنون بمصالحة ويمتثلون لأوامره ويطيعونه طاعة عمياء، وهم الذين يفرضون على الناس تقديم خدمات إجبارية للشيخ من دون مقابل مادي (السخرة)، وهم من يجبرون الأهالي على تسليم الضرائب بغير رضاهم، هم رجال المهمات القذرة كما في التعبير الحديث، فهم من يقوم بالأفعال والمهمات التي لا يقبل غيرهم القيام بها.

كان الفداوية قوّة باطشة، وأقرب إلى جهاز أمني رسمي. سيتمّ

(1) «أي الفدائيون وهو اسم يطلق - آنذاك - على فئة الحرس الخاصة بحاكم البلاد في كل من إمارات الخليج والجزيرة العربية. ثم تعميم إطلاقه بعد ذلك على كل من يقوم بأعمال الشرطة في البلاد وهذه الفئة الحرسية كانت موجودة في البحرين، وليس لها زي خاص، حتى الستينيات، ثم تحولت إلى فئة من قوة الشرطة تختص بالخفارة». مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح، ص 52.

إخضاع هذه القوة التابعة لشيوخ الإقطاع للإصلاح في العام 1923م، وسيتم استبدالها بقوة أمنية منظمة تكون تابعة للسلطة المركزية التي ستمثل الدولة، أي ستحول القوة الأمنية من الأشخاص (الشيوخ) إلى الشخصية الاعتبارية (الدولة).

كيف تمّ استبدال جهاز الفداوية بجهاز الأمن والشرطة؟

في 30 حزيران/ يونيو 1923م، أي بعد شهر من بدء الإصلاحات، يوجه (نوكس) رسالة إلى (ديلي)، يتحدث فيها عن الفداوية: «الفداوية كانوا يتمتعون بامتيازٍ خاصّ عند الأمراء، إذ كانت الإعدامات المدنية تجري على يدهم وعبرهم، ومن الممكن أنهم كانوا يتقاضون أجورًا باهظة مقابل ذلك. ولكنني بالطبع أتكلّم عن شيءٍ مضى عليه خمسة عشر عامًا، ولعلّك غيرت ذلك كله، وقد لا يكون ضروريًا الدخول في تفاصيل مقلقة مع الشيخ حمد الآن. يمكن استبدال الفداوية بمأموري المحكمة المدرجة أسماؤهم، والمحكمة هي التي تدفع لهم، وهي المسؤولة عنهم؛ وقد تطلب المساعدة من السلطة التنفيذية فقط في الحالات الطارئة»⁽¹⁾.

في سياق تبجيل عصر عيسى بن علي، يصنع مبارك الخاطر للفداوية وظيفة تحقيق الأمن وتنفيذ العدالة: «وحين تولى الشاب قاسم بن مهزح القضاء.. كان الشيخ عيسى بن علي قد عين -منذ توليه الحكم- أمراء من قبله وجعلهم بمثابة المحافظين في المدن المهمة في البلاد.. فللمنامة أمير وللحرق أمير وللرفاع أمير. وجعل

(1) رسالة 30 يونيو 1923م (- 28 & R/15/2/127 - 336 & 338 - IOR: R/15/1/331 & 336 & 338 - R/15/2/127 & 28 -) . أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 79.

تحت إمرة كل أمير مجموعة من الشرط (الفداوية) لحفظ الأمن في البلاد.. فهم نواطير.. وهم عسس وهم فوق ذلك الأداة المنفذة لأمر حاكم البلاد . وكان أمراء هؤلاء (الفداوية) اليد الطولى لابن مهزح في تنفيذ أحكامه الشرعية»⁽¹⁾.

عصا الفداوي

بقدر ما كان الفداوي يهب طاعته العمياء للشيخ، كان الشيخ يعطيه امتيازاً خاصاً، فالاعتداء على الفداوي يعتبر اعتداء على الشيخ، وعصيان أوامر عصا الفداوي يعتبر عصيانياً للشيخ⁽²⁾، وهذا ما عزز العلاقة بينهم وجعلهم ركنًا من أركان النظام الإقطاعي القبلي، وإحدى وظائفهم كما تشير الرسالة القيام بعمليات إعدام مدنية، وكانوا يتقاضون مرتبات باهظة عنها.

ما كان الشيخ يجد صعوبة في دفع مكافآت جهاز الفداوية، فهم يُدخلون على خزانة الشيخ حاصل ما يُنتجه فائض العنف من أموال، العنف الذي يمارسونه على الناس. بهذا العنف يستولي الشيخ على مزارع الآخرين، ويحصل على جهد الآخرين في العمل بدون مقابل (السخرة)، وبهذا العنف يراكم أموال الضرائب التي يتقاضاها من الأهالي عن أولادهم (ضريبة الرقبة) ودوابهم ومائهم وزرعهم، فقد كان الأهالي يدفعون الضرائب عن كل ذلك تحت تهديد عصا الفداوية.

(1) مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزح، ص 52.

(2) كانت حركة عصا أحد فداوية علي بن أحمد في 1904م وراء زلزال التغيرات التي أوصلتنا إلى قرار عزل الحاكم في 1923م «وكان له [علي بن أحمد] أتباع من شكله فبدا له في بعض الأيام لازم لبعض الحمالين، فجاء أحد أتباعه قريباً من محل الشركة المذكورة، وجعل يكش بعصاه من يلقاه أمامه من الرجال ضرباً فيهم، ليسوقهم إلى سيده، فالتجؤوا إلى محل الشركة». محمد علي التاجر، عقود اللال في تاريخ جزائر أول، ص 547، 548.

مع الإصلاحات، يبدأ التوجه البريطاني نحو إلغاء نظام الفداوية واستبدالهم بنظام الشرطة. كان القلق الذي يشغل (نوكس) وهو يخاطب (ديلي) في هذه الرسالة، كيف سيتم توفير مرتبات للشرطة التي ستكون تابعة للدولة بدلاً من جهاز الفداوية التابع للشيخ. كل جهاز يُنشأ ضمن الإصلاحات، لا بدّ من التفكير في تمويله، ووضع كلفته ضمن الموازنة السنوية للدولة: المدارس، القضاة، المحاكم، مدير الجمارك، الشرطة، وغيرها.

ردع الفداوية

سيطلب جهاز الأمن الجديد تنظيمًا جديدًا وموازنة جديدة فهو بحاجة إلى تمويل، ولا يمكنه أن يمول نفسه عبر ممارسة العنف والظلم على الناس كما كان يفعل الفداوية، فالدولة تملك وسائل العنف لتردع الناس عن ظلم بعضهم، وليس لتظلم الناس.

كان لا بدّ من حل جهاز الفداوية الذي كان يسير في القرى والأسواق بالرعب والخوف والتهديد والقتل، ويتحرّك وفق نزوات الشيوخ أو نزقهم ورغبتهم في الاستحواذ والسيطرة والتسلط. حول حادثة الهجوم على سترة في العام 1923م، سنقرأ في تقرير (ديلي) كيف تمّ الاستعانة بالفداوية واستخدامهم كأداة رعب لإحداث فوضى داخلية، تمامًا كما تمّ استخدامهم في مناهضة إصلاحات 1923م.

يقول التقرير: «يبدو من المستحسن أن يخضع السجينان للعقاب بالشروط ذاتها، أوصي بتقديم هذه المساعدة إذا أمكن. ونأمل أن يكون التأثير المعنوي بمثابة رادع في المستقبل للفداوية، وهم، في

الأساس، دائماً جاهزون لتقديم المساعدة في إحداث فوضى داخلية لشباب عائلة آل خليفة غير المسؤولين، والشيخ حمد متحمس للتخلص من علي بن خالد المحكوم بالسجن ثلاث سنوات»⁽¹⁾.

قام (خالد بن علي) بالهجوم على سترة مستعيناً بالفداوية، ويُنَبَّه ديلي في تقريره إلى ضرورة ردع هذا الجهاز ومعاقبته، لكي لا يُستخدم في تهديد المواطنين وترويع الرعايا وإحداث الفوضى الداخلية وجبر الناس على فعل ما لا يريدون، ولتحقيق ذلك، يجب تأسيس جهاز جديد يحقق الأمن، ويكون تابعاً للدولة، لا تابعاً لإرادة الشيخ.

فرقة البلوش

لقد تمّ المضي في تأسيس هذا الجهاز، ليعين الحكومة الجديدة على تنفيذ مشروع الإصلاحات، تمّ اقتراح البدء بقوة صغيرة مكونة من 100 رجل أمن فقط في المرحلة الأولى، وذلك بالنظر إلى عائدات البحرين وإمكاناتها المادية المحدودة في ذلك الوقت. وكان ملفتاً أنه تمّ اقتراح توظيف أشخاص من البلوش المدربين والمتحدثين بالعربية، بدلاً من العرب أو الفرس، وذلك نظراً للحساسيات العرقية، وتجنباً للاضطدام والاستخدام من قبل فئة ضد فئة أخرى: «أعتقد أنّه من الأفضل توظيف أشخاص من البلوش، ممّن يعملون في أنحاء الخليج في أعمالٍ متنوّعة والعرب متكيّفون معهم»⁽²⁾.

(1) رسالة سرية رقم C-123، 23 سبتمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 – R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 154.

(2) رسالة سرية رقم S-622، 10 نوفمبر 1923م (IOR: L/P&S/10/109 – R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 206.

العربي سيكون واقعًا داخل مشكلة التحيزات، فإذا كان محسوبًا على القبائل سينحاز إليهم، وإذا كان محسوبًا على البحارنة سينحاز إليهم، أي إنه لن يكون عنصرًا محايدًا، لهذا جاءت الحاجة إلى الاستعانة بعنصر خارجي.

أيضًا تمّ رفض اقتراح الاستعانة بالفرس، لأنهم حسب التقرير غير مرغوب بهم من قبل العرب، وهم متورطون في الصراع، فكيف كان يمكن أن يفصلوا في أحداث السوق وهم جزء منها، لذلك جيء بالبلوش، وقد تبين أن هذه الفئة التي تمّ إحضارها لم تكن مدربة تدريبًا كافيًا، ولديها مشاكل خاصة، فتّم الاستغناء عنها لاحقًا.

المطرقة والبيضة

ستأتي الحاجة إلى التدريب، باقتراح تعيين ضابط بريطاني: «أعتقد أنه من الضروري تعيين ضابط بريطاني أو ضابط سابق لإعداد القوّة وقيادتها. مع أن طلب ضابط بريطاني لمثل هذه القوّة الصغيرة هو أشبه باستخدام مطرقة قوية لتحطيم بيضة، بالإضافة إلى تحمّل نفقات غير ضرورية»⁽¹⁾.

يشبه التقرير استقدام قائد شرطة بريطاني لهذا العدد الصغير، بأنه مثل مطرقة قوية وكبيرة يتمّ إحضارها لكسر بيضة صغيرة، فالقائد البريطاني يقود في بلاده فيالق وكتائب عسكرية كبيرة،

(1) رسالة رقم S-622، 10 نوفمبر 1923م (R/15/1/338 - IOR: L/P&S/10/109). أرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 206.

واستقدامه سيكلف الدولة ميزانية كبيرة لا تتناسب مع العدد الصغير الذي سيقوده هنا.

لهذا تمّ اقتراح أن يكون المدرب ضابطاً هندياً يتولى إعداد هذه القوة الصغيرة وتدريبها، لكن التقرير يتدارك، أن البحرينيين لن يتقبلوا مثل هذا التعيين، ولن يحظى الضابط الهندي بالاحترام، فاستقر الأمر على تعيين ضابط بريطاني وتكون تكاليف خدماته أقلّ من 1,000 روبية شهرياً بشكل إجمالي.

هناك تخوف دائم حول (جنسية) الشخص المرشح لشغل منصب قيادي، وذلك لحساسية تركيبة البحرين ذات المكونات المختلفة، ولحساسية البريطانيين من اتهامهم بأنهم يودون إعطاء طابع غربي على المنامة. وتزداد هذه الحساسية في جهاز الشرطة، لأنه القوة التي ستتولى فرض الأمن وفصّ النزاعات بين العناصر المختلفة، لذلك بحسبهم، يجب أن يكون أفراده غير متورطين في هذا الصراع أو النزاع أو منحازين لطرف فيه أو محسوبين على طرف، كما كانت العناصر السابقة (الفداوية).

إضافة إلى الحساسية الإثنية، هناك صراع القوى التي تريد أن تحافظ على نفوذها وقوتها في كل المواقع، خصوصاً المواقع الأمنية، يخبرنا المؤرخ (التاجر) أن هذا الصراع حول جهاز الشرطة لم يتوقف حتى بعد ثمان سنوات على بدء الإصلاحات «طلبوا⁽¹⁾ تنظيم بوليس

(1) الذين طلبوا ذلك هم الحزب المعارض للإصلاحات: «تألف هذا الحزب من الشعب السني الذي تتكون أكثريته من عائلة آل خليفة والدّواسر الذين خسروا بعزل الشيخ عيسى السّيادة والأمر والنهي الذين كانوا حائزين عليهم في عهده». محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوّال، ص 570.

وطني، الغرض منه عزل رئيس البوليس سليمان ابن الحاج جاسم بن منصور الذي هو أحد أفراد الحزب أو الشعب الجعفري، ومعاونه الحاج عباس بوشهري وهذا من تبعية إيران، ولكنهما والحق كانا من أول إشغالهما لهذا المنصب إلى الآن لم يبد منهما ما يُنسب إلى حيف أو غرض ضد أي حزب أو أي إنسان كائنًا من كان، وقد حافظا على وظيفتهما بأمانة وإخلاص مُدَّة اثني عشر عامًا تقريبًا حتى اليوم سنة (1350هـ - 1931م) ولكن غرض الجمعية تأليف بوليس من حزبهم يعمل لفائدتهم ويتخذوا منه أداة ضدَّ المصلحة العامة؛ حيث النفاق مستحوذ حينذاك بين الشيعين السُّني والشَّيعي، فالسُّني يعتبر الشَّيعي خائنًا مُماليًا للإنجليز على إسقاط حُكم آل خليفة من البحرين، والشَّيعي يعتبر أنه مظلوم مُضطهد -وهو كذلك- وأن ظالمه ومُضطهده هي حكومة آل خليفة وحزبها، والغريق يتشبث بالطحلب وأرجل الضفادع»⁽¹⁾.

شرطة البلدية

إضافة إلى جهاز الشرطة العام، كان هناك جهاز شرطة البلدية الذي يختص بالمسائل المتعلقة بالبلدية فقط، وقد كان مكونًا من الفرس⁽²⁾ حينئذٍ «جرى تشكيل شرطة البلدية، ويُعدُّ رجالها أصحاب كفاءة عالية، تمَّ تحقيق الأمور التي تمَّ النظر فيها كلها، وحصلوا

(1) محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 570 - 571.

(2) إحدى عرائض الحاكم والقبائل شملت اعتراضًا ضد: «توكيل رجل فارسي بمسؤولية الشؤون البلدية لإحدى المدن العربية» وردت العريضة تحت عنوان «ترجمة عريضة غير مؤرخة» ضمن رسالة سرية، رقم 9/1/141، مؤرخة في 17 أكتوبر 1923م (- IOR: L/P&S/10/109 - R/15/1/338). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 181. كذلك تمَّ عزل رئيس البلدية الفارسي «ثم عزل خان بهادور محمد شريف رئيس البلدية إجابة لطلب ابن سعود». محمد علي التاجر، عُقود اللال في تاريخ جزائر أوال، ص 576.

على التدريب والتجهيز باللباس الموحد، والعصي بدل الهراوات. إنهم يحافظون على النظام بشكل جيد، وهم في غالبيتهم من القُرس، وذلك بسبب الضرورة، لأنَّ توظيف العرب المحليين لن يجدي نفعًا»⁽¹⁾.

في هذه المرحلة تستخدم كلمة العرب للإشارة إلى القبائل، ويجري اعتبار توظيف العرب في أجهزة الأمن، أمن البلدية أو الشرطة غير مجدٍ لأنه ربما يكون رجل الأمن منحازًا إلى قبيلته، والقبائل في تلك الفترة كانت معارضة للإصلاحات، والأمر الآخر ما كانت هذه الوظائف مرغوبًا فيها من قبلهم، فقد كان ينظر إليها بشيء من الاستنقاص.

من جانب آخر، ربما لم يفضل البريطانيون أن يتعرف البحرينيون على استخدام الأسلحة، فيؤدي ذلك إلى أن تستخدم في أغراض خارج سيطرتهم، ولنتذكر أنهم أوقفوا تجارة السلاح منذ وقت مبكر «يعتبر (ديلي) أنَّه [تجنيد قوة محلية] أمر غير مرغوب فيه، لأنها [القوة] ستضمُّ عددًا كبيرًا من النجديين الذين لا يمكن السيطرة عليهم، وبذلك سينعدم الأمن في البحرين، التي يقيم فيها الآن عددٌ غير اعتيادي من المجرمين المحتملين»⁽²⁾.

من المرجح أنهم فضلوا العناصر الأجنبية من البلوش والفرس والبتان، ليتعاملوا معهم كمرتزقة يسهل تشكيل ولائهم والتحكم

(1) رسالة رقم S-626، 10 نوفمبر 1923م (R/15/1/338 - IOR: L/P&S/10/109). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 221.

(2) برقية P غير مرقمة، مؤرخة وتم تسلمها في 12 أغسطس 1926م (R/15/1/347). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 243.

فيهم، إلا أن التجربة جاءت بنتائج عكسية على مهندس جهاز الشرطة نفسه، وهو المقيم السياسي (ديلي).

الاستغناء عن البلوش

قد تمَّ الاستغناء عن البلوش الذين استعين بهم في تشكيل جهاز الأمن البحريني في المرحلة الأولى، وذلك بعد أن جرى تقييم الوضع لاحقاً، ففي تقرير صدر في آب/ أغسطس 1926م، يتحدث عن الإصلاحات وفرق التجنيد وقوة الشرطة في البحرين، أشار إلى استبدال البلوش بفصيلة من الكتيبة الهندية، مع تكفُّل الدولة بدفع النفقات كاملة.

أوصى التقرير بـ «استبدالهم (يعني البلوش) بفصيلة من الكتيبة الهندية العادية. وتكفُّل الدولة بدفع النفقات كافةً بما في ذلك تكلفة الاستبدال كلِّ ستة أشهر إذا لزم الأمر، مع ضمان تلقِّيهم التدريب المنتظم مع كتائبهم»⁽¹⁾.

تضمَّنت هذه الرسالة عدة مقترحات تدور حول إعادة تنظيم الفيالق العسكرية التي كانت من البلوش حينئذٍ، وأوصت بالتخلُّص من العناصر غير المفيدة، جاء ذلك بعد حادثة القتل التي قام بها جندي ساخط من البلوش اسمه إسماعيل شاه مراد⁽²⁾. يذكر بلجريف الحادثة في مذكراته: «لقد كان الميجر ديلي يتحدث مع أحد

(1) برقية P غير مرقَّمة، مؤرخة وتم تسلمها في 12 أغسطس 1926م (IOR: R/15/1/347).
أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 243.

(2) يصف مبارك الخاطر الشرطي إسماعيل بعد تنفيذ حكم الإعدام فيه بالشرطي الشهيد: «لكن يظهر أن ديلي كان يخطط لذلك عندما فاجأه الشرطي الشهيد إسماعيل البلوشي فأطلق عليه الرصاص فنزع إحدى صدفتي أذنيه وأصابه بجروح أخرى غير مميتة». مبارك الخاطر، القاضي الرئيس قاسم بن مهزع، ص 80.

الضباط الهنود في غرفة الأوامر العسكرية عندما اقتحم أحد شرطة البلوش (واسمه إسماعيل) الغرفة من نافذة مفتوحة وأطلق الرصاص على الضابط في ظهره واخترقت الرصاصة جسمه وأصابت جزءاً من أذن ديلي. وكان هناك ضابط هندي آخر في الغرفة أراد أن يتحرك بسرعة لكنه عوجل بطلقات أخرى. وحاول ديلي بكل شجاعة أن يقبض على الجندي لكنه جرحه في ستة أماكن مختلفة من جسمه بواسطة سكين كان يحملها معه قبل أن يستسلم! وقد قُتل الضابطان الهنديان وشفي ديلي تدريجياً⁽¹⁾.

أشارت الوثائق لهذه الحادثة في تقرير صدر في 14 آب/ أغسطس 1923م بـ «اعتداء الجندي الهندي من البلوش على ضابطين هنديين وعلى المعتمد السياسي نفسه»⁽²⁾.

ميثاق الأخوة

وما جعل إعادة تنظيم الفيالق العسكرية (البلوشية) أكثر إلحاحاً، أن البلوش لديهم ما يُعرف بميثاق الأخوة (Bhai-bandi)، وهو ميثاق يقتضي أن لا يُقرّ أي أخ على زميله مهما ارتكب من جريمة أو فعل. حسب هذا الميثاق ليس من الشرف أن يعترف أحد على أخيه حتى لو دفع حياته ثمناً لذلك، لهذا فعندما يرتكب أحدهم جريمة أو خطأ يمتنع زملاؤه عن الاعتراف عليه، وهو ما أدى إلى أن الفرقة أصبحت غير مفيدة بالنسبة للبحرين، فضلاً عن أن هذا الميثاق يُخل بميثاق العمل العسكري والأمني، لهذا أوصى التقرير

(1) بلجريف، مذكرات بلجريف، ص 17.

(2) رسالة سرية رقم S-340، 14 أغسطس 1926م (IOR: R/15/1/347). أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 245.

بـ «إعادة تنظيم الفيالق العسكرية الحالية والتخلّص من العناصر غير المفيدة»، وقال إنه: «من المحتمل أن عدداً كبيراً لم يتورطوا في الجريمة الحالية نظراً لأنّ الشخص الساخط هو بلا شكّ من فرقة بلوش مسقط. وبحسب ما أعتقد، يصعب القول إنّ هناك قدرًا كبيرًا من ميثاق الأخوة (Bhai-bandi) في الفيالق العسكرية، وأنّ نسمح بتواجده مُطلقًا قد يحمل خطرًا لا يمكن تبريره»⁽¹⁾.

الشرطة السودانية

بعد فشل الاستعانة بالبلوش، اقترح البريطانيون الاستعانة بالسودانيين، أوصى تقرير صدر في 1929م، باستبدال البلوش بالسودانيين فور انتهاء صلاحية عقدهم، لأنّ الأخيرين، في اعتقادهم، أقلّ تطفلاً على المجتمع كونهم عرباً، وينحدرون من العبيد ذوي البشرة السمراء الذين يسكنون الجزيرة، وسيكونون أكثر قدرة على الانخراط مع سكان الجزيرة من البلوش الذين فشلوا في ذلك، كما أنّ المستشار لديه الخبرة في التعامل معهم، ويمكن تعويض الإخفاقات التي حصلت بسبب البلوش الهنود.

يقول التقرير: «ما تزال الشرطة المسلحة مهمة جدًّا، ولكن من الممكن جعلهم أجنب أقلّ تطفلاً على المجتمع [في البحرين] عبر الاستعانة بسودانيين [عرب] بدل الهنود، وذلك مباشرة بعد انتهاء صلاحية عقد الهنود في بداية العام 1931م. ونظرًا إلى العدد الكبير من أصحاب البشرة السوداء الذين ينحدرون من العبيد الذين يسكنون الجزر [البحرين]، سينخرط هؤلاء السودانيين في المشهد فورًا، الأمر الذي فشل الهنود في

(1) برقيّة P غير مرقّمة، مؤرّخة وتم تسلمها في 12 أغسطس 1926م (IOR: R/15/1/347).
أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 243.

تحقيقه. ويمتلك السيد (بلجريف)، المستشار الحالي للشيخ حمد، تجربة مع السودانيين، إذ إنه خدم معهم في مصر خلال الحرب»⁽¹⁾.

كان جواب الحاكم السوداني على الطلب حينئذٍ أنه لا يوجد أي احتمال بتأمين مجندين سودانيين للعمل في البحرين.

قدّم التقرير مقترحًا إضافيًا، بترحيل القائد الأوروبي للشرطة، فور انتهاء عقد البلوش ورحيلهم في نهاية العام 1930م، لكن في الوقت ذاته يواجه هذا المقترح مخاوف من قبل البريطانيين من إمكانية تعرّض البحرين للاجتياح من قبل الأمريكان، فقد كان البريطانيون حينئذٍ قد بدؤوا يخططون لمجيء شركات النفط، ما يعني أن تكون هناك حاجة أكبر للأمن وحاجة أكبر لسيطرة البريطانيين عليه، خصوصًا مع بدء ملامح دخول الأمريكان للبحرين، لهذا يكمل التقرير: «ولكن على ضوء الاحتمال الذي يفيد أن البحرين قد تضطر قريبًا لأن تستقبل عددًا كبيرًا من الحفارين والعاملين في النفط من أميركيين وأجانب؛ لا أظن أنه من المستحسن الاستغناء عن خدمات قائد أوروبي للشرطة»⁽²⁾.

إن تكوين شرطة البحرين واجه مشكلة في الاستعانة بشرطة غير محلية بسبب حساسية التركيبة السكانية والنزاعات المحلية، فبقي موضوع إصلاح الشرطة غير محسوم ورُحِّل إلى ما بعد الثلاثينيات.

ما يهتمنا هنا هو معرفة كيف بدأ التحوّل من النظام الإقطاعي

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (IOR: L/P&S/10/1043 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

والقبلي إلى نظام الدولة، وكيف عملت إصلاحات 1923م على تأسيس هذا التحول في جميع المجالات، بينها الجهاز الأمني، وكيف انتزعت من يد الفداوية التابعين للشيخ، وحوّلت إلى جهاز شرطة تابع للدولة، وأنهت بذلك حقبة سوداء من تاريخ الفداوية الباطش.

الفصل الثامن

مراجعة شجرة الإصلاحات ومآلاتها

كيف نظر البريطانيون للإصلاحات؟ ما مفهومهم للإصلاح في ذلك الوقت؟ كيف كانوا يتداولون حدود الإصلاحات بعد أن دخلت حيّز التنفيذ؟ ما المخاوف التي كانوا يخشونها؟ كيف كانوا يقيّمون مشروع الإصلاح؟

مآلات الإصلاح

بعد شهر من بدء الإصلاحات، يُرسل المقيم السياسي (نوكس) هذه البرقية: «صحيحٌ أنّني اقترحت في برقيتي، المؤرخة في 15 مايو/أيار {رقم B.I.} أن يترك الأمر لحمد لتنفيذ الإصلاحات هنا وهناك، وهو ما اقترحه بنفسه، من دون أن يلزم نفسه بأي شيء، كبرنامج محدد، وحتّى حينئذٍ، توقعت خطورة أن تقع إدارة الشؤون في قبضة المعتمد السياسي أكثر فأكثر. ولكن متى ما بدأت بالإصلاح فمن المستحيل أن تعلم أين سيقودك ذلك»⁽¹⁾.

يُدرّك المقيم السياسي، أنه لا يمكن على وجه الدقة معرفة مآلات مسيرة الإصلاحات، لسان حاله يقول: لقد بدأنا عملية الإصلاحات لكن إلى أين تذهب بنا؟ هذا ما لا نعرفه، ربما نستطيع أن نتوقعه لكننا لا ندري كيف سيكون مساره، لا نعرف كيف ستتلور ردود الفعل المحلية والإقليمية، لا نعلم على وجه الدقة كيف سيقود

(1) رسالة رقم S-307، 22 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - IOR) (L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 75.

إصلاح القضاء إلى الاعتراف بالمواطن البحريني أو كيف سيؤثر إصلاح القضاء في إصلاح صناعة الغوص أو كيف سيُمكن تسجيل الأراضي القضاء من القيام بمهمته بشكل أكثر عدالة؟ أو كيف سيؤثر إصلاح الجمارك في بقية حقول الإصلاح؟ من المستحيل أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون مع هذه الإصلاحات.

هناك توقعات، ولكن لا تستطيع أن تحدد بالضبط كيف ستسير الأمور، أي متى بدأ الإصلاح لا تعلم أين سيقودك ذلك. مع ذلك، فالبريطانيون يراجعون هذه (القيادة)، لمعرفة أين هم في مشروع الإصلاحات وإلى أين يقودهم؟ وعملوا على رصد مسيرتها أولاً بأول، ويحاولون أن يعالجوا أخطاءها في ضوء ما تفضي إليه وتواجهه.

لا يعرف (نوكس) إلى أين ستقوده هذه الإصلاحات، لكنه يعرف مسؤوليته فيها على وجه الدقة «أنه لا مفر من إجراء إصلاح فاعل في شتى النواحي كخطوة أولى. وليس من الممكن أن نتوقع أن يقوم الشيخ حمد بهذه الخطوات الأولى من دون مساعدتنا، ومن الطبيعي أن يطلب منا تحمل المسؤولية بشكل كبير، إذ إننا قد أخذنا على عاتقنا عزل والده، وعيّناه في منصبه»⁽¹⁾.

المسؤولية هنا ليست أخلاقية، بقدر ما هي سياسية، طالما نحن بدأنا بالقيام بهذا المشروع فعلياً أن نواصله، علينا أن نبذل الجهد لمتابعته، ولا نتركه لحمد لينجزه وحده في ذلك الوقت، وذلك لعدة أسباب: السبب الأول أن العائلة والقبائل لم تكن تريد هذا الإصلاح

(1) رسالة رقم S-307، 22 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 75.

توصياته في هذه الزيارة التاريخية عام 1902م إصلاح الميناء، من حيث البنية ومن حيث الإدارة، وظلت هذه التوصية معطلة حتى تم فرض الإصلاحات.

ظل (نوكس) يتحدث مع حكومة الهند، عن مشروع الإصلاح بلغة من يتحمل المسؤولية الشخصية في إدارته ونجاحه وكلفته: «إنني أكفل أنّ البحرين يجب أن تتحمل التكاليف بنفسها. وبحسب المبادئ العامة، إنّ مدينة يسكنها 20,000 مواطن، والكثير منهم تجّار عالميون، من (البانيان)، و(Boras)، والفرس، والشركات اليهودية البريطانية، وتجار اللؤلؤ من باريس، تستطيع أن تتكيف مع العدالة الحديثة طوعاً وستقوم بذلك، وتستطيع أن تدفع مقابل الحصول على هذا الامتياز، وعليها أن تفعل ذلك»⁽¹⁾.

مدينة الأجانب

بلغة واثقة يتحدث (نوكس) نيابة عن الـ 20,000 مواطن من سكان المنامة الذي ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ويمارسون التجارة، يقول: إنهم يريدون أن يتعاطوا مع القانون العادل الذي يحمي تجارتهم ويحميهم، وهو واثق أنهم سيدفعون الضرائب من أجل تحسين أوضاع مدينتهم، وأن الكلفة التي سيدفعونها ستغطي الإصلاحات، ولا حاجة إلى أن تقوم حكومة الهند أو الحكومة البريطانية بدفع كلفة الإصلاحات.

بهذا التعدد الذي تتوفر عليه المنامة، تستحق أن تنال مشروعاً

(1) رسالة مؤرخة في 30 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 80.

إصلاحياً وأن تكون منطلقاً لإصلاح الخليج نفسه، إنها مدينة التجارة والتنوع الثقافي، وهذا يجعلها مدينة الأجانب كما يصفها (نوكس) في أحد تقاريره الميدانية عن سير عملية الإصلاح: «يُعدّ موقع البحرين موقعاً مميّزًا؛ وفي زيارتي الأخيرة إلى هناك، أثارت دهشتي الثروة المتزايدة في الجزر. وأصبح تجار اللؤلؤ البحرينيون اليوم يتوجّهون مباشرة من المنامة، مدينة الأجانب، إلى باريس، وذلك من دون أي وسيط»⁽¹⁾.

يستحضر (نوكس) دهشته من الثروة المتزايدة في المنامة، ليلفت انتباه الحكومة البريطانية في الهند إلى أن سياسة الإصلاح المتبعة في البحرين، تعطي ثمارها، وأنها قادرة على أن تموّل نفسها، وكي نحافظ على نشاطنا التجاري هناك، يجب أن تبقى المنامة مدينة التنوع ومدينة الأجانب، من التجار والعمال والزوار، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من غير إصلاح سياسي.

لا يعني وصف المنامة بأنها مدينة الأجانب، بأن هناك سياسة استعمارية، لتحويل هوية المنامة من مدينة عربية إلى مدينة غربية، بل يعني أن المنامة مدينة تجارية⁽²⁾، والتجارة تتطلب استيعاب التعدد والاختلاف في الأعراق المنخرطة في التجارة، ويعني أن سكان

(1) رسالة سرية من (نوكس) إلى (براي) وزير الخارجية في حكومة الهند رقم 330-S، 1 يوليو 1923م (L/P&S/10/1039 - 28 & R/15/2/127 - 338 & 336 & R/15/1/331). (IOR).

أرشيف البحرين، أوام، مج 5، ص 84.

(2) المنامة مدينة تبادل تجاري متعدد الأعراق لأكثر من أربعة قرون: «كانت بداية القرن العشرين بالنسبة لمدينة «المنامة»، والتي عاشت أربعة قرون تتداولها الأيدي منذ أن كانت ميناء صغيراً إلى أن أصبحت مدينة يقطنها الغرباء. في البدء كانت المنامة سوقاً لتصريف بضائع التجار الذين يتوافدون عليها من بلاد الهند وإيران والعراق ومن الجزيرة العربية، ثم جاءت الشركات الغربية ببوارجها الكبيرة وأسطولها الضخم». عبد الكريم العريض، مدينة المنامة خلال خمسة قرون، ص 62.

المنامة يحتاجون إلى قوانين مدنية تحمي نشاطهم السياسي وتنظم العلاقة فيما بينهم وتضمن أمنهم. وما يؤكد أن هذا الوصف لا يحمل سياسة ثقافية تتعلق بهوية المنامة، أننا نعثر في الوثائق البريطانية على كثير من الإشارات التي تحذر من إعطاء المنامة طابعًا غريبًا، يُثير حساسية أهلها.

بيدو (نوكس) وهو يصوغ رؤيته للإصلاح الذي يستهدف قلب المنامة، وكأنه يريد لها أن تكون نموذجًا لمدن الخليج، وأنه أراد أن يُثبت ذلك في السياسة البريطانية، خصوصًا مع حكومة الهند، لم يكتف بفرض الإصلاحات، بل أخذ يتابعها أولًا بأول، ويتبادل مع المعتمد السياسي التطورات أولًا بأول، وظل يحاول أن يُشعل خياله نحو أفقها، فإن لم تفهم نحو أي أفق تسير لن تستطيع المضي قدمًا.

لقد كان (نوكس) منخرطًا بقوة في مشروع الإصلاح، ولم يمارس وظيفة المقيمة كمصرف شؤون في فترة إجازة المقيم السياسي تريفور (Trevor) التي امتدت ستة أشهر في ذلك الوقت، حين بدأ (نوكس) تنفيذ قرارات الإصلاح بعزل عيسى بن علي.

لقد بلغ انخراط (نوكس) في التغيير إلى درجة أنه كان يُرسل لـ(تريفور) رسائل شديدة اللهجة لاعتراضه على الإصلاحات «وتريفور (Trevor) - كما ستلاحظون بين سطور مراسلاته، عدا عن رسائله الخاصة التي تصلني في كلِّ بريد- كان يناهض إصلاحات البحرين بما أوتي من قوة. وقد أرسلت له اعتراضًا شديد اللهجة سبب لي تويخًا»⁽¹⁾.

(1) رسالة مؤرخة في 30 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 - IOR: R/15/1/331 & 336 & 338 - R/15/2/127/10/1039 - L/P&S/28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 80.

إرضاء فارس

لم يكن (تريفور) في الحقيقة مع الإصلاحات، وحكومة الهند لم تكن مع الإصلاحات، ولكن الخارجية البريطانية في لندن هي التي كانت مصممة على الإصلاحات، وخلال أسبوع اتخذت المضي في القرار: «كانت برقيّات وزارة الهند حذرةً إلى أبعد الحدود، لكنّ وزارة الخارجيّة في لندن كانت مصممة على إرضاء فارس، وأصرّت على الإصلاحات، فاستُعجِلت خلال أسبوع، وتُرك الأمر لنا لمعالجة التبعات وإعادة تنظيم الفوضى»⁽¹⁾.

ما معنى إرضاء لفارس هنا؟ هل يمكن أن تنفذ بريطانيا مشروعاً بهذا الحجم لمجرد إرضاء فارس؟ كان الفرس يشتكون من المعاملة السيئة لجاليتهم، وفي الوقت نفسه كانوا يشتكون من المعاملة السيئة للشيعّة الذين تربطهم بهم رابطة مذهبية، وفي الوقت نفسه، كانت فارس تحرك ورقة مطالبتها بالبحرين بشكل مزعج للبريطانيين، كلما تصاعدت المشكلات تجاه جاليتها أو تجاه الشيعة. وجدت حكومة لندن أنه يمكن التخلص من هذا الإزعاج بإقرار المضي في هذه الإصلاحات، فهي سترفع الظلم عن جاليتهم، وعن إخوانهم في المذهب، هكذا يمكننا أن نفسر معنى (إرضاءً للفرس) لكن لا يمكن أن يكون هذا الإرضاء هو السبب الرئيس في هذه الإصلاحات، فهناك سياق أوسع يتعلق بالمصالح التجارية والسياسية والاستقرار وبدائيات تبشير عصر النفط.

(1) رسالة مؤرخة في 30 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - IOR: R/15/1/331 & 336 & 338 - R/15/2/127) آرشفيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 80.

تكشف رسالة (نوكس) الموجهة إلى وزير الخارجية في حكومة الهند (دي. دو أس. براي) الصعوبة التي يواجهها، فهو يقاتل على مستوى الداخل في هذه الجزيرة الصغيرة، ويقاوم على مستوى الخارج حيث مطبخ سياسة الإمبراطورية الممتدة الأطراف، حتى إنه كان يقول بلغة غير رسمية: «شعرت في بعض الأحيان أنني كنت أبحر وسط الرياح، وأنتي أثير بعض الحساسيات، ولعلي تجاوزت التعليمات التي مُنحت إليَّ عندما شرعت والشيخ حمد و(ديلي)، بالقيام بما اقترحناه في البحرين»⁽¹⁾.

شجرة الإصلاح

ظل يشتكي في رسالته من كل شيء، من البريد الذي لا يأتي إلا بعد خمسة عشر يومًا ليتسلم ردًا على اقتراحاته، ويشتكي من اضطراره لاسترضاء الأهواء الوزارية التي لا تمتلك أي حقائق أو بيانات، حتى إنه خاطب الوزير بطريقة أقرب للتوبيخ: «إن تعاملت مع رسالتك كما هي العادة الرسمية... سيستغرق الأمر ستة أشهر حتى تتم الموافقة على هذا البيان عديم القيمة، وفي ذلك الوقت، ستكون غرسة إصلاحاتي في البحرين قد نمت بشكل غير سوي»⁽²⁾.

لا يجد (نوكس) حرجًا في استخدام ضميره الشخصي في دفاعه عن مشروعه، إنه يعتبر نفسه قد غرس شجرة الإصلاح، إنها شجرته، وهو حريص أن تنمو نموًا سويًا، بالدعم والرعاية والحماية والمراقبة والتقييم المستمر لحالتها.

(1) رسالة مؤرخة في 30 يونيو 1923م (R/15/2/127 & R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 80.

(2) المصدر نفسه.

وباتهم أكثر صراحة يعبّر عن خيبة أمله وهو يسعى لتوفير وظيفة مساعد للمعتمد السياسي، ليكون مستشارًا قضائيًا يقول: «تعرضت محكمة البحرين للخذلان»⁽¹⁾ ويوجه نقده لحكومة الهند: «ومهما بلغت عدم أهميّة مبنى الوكالة السياسية لدى الهند، إلّا أنّها تُعدّ قلب الخليج الفارسي، وفي الأحوال كلها، أعتبر أنّها من الأولوية خلال فترة السنوات الانتقالية الخمس»⁽²⁾.

المنامة في أفق (نوكس) غرسة الإصلاح في تربة الخليج، وقلب الإصلاح في جسد الخليج، إنها في سنتها الأولى، وهي بحاجة إلى أن تُعطى الأولوية خلال سنوات نموها الخمس القادمة.

لقد رعى (نوكس) الإصلاحات، وكان خطابه حولها خطاب المؤسس والمنخرط فيها، والمشجع، والداعم، والمحفز، وخطاب الفاتح للرؤية، والمشعل للأفق الذي ينظر من خلاله إلى المستقبل.

المراجعة الشاملة

بعد مضي ما يقارب ست سنوات، نعثر في 29 حزيران/ يونيو 1929م، على تقرير طويل ومفصّل، حول تقييم الإصلاحات، معدّ من قبل النقيب (برايبور) المعتمد السياسي في البحرين، تقرير بمثابة

(1) رسالة مؤرخة في 30 يونيو 1923م (& R/15/2/127 - R/15/1/331 & 336 & 338 - L/P&S/10/1039 - 28). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 80.

(2) رسالة سرّية من (نوكس) إلى (برايبور) رقم S-330، 1 يوليو 1923م (336 & R/15/1/331 - IOR: R/15/1/331 & 336 & 338 - R/15/2/127 & 28 - L/P&S/10/1039). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 84.

المراجعة الشاملة، يُقيم الوضع من العام 1904م وما حدث فيه ويربطه بالتغيرات التي حدثت في 1923م.

«أطلقت على هذه الخطوات مصطلح «الإصلاحات»، لكن الكلمات التي تعني شيئاً واحداً في الخليج الفارسي، فهي تعني شيئاً آخر على بعد مئتي ميل. في البداية، سأُلخص الأحداث التي نتجت عنها [الإصلاحات]، ومن ثم سأشرح ماهية الإصلاحات ومقاصدها، وإلى أي مدى تمّ تنفيذها، وهل نقدها أمر عملي أو سياسي»⁽¹⁾.

ليس الاختلاف على مفهوم الإصلاح مقتصرًا على القوى الاجتماعية في البحرين التي انقسمت بين مؤيد ومعارض ومحارب، فحتى جهات صناعة القرار في الحكومة البريطانية كانت مختلفة في هذا المعنى، فالكلمات التي تعني شيئاً معيناً في الخليج، قد تعني شيئاً آخر على بعد مئتي ميل، يعني أن الإصلاح قد يُفهم في المقيمة بمعنى، وقد يُفهم في الهند بمعنى آخر، وفي بريطانيا بمعنى مغاير.

لسان حال المقيمة في بوشهر والوكالة السياسية في البحرين، يقول نحن لدينا مفهومنا الخاص للإصلاحات، لأننا نحن هنا في الميدان، نحن من نحتك بهذه المشيخات ونعرفها أكثر، نعرف ما هو ممكن، وما هو غير ممكن، ما يشكل مصالحنا، وما يتعارض معها، لقد ظلت قضية الإصلاحات مثار جدل حتى عام 1923م ثم أصبحت مثار ممانعة من عدة جهات، إلى أن صارت في 1929م مثار اختلاف

(1) رسالة سرية رقم C/84، 29 يونيو 1929م (IOR: L/P&S/10/1043 - R/15/2/127). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 583.

في معناها وحدودها وتقييمها ومراجعتها، بقي النظر إلى الإصلاحات مدار تقييم مستمر ومدار حديث لا ينتهي.

يرصد التقرير التغييرات التي حدثت خلال السنوات الست لعزل عيسى بن علي: «ارتفعت قيمة الأراضي ثلاثة أضعاف. وأصبح البحارنة يتمتعون بالأمن والعدل لأول مرة منذ 150 سنة، وأصبحوا الآن يفكرون في حقوقهم. وقد تحسّنت [خفّت] حالة العبودية التي كانت تمارس ضد الغواصين، وقل الاعتراض على نشاطات الحكومة»⁽¹⁾.

لقد توقفت جرائم العنف المرتكبة ضد القرى التي دعمت الإصلاحات، وازداد الطلب على المدارس، والتعليم التقني، والخدمات الطبية: «وبدلاً من مقاومة الإصلاحات، فإن الروح الشعبية تطلبها الآن»⁽²⁾.

قلّت الاعتراضات، والمقاومة صارت مطالبة بالإصلاحات، والصوت الذي كان معترضاً اختفى تقريباً وصمت، إذاً فمشروع الإصلاحات قد سار قطاره، وصار جزءاً من الحياة اليومية: «ما كان يعتبر إصلاحات مخيفة منذ ست سنوات، أصبح الآن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية»⁽³⁾.

مدارس الطوائف

اعتمد الإصلاح في البحرين، كما كررنا، بالدرجة الأولى على التمويل الذاتي، بقدر ما تتمكن المشاريع من تمويل ذاتها بذاتها، تنجح. واجهت الدولة صعوبة في تلبية متطلبات المعارف (التعليم)

(1) رسالة سرية رقم C/84، 29 يونيو 1929م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أُرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 583.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

بمفردها، وكان بناء المدارس الحكومية يعتمد على أموال الجمارك، وأي انخفاض في العائدات من شأنه أن يؤثر في الاستجابة لطلبات بناء المدارس، وكان التعليم في ذلك الوقت كالأوقاف يتبع الطائفة، فمدارس الشيعة تُدار من قبل الشيعة، ومدارس السنة تدار من قبل السنة، وتُمَوَّل الأوقاف المدارس.

واجهت إدارة الأوقاف الشيعية المعيّنة من قبل الحكومة اعتراضات شعبية، واتهمت إدارتها من رجال الدين والقضاة بالفساد، فتمّ تشكيل إدارة من الأهالي: «قرر الشيعة بمحض إرادتهم، أنهم قادرون على إدارة الأوقاف بأنفسهم أفضل من القضاة بموافقة الحكومة، وسيطروا عليها من دون أي معارضة. وسيدفع الرأي العام عاجلاً أم آجلاً، بالسنة لاتخاذ الخطوات نفسها، وعندئذٍ سيتم منح المبالغ الكبيرة التي يسيطر عليها القضاة للتعليم الابتدائي ولأهداف أخرى»⁽¹⁾.

حاول (ديلي) قبل رحيله أن يتخذ خطوات لإصلاح الأوقاف من الفساد إلا أن الأمر ترك للناس ليصلحوا بأنفسهم إدارة أوقافهم. وظّف الشيعة خبرتهم في الاحتجاج وكتابة العرائض المطالبة بالإصلاح في ذلك الوقت، ليصلحوا مؤسساتهم، فرفعوا عرائض ضد المشايخ المعيّنين في القضاء، واعتبروهم قضاة فاسدين، فخلعوهم وشكلوا إدارة شعبية للأوقاف الجعفرية، فأصبحت الأوقاف الجعفرية تُدار من قبل مجلس منتخب، تكررت الإشارة إلى هذه الحادثة في التقارير البريطانية، واتخذت كدليل على حيوية الإصلاحات، وحيوية المجتمع البحريني وقدرته على أن يتحول إلى مغير وممارس للإصلاح بنفسه،

(1) رسالة سرّية رقم C/84، 29 يونيو 1929 م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 583.

وكانوا يتأملون أن يقوم المكون السُّني أيضًا بالعملية نفسها لتشكيل إدارة منتخبة للأوقاف السُّنية.

لقد أثر إصلاح الأوقاف الجعفرية في الدفع بمشروع التعليم نحو زيادة عدد المدارس في القرى، والأمر الأهم أن التعليم بدأ يصبح شأنًا حكوميًّا، وليس شأنًا طائفيًّا، يشير (برايبور) إلى أنه أصبح هناك خمس مدارس للبنين، ومدرسة واحدة للبنات مقارنة بالعام 1921م، وأن معظم موظفي هذه المدارس هم من العراقيين والسوريين، ويرصد في تقريره تطورًا مهمًّا: «ظهر للعلن الآن نموذج عن هيئة الحكومة البحرينية، فقد حضر الشيخ عبد الله، الذي كان مسيطرًا بالكامل على إدارة المدارس السُّنية منذ تأسيسها، لرؤية السيد (بلجريف)، وأخبره أنه غير راضٍ عن الوضع الحالي لهذه المدارس، وهو يتمنى أن تكون تحت إدارة الحكومة في المستقبل، وهو يشعر أنه لا يملك ما يكفي من المعرفة لإدارة طاقاتها وحده، لذا يتمنى أن يتم تعيين مشرف جيد فقط ليعتني بأمورها»⁽¹⁾.

يبدو أننا بحاجة إلى إعادة النظر في التاريخ للتعليم النظامي في البحرين، أو على الأقل فهم سياق تأسيسه وتأسيس مؤسسات الدولة. إذا كان عبد الله بن عيسى، رجل العائلة الحاكمة قد تولى شأن المدارس السُّنية، فهذا لا يعني أن التعليم قد أصبح نظاميًّا أو تحت سلطة الدولة، بدليل أن المدارس السُّنية كانت تحت سلطة الشيخ عبد الله، في حين أن المدارس الشيعية لم تكن تحت سلطته، هذا يعني أن التعليم ما كان تابعًا لسلطة

(1) رسالة سرية رقم C/84، 29 يونيو 1929م (IOR: L/P&S/10/1043 - R/15/2/127). أُرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 583.

مركزية، ولم ينشأ بعدُ نشأة وطنية ليكون مكونًا لهوية وطنية
جامعة⁽¹⁾. إن تخلي عبد الله بن عيسى عن إدارة المدارس السُّنيَّة
وتسليمها لإدارة الدولة، ربما يكون هو اللحظة التاريخية الأكثر
تعبيرًا عن نشأة التعليم النظامي.

إصلاح العائلة

تُعطي التقارير البريطانية الموسعة حول الإصلاح أهمية
لاستعراض مراجعة صريحة لسلوك العائلة الحاكمة، فقد كان
المعتمدون والمقيمون يُدركون أن مشروع الإصلاح يستهدف
بالدرجة الأولى ضبط سلوك العائلة المنفلت⁽²⁾، عبر تقييده
بالقوانين والمؤسسات وبناء السلطة المركزية للدولة، هذا ما
نجدَه واضحًا وصريحًا في تقرير (باريت) المقيم السياسي في
الخليج، فقد كتب تقريرًا موسعًا في 28 آب/ أغسطس 1929م، إلى
وزير الخارجية في حكومة الهند، استعرض فيه تاريخ الإصلاحات
منذ حدث 1904م وتعيين معتمد سياسي بعد زيارة اللورد
(جورج كرزون) للبحرين، وازدياد الاهتمام بالمسائل الداخلية
وتشجيع الشيخ عيسى على القيام بخطوات إصلاحية، «لكن يبدو

(1) «وأثار هذا التقسيم الطائفي في التعليم اعتراضات عديدة، مما جعل الحكومة تقرر في
سنة 1932-1933م فتح المدرستين أمام الجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية،
وسُمِّيت، بعد ذلك القرار، مدرسة الهداية (مدرسة المحرق الابتدائية) كما سُمِّيت المدرسة
الجعفرية (مدرسة المنامة الابتدائية)». فؤاد الخوري، القبيلة والدولة، ص 157.

(2) يُعبّر هذا السلوك المنفلت عن نفسه، في عدة صور منها عدم اندماجهم مع الشعب
واعتبار أنفسهم محكومين بالقوانين نفسها التي يخضع لها الشعب «إن العقبة الرئيسية
التي واجهتها البحرين في رأبي هي عدم رغبة آل خليفة بالاندماج مع رعبتهم، وأنتج ذلك
سياسات وإجراءات وسلوك أحبط على الدوام الجهود التي كان بإمكانها الإسهام في بناء
الدولة والمجتمع». عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ص 16.

أنه كان مهتمًا بالحفاظ على استقلاليته عنا أكثر من السعي لرضانا عنه، ونحن فقط من نستطيع الحفاظ على استقلاليته»⁽¹⁾.

هل كان يفكر عيسى بن علي في استقلال سياسته الخارجية عن بريطانيا؟ هل كان يريد تحرير سيادة الدولة من الاستعمار البريطاني؟ هل كان لديه مشروع استقلال وطني عن الحماية البريطانية؟

الجواب، لا. ما كانت هذه الأسئلة تدور في ذهن عيسى بن علي في ذلك الوقت ولا تشغل باله. ماذا يعني استقلال عيسى بن علي في ذلك الوقت؟

«إن استقلال العرب في حال مارسه شخص غير متعلم، يعني الصلاحية للقيام بالكثير من الأشياء التي لا نوافق عليها، ويعني إدارة الجزر لمصلحة زعيم قبلي، واستغلال الشعب لصالح الحكام [من قبيلة ينتمي لها آل خليفة فقط]، ومعاملة الشيعة على أنهم ينتمون إلى طبقة ليس لها أي امتيازات [مهمشة تمامًا]»⁽²⁾.

حين يتحدث عيسى بن علي عن استقلاله ما كان يتحدث عن الاتفاقيات والعلاقات الخارجية المقيدة لسيادة الدولة، كان يتكلم عن الداخل، يريد أن يمارس صلاحيات مطلقة، من منطلق كونه زعيمًا قبليًا وليس زعيمًا وطنيًا، زعيمًا قبليًا يتعامل مع من لا ينتمون إلى قبيلته على أنهم أتباع لا امتيازات لهم، الاستقلال يعني عنده الحرية في ممارسة ما يريد، وأخذ ما يريد، وفرض ما يريد، ووضع يده على ما تريد عائلته.

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرشيف البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

غياب الإرادة الوطنية

ما كانت بريطانيا تواجه إرادة وطنية، فالإرادة الوطنية عينها على السيادة لا الاستفراد، بل كانت تواجه إرادة قبلية، تريد الاستفراد بكل شيء بالداخل مقابل أن تترك للمستعمر الاستفراد بكل شيء يتعلق بالخارج.

يصف المقيم السياسي عيسى بن علي، بأنه هادئ وعنيد ويرفض نصائح المعتمدين السياسيين جميعهم، ويعتبرها انتقاصاً لمركزه كحاكم مستقل، ولا يرد أن يقيد أحد تصرفات عائلته: «يكره بشدة التدخل في تصرفات أفراد عائلته، حتى ولو بالغ هؤلاء في استبدادهم»⁽¹⁾ وكذلك يصف ابنه الشيخ حمد بأنه شخص ودود جداً، ولا يريد أن يكف حرية أيدي عائلته عن الاستيلاء على أي شيء: «ويميل بطبيعته نحو عدم اتخاذ أي تدابير قوية في أي موضوع، وحتى بصفته قاضياً، يميل إلى تبرئة مجرم ارتكب جرماً واضحاً»⁽²⁾.

وينقل (باريت) عن (برايور) توصيفاً لحمد بن عيسى ممعناً في الصراحة والقداعة: «طالما أنه يستطيع الاستمتاع بالحريم، والصيد بالرماية، والصيد بالصقور، وطالما أنه يمتلك ما يكفي من المال ليمنحه القليل من البذخ والزهو أمام الناس في بلاده، فإنه لا يبالي بما يحصل في البحرين»⁽³⁾.

يستعرض المقيم قائمة من أسماء آل خليفة، وهو يتحدث عن

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929 م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرشيف

البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه

مستقبل الإصلاحات وإمكانية أن يعتمد عليهم في أن يكونوا أمناء على ما تمّ إنجازه، يصف سلمان بن حمد بأنه ذكي، ويكتسب تجربة قيمة في هيئة القضاة، وبعيد نوعاً ما عن الحياة البدوية، لكنه غير متعلم. أما عبد الله بن عيسى فهو يتمتع بقدرات، وقد علم نفسه بنفسه، ولكنه لسوء الحظ فاقد لثقة الشعب بسبب سجله السابق المليء بالأعمال الشريرة والآثام. ومن بين أبناء الشيخ حمد، فالوحيد الذي يمتلك مستقبلاً واعدًا هو الشيخ مبارك، الابن الرابع، وهو يوصي بالاستعانة بمدرس خصوصي جيد له، كي يكون قادراً في الوقت الملائم على القيام بالوظائف التي يقوم بها المستشار بلجريف.

وبلغة تقريرية خالية من أي موارد يصف المقيم السياسي سلوك العائلة الحاكمة بأنه همجي وبدائي: «العائلة -آل خليفة- كانت مجموعة من الهمج [البدائيين] غير المتعلمين يتظاهرون كذبًا بسلوك مدني [حضاري]»⁽¹⁾.

كان عيسى بن علي يريد لهذا السلوك أن يبقى مستقلاً، أن تُطلق غرائز العائلة الحاكمة في الحكم والاستيلاء والتوحش، من دون رادع قانوني. تكاد تُجمع تقارير المقيمين والمعتمدين على توصيف سلوك العائلة الحاكمة بالجشع والجهل والتوحش والظلم، وتشخيص عقبات الإصلاح في استبداد هذا السلوك بالعباد والبلا، وتجد أن هذا السلوك أكبر تهديد لمشروع الإصلاح، وعلى الرغم من أن الحاكم الجديد لم يمارس شخصياً عملية اضطهاد ضد الشيعة إلا أنه «تماماً

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرشيف البحرين، أوّال، مج 5، ص 596.

كوالده الذي سمح بممارسة الاضطهاد [ضد المواطنين الشيعة]⁽¹⁾ كان (حمد) ضعيفاً في مواجهة سلوك أفراد عائلته المتوحش، ضعيفاً حدّ إثارة الشفقة كما يقول (باريت).

يُنبه تقرير (باريت) إلى أن الحرس القديم ما زال موجوداً ويتحين الفرصة للانقضاء على مشروع الإصلاح والرجوع إلى ما قبل 1923م: «وباستثناء الشيخ خالد، ما يزال المضطهدون القدامى كلهم أحياء، ويرغبون باستئناف نشاطاتهم القديمة في حال لم يتمّ منعهم من ذلك. ولا شك في أن الشيخ حمد لن يمنعهم في حال لم يحصل على التوجيه والدعم البريطانيين»⁽²⁾.

وجود هؤلاء الذين مارسوا الاضطهاد ويتربصون ارتداء قبضة السلطة البريطانية الداخلية، لكي ينقضوا من جديد، تؤكد أهمية المضي في مشروع الإصلاحات بثبات، وأنه لا بد أن يكون قوياً ومستمراً.

معادلة الخطأ

لقد توصل البريطانيون إلى معادلة عملية في تطبيق الإصلاح تنصّ على أن واجهة الإصلاح لا بدّ أن تكون من العائلة الحاكمة: «سيكون من الأفضل أن يحكم الشيخ حمد، وإن ارتكب أخطاءً في الحكم، على أن نحكم نحن ولا نرتكب أي خطأ»⁽³⁾.

إنها معادلة ذكية وحكيمة من الناحية السياسية، تقدم مشروع

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (IOR: L/P&S/10/1043 - R/15/2/127). أرشيف

البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

الإصلاح على أنه صناعة محلية، وينفذ بإرادة محلية وأن الدور البريطاني هو مجرد مساعد وداعم، وليس تدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي.

تقول هذه المعادلة، إن أخطاء حكم الشيخ حمد يمكن تعديلها وترشيدها، لكن حكمتنا المباشر سيكون بحد ذاته خطأ كبيراً يصعب تصحيحه على مستوى الرأي العام.

في هذا السياق، لفت نائب وزير حكومة الهند في القسم الخارجي والسياسي، نظر المقيم السياسي في الخليج إلى أن غلبة الطابع البريطاني على الإدارة تجعل الحاكم يبدو وكأنه ليس الشيخ حمد، فالمستشار الماليّ بريطانيّ، وضابط الشرطة بريطانيّ، وضابط الجمارك بريطانيّ «أي إنَّ العنصر البريطانيّ في الإدارة [في البحرين] يزيد عن ذلك الموجود في دولة هندية عادية»⁽⁴⁾.

يعتبر نائب وزير حكومة الهند أن عملية الإصلاح تخطت حدودها لأنها لم تراع الواجهة والطابع العام «ولكن نظراً إلى حال الأمور اليوم، يبدو أنّ العملية تخطت هدفها الأصليّ المحدود»⁽⁵⁾ ماذا يعني بـ(حال الأمور اليوم)؟

إنه يشير إلى أن هناك مطالب عامة، على مستوى العالم وعلى مستوى البحرين، بالاستقلال عن الاستعمار، وعدم التدخل، ولهذا هم لا يريدون أن يظهرُوا أنهم من يديرون الإصلاحات بصورة مباشرة،

(4) رسالة رقم F. 154-N/29، 28 مايو 1929 م. أرشيف البحرين، أول، مج 5، ص 577.

(5) المصدر نفسه.

ويريدون أن يضعوا الشيخ حمد واجهة لهذه الإدارة، لكي يخففوا من الأصوات المعارضة في ذلك الوقت التي تعتبر أن المنامة أصبحت مدينة غير عربية.

كذلك هناك تخوف من الرأي العام الذي تقوده الصحافة العربية ضد الاستعمار، فقد كانت تحوي مقالات عن البحرين وعمّا يجري فيها من تغييرات بقيادة إنجليزية، وكان التيار المعارض للإصلاحات يستغل العناوين العامة لإخفاء مصالحه الخاصة في معارضة الإصلاحات.

بلغة واضحة تدخل نائب وزير حكومة الهند، وطلب إعادة النظر في مسألة التدخل البريطاني في الإدارة البحرينية، وتعديل سياسة الإصلاح، وبرر ذلك بالخوف من أن «يتطلع صغار حكام العرب نحو ابن سعود على أنه أعظم شخصية عربية. وسيكون خوفهم من الانخراط في الوهابية أقل من خوفهم من خسارة شخصيتهم العربية والمحلية مقابل نظام غربي غير مناسب، بغض النظر عن فاعلية هذا النظام ومكاسبهم منه»⁽¹⁾.

في مقابل هذا التخوف الذي يقترب من حدّ التراجع عن الإصلاحات، نجد تقرير المقيم السياسي الموجه للهند بعد شهرين من رسالة نائب وزير حكومة الهند، أكثر إقدامًا وإصرارًا على المضي في الإصلاحات: «لا يمكن لرجال قبيلة غير متعلمين أن يتزعموا بشكل دائم مجتمعًا كادحًا، تمامًا كما لا تستطيع القوات المغربية التحكم بأقاليم الراين. فالبحرين مركز تجاري كبير، يضم شعوبًا

(1) رسالة رقم F. 154-N/29، 28 مايو 1929 م. أرشيف البحرين، أوّل، مج 5، ص 577.

أجنبية كثيرة. إنها ليست جزءاً من نجد، ولن تكون أبداً سعيدة في ظل الحكم الوهابي»⁽¹⁾.

وجهة نظر المقيم السياسي، أنه لا يمكن التراجع ولا أن تترك الأمور بيد قبيلة غير متعلمة، وأن طبيعة المجتمع البحريني التعددي لا يمكن أن تقبل بالحكم الوهابي المتشدد، ولا طبيعة سكانه الأصليين يمكن أن تقبل حتى بفارس: «فالبحريني الحقيقي، وإن كان من العرب، فهو شيعي وليس سنياً، ويظهر تاريخ الجزيرة أنها كانت لوقت طويل تخضع لفارس. وعلى الرغم من أن هذا لا يؤدي إلى أي رغبة [لدى البحارنة] بحكم فارسي، لكن يجب أن نصح النظرة القبلية لهم»⁽²⁾.

يقدم (باريت) فهمه للمجتمع البحريني، بالتعويل على أن أي فرد من سكان البحرين الأصليين هو عربي وشيعي، ولا يمكن أن يخضع للحكم الوهابي، كما أنه لا يمكن أن يخضع لحكم القبيلة، فهو لم يكن جزءاً من نظامها، وأن لديه نزعتة العربية ولا يمكن أن يميل إلى فارس، وإن كانت فارس قد استولت في فترات معينة على البحرين بحكم القوة.

الاحترام والملكية الدستورية

هناك معادلة أخرى، تحكمت في الإصلاحات تتعلق بالخوف والاحترام، وقد لفت النظر إليها المعتمد السياسي (ديكسون)

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرفيف البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

في العام 1920م بقوله: «موقعنا في الجزيرة مبني على الخوف، لا الاحترام»⁽¹⁾ بعد تسع سنوات من بدء إصلاحات العشرينيات بإنشاء أول بلدية، يكتب المقيم السياسي: «أما الآن، فإنه مبني على الاحترام. ويرى زعماء الساحل المتصالح اليوم أن تدخلنا قد أفاد البحرين وزعماءها»⁽²⁾.

وفي تقدير المقيم أن مناصري الشيخ عيسى قبلوا بالنظام الحالي، الذي لم يطغَ عليه الطابع الغربي بشكل غير مناسب، وهو يدعو إلى تعزيز سياسة الاحترام هذه بتعزيز التعليم، لإعداد شخصيات من آل خليفة يمكنها تولي القيادة، من دون أي تدخل بريطاني مباشر في الشؤون الداخلية بطريقة قد تسبب إحراجًا.

لقد قطعت مراجعة الإصلاحات في المراسلات البريطانية خطوات متقدمة سابقة لعصرها، فمنذ العام 1929م، أي حتى قبل استقلال البحرين بأكثر من 40 عامًا، طرحت فكرة الملكية الدستورية: «يجب أن نستغل أفضل ما في الشيخ حمد، ويجب أن يكون له مستشار -أوروبي أو عربي- أو يمكن في المقلب الآخر، أن يأخذ على عاتقه تحمل مسؤولية دور الملك الدستوري، وأن تقتصر نشاطاته على الأعمال الاجتماعية بشكل أساس، في حين يترك الأعمال الأخرى بيد المجلس»⁽³⁾.

كان المقترح أن يتم تجربة نظام الملك الدستوري والمجلس بعد

(1) رسالة، رقم S-385، 28 أغسطس 1929م (R/15/2/127 - IOR: L/P&S/10/1043). أرشيف

البحرين، أوال، مج 5، ص 596.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

وفاة الشيخ عيسى، فهو ما يزال يمتلك بعض الثقل في ذلك الوقت، وطبيعته المحافظة تضعه في موقع المعارضة لأي تغيير.

كان المقترح جدياً، وقد تمّ ترشيح أعضاء المجلس من العائلة الحاكمة، وهم: الشيخ عبد الله بن عيسى، وسلمان بن حمد، مع المستشار بصفته عضواً ثالثاً، ريثما يتمكن الابن الرابع مبارك من أن يخلف منصب المستشار ويكون المجلس برئاسة الشيخ عبد الله.

لو وصلت الإصلاحات إلى غاية طموحها بتشكيل هذا المجلس، فسيكون ذلك بمثابة إعادة تأسيس جديد للدولة تحت عنوان (الملكية الدستورية) بعد تأسيسها في 1923م.

يمكننا أن نجمل هذه المراجعة التي قام بها البريطانيون للإصلاحات، من خلال تقرير (باريت) و(برايبور) في التالي: أنهم وجدوا أن نظام الحكم القبلي لا يمكنه أن يستمر، ويدير هذا المجتمع المتنوع والمنفتح على تجارة تشارك في صناعتها أعراق متعددة، لا بدّ من المضي في الإصلاحات، واكتساب الاحترام من خلال ما تحقّقه هذه الإصلاحات من تحسينات في حياة الناس ومحافظة على طابعهم الثقافي، ولا بدّ أن نحمي مشروع الإصلاح من أصحاب النفوذ والمصالح المناصرين للنظام القديم، ويمكن تطوير نظام الحكم السياسي بالبحرين نحو الملكية الدستورية.

ملاحق

تعريف المقيم السياسي ومهامه⁽¹⁾

ذكرت السيدة مارغريت لوس (ولدت عام 1908م) في كتابها:

From Aden to the Gulf: Personal Diaries 1956 – 1966

تعريفًا للمقيم السياسي ومهامه. وكانت السيدة لوس زوجة المقيم السياسي في الخليج الفارسي وليام لوس، في فترة 1961 – 1966م.

شغل بيل منصب المقيم السياسي في الخليج الفارسي على مدى ست سنوات منذ عام 1961م. لكن جَلَّ وصفي لهذا المنصب مبهم وغير دقيق كما هو متوقع. وفي هذا الصدد طلبت من السير (بيرنارد باروز)، الذي كان مقيمًا سياسيًا من عام 1953 وحتى عام 1958م، أن يقدم لي توصيفًا خطيًا مسهبًا عن الهيكلية القائمة. وقد تكرّم بالاستجابة لطلبي، وإذ أقدم ذلك، مستحصلةً على إذنه، كجزء أساس من مقدمتي عن دول الخليج. من المؤكد أنني لم أحصل على المعلومات كلها في تلك الفترة، كما تفصح عن ذلك جملته الأخيرة؛ حتى إنني لست على ثقة بآني بذلت جهدًا للحصول عليها.

ذهب بيل إلى البحرين قبل انضمامي إليه بفترة، وفي حين كنت من أشدّ

(1) انظر: أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت 2018م، مج 1، ص 427.

المعارضين حقيقةً للذهاب، تبين لي مدى خطئي، إذ حظيت بزيارة إحدى أجمل الأماكن في حياتي، ورؤيتها.

لماذا منصب المقيم السياسي (Political Resident)؟ وما هي وظيفته؟ تمثل دوره أساساً في تنظيم علاقات الحكومة البريطانية مع الدول الإحدى عشرة الصغيرة في الجانب العربي، لما كان ولا زال يعرف على نطاق واسع باسم «الخليج الفارسي». فقد أبرمت بريطانيا معاهدات مع هذه الدول على مدى فترات زمنية مختلفة في القرن التاسع عشر، بدءاً من عام 1820م. وكان الهدف الأساس الحؤول دون قرصنة السفن التي كانت تبحر من الهند وإليها، فقد شكّلت الموانئ الصغيرة في الخليج المأوى المثالي للقراصنة، وتميّز أهلها بمهارتهم في ركوب البحر. لكن على الرغم من الممانعة المتفاوتة لأهالي تلك الموانئ، تمت استمالتهم للتوقف عن نهب السفن مقابل ضمانات البحرية البريطانية بحمايتهم من الخصوم ودول الجوار. وقد نالت هذه التسوية استحسان كلا الطرفين [الحكومة البريطانية والزعماء العرب الذين وقعوا على اتفاقية عام 1820م] مثبتة استمراريتها طوال 150 عامًا.

وقد عينت حكومة الهند مقيمًا مماثلاً للمقيمين البريطانيين في المقاطعات الهندية، وهو بدوره [المقيم البريطاني في الخليج الفارسي] عمل من خلال عدد من الوكلاء السياسيين (Political Agents) في مختلف الدول، فيما اعتبرت هذه الدول رسميًا «دولاً محمية». تُرجم ذلك عملياً بتولي بريطانيا مسؤولية العلاقات الخارجية للدول العربية، في حين انغمس الحكام العرب بالشؤون الداخلية. لم يكن من السهل

الحفاظ على هذا التميز خصوصًا في ظل التأثيرات الخارجية التي سعت إلى الإخلال بالأنظمة الداخلية.

شكّلت مسقط المعروفة بعمان، في الطرف الجنوبي من الخليج حالة استثنائية، فلم تكن تخضع لأي معاهدة حماية كالبقية. وقد حظيت باستقلال رسمي لكنها وافقت بقرار من السلطان بأن تنظم علاقاتها مع بريطانيا من خلال المقيم السياسي. ولتبيان الاختلاف أُطِيقَ على الوكيل البريطاني الدائم في مسقط اسم القنصل العام (Consul General) وليس المقيم السياسي.

وكان الساحل المتصالح المؤلف من سبع ولايات صغيرة، مثل أبو ظبي ودبي، قد اكتسب اسمه من خلال الهدنات والمعاهدات التي أبرمت بين هذه الدول والحكومة البريطانية. أُطلق عليه سابقًا «ساحل القراصنة»، الأمر الذي يلخص بوضوح التغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر.

وقد اختلف دور المقيم السياسي من مكان لآخر. ففي الكويت كان أشبه بالسفير، بينما في الدول المتصالحة التي كان بعضها لا يزال في طور التطور، كانت مهمته أقرب إلى المدير (Administrator).

كان الأمر واضحًا منذ البداية، فهذه الوظيفة لم تكن لتشبه أي عمل آخر!

تسلسل بأهم الأحداث 1904-1929م

السنة	الحدث	
29 سبتمبر 1904م	اعتداء فداوية الشيخ علي بن أحمد آل خليفة على موظفي شركة (فونك هاوس) الألمانية.	1
14 نوفمبر 1904م	اعتداء فداوية الشيخ علي بن أحمد آل خليفة على الفرس في سوق المنامة.	2
26 فبراير 1905م	إلغاء نظام السخرة.	3
14 نوفمبر 1907م	توسيع الصلاحيات القضائية للمعتمد البريطاني وتنازل عيسى بن علي عن سلطته القضائية على الأجانب.	4
12 أغسطس 1913م	تصديق ملك بريطانيا جورج الخامس على مرسوم البحرين الملكي الذي يقضي بتطبيق القانون المدني والجنائي الهندي على البحرين.	5
19 أغسطس 1921م	ملك بريطانيا جورج الخامس يصدر قانون بلدية المنامة، استناداً إلى مرسوم البحرين الملكي 1913م.	6
21 ديسمبر 1921م	أول عريضة سياسية يرفعها البحارنة إلى المعتمد السياسي البريطاني للمطالبة بإصلاحات سياسية.	7
3 يناير 1922م	صدور تقرير (ديلي) الموسع عن حوادث الاضطهاد والظلم التي ارتكبتها أفراد من آل خليفة ضد السكان البحارنة.	8
20 أبريل 1923م	وقوع اضطرابات في سوق المنامة بين النجادة والفرس.	9
26 مايو 1923م	انعقاد مجلس عزل عيسى بن علي وتصيب ابنه حمد مكانه تحت إشراف المقيم السياسي (نوكس).	10
30 يونيو 1923م	استبدال جهاز الفداوية بجهاز الشرطة.	11

السنة	الحدث	
أكتوبر 1923م	بدء مسح الأراضي وتسجيل ملكيتها.	12
6 أكتوبر 1923م	انعقاد مؤتمر القوى السُّنية المعارضة للإصلاحات.	13
12 يوليو 1924م	صدور مرسوم إصلاح صناعة الغوص.	14
2 أغسطس 1924م	إصدار المعتمد السياسي (ديلي) أول موازنة سنوية للبحرين 1 محرم 1343هـ (1924 - 1925م).	15
1929م	تنازل الشيخ عبد الله بن عيسى عن إدارة المدارس السُّنية وتسليمها للدولة، الأمر الذي مهد في 1932م لفتح المدارس أمام الجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية.	16
28 أغسطس 1929م	طرح فكرة الملكية الدستورية من قبل البريطانيين.	17

المقيمون السياسيون في الخليج «بوشهر»⁽¹⁾

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين
الرائد تشارلز إيه. كمبل مقدم عام 1901م	مقيم سياسي بالوكالة	نيسان/ أبريل 1900م
الرائد بيرسي زد. كوكس	مقيم سياسي معيّن	نيسان/ أبريل 1904م
الرائد بيرسي زد. كوكس مقدم عام 1909 م	مقيم سياسي	تشرين الأول/ أكتوبر 1905م
الرائد آرثر بي. تريפור	قائم بالأعمال	آب/ أغسطس 1909م
المقدم بيرسي زد. كوكس السير بيرسي عام 1911م	مقيم سياسي	آذار/ مارس 1910م
جون. جي. لوريمر	مقيم سياسي	كانون الأول/ ديسمبر 1913م
النقيب ريتشارد آل. بيردوود	قائم بالأعمال	شباط/ فبراير 1914م
الرائد ستيوارت جي. نوكس	قائم بالأعمال	آذار/ مارس 1914م
المقدم السير بيرسي زد. كوكس	مقيم سياسي	تشرين الثاني/ نوفمبر 1914م
الرائد ستيوارت جي. نوكس	ضابط مكلف بمهمة خاصة (نائب مقيم سياسي)	كانون الثاني/ يناير 1915م
الرائد آرثر بي. تريפור	نائب مقيم سياسي	نيسان/ أبريل 1915م

(1) انظر:

Onley, James, The Arabian Frontier of the British Raj, P 263 - 267.

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين
جون هيوغو إتش. بيل	نائب مقيم سياسي	كانون الأول/ ديسمبر 1917م
الرائد سيسيل إتش. جابرييل	نائب مقيم سياسي	أيلول/ سبتمبر 1919م
المقدم آرثر بي. تريفور	نائب مقيم سياسي	تشرين الثاني/ نوفمبر 1919م
المقدم السير آرنولد تي. ويلسون	مقيم سياسي معيّن	تشرين الأول/ أكتوبر 1920م
المقدم آرثر بي. تريفور	مقيم سياسي	تشرين الثاني/ نوفمبر 1920م
المقدم ستيوارت جي. نوكس	مقيم سياسي بالوكالة	نيسان/ أبريل 1923م
المقدم آرثر بي. تريفور	مقيم سياسي	تشرين الأول/ أكتوبر 1923م
المقدم فرانسيس بي. پريدوكس	مقيم سياسي	نيسان/ أبريل 1924م
المقدم تشارلز جي. كروستوايت	مقيم سياسي بالوكالة	حزيران/ يونيو 1925م
المقدم فرانسيس بي. پريدوكس	مقيم سياسي	تشرين الأول/ أكتوبر 1925م
المقدم السير لاينويل بي. هاوورث	مقيم سياسي	كانون الثاني/ يناير 1927م
السير فريدريك دبلو. جونستون	مقيم سياسي	تشرين الثاني/ نوفمبر 1928م
المقدم سيريل سي. جيه. باريت	مقيم سياسي	نيسان/ أبريل 1929م
المقدم هيو في. بيسكو	مقيم سياسي	تشرين الثاني/ نوفمبر 1929م

أسماء أهم المعتمدين البريطانيين في البحرين 1900-1932م

اسم الوكيل أو المعتمد السياسي	فترة تعيينه	تاريخ الولادة والوفاة
جون جاسكن (مساعد بالوكالة)	1900 - 1904م	---
فرانسيس بيلفيل بريدوكس	1904 - 1909م	1871 - 1938م
تشارلز فرايزر ماكنزي	1909 - 1910م	1880 - 1955م
ستيوارت جورج نويس	1910 - 1911م	1869 - 1956م
ديفيد لوكهارت روبرتسون لوريمر	1911 - 1912م	1876 - 1962م
آرثر بريسكوت تريفور	1912 - 1914م	1872 - 1930م
تيرينس هامفري كيبز	1914 - 1916م	1877 - 1939م
هيو ستيوارت	1916م	1872 - 1931م
جيه. أم. دا كوستا (بالوكالة)	1916م	---
ترينشارد كرايفن وليام فولبي (بالوكالة)	1916م	1884 - 1940م
بيرسي جوردون لوتش	1916 - 1918م	1887 - 1953م
جورج ألكساندر جافن مانجافن	1918م	---
نورمان نابيير براي	1918 - 1919م	1885 - 1962م
هارولد ريتشارد باتريك ديكسون	1919 - 1920م	1881 - 1959م
كلايف كيركباتريك ديلي	1921 - 1926م	1888 - 1966م

اسم الوكيل أو المعتمد السياسي	فترة تعيينه	تاريخ الولادة والوفاة
جورج ليسلي ملام (بالوكالة عن ديلي)	1925م	1895 - 1978م
سيريل تشارلز جونسون باريت	1926 - 1929م	1884 - 1933م
ريجينالد جورج إفلين وليام ألبان (بالوكالة عن باريت)	1927م	1899 - 1983م
تشارلز جيفري برايبور	1929 - 1932م	1896 - 1972م

نماذج من الوثائق البريطانية

رسالة رقم S-385، مؤرخة في 28 آب/ أغسطس 1929، «بوشير» المقيمىة البريطانىة والتحتلىة العامة

من - فخامة المقدم (سي. سي. جيه. باريت)، حامل وسام «نجمة الهند» و«الإمبراطورية الهندية»،
المقيم السياسي في الخليج الفارسي،

إلى - وزير الخارجية في حكومة الهند، سملا.

سيدي،

1. يشرفني الإشارة الى رسالتكم رقم F.164-N/29، المؤرخة في 28 أيار/ مايو 1929، طالبين مني فيها دراسة مسألة التدخل البريطاني في إدارة شؤون البحرين، بهدف تحديد مدى إمكانية العودة إلى الخطوات التي كانت قد أُتخذت، ومدى نفعها.

2. ليس من الضروري تكرار ما جاء في رسالة المقدم (هاورث) التي تحمل الرقم S-295، المؤرخة في 1 أيلول/ سبتمبر 1927، في ما يتعلق بتاريخ تطور اهتمامنا بالشؤون الداخلية للجزر.

لكنني أتمنى التشديد على النقاط الآتية:

- أ. عينا الشيخ عيسى حاكمًا للجزر في العام 1869، وقد بقي في موقعه بفضل دعمنا له فقط.
- ب. سعينا، بين الأعوام 1877 و1900، إلى تحسين الأوضاع الداخلية من خلال تقديم النصيحة، لكننا كنا قلقين من الأوضاع المالية، وبالأخص مسألة إدارة الجمارك.
- ت. ومع تعيين معتمد سياسي بريطاني في العام 1904 في البحرين، عقب زيارة لورد (كرزون)، ازداد اهتمامنا بالمسائل الداخلية واستمرينا في تشجيع الشيخ عيسى من خلال تقديم نصائح مفيدة له. لكن يبدو أنه كان مهتمًا بالحفاظ على استقلاليته عنا أكثر من السعي لرضانا عنه، ونحن فقط من نستطيع الحفاظ على استقلاليته.

ث. وفي العام 1904، وعقب أعمال الشغب التي كان الفرس وأحد الألمان جزءًا منها، كان الشيخ عيسى خلالها مستهترًا في بداية الأمر ومن ثم تحول إلى عائق؛ دعا نائب الملك، لورد (كرزون)، إلى اتخاذ تدابير صارمة بحقه لأن «ما دفعه إلى عناده هو صبرنا المستمر عليه فقط». وكانت النتائج الأكثر أهمية لتدخلنا لإلغاء السخرة متى ما اتضح أن الأجانب هم من كانوا معنيين بالأمر، ونفي قائد أعمال الشغب المناهضة للفرس إلى بومباي (كان ابن أخ الشيخ عيسى).

28 آب/ أغسطس 1929م

رسالة من المقيم السياسي في الخليج الفارسي (سيريل باريت) إلى حكومة الهند تتضمن تقييمًا للإصلاحات العشرينيات وسردًا تاريخيًا للسياسة التي اعتمدها بريطانيا في التعامل مع شؤون البحرين الداخلية منذ تعيين عيسى بن علي في العام 1869م.

Records of Bahrain

CONFIDENTIAL.

No. 385-B. of 1929.
British Residency and Consulate-General,
Bushire, 28th August 1929.

From

The Hon'ble Lt.-Col. G.C.J. Barrett, C.B.I., C.I.E.,
Political Resident in the Persian Gulf,

To

The Foreign Secretary to the Government of India,
Simla.

Sir,

I have the honour to refer to your letter No. F.164-N/29 of the 20th May 1929 asking me to examine the whole question of British interference in the Bahrain administration, with a view to deciding how far it is possible and expedient now to retrace the steps which have been taken.

2. The history of the development of our concern in the internal affairs of the Islands is fully set forth in Lieutenant-Colonel Haworth's No. 295-B. of 1st September 1927, so it is unnecessary to repeat it.

I wish, however, to stress the following points :

- (a) In 1869 we had installed Shaikh Isa as Ruler of the islands and it was entirely due to our support that he had been able to keep his position
- (b) From 1877 to 1900 we attempted, with our advice, to improve internal conditions, but were most concerned about financial conditions and particularly the Customs administration;
- (c) From 1904, with the appointment of a British

Political

رسالة سرية رقم C/84، مؤرخة في 29 حزيران/ يونيو 1929

الوكالة السياسية، البحرين

من - النقيب (سي. جي. برايور)، الجيش الهندي، المعتمد السياسي، البحرين،

إلى - سكرتير فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، «بوشهر».

سيدي،

1. يشرفني الإشارة إلى رسالتكم رقم S-198، المؤرخة في 5 حزيران/ يونيو 1929، ومرسلاً إليكم الرسالة رقم F-164-N/29، المؤرخة في 28/5/29، من حكومة الهند التي تسأل فيها عن رأيي حول مدى إمكانية إعادة استنكار الخطوات التي تم اتخاذها منذ بدء الإصلاحات [في البحرين]، وإرسال التقرير التالي.
2. أطلقت على هذه الخطوات مصطلح «الإصلاحات»، لكن الكلمات التي تعني شيئاً في الخليج الفارسي، تعني شيئاً آخر على بعد 200 ميل. في البداية، سألخص الأحداث التي نتجت عنها [الإصلاحات]، ومن ثم سأشرح ماهية الإصلاحات ومقاصدها، وإلى أي مدى تم تنفيذها، وهل نقدها أمر عملي أو سياسي. ويجري النظر في التراجع عنها على ضوء تأثيرها على الحكام العرب الصغار.
3. في العام 1904، ونتيجة للاعتداء على شركة السيد (فونك هاوس)، الذي تلاه اعتداء على الفرس، اتخذ المقيم السياسي تدبيراً صارماً؛ والرائد (كوكس)، الذي كان مقيماً حينئذٍ، حذر الشيخ، مدعوماً بالسلطة الممنوحة له من حكومة الهند، من أن الحكومة البريطانية لن تتسامح مع المزيد من التجاهل لنصيحته، وأدى هذا الأمر إلى ترسيخ موقفنا في البحرين، ونتج عنه تحسُّنٌ في التجارة. لكن الوضع بقي غير مقبول، فتم طرح التدابير اللازمة للنقاش. غير أن حكومة جلالة الملك قررت «اعتماد سياسة حذرة».
4. في العام 1909، «توجَّب السعي إلى الإصلاح عبر وسائل غير مباشرة وهادئة، من خلال زيادة التأثير على الشيخ». وفي العام نفسه، تخطى الشيخ عيسى عن السلطة القضائية على الأجنبي. وفي العام 1912، نجح الشيخ في تحدي الوكالة السياسية، في ما يتعلق بمسألة شركة (لاندينغ)، التي أدت بالرعايا البريطانيين لتحمل خسارة تفوق قيمتها 50,000 «روبية»، وأصرَّ على مراسلة الوالي التركي في البصرة متحدثاً بذلك أحكام المعاهدة التي دخل فيها. وبات بتر الأطراف أحد السبل المعتمدة في العقاب مرة أخرى، ومن ثم حدث صراع بين البصراويين في العام 1913.

29 حزيران/ يونيو 1929م

رسالة من المعتمد السياسي في البحرين (تشارلز برايور) إلى سكرتير المقيم السياسي في الخليج الفارسي حول الإصلاحات التي بدأت في البحرين، وماهيتها، والأحداث التي نتجت عن تنفيذها.

Records of Bahrain

CONFIDENTIAL.

No. C/84 of the 29th June 1929
The Political Agency, Bahrain.

From

Captain C.G. Prior, I.A.
Political Agent, Bahrain.

To

The Secretary to the Hon'ble the Political Resident
in the Persian Gulf, Bushire.

Sir,

I have the honour to refer to your letter No. I98-B dated the 5th June 1929, forwarding letter No. F-I64-M/29 dated the 20/6/29 from the Government of India, asking for my considered opinion as to how far it is possible to retrace the steps taken since the ~~max~~ reforms commenced, and to submit the following report.

2. For convenience these steps have been termed the 'reforms' but as words that mean one thing in the Persian Gulf have another 2000 miles away, I will first of all summarise the events that led up to them, then describe exactly what reforms were intended, how far they have been carried out, and how far it is practical or politic to go back on them, such a retrogression being considered in the light of its reaction upon petty Arab rulers in the Persian Gulf.

3. In 1904, as the result of an outrage on Messrs Woonckhaus followed by an attack on Persians, strong action was taken by the Political Resident, and Major Cox, as he then was, warned the Shaikh with the authority of the Government of India that further neglect of his advice would not be tolerated by the British Government. This consolidated our position in Bahrain and improvement in trade resulted, but the situation remained unsatisfactory, and remedies were mooted. His Majesty's Government decided however "to pursue a cautious policy"

4. In 1909, "Amelioration was to be sought by indirect and

الخطاب الذي ألقاه فخامة المَقدم أس. جي. نوكنس (S. G. Knox)، «حامل وسام نجمته الهند»¹، و«الإمبراطورية الهندية»²، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، في الجلس الذي عُقد في البحرين في تاريخ 26 أيار/ مايو 1923

السادة المحترمون،

لقد استمتعتم لتو للرسالة التي يُعلن فيها الشيخ حمد لكم عن امتثاله لأوامر الحكومة البريطانية وتوليه حكومة هذه الجُزر بصفته وكيلًا مفوضًا بالكامل من أبيه. قد يتذكر بعض الحاضرين منكم اليوم كيف كان وضع هذه الجُزر قبل 55 سنة عندما استدعت حكومة صاحب الجلالة الشيخ عيسى ليتولى منصبه كشيخ [للجزر]. وكانت هذه الجُزر قد تعرضت بكاملها لأقصى النزاعات القاتلة، والنهب، والاضطراب. إذ إن والده، الشيخ علي، قُتل في صراع وقع قبل أشهر قليلة، وعلى مدى خمسة وخمسين عامًا، تميّز حكمه [عيسى] بالسلام والاستقرار عمومًا. لقد كان صديقًا مخلصًا على الدوام للحكومة البريطانية، ولا شك في أن الجُزر قد تقدّمت على مستوى الثروة، والسكان، والتجارة، والزراعة. لطالما كانت جُزر البحرين محط أطماع من جانب الخليج الفارسي، وإن كان حكم الشيخ عيسى، ذو الخمسة والخمسين عامًا، لم يحقق إنجازات معقولة. لكنني متأكد من أنني أستطيع التكلّم بثقة نيابة عن هذا الجمع من نبلاء البحرين عندما أقول إننا نشكره جميعًا على ما فعله من أجل هذه الجُزر: إذ لم يخلف وراءه أعداءً أو حاقدين، وكلنا نتمنى له سنوات مديدة وسعيدة من التقاعد الذي يستحقّه بعد العمل والتعب لسنواتٍ طويلة من الحكم الشاق.

إن الأحداث المؤسفة الأخيرة، التي لا أرغب في التطرّق إليها في هذه المناسبة، قد أدّت على الحاجة الملحة للإصلاح في الإدارة وفقًا لأسس حديثة، وفي النهاية، ما من شيءٍ مفاجئ في الواقع الذي يفيد أنّ الرجل الذي وصل إلى عمر متقدّم بخمسة وسبعين عامًا، ليس قادرًا على التجاوب مع هذا المطلب. على مدى عدة سنوات، أدى الحكم السهل المتساهل للشيخ عيسى -قد يسمّيه البعض سوءًا في الحكم - في حين أفضل أن أدعوه عجزًا في الحكم إلى نمو عدد من الأعمال الاستبدادية الثانوية والاستقلالية [عن الحاكم] وهي كانت تبلور سريعًا ضمن مصالح مكتسبة، وتضعف الإدارة بشكلٍ جديّ. كانت حقوق [الناس] تضيع، وهو ما يصعب استعادته، وفزرت الحكومة البريطانية، انطلاقًا من تطلّعها إلى المصلحة العامة، ومن

(1) وسام نجمة الهند تم إقراره في شباط/ فبراير من العام 1861. وعلى غرار الأوسمة الأخرى في إنجلترا، يضم هذا الوسام ثلاث فئات: القائد الأعلى الفارسي (G.C.S.I.)، والقائد الفارسي (K.C.S.I.)، والرفيق (C.S.I.). ويقسم عدد هذه الأوسمة بين الرعايا الهنود والبريطانيين. كان نائب الملك دائمًا ما يحمل فئة «السيد الكبير» و«الفارس الرئيس القائد الأعلى».

(2) وسام الإمبراطورية الهندية لقد أقرت الملكة فكتوريا هذا الوسام في 1 كانون الثاني/ يناير 1878. احتفالًا بحصولها على لقب إمبراطورة الهند. ويضم هذا الوسام 3 فئات، وهو يعتبر أدنى من وسام نجمة الهند.

26 أيار/ مايو 1923م

الخطاب الذي ألقاه المقيم السياسي في الخليج الفارسي بالوكالة (ستيوارت نوكنس) في مجلس عزل عيسى بن علي في العام 1923م، وتعيين حمد بن عيسى. شكر نوكنس في خطابه عيسى بن علي، ووجه رسائل تتعلق بجدية مشروع الإصلاحات السياسية إلى الحاكم الجديد حمد بن عيسى، وإلى مكونات المجتمع البحريني من سنة، وشيعة، وأجانب.

Records of Bahrain

SPEECH MADE BY THE HON'BLE LIEUT.-COL. S.G. KNOX, C.S.I.,
C.I.E., POLITICAL RESIDENT IN THE PERSIAN GULF, AT THE
MAJLIS CONVENED IN BAHRAIN ON THE 26TH MAY 1923.

Gentlemen:

You have just heard read to you the letter in which Shaikh Hamad announces to you that he has, in obedience to the orders of the British Government, taken over the administration of these Islands as his father's fully empowered Agent. Some of you present here today may remember what was the state of these Islands when fifty five years ago Shaikh 'Isa was summoned by His Majesty's Government to take his seat as Shaikh. These Islands were then exposed to the full blast of internecine strife, rapine and disorder. His father, Shaikh Ali, had been killed in the fighting that had taken place a few months before. For fifty five years his rule has been blessed with peace and, on the whole, good order. He has been a steady loyal friend of the British Government and the Islands have undoubtedly progressed in wealth, population, commerce and agriculture. The Islands of Bahrain are ever watched by covetous eyes on both sides of the Persian Gulf and the fifty five years of Shaikh 'Isa's rule have been no mean achievement. I am sure I may speak confidently on behalf of this assembly of Bahrain Notables when I say that we all thank him for what he has done for these Islands: he leaves no enemy or ill-wisher behind him and we all wish him still many happy years of well-earned retirement after the labour and fatigue of so many years of arduous rule.

Recent deplorable events, on which I have no wish to dwell on this occasion, have merely emphasised and accentuated an insistent cry for reform of the administration on modern lines and there is, after all, nothing surprising

in

رسالة رقم 421، مؤرخة في 17 كانون الأول / ديسمبر 1904، «بوشر»

تم تسليها في 26 كانون الأول / ديسمبر 1904

من - الرائد (بي. زد. كوكس)، حامل وسام «الإمبراطورية الهندية»، المقيم السياسي المعين في الخليج الفارسي،

إلى - وزير حكومة الهند في قسم الخارجية.

1. يشرني إرسال التقرير الإضافي المُشار إليه في برقيتي «شؤون البحرين رقم 2»، المؤرخ في 12 كانون الأول / ديسمبر، والإشارة إلى الاعتداء المُتَّبَع عنه من قبل حشد من العرب والزنج على عدد من رعيا جلالة الشاه المقيمين في البحرين بغرض التجارة.

2. وقبل التعليق على المراسلات التي تشكل مرقات بهذا الخطاب، أود أن أسجل الوقائع أو الملاحظات التي قد تكون مهمة لشرح الوضع العام في البحرين. إن السكان في الجزر يتألفون من عنصرين مختلفين إلا أنهما مهمان، أي: أولًا، المسلمون السُنَّة: هم من العرب ومعهم بعض الزنج، وهم دائمًا ما يحافظون على علاقتهم مع العرب في البر الرئيس (شبه الجزيرة العربية) بشكل أو بآخر عبر الهجرة المتواصلة. ومن بينهم عائلة الزعيم الحاكم من العتوب. ثانيًا، المسلمون الشيعة، أي «البحارنة»، من العرق البحريني القديم، أصلهم غير محدد بعض الشيء. ومن مجموع سكان الجزيرة الذين يقدر عددهم بـ 70,000 نسمة، بحسب ما أذكر، لذا فإن النسب شبه متساوية بين الطائفتين، لكن البحارنة هم الأغلبية. ويضمن مجموع سكان المنامة ما بين خمسين إلى مئة من الرعايا الفرس الذين يعملون في مشاريع تجارية متواضعة، وغالبًا ما يمتلكون متاجر في السوق [ال بازار]. ولا حاجة لأن أذكر أنهم من الشيعة. وسيتبين أنهم يشكلون جزءًا صغيرًا من المجتمع في المنامة، وهم على غرار تجارنا الهنود. ولو لم يكن الأمر عائدًا إلى تدابير السلام البريطانية [Pax Britannica]⁽¹⁾ التي يضمنها وجود ممثل بريطاني، لما كان بإمكانهم ممارسة التجارة أو السكن بأمان تام في أماكن مماثلة حتى في الأوقات العادية.

(1) تدابير السلام البريطانية Pax Britannica ترجع تسمية "باكس برتانيكا" كما هو معروف إلى جوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain)، وتعكس طبيعة الفترة الممتدة من عام 1815. بعد الحروب النابليونية وحتى أواخر القرن التاسع عشر، استخدم مصطلح "باكس برتانيكا" بدايةً لتوصيف النتائج السلمية للحكم البريطاني في الهند، ويعرف الآن بكونه الفترة التي فُرِغَتْ فيها بريطانيا السلام العالمي. كانت السياسة الخارجية المعتمدة في تلك الفترة الأمل بالنسبة لبريطانيا، مستغلةً بذلك سلطتها البحرية والتفدية. إن الإمبراطورية البريطانية، بقوامها البحري، والاقتصادي، قد تكون ساهمت في رزع الحروب، وتأجيلها. فقد كان غياب الحروب الأوروبية الكبرى، بالإضافة إلى الحماية التي أُنْتَهت القوات البحرية دورًا في الحفاظ على الوضع القائم في ذلك الوقت. انظر: Dilek Barlas & Şuhnaz Yılmaz (2016) Managing the transition from Pax Britannica to Pax Americana: Turkey's relations with Britain and the US in a turbulent era (1929 - 47). Turkish Studies, 17:3, 449- 473, p.450 DOI: 10.1080/14683849.2016.1165616, Matzke, Rebecca Berens. Deterrence through Strength : British Naval Power and Foreign Policy under Pax Britannica, UNP - Nebraska, 2011. ProQuest 1, p.225.

17 كانون الأول / ديسمبر 1904م

رسالة من المقيم السياسي في الخليج الفارسي (بيرسي كوكس) إلى حكومة الهند يبلغ فيها عن تفاصيل اعتداء عدد من العرب والزنج على بعض الرعايا الفرس في سوق المنامة في 14 تشرين الثاني / نوفمبر 1904م، وتحقيق النقيب (بريدوكس) مع الشهود واستجوابهم.

Records of Bahrain

No. 421, dated Bushire, the 17th (received 26th) December 1904.

From—Major P. Z. Cox, C. I. E., Officiating Political Resident in the Persian Gulf,
To—The Secretary to the Government of India in the Foreign Department.

I have the honour to submit the further report advised in my telegram "Bahrain Affairs No. 2," dated 12th December, and referring to the reported attack by a mob of Arabs and Negroes upon certain subjects of His Majesty the Shah, residing in Bahrain for purposes of trade.

2. Before commenting upon the correspondence forming the enclosures to this communication, I venture to record a few facts, or observations, which may perhaps be necessary to elucidate the general situation at Bahrain.

The population of the Islands is composed of two distinct but equally important elements, namely:—

(a) Sunni Mahomedans—Arabs with a sprinkling of Negroes, keeping up a constant and more or less migratory connection with the Arabs of the mainland. Among these is the family of the Ruling Chief which is of the Uttooboo tribe.

(b) Shia Mahomedans, namely, "Bahreinis"; that is, the old Bahrein stock, of somewhat uncertain origin. Out of the total island population, which, if I remember right, is estimated at a total of 70,000 souls, the proportion of the two denominations is about equal, the Bahreinis being a little in the majority.

In the population of Manama are included between 50 and 100 Persian subjects engaged in unpretentious trade and mostly owning small shops in the Bazaar. They are, I need hardly mention, of the Shia persuasion.

It will be realised that they form an infinitesimal part of the Manama community and like our own Indian traders, were it not for the measure of Pax Britannica which the presence of a British representative assures to them, they could hardly trade or reside in complete security in such surroundings even at ordinary times.

3. Chiefest among these Persians is one Hajji Abdul Nabi, who conducts the cargo-landing business on behalf of the person who "farm" the monopoly for that work from the Sheikh, namely, the Vazier Abdurrahman. For some months past the said Vazier has been away on the Mecca Pilgrimage, and during his absence Abdul Nabi has conducted the work with full powers from his principal.

He is also employed to some extent by Messrs. Gray, Paul & Co., and is at the same time the authorised contractor for the provisioning of British men-of-war when stationed at Bahrain. Abdul Nabi may be neither more nor less scrupulous than others of his stamp, but the British India Company's Agent informed me that from their point of view he is a satisfactory man, and that during his conduct of the cargo-landing business, they had experienced much less of the petty thieving from packages of merchandise in transit, which had formerly been very prevalent.

Three months ago it appears that this Abdul Nabi had personally traced and run to earth a gang of Arab house and boat thieves and had brought about the discovery of a quantity of stolen goods at their lodging. Eight Arabs were in consequence imprisoned, of whom five were subsequently released and three still remain in confinement. In consequence of this occurrence Hajji Abdul Nabi went for some days afterwards in fear of his life, and though that apprehension had gradually passed off, he was well aware at the time that the present incidents arose that he was not a *persona grata* among the less law-abiding members of the Arab population of Manama, in which category it seems that Sheikh Ali and his retainers had come to occupy a predominant position.

4. Having got thus far I may well leave Captain Prideaux's original report to furnish the details of the frauds which occurred on 14th November last.

In this communication he states clearly the details of what occurred as ascertained immediately afterwards from the best sources of information available; and his account receives circumstantial corroboration from the testimony

المصادر والمراجع

1. آل خليفة (الشيخ عبد الله بن خالد): الوثيقة - دورية تاريخية محكمة يصدرها مركز الوثائق التاريخية، -عدد 65 - البحرين: مركز عيسى الثقافي، 1435هـ / 2014م.
2. ابن بشر (عثمان بن عبد الله): عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، - ط 4 - الرياض: دار الملك عبدالعزيز، 1402هـ / 1982م.
3. أرشيف البحرين في الوثائق البريطانية الأصلية 1820 - 1971م، مركز أوائل للدراسات والتوثيق، بيروت 2018م.
4. بلجريف (السير تشارلز): مذكرات بلجريف... مستشار حكومة البحرين سابقًا، ترجمة مهدي عبد الله - ط 1 - 1411هـ / 1991م.
5. التاجر (محمد علي): عقود اللال في تاريخ جزائر أوائل، تحقيق وسام عباس السبع، - ط 1 - بيروت: مركز أوائل للدراسات والتوثيق، 2017م.
6. الجاسم (محمد عبد القادر): البحرين... قصة الصراع السياسي 1904 - 1956م.
7. الحادي (بشار بن يوسف): بيت القصيبي... قصة عائلة عربية عريقة.
8. الحسن (حمزة): الشيعة في المملكة العربية السعودية، - ج 2 - ؛ - ط 1 - بيروت: دار الساقى، 2010م.

9. حمزة (مناف يوسف):

• منار البحرين في تاريخ الطّابو والمساحة، - ط 1 - البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 2006م.

• معجم التعمير والخرائط والوثائق العقارية البحرينية، - ط 1 - البحرين: دار أخبار الخليج للصحافة والنشر، 2001م.

10. الخاطر (مبارك):

• الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين، البحرين، 1398هـ / 1978م.

• الأديب الكاتب ناصر الخيري... حياته - آثاره، - ط 1 - 1982م.

• من أعلام الخليج العربي «2»... القاضي الرئيس قاسم بن مهزح، - ط 2 - البحرين، 1986م.

• المنتدى الإسلامي بالمنامة 1928 - 1936م، - ط 2 - 1993م.

11. خلف (عبد الهادي): بناء الدولة في البحرين: المهمة غير المنجزة، ترجمة عبد النبي العكري، - ط 2 - بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003م.

12. الخليفة (ميّ محمد): سبزآباد ورجال الدولة البهية: قصة السيطرة البريطانيّة على الخليج العربي، - ط 2 - بيروت: المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، 2010م.

13. الخوري (فؤاد إسحاق): القبيلة والدولة في البحرين، - ط 2 - بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2016م.

14. الخيري (ناصر): دراسات في تاريخ العلاقات الدولية (2)... فلانث النحرين

- في تاريخ البحرين، دراسة وتحقيق بشير زين العابدين، - ط 1 - البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2013م.
15. دوموشيل (بول): التضحية غير المجدية... بحث في العنف السياسي، ترجمة هالة صلاح الدين لولو، - ط 1 - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016م.
16. الرّمحي (محمد غانم): البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، - ط 4 - بيروت: دار الجديد، 1995م.
17. الريحاني (أمين): ملوك العرب، - ج 1 - ؛ - ط 8 - بيروت: دار الجيل، 1987م.
18. الشهابي (سعيد): البحرين 1920-1971م قراءة في الوثائق البريطانية، - ط 1 - بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1996م.
19. عبد الحميد (رملة): العبور نحو الدولة الحديثة... البحرين ما بين 1919-1939م، - ط 1 - بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015م.
20. العريض (عبد الكريم علي محمد): مدينة المنامة خلال خمسة قرون، - ط 1 - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006م.
21. فيلد (مايكل): التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، ترجمة دهام موسى العطاونة، - ط 1 - البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2013م.
22. لوريمر (جيه. جي.): دليل الخليج، - ط 3 - قطر.
23. لوند (ألبير): صائدو اللؤلؤ، ترجمة منذر الخور، - ط 1 - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007م.

24. النبهاني (محمد بن خليفة): التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، ط 2 - مصر: مطبعة المحمودية، 1342 هـ / 1402 هـ ش.
25. النجار (باقر سلمان) ، الديمقراطية العصرية في الخليج العربي، ط1- بيروت: دار الساقى 2008م.

1. AL-TAJIR Mahdi Abdallah, Bahrain 1920 - 1945: Britain, The Shaikh and The Administration, ed. Croom Helm, 1987.
2. FIELD Michael, The Merchants: The Big Business Families of Arabia, ed. John Murray, 1984.
3. FUCCARO Nelida, Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800, Cambridge Middle East Studies, 2012.

كشاف عام

- إبراهيم بن محمد آل خليفة: 193، 248.
- أ
 آرثر برسكوت تريفور: 101، 102، 103، 106،
 إبراهيم شريف: 7.
 ابن بشر: 134، 135، 136، 137.
 ابن جودر(قبيلة): 200.
 ابن كاظم: 117.
 ابن لاحج: 190.
 أبناء حسن القصيبي: 146.
 أبناء عيسى بن علي: 125.
 ابنة السويحلي: 117.
 أبو ظبي: 331.
 الأتراك: 78، 220.
 الأجناب: 22، 23، 30، 32، 33، 42، 45، 46، 49،
 62، 67، 69، 70، 75، 84، 85، 100، 107،
 159، 306، 307، 333.
 الأحساء: 137، 187.
 أحمد بن إبراهيم بن محمد: 248.
 أحمد بن أحمد: 248.
 أحمد بن خميس: 7، 115، 170، 204.
 أحمد بن راشد: 199.
 أحمد بن سيد علوي: 170، 204.
 أحمد بن شعبان: 117.
 أحمد بن عبد الله آل خليفة (أمير الرفاع):
 248، 251.
 أحمد بن عبد الله بن محمد: 248.
- أرنولد تي . ويلسون: 336.
 آل ابن علي(قبيلة): 199.
 آل بو فلاسة(قبيلة): 199.
 آل ثاني: 21.
 آل خليفة: 11، 26، 38، 42، 48، 64، 67، 72،
 102، 105، 112، 133، 134، 135، 136،
 137، 141، 155، 157، 159، 160، 161،
 164، 165، 171، 176، 177، 182، 183،
 184، 185، 187، 200، 202، 203، 230،
 231، 232، 233، 236، 240، 241، 246،
 247، 258، 259، 260، 265، 266، 267،
 268، 270، 271، 272، 293، 294، 318،
 319، 324، 333.
 آل سعود: 64، 134، 135، 136، 137.
 آل القصيبي: 133، 146، 148، 149.
 إبراهيم بن حمد بن عيسى: 247.
 إبراهيم بن خالد(الشيخ): 251.
 إبراهيم بن خليفة: 250.
 إبراهيم بن عفيصان: 135.

- أحمد بن عبد الله الغتم: 249.
- أحمد بن عبد العزيز: 250.
- أحمد بن عيسى بن الغتم: 250.
- أحمد بن محمد بن عيسى: 248.
- أحمد بن يوسف محمود: 116.
- أحمد حسن إبراهيم: 156.
- أحمد الدوسري: 174، 175، 176.
- أحمد المهزع (الشيخ): 56، 57.
- أسرة آغا: 142.
- أسرة آل شريف: 142.
- أسرة أختزاده: 142.
- أسرة إسفنديار: 142.
- أسرة البسام: 149.
- أسرة بلجيك: 142.
- أسرة بهبهاني: 142.
- أسرة بوشهري: 142.
- أسرة ترك: 142.
- أسرة دشتي: 142.
- أسرة ديربي: 142.
- أسرة ديلمبي: 142.
- أسرة ديواني: 142.
- أسرة الذكير: 149.
- أسرة رويان: 142.
- أسرة الصبيب: 149.
- أسرة العجاجي: 149.
- أسرة فردوسي: 142.
- أسرة كازروني: 142.
- أسرة كلعوض: 142.
- أسرة لاري: 142.
- إسماعيل (من شرطة البلوش): 297.
- إسماعيل شاه مراد: 296.
- الأعاجم: 62.
- أفريقيا: 28.
- أقاليم الراين: 322.
- ألبير لوندري: 273، 275، 256.
- الألمان: 42، 68.
- ألمانيا: 30، 43، 44.
- أم. حيه. ميد: 215، 216، 222.
- أم محمد بن صباح: 249.
- أم يوسف بن يوسف (الشيخة): 249.
- الأمريكيون: 228، 299.
- أمين الريحاني: 61، 62، 135، 137.
- إنجلترا: 32، 245.
- الإنجليز: 30، 34، 294.
- أوروبا: 146.
- الأوروبيون: 29، 31، 64، 66، 70، 228.
- الأوقاف الجعفرية: 315.
- الأوقاف السنية: 315.
- أيتام أحمد بن حمد: 249.
- إيران: 63، 211، 214، 294، 307، 309، 323.
- الإيرانيون: 62، 64، 140.
- ب**
- باريت (المقيم السياسي): 94، 95، 242، 285، 286، 316، 318، 320، 323، 325، 336، 338.
- باريس: 241، 306، 307.
- بانسون (تاجر): 22، 25، 29، 31.
- البانيان: 220، 281، 306.
- البتان: 295.
- البحارنة: 10، 13، 17، 25، 32، 34، 35، 42، 49، 60، 61، 62، 64، 67، 70، 75، 83، 99، 100، 101، 102، 103، 105، 106، 108، 109، 111، 113، 120، 121، 128، 142، 143.

- اليديع: 146، 151، 170، 171، 175، 176، 177، 178، 179، 181، 181، 191، 201، 202، 204، 205، 262، 265، 266، 268، 271، 272، 292، 293، 295، 307، 323، 333.
- البحرية البريطانية: 39.
- البحرين: 7، 10، 11، 13، 15، 16، 17، 18، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 28، 29، 30، 32، 33، 35، 36، 39، 42، 43، 44، 45، 46، 48، 50، 51، 52، 55، 57، 58، 59، 60، 61، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 81، 82، 83، 84، 87، 89، 93، 99، 101، 102، 106، 111، 112، 113، 115، 116، 119، 122، 123، 124، 125، 127، 128، 130، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 143، 144، 146، 147، 148، 149، 150، 152، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 163، 165، 167، 171، 174، 177، 181، 183، 185، 187، 188، 190، 193، 198، 199، 200، 202، 203، 204، 209، 213، 214، 215، 216، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 227، 228، 229، 231، 235، 241، 242، 244، 245، 246، 247، 258، 259، 260، 264، 269، 273، 277، 284، 285، 287، 291، 294، 295، 297، 298، 300، 305، 306، 307، 308، 310، 311، 312، 313، 316، 318، 321، 322، 324، 325، 329، 333، 334.
- البحرينيون السُّنة: 143.
- بخيت النوبي: 251.
- البدائيون: 319.
- البدو: 36، 39، 287.
- البريطانيون: 29، 30، 31، 35، 38، 42، 43، 49، 51، 52، 56، 57، 58، 63، 64، 65، 66، 67، 69، 70، 74، 75، 78، 83، 84، 89، 93، 101، 109، 110، 122، 123، 124، 125، 127، 133، 136، 137، 139، 140، 141، 146، 148، 149، 150، 152، 154، 157، 162، 171، 172، 173، 180، 181، 209، 212، 213، 215، 217، 218، 220، 221، 222، 226، 275، 282، 295، 298، 299، 303، 304، 309، 320، 334.
- بشار الحادي: 148، 149.
- بشير زين العابدين: 10، 147.
- البصرة: 127.
- بغداد: 139.
- بلدية البحرين: 81، 82.
- بلدية المحرق: 95.
- بلدية المنامة: 65، 78، 79، 84، 90، 95، 146.
- البلوش: 127، 292، 295، 296، 297، 298، 299.
- بنت منصور بن علي: 249.
- البنك الشرقي المحدود: 235.
- بنو جمرّة: 169.
- بنو عتبة: 135، 136.
- بوشهر: 24، 30، 35، 94، 101، 105، 113، 150، 192، 210، 213، 217، 227، 312، 335.

- البوعزيزي: 21.
بول دوموشيل: 99، 100، 121.
بومي: 35، 76.
بوير (مدير الجمارك): 271.
بيرسي جوردون لوتش: 337.
بيرسي زد. كوكس = كوكس.
بيرنار باروز: 329.

ت

- التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج (مايكل فيلد): 189.
تركيا: 63، 78.
ترينشارد كرايفن وليام فولتي: 337.
تشارلز إيه. كمبل: 335.
تشارلز بلجريف: 227، 228، 237، 238، 239.
240، 241، 242، 243، 244، 245، 246.
283، 285، 296، 299، 315، 319.
تشارلز جي. كروستوايت: 336.
تشارلز جيفري برايور = برايور.
توبلي: 118.
تومس (طبيب): 40.
تيرينس هامفري كيز: 337.

ج

- ج. ك. جاسكن: 23، 24، 26، 27، 28، 29، 66.
337، 225.
جابر بن محمد مسلم: 199.
الجاليات الأجنبية: 146.
الجالية الفارسية: 35، 38، 144.
جامعة كمبردج: 211.
جانجرام تيكامداسا: 219، 226.
جدحفص (قرية): 115، 118، 123، 127.

ح

- حافظ وهبة: 193.
الحرب العالمية الأولى: 71، 78، 99، 123، 125، 127.
الحرب العالمية الثانية: 194.
الحركة الوطنية: 147.
حزب التجار: 191.
حزب العجم: 151.

- الحزب النجدي: 151. 181، 183، 184، 190، 203، 216، 217.
- الحزب الوطني: 190. 225، 227، 229، 235، 239، 240، 243.
- حسن بن علي بن محمد: 248. 244، 245، 247، 251، 252، 264، 268.
- حسن بن عيسى بن الغتم: 250. 277، 282، 286، 287، 288، 291، 299.
- حسن بن فلاح: 251. 303، 310، 318، 320، 321، 322، 324.
- حسن بن ماجد: 251. 333.
- حسن العريبي: 175. حمزة الحسن: 141، 149، 150.
- حسن القصيبي: 146. حمود بن صباح بن حمد: 118، 248.
- حسين (الملك): 137. الحورة: 117.
- حسين العريبي (الحاج): 118.
- حسين المدحوب: 116.
- حصة بنت حمود بن سلمان: 249.
- حصة بنت خليفة آل عبد الله: 249.
- حصة بنت محمد بن سلمان: 250.
- الحكومة الإيرانية: 43، 58.
- حكومة البحرين: 41، 174، 246، 261، 282.
- الحكومة البريطانية: 44، 45، 46، 57، 61، 67.
- 70، 112، 149، 156، 195، 197، 200، 224.
- 225، 232، 261، 312، 330، 331.
- حكومة بومباي: 71، 94.
- حكومة الشيوخ: 128.
- حكومة لندن: 71، 81، 101.
- حكومة الهند: 35، 48، 50، 66، 68، 70، 101.
- 102، 106، 108، 112، 138، 153، 197.
- 214، 222، 224، 225، 306، 310، 311.
- 316، 321، 330.
- حمد بن جبر: 251.
- حمد بن عبد الله الغتم: 249.
- حمد بن عيسى آل خليفة: 11، 21، 31، 40.
- 56، 90، 109، 122، 123، 129، 141، 150.
- 156، 158، 159، 161، 163، 164، 165.
- 169، 171، 173، 175، 176، 178، 180.
- خ
- خالد (الشيخ): 110.
- خالد بن جاسم: 117، 119.
- خالد بن علي آل خليفة: 121، 177، 178.
- 180، 181، 291، 320.
- خالد بن محمد آل جبر: 249.
- خالد الفرج: 10.
- خلف السرو (الحاج): 117.
- الخليج الفارسي: 21، 24، 25، 30، 34، 44، 52.
- 66، 68، 77، 83، 104، 156، 194، 223.
- 272، 287، 307، 311، 312، 316، 329.
- 330، 331، 335.
- خليفة بن أحمد الغتم: 247، 249، 253.
- خليفة بن حمد آل خليفة: 247.
- خليفة بن حمد بن عيسى: 247.
- خليفة بن سلمان بن عيسى: 248.
- خليفة بن عبد الله الدغاث: 249.
- خليفة بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب: 249.
- خميس بن أحمد بن علي آل خميس: 170.
- د
- دبي: 35، 331.

الدراز: 169، 175.
الدرعية: 136، 137.
دعيج بن سلمان آل خليفة: 37.
الدواسر: 141، 149، 151، 161، 169، 170،
171، 172، 173، 174، 175، 177، 180،
187، 199، 293.
الدوحة: 35.

ز

دول الخليج: 329.
الدول العربية: 79، 330.
الدولة العثمانية: 21.
دولة بنت خليفة: 250.
دي. دو أس. براي: 106، 107، 310.
ديفيد لوكهارت روبرتسون لوريمر: 337.
ديكسون(المعتمد السياسي): 83، 94، 101،
116، 144، 198، 323، 337.

س

الساحل العربي: 141، 223.
سبزاباد ورجال الدولة البهية(مي آل خليفة):
33، 44، 123، 187.
سبيكة بنت محمد بن سلمان: 249.
الستراويون: 177.
ستيوارت جورج نوكس: 141، 143، 149، 154،
155، 156، 157، 158، 159، 160، 161،
162، 163، 164، 170، 195، 197، 200،
201، 202، 203، 229، 230، 231، 232،
261، 263، 264، 288، 290، 303، 304، 335،
336، 337..
سعد بن عامر(أمير المنامة): 91.
سعود بن مسعد: 251.
سعود: 135، 136، 137.
السعودية: 63، 133، 134، 137، 138، 140،
149، 150، 174.
سعيد بن سلطان: 136.

ر

راشد بن خليفة بن سلمان: 250.
راشد ابن الشيخ محمد بن عيسى: 248، 251.
راشد بن سلمان بن حمود: 249.
راشد بن عبد الله بن عيسى: 248.
راشد بن محمد آل جبر: 249.
راشد بن محمد آل خليفة: 248.
راشد بن ناصر بن جبر: 248.
راما بن چوا: 218.
رزة بنت محمد بن جفن: 251.
الرفاع: 185، 251، 288.

- سعيد الشهابي: 174، 219، 259، 268.
سلطان بن أحمد: 134، 135.
السلطة القضائية: 36، 51، 52، 57، 59، 64، 67.
68، 69، 71، 74، 163، 221، 223.
سلطنة عُمان: 227.
سلمان بن إبراهيم بن محمد: 248.
سلمان بن أحمد بن خليفة: 136.
سلمان بن أحمد بن الغتم: 250.
سلمان بن حمد آل خليفة: 247، 319، 325.
سلمان بن خالد: 181، 251.
سلمان بن دعيح: 248.
سليمان بن جاسم بن منصور: 294.
سنابس: 115، 116، 117، 123، 127، 169، 170.
السُّنة: 10، 36، 37، 57، 60، 61، 64، 111، 138.
141، 153، 158، 159، 160، 161، 162.
163، 171، 185، 186، 200، 265، 267.
268، 294، 314، 323.
سُنة نجد: 171.
السواحل الجنوبية: 66.
السودانيون: 298، 299.
السوريون: 315.
سوسن الشاعر: 126، 130.
سوق العجم: 35.
سوق المنامة: 24، 38، 39، 44، 45، 55، 92.
141، 142، 155، 209، 210، 333.
سي. أف. ماكنزي: 70.
سيريل تشارلز جونسون باريت = باريت
سيسيل إتش. جابرييل: 336.
- ش**
الشاه: 35، 61.
شاهين بن صقر آل جلاهمة: 199.
- شاهين الشمولي: 114.
شبه جزيرة قطر: 21.
شرف اليماني: 15.
شركة جراي بول: 39.
شركة فونك هاوس الألمانية: 333.
الشركة الهندية: 220.
شريدة (سكرتير الحاكم): 56.
الشعب الجعفري: 172، 294.
الشيخة بنت سلمان الدعيح: 249.
شيراز: 35.
الشيعة: 60، 61، 64، 90، 110، 111، 137، 138،
143، 145، 149، 150، 162، 163، 169،
175، 182، 185، 186، 187، 259، 266،
267، 294، 309، 314، 320، 323.
الشيعة البحارنة: 10، 60، 61، 64، 85، 170،
177، 202.
شيعة المنامة: 85.
- ص**
صباح بن عبد الله بن سلمان: 249.
الصخير: 240.
- ط**
طبية بن خليفة: 250.
- ع**
عالي (قرية): 169، 170، 175، 176.
عائشة بنت حمد بن يعقوب: 251.
عائشة بنت عبد الله بن سلمان: 251.
عائشة بنت محمد آل خليفة (أم عبد الله):
105، 121، 122.
عائشة بنت محمد بن خليفة بن سلمان آل

- خليفة(أم حمد): 121، 122.
- عائلة ألماس الحبشي: 251.
- عائلة الحاج عبد النبي كازروني: 36.
- العائلة الحاكمة: 15، 41، 42، 52، 55، 58، 64، 70، 90، 93، 94، 99، 100، 102، 106، 107.
- عبد الرحمن الباكر: 7.
- عبد الرحمن بن عبد الوهاب: 251.
- عبد الرحمن الشقير: 11.
- عبد الرحمن النجدي: 106.
- عبد الرحمن النعيمي: 7، 259، 268.
- عبد الرزاق: 181.
- عبد الرزاق بن حمد: 251.
- عبد الرسول ابن الحاج حسين: 116.
- عبد الرسول بن رجب: 204.
- عبد العزيز بن سعد: 25، 78، 101، 133، 134.
- عبد العزيز القصيبي: 146.
- عبد الكريم العريض: 86، 91.
- عبد النبي كازروني: 31، 36، 37، 39، 40، 104.
- عبد الهادي خلف: 85، 130، 267.
- عبد الوهاب الزباني: 94، 190، 193، 199.
- العبيد: 127، 202، 287، 298.
- العتوب: 171.
- العثمانيون: 36.
- عجلان بن بشر: 251.
- العجم = الفرس
- العراق: 60، 261، 307.
- العراقيون: 315.
- العرب: 26، 35، 36، 38، 39، 47، 58، 59، 61، 62، 64، 126، 127، 137، 138، 196، 200.
- عرب الزلاق: 117.
- عرب نجد: 62.
- عباس بوشهري: 294.
- عباس فضل(الحاج): 37، 38.
- عبد الله آل سيف: 35.
- عبد الله ابن السيد إبراهيم: 199.
- عبد الله أبو ديب (الحاج): 116.
- عبد الله بن إبراهيم آل خليفة: 250.
- عبد الله بن إبراهيم بن محمد: 248.
- عبد الله بن أحمد بن خليفة: 136، 175.
- عبد الله بن أحمد الغتم: 249.
- عبد الله بن حمد بن عيسى: 248.
- عبد الله بن خليفة بن راشد: 250.
- عبد الله بن سلمان: 249.
- عبد الله بن عفيصان: 135.
- عبد الله بن عيسى آل خليفة: 11، 90، 94.
- 102، 105، 106، 107، 108، 114، 115.
- 116، 117، 118، 119، 121، 122، 123.
- 124، 125، 127، 128، 129، 130، 136.
- 150، 153، 158، 176، 180، 181، 183.
- 187، 188، 191، 193، 212، 224، 247.
- 251، 252، 315، 316، 319، 325، 334.
- عبد الله بن عيسى بن الغتم: 250.
- عبد الله بن ناصر بن جبر: 249.
- عبد الله العرب الجمري: 175.
- عبد الله القصيبي: 140، 141، 144، 146، 147.

89، 91، 93، 94، 105، 113، 121، 123،
125، 126، 130، 133، 137، 138، 147،
149، 150، 151، 152، 153، 154، 156،
157، 158، 159، 169، 170، 172، 177،
178، 179، 180، 185، 186، 187، 188،
192، 193، 197، 198، 199، 200، 201،
202، 209، 213، 214، 216، 217، 224،
225، 226، 229، 233، 234، 235، 242،
243، 251، 260، 261، 267، 270، 281،
282، 288، 293، 305، 308، 313، 317،
318، 324، 325، 333.
عيسى الدوسري: 175.

غ

غزالة بنت ناصر بن عيسى بن الغتم: 250.
غيث العماري: 251.

ف

ف. ب. بريدوكس (المعتمد السياسي): 23، 24،
26، 30، 31، 36، 37، 39، 40، 41، 42، 45،
47، 50، 51، 56، 60، 64، 210، 212، 213،
214، 227، 336، 337.
فارس بن محمد: 248.
فارس = إيران
فاطمة بنت خليفة: 250.
فاطمة بنت محمد بن سلمان: 250.
الفداوية: 22، 25، 27، 28، 38، 39، 42، 48،
55، 64، 79، 108، 115، 127، 128، 177،
182، 210، 211، 287، 288، 289، 290،
293، 300.
الفدائيون: 287.
فرانسييس بي. بريدوكس = ف. ب. بريدوكس.

عصمت بنت إبراهيم بن خليفة: 250.
علي (الشيخ): 157.
علي أحمد الديري: 12، 134، 174.
علي أكبر بوشهري: 140.
علي بن أحمد الخليفة: 21، 22، 25، 26، 27،
28، 29، 31، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42،
45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 57، 58، 59،
63، 108، 121، 122، 123، 209، 210، 211،
212، 224، 333.
علي بن أحمد بن الغتم: 250.
علي بن حسن: 204.
علي بن حسين الحايكلي: 116.
علي بن حسين القمري: 251.
علي بن حمد بن عيسى: 247.
علي بن خالد (الشيخ): 181، 182، 249، 253.
علي بن خليفة بن دعيح: 248.
علي بن خليفة الفاضل: 10.
علي بن خميس: 253.
علي بن رجب: 204.
علي بن صفر: 113.
علي بن عبد الله بن عيسى: 248.
علي بن محمد بن عيسى: 248.
علي سلمان: 7.
علي كاظم بوشهري: 35.
عُمان: 134، 135، 331.
العُمانيون: 135.
عنوان المجد في تاريخ نجد (ابن بشر): 134.
عيسى بن علي آل خليفة: 11، 21، 22، 23،
24، 25، 27، 29، 33، 38، 41، 45، 46، 47،
48، 49، 50، 51، 55، 56، 57، 59، 60، 62،
63، 64، 69، 70، 72، 78، 79، 80، 81، 82.

- الفرس: 23، 24، 26، 35، 36، 37، 38، 40، 42، 45، 51، 55، 58، 60، 61، 62، 63، 64، 68، الكتبة الهنود: 35.
- الكتيبة الهندية: 296، 144، 142، 140، 138، 136، 113، 99، 92، كراتشي: 35، 219، 210، 209، 179، 151، 148، 146، 145، الكراشية: 142، 259، 241، 228، 223، 220، 215، 214، 291، 292، 294، 295، 309، 333.
- كلايف كيركباتريك ديلي = ديلي
كلايف نابيير براي: 337.
كلعوض كازروني: 39.
كندا: 11.
كوكس(الرائد): 24، 25، 34، 35، 48، 55، 56، 57، 101، 138، 139، 214، 335.
الكويت: 10، 35، 78، 111، 117، 141، 259، 331.
- فونك هاوس: 25، 29، 30.
فيصل(المير): 146.
فيصل بن جبر بن ناصر النعيمي: 250.
فيكتوريا(الملكة): 211.
- قاسم بن المهزوع(الفقيه): 37، 47، 57، 62، 63، 115، 152، 187، 287، 289.
قاسم الشيراوي: 193.
القبيلة والدولة (فؤاد الخوري): 22، 26.
القضاة الشرعيون: 15.
قطر: 111، 234.
القطيف: 10، 35، 115، 117، 120، 137، 184، 187.
قلاند التحرين في تاريخ البحرين(ناصر الخيري): 9، 10، 22.
القوات المغربية: 322.
القوادون: 117.
قيس بن زهير: 124.
- لايونيل بي. هاورث: 336.
لطيفة بنت حمد بن محمد بن سليمان: 249.
لندن: 123، 124، 152، 153، 309.
لؤلؤة بنت الشيخ جبر: 250.
ليكي بن كيسو: 218.
- مأتم ابن خميس: 170.
مأتم بوشهري: 35.
مأتم العجم الكبير: 210.
مارغريت لوس: 329.
مايكل فيلد: 134، 189، 191، 194، 195.
مبارك(الشيخ): 319.
مبارك بن حمد بن عيسى: 247.
مبارك الخاطر: 57، 62، 152، 156، 188، 287، 296.
مبنى الوكالة السياسية: 11، 38، 41، 42، 69،

- 70، 74، 77، 104، 110، 112، 176، 178، محمد رحيم: 215، 225.
- 179، 279، 311 محمد الرميحي: 23، 60، 61، 64، 76، 200.
- متروك (الحاج): 116. محمد روشان: 129.
- المجلس البلدي: 83، 90، 94، 129. محمد السمان: 204.
- المجلس التشريعي: 190، 192. محمد شريف: 104، 129، 141، 144، 145، 294.
- مجلس السالفة: 73، 109، 279. محمد علي التاجر: 27، 32، 106، 151، 169.
- مجلس الشورى: 71. محمد العرفي: 73، 109، 211.
- المجلس العرفي: 73، 109، 211. مجلس النواب البحريني: 78، 92.
- المحرق: 11، 15، 83، 105، 118، 130، 146. مجلس التواب البحريني: 78، 92.
- 147، 151، 178، 218، 288. محمد النبهاني: 15، 124، 234.
- 114، 147، 151، 178، 218، 288. المدرسة الجعفرية: 316.
- محسن السيسي: 114. مدرسة العجم: 210.
- المحكمة الشرعية: 36، 57، 59، 62، 63. المدرسة المباركة العلوية: 170.
- المحكمة المحلية: 73. مدرسة المنامة الابتدائية: 316.
- المحكمة المشتركة: 73، 94، 129. مدرسة الهداية الخليفية: 94، 129.
- محمد بن إبراهيم بن محمد: 248. المذهب الجعفري: 62.
- محمد بن خليفة بن حمد: 248. المذهب الحنبلي: 62.
- محمد بن راشد بن عبد الرحمن: 199، 248. المذهب الحنفي: 62.
- محمد بن صباح (الشيخ): 253. المذهب الشافعي: 62.
- محمد بن عبد الله آل خليفة: 21، 118، 252. المذهب المالكي: 62.
- محمد بن عبد الله بن عيسى: 248. المرتزقة: 295.
- محمد بن عبد الله الدوسري: 199. مرزوق (زنجي): 37.
- محمد بن عبد العزيز بن محمد: 248. مركز أوال للدراسات والتوثيق: 18.
- محمد بن علي بن محمد (الشيخ): 248. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية: 9.
- محمد بن عيسى (الشيخ): 253. المستشار البريطاني: 21.
- محمد بن عيسى آل خليفة: 247. مسجد الحوطة: 210.
- محمد بن فاضل: 199. مسعودة (يهودية): 115.
- محمد بن قاسم بن جودر: 200. مسقط: 25، 35، 225، 227، 235، 305، 331.
- محمد بن معقل: 135. مسكة البلد: 134، 136.
- محمد جاسم: 126، 130. مسلّم (قبيلة): 199.
- محمد خليل ميمن: 261. المسلمون: 60، 111، 134، 141.
- محمد الدرازي: 204. مشايخ آل خليفة: 31، 32، 55، 108، 127.

- مصر: 299.
- المناحة (قبيلة): 199.
- معتمد بريطانيا: 15، 23، 24، 25، 26، 36، 38.
- منصور بن خير الله: 40، 211.
- المنطقة الشرقية: 133، 137، 138.
- منيرة بنت عبد الوهاب: 249.
- مهدي بن زينل: 118.
- الموالي: 12.
- مي آل الخليفة: 18، 33، 34، 44، 49، 94، 123، 124، 127، 130، 176، 177، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 196، 212.
- ميناء المحرق: 94، 193.
- الميناوية: 142.
- مقبل الذكر: 191.
- النادي الأدبي: 11، 94، 129.
- ناصر بن إبراهيم آل خليفة: 250، 253.
- ناصر بن إبراهيم بن محمد: 248.
- ناصر بن جبر بن علي: 249.
- ناصر بن جبر بن ناصر النعيمي: 250.
- ناصر بن خليل: 249.
- ناصر بن خميس: 91.
- ناصر بن عيسى بن الغتم: 250.
- ناصر الخيري: 7، 9، 10، 11، 12، 22، 125، 126، 146، 147، 149، 151، 155، 156، 197، 198، 201.
- ناليدا فوكارو: 211.
- نائلة بنت الشيخ حمد: 250.
- نبوخذ نصر: 60.
- النجادة: 24، 140، 146، 149، 151، 333.
- نجد: 134، 135، 137، 148، 149، 171.
- النجديون: 145، 148.
- النصاري: 136.
- النظام الإقطاعي: 59، 257، 260، 287، 289.
- 39، 40، 41، 42، 45، 46، 50، 60، 61، 63.
- 65، 66، 67، 70، 71، 76، 77، 89، 90، 91.
- 93، 95، 100، 101، 102، 103، 104، 105.
- 108، 109، 110، 111، 112، 116، 124، 138، 139.
- 140، 152، 155، 159، 163، 186، 188، 195.
- 196، 198، 203، 204، 205، 212، 213، 214.
- 220، 223، 230، 232، 237، 244، 246.
- 261، 264، 277، 285، 297، 303، 308، 316.
- 318، 319، 323.
- 42، 40، 34، 26، 25، 24، 10.
- 46، 47، 50، 55، 56، 58، 63، 68، 69، 70.
- 71، 76، 77، 82، 83، 84، 85، 94، 101، 104.
- 105، 106، 108، 109، 112، 113، 118، 133.
- 138، 139، 143، 148، 149، 152، 153، 154.
- 155، 170، 171، 188، 192، 195، 198، 201.
- 202، 204، 205، 210، 212، 213، 214، 215.
- 216، 217، 219، 220، 222، 223، 224، 227.
- 229، 230، 232، 242، 244، 245، 252، 261.
- 263، 264، 265، 266، 271، 296، 303، 308.
- 316، 318، 319، 321، 322، 323، 324، 329.
- 330، 331، 335، 336، 340، 342، 344.
- مكة: 137.
- الملاي السُّنة: 57.
- المملكة المتحدة: 73.
- مناف حمزة: 128، 261.
- المنامة: 21، 23، 26، 35، 46، 48، 83، 85، 86، 91.
- 93، 129، 140، 146، 151، 176، 181، 185.
- 213، 218، 233، 305، 306، 307، 308، 333.

و

وثائق الأرشيف البريطاني: 17، 22، 41، 55، 65، 70، 90، 100، 101، 169، 174، 202، 218، 229، 274، 308.
الوكالة الألمانية: 30، 31، 32، 33، 41، 45، 51، 55، 69، 85، 92، 155، 209، 212، 213، 223.
الوكالة البريطانية: 147، 148.
الوكيل السياسي: 24، 25، 26، 27، 29، 30، 45، 66، 151، 210، 211، 215، 216، 217، 221، 222، 223، 225، 226، 245، 331.
وليام لوس: 329.
الوهابية: 36، 137، 174.
الوهابيون: 140، 225.
ويندزر أونتااريو: 11.
وينستون تشرشل: 81.

ي

اليهود: 60.
يوسف أحمد كانو: 133، 187، 188، 189، 219، 280.
يوسف بن عبد الله: 250.
يوسف فخرو: 187، 188، 189، 219، 280.

نظام السخرة: 22، 28، 30، 31، 32، 33، 34، 45، 46، 49، 55، 64، 109، 120، 289.
النظام القضائي: 55، 58، 59.
التعميم: 119، 199.
النواخذة: 275، 276، 277، 278، 279، 280، 282، 286.
نورة بنت الشيخ حمد: 250.
نورة بنت محمد بن سلمان: 249.
نورمان براي: 101.
نوكس: 143، 149، 154، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 170، 195، 197، 198، 200، 201، 202، 229، 230، 232، 261، 263، 264، 288، 290، 303، 304، 306، 307، 308، 310، 311، 333.

هـ

هارولد ريتشارد باتريك ديكسون = ديكسون هرسون: 60.
الهند: 23، 25، 29، 35، 44، 73، 76، 81، 112، 123، 127، 192، 221، 226، 232، 237، 245، 305، 307، 312، 330.
الهندوس: 215، 218.
الهندود: 60، 62، 218، 219، 228، 297، 298.
هني هارالد هانسن: 61.
هيا بنت الشيخ حمد: 250.
هيرات: 174.
هيو ستيوارت: 337.
هيو فينسينت بيسكو: 336.
هيئة الاتحاد الوطني: 113.

1930, what happened before and what happened after, in relation to the change that occurred in the year 1923, in an attempt to find an answer to all these issues.

This archive has been hidden away from national history, and these documents are still impermissible. They are parted, misused and falsified. This study would not have been written had not a complete translation of these documents been conducted by Awal Centre for Studies and Documentation. The first six publications of this project have been published housing the British documents dated 1820 through 1942. The work is afoot to complete the remaining documents reaching up to the year 1971.

Today, if we want to know who is the Bahraini, it is not enough that we read the Bahraini Nationality Law. There is a historical context that stands as an explanatory memorandum to this law. We need to know the conflicts that resulted in this law and the schemes of the rival parties. We have to read their texts of their petitions and political demands, to know who are the persons who formed the different parts of this conflict's bedrock at that time, to find out how it ended forming the definition of a Bahraini that eventually became part of the legal formula, municipal councils, Urf councils and bureaucrat departments.

The definition of a Bahraini in its constitutional form was a result of these conflicts and the councils, departments, laws and changes that they produced as an authority. Thus, the answer of the question "Who is a Bahraini?" becomes complex and difficult to explain because the formation of the Bahraini concept was complicated. It is until today that this concept cannot maintain an amount of equality for everyone, a fair amount of recognition and a decent amount of dignity.

We need to know the historical details of this conflict, which is still rooting deep in ourselves until this day. We have to know the non-official account for the formation of the state's legal identity which set forth the definition of a Bahraini. This need of knowledge is not due to mere academic purpose, or cognitive curiosity, it is rather due the prospects of a political instance when the concept of a Bahraini will lose its sense legally, culturally and socially.

Why is it easy to shatter the Bahraini citizenship by revoking the nationality of those whose grandparents had fought for the birth of the Bahraini concept? Why is it easy to destroy the Bahraini citizenship by granting it to an assumed group of people for personal political purposes?

This study aims to dig deep in the British Archive documents relevant to Bahrain dated back to the years extending from 1900 to

‘eradicating your powers’, so the ruler feared for himself. He ordered that the council be dissolved. The council was thus dissolved, and its members scattered. Later on, there was an announcement stating that he who says a word about this issue shall be sent to jail.

The ruler feared that this council obtains a legal identity having a will different than his, even though it will be the will of his loyal tribes, not a public will. Its demands do not exceed private interests related to sales of arms and slaves. His fear was that this council becomes his rival, so he dissolved it and silenced both its legal and personal identities.

It is because of this concern that the ruler opposed the scheme of establishing a municipality and civil courts, and rejected public petitions and political reform projects. He saw that these were to eradicate his personal powers, and to install the powers of another legal identity (council, institution, people, state).

Before the twenties of the last century, there were neither administrative regulations in Bahrain, nor official documents that define who is the Bahraini. There were no state, ministries, departments or municipal councils. Different races were found in Bahrain, but subjects who lived there did not encounter the question “Who is a Bahraini?” There were Persians, Nejdīs, Indians, Britons, Turks, Europeans, Bahranis and Arabs (tribal people).

During that period, there was no law, not even nominally, stating that all people were equal. Forced labor was adopted, and there was discrimination between those who belong to a tribe and those who do not, between persons holding foreign identity and local subjects. The concept of Bahraini subjects was not yet formed.

Social forces went through political conflicts so that this Bahraini concept would be born. Conflicts happened for the sake of establishing a law, for the enforcement of justice, and so that citizens of the same country be considered equal under one law, one court, one government and one legal identity.

state- has lost its legal identity and became a person of capacity citing “I am the state, and the state is me”. To emphasize, the problem of Bahraini citizenship is that the state has not once been independent from the person of the ruler. This ruler kept fighting against the independence of the state; he had refused all attempts to introduce reforms to the state since the year 1904 and until his abdication in 1923. He wanted to be the dominant authority over everything, and when the modern state institutes were established, he –the ruler– reformed his character to be the dominant over these institutions as well. According to Fouad Khouri, the system of the state transformed from a tribal organization to become a tribal rule.

This study aims at reading the facts that occurred throughout the first quarter of the twentieth century in conformity with the following hypothesis: the conflict between the person of the ruler and the legal identity of the state. The ruler’s had always remained superior to that of the state. There had never been a political power that enabled the state to establish an independent legal identity; the issue of constitutional monarchy was brought up in the end of the twenties and the beginning of the third millennium, but the king’s desires were greater than that of the kingdom.

It might be useful here to cite a historical example passed on to us by Al-Nabhani, the historian of the ruling family. He said that in 1911: “The British agent ordered to prohibit the trade of arms and slaves in Bahrain. The people agitated, then they gathered in the Shaikh Issa’s house, the ruler ... they asked him to establish a council that comprises their leaders and opinion makers, to allow them to nominate judges and heads of departments, to remove the unpatriotic, and to take necessary measures to keep their rights. The ruler acceded to their demands, and gave those people documents that confirmed them. He also obtained from them documents in which they committed themselves to obey the ruler’s orders so long as His Highness follows the advice of the council... His Highness sent for the judge in Muharraq Shaikh Sharaf Al-Yamani who came to the former and whispered to him that this council aims at

What do we mean by “Who is a Bahraini?”! Why is there a need to write a book to answer this question? What is the purpose behind posing this question when its answer seems so obvious?

“Who is a Bahraini?” sounds like a simple question. The Bahraini is a person who holds a passport issued by the Government of Bahrain. According to the Bahraini Nationality Law passed in 1963, anyone who has acquired the citizenship of Bahrain by virtue of Notice No 201356/ dated May 8th 1937, shall be regarded as a Bahraini.

This legal definition of a Bahraini is what matters in our study. Answering this question, we are not concerned with the concepts related to identity, memory, history, affiliation and origin. The issue I approach here is not relevant to the cultural or ethnic identity, or to loyalty and love, it is rather related to citizenship as a legal contract between the state as a whole, and the person who was given the character of a citizen.

It is the problematic of the state’s official (recognition) of who is a Bahraini. This problematic is related to this recognition of history, and it being affected by the constitution of the state and the changes occurring in the government’s system, in addition to its consecutive consequences affecting the political conflict in Bahrain to this day.

In this contract, there are two parties; the first is the state –as a legal identity, and the second is the person –as an individual. This contract would be out of balance when one party loses its capacity, i.e. when the state loses its legal identity and becomes an individual, or when an individual loses his personal capacity and becomes a legal identity.

This study supposes that the contract by which a citizen acquires his Bahraini capacity is out of balance because the first party –the

PREFACE TO
WHO IS A BAHRAINI?
CONSTRUCTION OF THE STATE
AND POLITICAL GROUP CONFLICT 1904 - 1929

Ali Ahmad Al-Dairy



ماذا نعني بسؤال من صوابي؟

67-12

لا يكفي أن نقرأ قانون الجنسية البحريني لنجيب على هذا السؤال، فهناك سياق تاريخي هو بمثابة المذكرة التفسيرية لهذا القانون. نحتاج أن نعرف تفاصيل هذا التاريخ وصراعاته التي ما زالت ممتدة فينا حتى هذه اللحظة، نحتاج أن نعرف الرواية غير الرسمية لتأسيس شخصية الدولة الاعتبارية، التي وضعت مفهوم البحريني، لنجيب على هذه الأسئلة: لماذا يسهل كسر المواطنة البحرينية، فتسقط الجنسية البحرينية عن أولئك الذين ناضل أجدادهم لولادة مفهوم البحريني؟ ولماذا يسهل تدمير المواطنة البحرينية بإكسابها لجماعة مصطنعة لأغراض سياسية شخصية؟

تحاول هذه الدراسة أن تحل ذلك، من خلال قراءة وثائق الأرشيف البريطاني المتعلق بالبحرين بين 1900 و 1930م، وما سبقها ولاحقها من امتدادات، تتصل بالتغيير الذي حدث في 1923م.

الدريـ

ISBN 978-9953-0-4058-5



9 789953 040585 >



مركز أوال للدراسات والتوثيق

AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

BAHRAIN
PASS

23 APRIL